

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR-ANNABA UNIVERSITY
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR –ANNABA

جامعة باجي مختار – عنابة –

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع
مدرسة الدكتوراه : علم اجتماع المؤسسات المجتمعية والتنمية البشرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
الشعبة : علم اجتماع التنمية البشرية

إصلاحات التعليم العالي وأهداف التنمية في الجزائر دراسة ميدانية في جامعة – سكيكدة –

إعداد الطالبة: لامية بوكرع

المؤسسة:

جامعة باجي مختار – عنابة –

الرتبة:

أستاذ التعليم العالي

تحت اشراف

أ.د/ عبد الحميد بوقصاص

أمام اللجنة

المؤسسة	الصفة	الرتبة العلمية	الاسم و اللقب
جامعة باجي مختار – عنابة –	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ. د /عبد الحكيم بوهروم
جامعة باجي مختار – عنابة –	مقررا	أستاذ التعليم العالي	أ.د /عبد الحميد بوقصاص
جامعة أم البواقي	عضوا	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ صالح بن نوار
جامعة قالمة	عضوا	أستاذ التعليم العالي	أ.د /ابراهيم بلعادي
جامعة الطارف	عضوا	أستاذ محاضر – أ –	أ.د /سفيان الساسي

تاريخ المناقشة: 2019/03/26

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و تقدير

بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء عليه على عونه في إنجاز هذا البحث المتواضع، وعلى رسول الله أزكى صلاة و أفضل سلام، يطيب لي أن أعترف بالفضل لأهله، فأتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور /**عبد الحميد بوقصاص** لرعايته للبحث والباحث، ومساعدته في التغلب على كل العقبات من خلال التواصل الفعال، وإرشاداته وتوجيهاته القيمة التي شملت جميع جوانب البحث والتي أدت إلى إثرائه وتطويره إلى الأفضل وإخراجه في صورته الحالية. كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي أعضاء هيئة التدريس لجامعة 20 أوت 1955 ممن سهلوا للباحثة إجراء بحثها و ملء استثماراتها و تكرمهم بأن يكونوا عينة لبحثه. وأخيرا أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل الذين مدوا لي يد العون والمساعدة والتشجيع وشاركوني الجهد سواء من قريب أو من بعيد.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، والله ولي ذلك ومولاه.

و الحمد لله رب العالمين

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى والديّ الفاضلين اللذان اجتهدا في تربيّتي وغمراني

بالرعاية والحب وسهلا لي طريق

النجاح وغرسا في قلبي بذرة العلم
شكرا، اعترافا، وتقديرا، وامتنانا، وتواضعا، ورحمة
مع يقيني أنني لو أهديتكما كل غالي وثمانين
لكان هباء أمام ما قدمتماه لي.

إلى أشقائي وشقيقاتي: خباب، زهرة، أيمن وآية

إلى جميع الأصدقاء والأحباء

و إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث.

الباحثة

فهرس المحتويات

ص - ص	العنوان
-	الشكر والتقدير
-	الإهداء
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول
-	فهرس الأشكال
-	الملخص
أ - ب	مقدمة
33-2	الفصل الأول: موضوع الدراسة
6-2	أولاً: إشكالية الدراسة
6	ثانياً: أسباب اختيار الموضوع
7	ثالثاً: أهمية الدراسة
7	رابعاً: أهداف الدراسة
21 -7	خامساً: مفاهيم الدراسة
9 -8	1- التعليم
11-9	2- التعليم العالي
12	3- الطالب الجامعي
13	4- الأستاذ الجامعي
15-13	5- الإصلاح الجامعي
19-15	6- التنمية وأنواعها
21-20	7- رأس المال البشري
30-21	سادساً: الدراسات السابقة
33-30	سابعاً: تعقيب على الدراسات السابقة
53-35	الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية
35	تمهيد

36	أولاً : نشأة وتطور التعليم العالي عبر العصور
37-36	1-التعليم العالي في العصر القديم
37	2- التعليم العالي في القرون الوسطى
38-37	3- التعليم العالي في العصر الحديث
39-38	1-3- النموذج النابليوني
41-39	2-3- النموذج الهبلدتي (الأفلاطوني)
42-41	3-3- النموذج السوفيتي
52-42	ثانياً:الاتجاهات النظرية للتعليم العالي
45-42	1 +الاتجاهات النظرية الكلاسيكية
44-42	1-1- الاتجاه الخلدوني
45-44	1-2- الاتجاه الماركسي
46-45	1-3- الاتجاه الوظيفي
53-47	2 +الاتجاهات النظرية المعاصرة
49-47	1-2- نظرية رأس المال البشري
50-49	2-2- نظرية التحديث
51-50	2-3- نظرية الأنساق الاجتماعية
53-52	2-4- النظرية التفاعلية التبادلية
54	خلاصة
90-56	الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي
56	تمهيد
57	أولاً: التعليم العالي في الدول المتقدمة
58-57	1 -الاتحاد الأوروبي
61-58	2 فرنسا
62-61	3 بريطانيا
64-62	4 ألمانيا
67-64	5 الولايات المتحدة الأمريكية
69-67	6 اليابان
69	ثانياً: التعليم العالي في الدول النامية

73-69	1 - الخصائص العامة للتعليم العالي في الدول النامية
76-73	2 - بعض تجارب الدول النامية في إصلاح التعليم العالي
74-73	2 1 - تجربة تايلند
75-74	2 2 - تجربة سنغافورة
76-75	2 3 - التعليم العالي في إفريقيا
81-76	ثالثًا: التعليم العالي في الوطن العربي
77-76	1- أنواع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي
81-78	2- مؤشرات عن تطور التعليم العالي في الوطن العربي
89-81	3- تجارب بعض الدول العربية في إصلاح التعليم العالي
83-81	3-1- لبنان
85-83	3-2- تونس
87-86	3-3- الأردن
89-87	3-4- مصر
90	خلاصة
127-92	الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية
92	تمهيد
105-93	أولاً: التعليم العالي وتطور مفهوم التنمية
98-97	1- الدور الأكاديمي (المعرفي)
101-98	2- البحث العلمي
105-101	3- خدمة المجتمع وإعداد القوى البشرية
108-105	ثانياً- التعليم العالي كاستثمار في رأس المال البشري
111-108	ثالثًا: التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل
126-112	رابعاً- جودة التعليم العالي
113-112	1 مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي
113	2 أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي
114-113	3 - مراحل تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي
115-114	4 +لايزو كمنظام لضمان الجودة في التعليم العالي
125-116	5 محاور جودة التعليم العالي

126-125	6 معوقات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي
127	خلاصة
163-129	الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر
129	تمهيد.
155-130	أولاً: أهم المراحل الإصلاحية للتعليم العالي في الجزائر
131-130	1-التعليم العالي في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية
155-131	2-التعليم العالي في الجزائر بعد الاستعمار
134-132	1-2- المرحلة الأولى: 1962-1970
138-135	2-2- المرحلة الثانية: 1971-1980
142-138	2-3- المرحلة الثالثة: 1980-2003
155-142	2-4- المرحلة الرابعة من 2003 إلى يومنا هذا واعتماد نظام LMD
145-144	2-4-1-هيكل نظام (ل م د)
147-145	2-4-2- عملية تقييم الطالب وطريقة تنقله من طور إلى آخر
149-147	2-4-3- أهم الإجراءات التي اعتمدها نظام (ل م د)
147	2-4-3-1- فيما يخص التأطير
148	2-4-3-2- فيما يخص الجانب البيداغوجي
148	2-4-3-3- فيما يخص خارطة الجامعة
148	2-4-3-4- فيما يخص الهياكل البيداغوجية
148	2-4-3-5- فيما يخص تسيير مؤسسات التعليم العالي
148	2-4-3-6- فيما يخص التعاون الدولي
149-148	2-4-3-7- فيما يخص التلاؤم مع المنظومة التربوية

149	2-4-3-8- فيما يخص التنظيم
151-149	2-4-4-4- أهم التحديات التي تواجه نظام (ل م د)
155-151	3 - نقد لأهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر
162-156	ثانيا: البحث العلمي في الجزائر
163	خلاصة
182-165	الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة
165	تمهيد
174-166	أولا: مجالات الدراسة
173-166	1- المجال المكاني
173	2- المجال البشري
174-173	3- المجال الزمني
176-174	ثانيا- المراجع المستخدمة
177-176	ثالثا- عينة الدراسة وكيفية اختيارها
180-177	رابعا- أدوات جمع البيانات
178-177	1- الملاحظة
180-178	2- الاستمارة
180	3- المقابلة
181	4- الوثائق
181	خامسا- أساليب الدراسة
181	1- الأسلوب الكيفي
181	2- الأسلوب الكمي
182	خلاصة
235-184	الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية
184	تمهيد
192-185	1- المحور الأول: حول البيانات الشخصية
214-192	2- المحور الثاني: إصلاحات التعليم العالي وإعداد رأس المال البشري

224-215	3 - المحور الثالث: البحث العلمي الموجه للتنمية
234-225	4 - المحور الرابع: دور اصلاحات التعليم العالي في ربط الجامعة بالمجتمع
235	خلاصة
253-237	الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة
237	تمهيد
247-238	1 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات
238	1 1 - نتائج الدراسة الخاصة بخصائص عينة البحث
242-238	1 2 - نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول
245-242	1 3 - نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثاني
248-245	1 4 - نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثالث
252-248	2 - مناقشة النتائج المتوصل مع الجانب النظري
250-248	2 1 - فيما يخص الدراسات السابقة
253-250	2 2 - فيما يخص أهداف الإصلاحات
254	خلاصة
255	خاتمة عامة
275-258	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح وضعية تعلم الجزائريين بالنسبة للأوروبيين في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي.	131
02	يبين هذا الجدول تطور أعداد الطلبة مند 1962 إلى غاية 1969	133
03	يوضح أعداد الأساتذة المكونين حسب الجنسية	134
04	تطور التعليم العالي في الجزائر (1990/1999)	141
05	كلية العلوم	168
06	كلية التكنولوجيا	169
07	كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية	170
08	كلية الآداب واللغات	171
09	كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	172
10	كلية الحقوق والعلوم سياسية	173
11	خاص بالسن	186
12	يوضح الكلية التي ينتمي إليها أفراد العينة	187
13	يوضح الأقسام التي ينتمي إليها أفراد العينة	188
14	الخاص بالرتبة العلمية	189
15	الخبرة المهنية في التدريس	190
16	يوضح الانتماء إلى مخابر علمية	191
17	حول ما إذا كانت البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية تصدر عن هيئات مختصة	192
18	يبين إذا ما كانت البرامج تتناسب مع التوقيت الزمني السنوي والسادسي للطالب	193
19	حول ما إذا كانت البرامج تتناسب مع المستوى الاستيعابي للطالب	193
20	حول ما تعتمد عليه البرامج التعليمية في طرحها	194
21	يوضح إي البرامج أشمل من حيث المحتوى خلال النظامين الكلاسيكي ونظام (ل م د)	195
22	المقاييس التي تم الاستغناء عنها عند الإصلاح الجديد مقاييس	196

197	حول ما إذا كان هناك تكرار في محتوى بعض المقاييس التعليمية	23
197	حول ما إذا كانت الجامعة الجزائرية تراعي ربط البرامج التعليمية بالواقع التنموي للبلاد	24
199	حول ما إذا كانت برامج التعليم العالي تزود الطالب بالكفاءات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل	25
200	حول نوع المهارات الأقل توفر في الخريج الجزائري	26
201	حول ما إذا كانت البرامج التعليمية تؤهل الطالب في أكثر من مهنة	27
202	حول ما إذا كانت معايير التقييم واضحة لجميع الطلبة	28
203	حول ما إذا كان نظام الأرصدة نظام فعال في الجامعة الجزائرية	29
204	إذا كانت أساليب التقييم قادرة على قياس مدى تحقيق الجامعة للمخرجات التعليمية المرجوة	30
205	حول ما إذا كان هناك تطوير للطرائق التدريسية	31
206	حول ما إذا كانت هناك هياكل جامعية كافية تتكفل باستقبال الكم الهائل من الطلبة المتزايد كل سنة	32
207	حول ما إذا كان الطور الأول يساعد (ليسانس 3 سنوات) الاندماج في سوق العمل	33
208	حول ما إذا كان الطور الثاني ماستر (1-2) يكسب الكفاءة المهنية للطلاب في مجال تخصصه	34
209	حول ما إذا كانت ثمانية سداسيات كحد أقصى كافية لحصول الطالب على دكتوراه ذات مصداقية محلية ودولية معترف به	35
210	إذا ما كان تقليص مدة التكوين (3-2-4) يقدم للطلاب تكوين نوعي يمكنه من الإلمام بتخصصه	36
211	حول ما إذا كانت الجامعة تراعي شروط واضحة فيما يخص فتح مشاريع الدراسات العليا	37
212	حول ما إذا كان النظام الجديد أكثر فعالية من النظام القديم من حيث.	38
215	حول ما إذا كانت هناك خارطة بحثية مطبقة تأخذ بعين الاعتبار البحوث الموجهة لنهوض بالخطط التنموية	39
216	ما إذا كانت الجامعة تتوفر على البيئة والمناخ العلمي المناسب لمساعدة الباحثين على الإنتاج والإبداع	40

216	حول ما إذا كانت الأستاذ الجامعي متفرغ للبحث العلمي بشكل كافي	41
217	حول ما إذا كان هناك تجديد للمكتبات الجامعية	42
218	حول ما إذا كانت هل هناك سهولة في نشر الأبحاث العلمية في المجالات الوطنية المحكمة	43
219	حول ما إذا كانت هناك إستراتيجية واضحة للأبحاث العلمية التي ينجزها طلبة الدراسات العليا	44
220	حول ما إذا كانت سياسة البحث العلمي في الجزائر تشجع الإبداعات البحثية لدى الطلبة	45
222	حول ما إذا كان القطاع الاقتصادي يشارك في تشجيع الاستثمار في البحوث العلمية التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي	46
223	حول ما إذا كان هناك تنسيق بحثي بين مخابر البحث الوطنية	47
224	حول ما إذا كان هناك إدراك من طرف المجتمع بمؤسساته المختلفة بأهمية البحث العلمي	48
225	حول ما إذا كانت أدوار التعليم العالي تتناسب مع تحديات العصر	49
226	حول ما إذا كان التعليم العالي يقوم بخلق المعرفة الجديدة	50
228	حول ما إذا كانت الجامعة تساهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمع	51
229	حول ما إذا كانت جامعتنا منفتحة على التقدم العالمي الحاصل في مجال ضمان جودة التعليم العالي	52
230	حول ما إذا كانت الجامعة تستعين بخبراء من المؤسسات المختلفة لتكوين الطلاب	53
231	حول ما إذا كانت هناك زيارات ميدانية من طرف الطلبة للمؤسسات المختلفة من أجل معاينة واقع العمل	54
232	حول ما إذا كان التعليم العالي ضمن الإصلاح الجديد يراعي واقع المجتمع	55
233	حول ما إذا كانت الإصلاحات الجديدة تمنح الجامعة المكانة المرموقة التي تستحقها داخل المجتمع	57

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
79	توزيع التخصصات العلمية في الوطن العربي حسب المرصد العربي لتربية لسنة 2009.	01
96	ادوار التعليم والقضايا التي يهتم بها في عصر المعرفة	02
103	علاقة الجامعة بالمجتمع	03
110	المؤهلات المطلوبة في خريجي التعليم العالي في عصر المعرفة	04
118	كفاءة الأستاذ الجامعي من منظور الجودة	05
121	ادوار الطلبة من منظور الجودة	06
123	التحولات المطلوبة لجودة البرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي.	07
140	التنظيم الإداري للكليات والهيكل البيداغوجية والعلمية في الكلية بعد القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلم	08
140	الهيكل البيداغوجية والعلمية في الكلية	09
145	هيكل نظام ل م د	10
147	يوضح المقارنة بين هيكل النظام الجديد مقارنة بالنظام القديم	11
185	دائرة نسبية خاصة بتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب الجنس	12
221	دائرة نسبية توضح الطابع الذي يغلب على البحوث التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي	13
227	تمثيل بياني يوضح نوع الإعداد الذي تعده مؤسسات التعليم العالي للطلاب في مجال تحمل المسؤولية الاجتماعية	14
234	تمثيل بياني يوضح إذا ما كان التعليم العالي في الجزائر بحاجة إلى إصلاح جديد	15

ملخص الدراسة:

يعتبر التعليم العالي أهم وسيلة تمتلكها المجتمعات لتعزيز الكفاءة والفاعلية التنموية وهذا لأهمية الأدوار والوظائف المحورية التي يقوم بها، انطلاقاً من إعداده لرأس المال البشري المؤهل ، ومروراً بدوره كمركز رئيسي للبحوث العلمية ذات المستوى الجيد، ونهاية بالوظائف التي يقدمها لخدمة المجتمع الذي هو جزء منه.

وتعتمد الأهداف المرجوة من التعليم العالي في أي بلد على ما يطمح إليه القائمون عليه وبناء على هذه الأهداف يتم رسم سياسات الإصلاحات والتي تشمل عناصر العملية التعليمية بمختلف جوانبها، وتتجسد الأهداف التعليمية ومدى نجاعة الإصلاحات في نوعية وجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي وتماشيها مع أهداف التنمية في المجتمع.

ولقد علفت الآمال والطموحات على مؤسسات التعليم العالي في المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية في جميع دول العالم، إلا أن هذه الآمال والتوقعات أثمرت في العديد من الدول المتقدمة لتساعد في تحقيق المزيد من التقدم وهذا راجع إلى دعم هذه الدول لهذا القطاع الحساس واستغلاله بالشكل المطلوب، كما أصيبت كثيرا من المجتمعات النامية بالإحباط وخيبة الأمل حيث أصبحت معظم مؤسسات التعليم العالي عاجزة على تحقيق رغبات وحاجات المجتمع، وهذا الوضع دفع الكثير من هذه الدول إلى إعادة النظر في نظمها التعليمية ومراجعة سياساتها الإصلاحية بهدف تفعيل دور التعليم العالي في المساهمة الحقيقية في تكوين الطلبة وفقا لمتطلبات وأهداف التنمية المسطرة، لكن رغم هذه الصحوحة إلى أن العديد من الدراسات المتخصصة أكدت على استمرارية تدهور مستوى التعليم العالي في الدول النامية ما عدا في بعض البلدان الآسيوية، وعدم جدوى هذه الإصلاحات وهذا يظهر جليا في ضعف مستوى مخرجاته سواء البشرية أو الـهـنـئية ما أثر سلـبا على دوره في قيادة عجلة التنمية في هذه المجتمعات.

وجاءت هذه الدراسة لموضوع إصلاحات التعليم العالي وأهداف التنمية في الجزائر للوقوف على سلسلة الإصلاحات المتتابعة منذ الاستقلال والتي كان آخرها الإصلاح الشامل الذي مس القطاع الأ وهو نظام (ل م د) كنظام غربي متطور يتناسب مع متطلبات الجودة العالمية، وتهدف هذه الدراسة لمحاولة معرفة مدى ارتباط هذه الإصلاحات بأهداف التنمية في المجتمع الجزائري، من خلال دراسة ميدانية مست أساتذة جامعة 20 أوت 1955، وقد تم اختيار عينة قصدية مست جميع الأساتذة الذين يمتلكون خمسة عشرة سنة خبرة فما فوق.

كما انطلقت الدراسة من تساؤل مركزي مفاده:

هل إصلاحات التعليم العالي تتماشى وأهداف التنمية في المجتمع الجزائري ؟

وللإجابة على هذا التساؤل حاولنا اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل إصلاحات التعليم العالي تستجيب لأهداف التنمية من خلال أداء وظيفته في إعداد رأس

المال البشري القادر على قيادة وتطوير المجتمع؟

2- هل الإصلاحات المعتمدة تهيئ مؤسسات التعليم العالي لتقديم بحث علمي يدعم الخطط التنموية؟

3- هل إصلاحات التعليم العالي تدعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع ؟

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ننتج مفادها:

أن التعليم العالي في الجزائر ما زال يعاني من العديد من المشاكل والاختلالات في العديد من

عناصر العملية التعليمية التي مستها الدراسة ما يؤدي إلى عدم قدرته على إخراج رأس مال بشري يحمل الكفاءات اللازمة التي تمكنه من قيادة عملية التنمية في البلاد ، رغم الإصلاحات التي عرفها والتي مست نظام التعليم العالي بشكل عام و جميع عناصر العملية التعليمية بشكل خاص.

كما أن إصلاحات التعليم العالي قد رسمت خطط ذات محاور عريضة سخرت فيها العديد من

الإمكانيات سواء البشرية أو المادية سعيا إلى دعم البحث العلمي الذي تنتجه مؤسسات التعليم العالي وتطويره ، لكنها أهملت إلى حد كبير وضع استراتيجيات واضحة لتطبيق هذه الخطط في الواقع الحي ، ما أدى إلى تعدد المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي بصفة عامة والباحث بصفة خاصة، ما أفقده الدور الحقيقي والأساسي الذي يجب أن يلعبه في دعم الخطط التنموية للبلاد.

كما توصلت الدراسة إلى أنه في ظل إصلاحات التعليم العالي الجديدة والمتمثلة في نظام (ل م د) مازالت

العلاقة التي تربط المجتمع بالجامعة علاقة غير وطيدة ينتابها الشك والغموض وعدم الثقة من طرف المؤسسات المختلفة للمجتمع، خاصة في مخرجاتها البشرية والبحثية مما يجعلنا نرى بلبن إصلاحات التعليم العالي لا تدعم هذه العلاقة ولا تساهم المساهمة الفعالة في خلقها أو إنجاحها رغم أن الهدف الأساسي لنظام (ل م د) هو ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة والتنموي بصفة عامة.

أما في ما يخص إجابات المبحوثين عن السؤال الأخير في الاستمارة حول ما إذا كان التعليم العالي في

الجزائر بحاجة إلى إصلاح جديد، فكانت الإجابات من طرف غالبية المبحوثين وبنسبة كبيرة قدرت

ب(85.07%) مع أن التعليم العالي في الجزائر بحاجة ملحة إلى هذا ، نظرا للمشاكل الكثيرة التي يغرق

فيها والتي أصبحت تتفاقم يوم بعد يوم خاصة منها المتعلق بالمستوى الضعيف للبرامج التعليمية ،وسوء عملية توجيه الطلبة للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل وكذا ضع ف البحث العلمي الموجه للتنمية وعدم مراعاته للمعايير الجودة الشاملة وغيرها من المشاكل .

مقدمة:

عرف التعليم العالي اهتماما كبيرا من طرف جميع الأمم باختلاف تصنيفاتها سواء متقدمة أو نامية لما له من دور أساسي وفعال في تطوير الحياة الفكرية للمجتمع وبناء مستقبله وترقية وجوده وتنمية وعي أفراده سعيا لتحقيق الرقي والازدهار المعرفي والاقتصادي والاجتماعي ، فالتعليم العالي يلعب دورا رئيسيا في إعداد رأس المال البشري حيث يمنح الفرد القدرات والمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنه من مواجهة متطلبات العصر وتحمل المسؤولية الاجتماعية،ويمكنه من المساهمة الفعالة في عملية التنمية لبلاده.

ونظرا لهذه الأهمية شرعت العديد من الدول بتطوير مستوى التعليم عامة والتعليم العالي والبحث العلمي خاصة وتخصيص نسبة كبيرة من ميزانيتها لهذا القطاع المحوري ، كما أسندت إليه العديد من الأدوار والوظائف خاصة في هذا العصر وأهمها تلبية حاجات ورغبات المجتمع وخدم أهدافه التنموية في مختلف القطاعات سواء الاجتماعية أو الثقافية والاقتصادية وغيرها، وهذا ما دفعها إلى السعي إلى إصلاح نظام التعليم العالي بشكل متواصل بما يتناسب مع متطلبات العصر وأهداف التنمية المحلية. فركزت الكثير من الدول على تطوير المناهج التعليمية بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل ، وتبني طرق تعليمية جديدة في التدريس وتقوية كفاءة الأستاذ الجامعي عن طريق التكوين المتواصل واعتماد طرق مبتكرة في تقييم الطالب وكذا دعم البحث العلمي وإشراكه في بناء الاستراتيجيات التنموية ، واعتماد معايير الجودة الشاملة لتقييم المستوى الذي وصلت إليه من التقدم العالمي في هذا المجال وغيرها من الإجراءات التي ساهمت في تحسين مستوى التعليم العالي في الدول المتقدمة وتبعتها في ذلك العديد من الدول النامية والعربية.

أما الجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية والعربية فقد سعت ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا في محاولات حثيثة لإصلاح منظومة التعليم العالي بها وربطها بمتطلبات التنمية الوطنية ، حيث قامت بتسخير إمكانات ضخمة مادية وبشرية من أجل توفير الكفاءات والإطارات التي تقود عجلة التنمية في البلاد وتصف بها في مصف الدول المتقدمة ، فانطلقت بإصلاح 1971 م كأول إصلاح شامل عرفته المنظومة بعد الاستقلال مروراً بالخارطة الجامعية سنة 1983م وصولاً للإصلاح الجديد والذي يعرف بنظام (ل م د).

مقدمة عامة

وفي دراستنا الحالية سوف نحاول تسليط الضوء على أهم هذه الإصلاحات ومدى ملاءمتها للأهداف التنموية للبلاد.

وعليه تم تقسيم الدراسة إلى جانبين نظري وجانب آخر تطبيقي ، كما اشتملت على ثمانية فصول خمسة منها نظرية وثلاثة تطبيقية.

حيث تناول الفصل الأول إشكالية وفرضيات الدراسة وأهميتها وأهداف اختيار الموضوع وتحديد أهم المفاهيم ، كما تعرضنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو احد متغيراته.

أما الفصل الثاني فشمّل التطور التاريخي للتعليم العالي عبر العصور و أهم نماذج العالمية وكذا أبرز النظريات الكلاسيكية والحديثة التي تناولت الموضوع.

في حين خصصنا الفصل الثالث لخصائص التعليم العالي في العالم المتقدم والعالم النامي والوطن العربي مع تسليط الضوء على بعض التجارب الخاصة لبعض هذه الدول.

وتعرضنا في الفصل الرابع إلى أهم أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل تطور العملية التنموية واشتمل على الأدوار الثلاثة الأساسية للجامعة وهي الدور المعرفي، والبحث العلمي وخدمة المجتمع كما تعرضنا في هذا الفصل إلى التعليم العالي كاستثمار في رأس المال البشري وكذا التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتمت الإشارة إلى الجودة الشاملة في التعليم العالي كمنظور جديد لتطوير هذا القطاع.

وخصص الفصل الخامس لتناول التعليم العالي في الجزائر وأهم مراحل تطوره وأبرز الإصلاحات التي شهدتها عبر هذه المراحل التاريخية، انطلاقاً من إصلاح 1971م، والخريطة الجامعية والقانون التوجيهي للجامعة سنة 1998م وصولاً إلى الإصلاح الجديد (ل م د) والمحاور الأساسية التي تضمنها كما تناول هذا الفصل قراءة تقييمية لهذه الإصلاحات خاصة منها الإصلاح الأخير (ل م د) وتمت الإشارة إلى أهم ما يميز البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وأبرز التطورات التي عرفها والمشكلات التي يعاني منها. أما الجانب التطبيقي فشمّل ثلاثة فصول، الفصل السادس تطرقنا فيه إلى منهجية وأدوات جمع البيانات الميدانية للدراسة ومجالاتها البشري والمكاني والزمني ، والفصل السابع تم فيه عملية معالجة البيانات وتحليل الجداول الإحصائية للدراسة؛ في حين ناقش الفصل الثامن نتائج الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولاً: إشكالية الدراسة

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: مفاهيم الدراسة

1- التعليم

2- التعليم العالي

3- الطالب الجامعي

4- الأستاذ الجامعي

5- الإصلاح الجامعي

6- التنمية وأنواعها

7- رأس المال البشري

سادساً: الدراسات السابقة

سابعاً: تعقيب على الدراسات السابقة

خلاصة

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولاً- إشكالية الدراسة:

يعد التعليم العالي من الركائز المهمة لدى كل المجتمعات الإنسانية باعتباره أحد أهم القطاعات الأساسية التي تخدمه، فهو يعمل على تعليم الأفراد وبناء مجتمع حاصل على مؤهلات تخصصية والتي بدورها ستقوم بضخ هذه العلوم في رقي المجتمع والنهوض به في مختلف الجوانب سواء فكرياً أو ثقافياً أو تعليمياً وحتى تنموياً، كما يعتبر من أهم القطاعات التي تزود المجتمع بالعطاء العلمي خاصة كونه المنبع الرئيسي لمختلف البحوث والدراسات العلمية، التي بدورها تعود بالنفع على مؤسسات المجتمع المختلفة وبهذا يكون عماد النهضة الفكرية والثقافية للأمم والركن الأساسي في رفع مستوى التنمية الشاملة لأي بلد.

فإذا بحثنا في تاريخ المجتمعات نجده نشأ نتيجة ظروف اجتماعية ووعي عام بضرورته في تطوير أي مجتمع، فهو يتغير ويتطور بتغير الواقع والسياق الذي يتواجد فيه والمشكلات المجتمعية التي يتحداها في مختلف مراحلها، وهذا ما جعله مصب اهتمام العديد من الفلاسفة والعلماء القدامى والذين تناولوا بالدراسة مختلف قضاياها واعتبروا فهمها وتنظيمها من أهم السبل في تحقيق التقدم.

وقد زاد هذا الاهتمام بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة منذ القرون الوسطى في مناطق عديدة من العالم حيث عمدت العديد من الدول خاصة في أوروبا بتأسيس العديد من الجامعات التي ركزت على التكوين الأكاديمي المبني على التلقين والحفظ وتخزين المعرفة، أما في عصر النهضة قام الكثير من العلماء وخاصة منهم علماء الاجتماع والاقتصاد بمحاولة تغيير وتطوير الجامعة وخلق أهداف جديدة لها ترتبط بأهداف وتطلعات المجتمع، ومن هنا شهدت المجتمعات تغير جذري في نوع المعرفة الجامعية ووظائفها، وعرفت هذه الفترة توجهها جديداً للمسؤولين السياسيين نحو الاستعانة بالمعاهد العليا والجامعات من أجل إعداد الأفراد وتكوينهم وإكسابهم المهارات والقدرات اللازمة لقيادة مجتمعاتها نحو الرقي والازدهار، خاصة في هذا العصر الذي ترتبط فيه التنمية والتقدم لأي دولة من الدول بمدى اهتمام الجامعة بالمجتمع وصلتها به فهي جزء لا يتجزأ منه.

هذه المكانة العالية للجامعة تجعل الطلب الاجتماعي والتنموي عليها كبير، حيث أدى الانفجار السكاني والمعرفي والثورة العلمية والتقنية إلى تحول كبير من الثورة الصناعية إلى ثورة المعلومات ومن يد عاملة تعتمد على الأساليب التقليدية إلى رأس مال بشري يعتمد على النظم الآلية لتداول الأعمال والمعلومات، ومن نظام تربوي يقوم على أساليب تعتمد على جمع المعارف وتخزينها ومن ثم استرجاعها

الفصل الأول: موضوع الدراسة

إلى نظام تعليمي يعتمد على البحث والتحليل والإبداع وهذا يعني أن العالم اليوم دخل في عصر أصبحت فيه تكنولوجيا المعلومات أساس التحضر والقوة.

وهكذا أصبح التعليم العالي أهم ما يعتمد عليه في بناء قدرات الإنسان المعرفية والثقافية والمهاراتية في كافة التخصصات بهدف تحسين جودة الأداء وتحقيق التنمية لسد متطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي وتحقيق طموحات المجتمع في الحاضر والمستقبل خاصة وأن العالم اليوم يمر بجلمة من التحديات والصعوبات التي لا يمكن مواجهتها إلا بالتعليم الجيد والعناية بالموارد البشرية المزودة بالعلم والمعرفة والمهارات اللازمة التي تؤهلهم للتعامل مع المرحلة القادمة، وهذا ما سعت إليه الدول المتقدمة وعملت عليه لسنوات عديدة ما ساهم في زيادة تطورها وتقدمها ، إذ أثبتت الوقائع أن المجتمعات المتعلمة أكثر قدرة من سواها على تحقيق معادلات تنموية عالية في جميع الميادين وعلى التصدي بفعالية لحل المشكلات التي تواجهها.

فشهد عقد التسعينات من القرن المنصرم توسعا كبيرا في منظومة التعليم العالي في كثير من الدول المتقدمة التي قامت باستحداث معاهد وكليات وجامعات حكومية وخاصة لنشر التعليم العالي على أوسع نطاق ممكن وبجودة عالية إيماناً منها ب أن تقدم الأمم في الوقت الراهن يقاس بمدى اهتمامها بفعالية التعليم العالي والتي يمكن إيجازها في أربع مجالات أساسية وهي: التدريس، التكوين والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

فإذا نظرنا إلى الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي في هذه الدول، سوف نلاحظ مدى الاهتمام الكبير بهذا القطاع إيماناً منهم بأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع ككل وهذا على العكس من الدول النامية فمعظمها يخصص ميزانية ضئيلة لتعليم العالي ويولونه اهتماماً ليس على قدر ما يلزمه، وهذا أحد الأسباب الرئيسية لتأخر التنمية وتباطؤها في هذه المجتمعات وبالتالي تدهور مستوى المعيشة وانخفاض نصيب الفرد من ميزانية الدولة، مما يؤدي أيضاً إلى عدم قدرت هذه البلدان في السير نحو التقدم .

وفي هذا السياق عمدت المنظمات الدولية المهمة بقضايا التعليم إلى إعادة التفكير في خططها وبرامجها المتعلقة بسياساتها الخاصة بالتعليم العالي على غرار اليونسكو والتي قامت بمحاولة رسم سياسة شاملة له في العالم خاصة في البلدان النامية، وهذا راجع إلى طبيعة المشكلات التي تواجهها الأمر الذي يقتضي عملية إصلاح شاملة على مستوى النظام كله في الوقت الذي تنقلص فيه الموارد المالية، هذا السبب وغيره دفع هذه البلدان إلى استنساخ التجارب التعليمية الرائدة وتطبيقها محليا طمعا في

الفصل الأول: موضوع الدراسة

نجاحها، وانقسمت الدول بين من اختار النظام الفرنسي في التعليم، وبين من اختار النظام البريطاني أو الألماني، وهناك من حاول استيراد حلول جاهزة لمشاكله التعليمية، مما جعل هذه التجارب والنظم التعليمية لا تتماشى وواقع هذه المجتمعات وطبيعتها الثقافية والاجتماعية ما زاد من مشاكل التعليم العالي وعدم بلوغ الأهداف المنشودة من الإصلاحات.

وهذا أيضا حال معظم الدول العربية، حيث يختلف التعليم العالي فيها من حيث العراقة والحداثة والحجم والتنوع والتخصص والنوعية والاستقلال ومصادر التمويل وحجم الإنفاق، ولكنها تتقارب في سياقها الحضاري ونوعية المشاكل التي تواجهها، فحداثة تجربة التعليم العالي العربي وتطورها المتسارع خاصة بعد خروجها من هيمنة الاستعمار، أفرزت مجموعة من المشاكل تكاد تكون موحدة ومتشابهة مع وجود بعض الخصوصيات التي لها علاقة بالظروف المختلفة لكل بلد، على الرغم من أن هذه البلدان سعت جاهدة إلى تحسين وضعها التعليمي المرتبط بالمناهج والبرامج التعليمية وأساليب التدريس وهياكله، إلى جانب ارتباطها بتحسين مخرجاتها وخدمة المجتمع والبيئة المحيطة بها، إلا أن المؤشرات التي تفرزها سنويا خاصة ما يتعلق بنوعية التعليم ومهارات الخريجين وكذا جودة البحث العلمي الموجه للتنمية وكفاءة هيئة التدريس وغيرها من المؤشرات التي تنشر عبر وكالات متخصصة عالميا تؤكد قصور الجامعات في تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها من أجل مواكبة الركب الحضاري في عالم شديد التنافس، إلا أنه يلاحظ أن المستوى النوعي للخريجين لا يرقى إلى الطموحات المنشودة لتحقيق التنمية الشاملة لكافة قطاعاتها الاقتصادية والخدمية، خاصة وأنه يتأمل من مؤسسات التعليم العالي مسؤولية إنتاج الإطارات البشرية العالية المستوى، والحاصلة على الدرجات الجامعية العليا وهي مسؤولية على نسبة عالية من البحث الأساسي والتطبيقي تفيد به المجتمع بشكل عام والتنمية بشكل خاص وتؤثر تأثيرا مباشرا على البناء الحضري في جوانبه العلمية، والثقافية والبشرية، وهي الوسيلة الأساسية لنقل وتطوير منجزات البحث العلمي التي نشأت في البلدان المتقدمة للاستفادة منها في تنمية المجتمع مع العمل على ملاءمتها مع طبيعته وواقعه الخاص.

وإذا قمنا بتسليط الضوء على واقع التعليم العالي في الجزائر نجد أن تاريخه يكشف لنا سلسلة من الإصلاحات التي مست هذا القطاع وأثرت على البرامج الأكاديمية والطرق التعليمية والبنى التنظيمية، حيث ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين وتعديل الحالة المزرية التي كان عليها التعليم العالي في الجزائر بعد الاستعمار إلى حد كبير، حيث جاءت هذه الإصلاحات نتيجة لمتطلبات واحتياجات

الفصل الأول: موضوع الدراسة

محلية اجتماعية وتنموية من جهة ولتحديات يفرضها السياق العالمي الذي يتابع ضغطه على كافة المجتمعات من جهة أخرى.

فبدأت الجزائر بأول إصلاح شامل سنة 1971م حيث يعد من أهم الإصلاحات التي جاءت تلبية لاحتياجات البلاد سواء فيما يخص توفير الإطارات والكفاءات المحلية أو في البحث العلمي الموجه للتنمية ، وبهذا منح هذا الإصلاح أبعاد جديدة للجامعة الجزائرية خاصة منها البعد التنموي وأعطى دفعا قويا لها في الجانبين الكمي والنوعي بشكل ملحوظ.

و توالى لإصلاحات والتعديلات بين الفترة وأخرى تماشيا مع المخططات والاحتياجات التنموية للبلاد ومتطلبات العصر والتطور الذي يعرفه التعليم العالي على مستوى العالم.

لكن رغم ما عرفه هذا القطاع في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطورات أدت لنتائج ملموسة كارتفاع عدد الهياكل، عدد الطلبة تنوع الفروع والتخصصات، وفي مستوى وعدد أعضاء هيئة التدريس، إلا أنه بقي يعاني حسب وجهة نظر العديد من الخبراء والقائمين عليه من العديد من الاختلالات مست مختلف عناصره ومكوناته خاصة منها ما يتعلق بمستوى برامجه التعليمية ومخرجاته البشرية والبحثية.

ونظرا لتزايد الضعف في مستوى التعليم العالي بدأت الجزائر في تطبيق إصلاح جديد ، كان المحرك الأساسي له نظام (ل م د: ليسانس - ماستر - دكتوراه) والمطبق في العديد من دول العالم حيث انتهجته الجزائر بغية تقديم تكوين ذو نوعية جيدة متوافقة مع متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية والتي تشهد تغيير وحركة مستمرة فهذا النظام العالمي يعد مقياس لضمان جودة التعليم العالي المحلي.

وقد طبقت هذه السياسة التعليمية في الجزائر سنة 2004 فكان على الجامعة الجزائرية إتباع هذا النظام وإسقاطه على المجتمع الجزائري وهكذا وجد المجتمع الجزائري نفسه أمام نظام تعليم عالي جديد بصياغة أفكار عالمية محاولين بذلك اللحاق بالوعي والتنمية ومحاكاة النظام العالمي الجديد.

وليحقق التعليم العالي هذه الأهداف التنموية لا بد من مراعاة كافة التغيرات التي تطرأ على مختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع وخارجه، لهذا لا بد أن يبنى هذا نظام على خطط صارمة وركائز صلبة لألا يقع في الأخطاء والأزمات التي تحول دون تحقيقه لأهدافه التنموية على أكمل وجه. وبالنظر لأهمية التعليم العالي والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية التي يطمح لها المجتمع الجزائري تقع

الفصل الأول: موضوع الدراسة

هذه الدراسة والتي نحاول من ورائها البحث في العلاقة بين إصلاحات التعليم العالي وأهداف التنمية في الجزائر من خلال وجهة نظر الأساتذة باعتبارهم عنصرا أساسيا داخل البنية والمنظومة التعليمية، ولأنهم يعتبرون السبيل إلى تصور هذه السياسة وإعدادها وتنفيذها وفق منهج يتلاءم وأهداف الإصلاحات والتي رغم تواليها إلا أن العديد من المشاكل مازالت تواجه التعليم العالي في الجزائر خاصة فيما يخص قدرته على الاستجابة لمتطلبات التنمية الوطنية.

وهذا ما دفعنا إلى صياغة التساؤل المركزي التالي:

هل إصلاحات التعليم العالي تتماشى وأهداف التنمية في المجتمع الجزائري؟

وللإجابة على هذا التساؤل حاولنا اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- هل إصلاحات التعليم العالي تستجيب لأهداف التنمية من خلال أداء وظيفته في إعداد رأس المال البشري القادر على قيادة وتطوير المجتمع؟.
- 2- هل الإصلاحات المعتمدة تهيئ مؤسسات التعليم العالي لتقديم بحث علمي يدعم الخطط التنموية؟.
- 3- هل إصلاحات التعليم العالي تدعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع؟.

ثانيا- أسباب اختيار الموضوع:

عرف نظام التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال تطورات عديدة، نظرا لأهميته الاجتماعية والعلمية والاقتصادية ودوره في تحقيق ودفع عملية التنمية، ولا يمكن لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مهما كان مستواها أن تتجح في القيام بهذا الدور دون أن تكون سياستها ونظامها بما فيه من عناصر تعليمية وبحثية، مبني على أسس متينة ومدروسة. وعليه فقد كان التركيز على دراسة موضوع إصلاحات التعليم العالي وأهداف التنمية في الجزائر ناتج عن الأسباب التالية:

- إشارة العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية والتقارير إلى الضعف المتواصل في المستوى النوعي للتعليم العالي والبحث العلمي الموجه للتنمية رغم الإصلاحات العديدة التي شهدتها.
 - ضبابية العلاقة التي تربط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الدولة المختلفة وانعدامها أحيانا.
- هذه الأسباب كانت أبرز الدوافع التي خلقت الرغبة والاهتمام في استكشاف وتشخيص واقع الإصلاحات التعليم العالي ومدى ارتباطها بأهداف التنمية.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

ثالثا: أهمية الدراسة.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في تركيزها على:

- 1- الاقتراب من واقع التعليم العالي وفهم آراء الأسرة الجامعية حول الإصلاحات وتصوراتهم حول فعالية ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه في دعم أهداف التنمية.
- 2- تعدد هذه الدراسة دعما أساسيا للجامعة والمجتمع على حد سواء للاستفادة منها في ظل التطورات والتغيرات والمشكلات التي تواجه الجامعة الجزائرية والمجتمع ككل.

رابعا: أهداف الدراسة.

- من خلال إجراء هذه الدراسة، هناك سعي لتحقيق جملة من الأهداف والغايات، والتي تتمثل في:
- 1- إلقاء الضوء على واقع التعليم العالي في الجزائر واهم المشاكل والصعوبات التي تواجهه وتعيق دوره في أداء وظائفه في إعداد رأس المال البشري القادر على قيادة وتطوير المجتمع.
 - 2- التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية و ما لحقه من إصلاحات ومحاولين البحث في أهم النقائص والعراقيل التي تواجهه وتقلص من دوره التنموي.
 - 3- مقارنة أهداف الإصلاحات التي يعتمد عليها التعليم العالي مع أهداف التنمية في الجزائر ومحاولين الكشف عن ما إذا كان هناك قصور في خلق العلاقة الفعالة بين المتغيرين.
 - 4- معرفة وجهة نظر الأساتذة في الإصلاحات التي تعتمدها منظومة التعليم العالي والتي عايشوها خلال مسيرتهم التدريسية.
 - 5- التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة وشراكة وطنية واضحة بين الجامعة والمؤسسات المجتمع المختلفة.

خامسا: مفاهيم الدراسة.

حظي مفهوم الإصلاح في المنظومة التعليمية بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة وتأثيره على الفرد المتخرج وباقي قطاعات الدولة، باهتمام عالمي متزايد من طرف العلماء وفي جميع التخصصات وتعددت مصطلحات هذه العلاقة تبعا لدرجة التفاعل مابين واقع التعليم العالي وأهداف التنمية في كل مجتمع حيث يعد التعليم العالي احد محركات التنمية كما أنه مركز المعارف ومنتجها وناقلها من جيل إلى جيل آخر، ونظرا لأهمية هذه العلاقة حاولنا في هذا العنصر تفكيك مفاهيمها وتعريفها تعريفا شاملا ولو باختصار محاولين الإحاطة بكل ما يمد لهذين المفهومين بصلة.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

1 التعليم:

التعليم لغة كما ورد في لسان العرب يشق "من علم بالشيء: أحاطه وأدركه، وعلمه العلم والصنعة تعليماً وعلماً، جعله يتعلمها، ومن معانيه الإتقان فيقال علم الأمر وتعلمه: أتقنه، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته".

أما اصطلاحاً فيعرف التعليم بأنه "العملية المنظمة التي تمارس من قبل المعلم بهدف نقل المعارف والمهاراتية إلى الطلبة، وتنمية اتجاهاتهم نحوها، ويعد التعلم هو الناتج الحقيقي لعملية التعلم". كما يعرفه مهدي التميمي بأنه "جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم"¹.

إذا التعليم هو عملية تزويد الفرد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين، فهو يهتم بتنمية المعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول لبيئة الحياة العملية من خلال زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للعالم الخارجي ويهدف بذلك إلى تطوير الملكات الفكرية باكتساب المعارف العامة والخاصة من أجل الحصول على كفاءات مهنية تؤهلهم للالتحاق بوظائف محددة².

وقد أدت التطورات في المفاهيم ولاسيما بعد انفجار نظرية رأس المال البشري إلى تطور النظرة إلى التعليم بحيث أصبح يعرف على أنه "نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقلياً وسلوكياً ومعنوياً واجتماعياً وفكرياً وأخلاقياً ويجب أن يتم بعيداً عن العشوائية والتجربة والخطأ، لأنه يسعى لتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد"³.

كما عرف التعليم في جدول أعمال المؤتمر العالمي للتعلمية حول مناقشة وضع التنمية لما بعد 2015 بأن "التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان في حد ذاته كما أنه حق تمكيني فهو يعزز تحقيق سائر الحقوق الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية والسياسية وهو الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة كما أنه يساهم في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويعزز السلام والأمن"⁴.

إن القراءة الدقيقة لما ورد تسمح بالاستنتاج أن مفهوم التعليم يحمل العديد من المعاني المهمة بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء فهو بالنسبة للفرد حق من حقوقه الأساسية ومحطة مهمة من محطات

¹ - مهدي التميمي: مهارات التعليم، دراسات في الفكر والأداء التدريسي، ط 1، دار كنوز المعرفة، الأردن 2007، ص(19).

² - محمد عبد الفتاح باغي: التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق، جامعة فهد بن عبد العزيز، السعودية، 2003، ص(8).

³ - رفيق زراولة: تنظيم وهيكل الجامعة الجزائرية، دراسة حالة جامعة منتوري، مذكرة ماجستير، غم، قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004، ص(94).

⁴ - جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015: موجز تنفيذ، مشاورة مواضيعية عالمية بشأن التعليم لما بعد 2015، منشورات the world we want، ص(02).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

تتشكته الاجتماعية وبناء شخصيته الفردية باعتباره الوسيلة التي يتم من خلالها تنمية المعارف العلمية والعملية عن طريق زيادة المعلومات ومستوى الفهم للعالم الخارجي كما يهدف التعليم إلى تطوير الملكات الفكرية واكتساب المعارف العامة والخاصة ويعتبر الوسيلة والأداة التي تمنح الفرد المؤهلات المهنية لالتحاقه بوظائف محددة وبالتالي تعود عليه وعلى المجتمع بالمنفعة وبهذا يمثل نشاط اجتماعي واقتصادي إذا ما تم اعتباره وظيفة داخل مؤسسات معينة تضمن إخراج رأس مال بشري يضمن قيادة المجتمع نحو تحقيق التقدم والتنمية البشرية المستدامة.

2 -التعليم العالي:

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التعليم العالي والجامعة تجدر بنا الإشارة ولو بصفة موجزة إلى الفرق بين المصطلحين ، فبالرغم من أن العلاقة بينهما هي علاقة ضمنية فالكثير من المؤلفين يستعملون المصطلحين للدلالة على نفس المعنى ، فنحن في هذا البحث نستعمل مصطلح التعليم العالي والجامعة للإشارة إلى نفس المعنى المقصود فالجامعة تختصر كل ما يتعلق بالتعليم العالي رغم أنها جزء من هذا القطاع أو مؤسسة من مؤسساته¹.

فالتعليم العالي إذا هو مرحلة مميزة تقع بعد مرحلة الثانوية وهذا ما يؤكد هذا التعريف أيضا والوارد في الجريدة الرسمية: " يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة"².

وهناك ثلاث مؤسسات رئيسية للتعليم العالي:

أ -الجامعة: هي أكثر الأنماط انتشارا، وتضم مجموعة من المعاهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها إلى عدة سنوات، وتختلف هذه المدة حسب التخصصات ومن نظام تعليمي إلى آخر.

يعرفها رياض قاسم بأنها "حرم العقل و الضمير وأنها حرم العقل لأنها تؤمن به وبالحقيقة التي يشيدها ولأنها لا توقف جهودها على تهذيبه وتنمية وبعث قدراته على الإنتاج و الإبداع...وإنها حرم الضمير

¹- أحمد زرور : تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "الليسانس ،ماستر،دكتوراه" ،مذكرة ماجستير، غ م ،تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية،جامعة منتوري،قسنطينة،2005/2006 ،ص(15).

²-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية :العدد 24، القانون رقم99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ،ص (05).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

لأنها تؤمن بالمعرفة الإيجابية مهما غزرت تظل ناقصة بل قد تنقلب فسادا ما لم تؤيدها مناعة خلقية¹.

كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمع علمي يهتم بالبحث عن الحقيقة والمعرفة العلمية ومن أهم وظائفها، التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع الذي يحيط بها². وهناك من يعتبرها المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الأدب و العلوم والفنون فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فالمهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية ، وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في الميادين الأخرى³. ويوجد أنواع من الجامعات وهذا راجع لاختلاف طرق التعليم المتبعة ونذكر منها:

- **الجامعة المفتوحة:** استخدم مصطلح الجامعة المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى التعليم غير التقليدي وفي بريطانيا وألمانيا استعمل هذا المصطلح كبديل للثقافة الحرة وبتيح التعليم في الجامعة المفتوحة فرص لإكمال الدراسة لمن تتيح له فرص التعليم ك النجاح في شهادة البكالوريا ، ويكون للمتعم الحرية في اتخاذ القرارات التربوية المتعلقة بالتخصص ، وطريقة التدريس والجدول الدراسي.
- **الجامعة الافتراضية :** يرتبط مفهومها بظهور وسائل التكنولوجيا والإعلام والاتصال كالكومبيوتر وشبكة الانترنت،ويمكن النظر إليها كجامعة بعدية ، وتمثل البنية الأساسية للتعليم عن بعد وتجعله في متناول كل فرد مستخدمة فرقا تتكون من متخصصين في المادة التدريسية ومصممين لطرق التدريس ومبرمجين وفنين للجرافيك ، وتحتاج هذه الفرق إلى تدريب مستمر على برامج التعليم عن بعد لتلبي احتياجات جديدة ومعاصرة.
- **جامعة الهواء :** تنتشر مثل هذه الجامعات في اليابان خاصة وتعتمد على التعليم بالمراسلة وتتميز بكون لها نظاما للبت الإذاعي والتلفزيوني الخاص بها ، وتتيح فرص التعليم الجامعي للطبقة العاملة وربات البيوت⁴.

¹- رياض قاسم :المرجع السابق،ص (81).

²-أبو ملحم أحمد : أزمة التعليم العالي ، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، معهد الإنماء العربي بيروت ع 1999،98 ص(44).

³-محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية ، الديوان الوطني للطبوعات

الجامعية،الجزائر،1989،ص(177).

⁴ - حليلة قادري:المرجع السابق،صص(92-93).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

مما سبق يمكننا تعريف الجامعة بأنها من مؤسسات التعليم العالي التي تعنى بتكوين الطلبة فور حصولهم على شهادة التعليم الثانوي في تخصصات معينة ، وفق عملية تعليمية منظمة بالإضافة إلى دورها في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال تجسيد الأهداف الكلية الموضوعة لتعليم العالي وذلك بواسطة مخرجاتها التعليمية من باحثين وبحوث علمية ورأس مال بشري ذو كفاءة عالية.

ب المدارس العليا : هي نمط من مؤسسات التعليم العالي، تعني بإعداد القوى العاملة لمدة معينة ما بعد المرحلة الثانوية ، ليتم الحصول منها على شهادة نجاح تعادل شهادة جامعة.

ج-المعاهد و الكليات: يتم فيها التكوين لعدة سنوات، وفقا لطبيعة التخصص وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها فبعضها كليات متخصصة لإعداد المعلمين وبعضها الآخر متعدد التخصصات.

وتعد أهم وظيفة لمؤسسات التعليم العالي هي إعداد الفرد إعدادا متخصصا كل حسب طلبه بعد حصوله على شهادة البكالوريا، لذا نجد أن مهمة المعهد هي توفير الفنيين والمهنيين الذين تحتاج إليهم الدولة في شتى المجالات ولا تستطيع الجامعات أن توفرهم لأنها تضمن تعليم يتطلب مدة أكثر وتخصصات قد لا يتطلبها سوق العمل المحلي وبهذا تكون المعاهد أكثر انسجاما وقربا إلى سوق العمل وإن التحول في الطب المهني لقوة العمل يبين المهن التي تتطلب تعليما اقل إلى تلك التي تتطلب تعليما أكثر وأطول، ومن هنا نستطيع القول أن الفنيين والمهنيين تضمنهم المعاهد، والباحثين الأكثر تكويننا تضمنهم الجامعة التي تكون الفرد لمدة أطول و تحصيل علمي أكثر و كلاهما من مؤسسات التعليم العالي¹.

وتشتمل العملية التعليمية التي تقوم بها هذه المؤسسات على عدة عناصر تتكامل فيما بينها لتخلق نظام شامل يسمى التعليم العالي هذا الأخير الذي يتم تقييم جودته و مردوديته من خلال بيانات كمية مثل عدد الأساتذة الدائمين المتحصلين على شهادات عالية ، الموارد الموجودة في الجامعة من مكنتات منشورات جامعية نسبة التأطير وغيرها.

أما في السنوات الأخيرة أصبح هناك تركيز متزايد على مخرجات التعليم العالي و التي تعني الطلبة وما حققوه خلال مشوار تعلمهم.

¹ - محمد السعيد بن غنيمة: أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012، مذكرة الماجستير، تخصص العلوم السياسية، غ م جامعة تيزي وزو ، الجزائر، 2014/ 2015 ، ص ص (17-18).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

3 الطالب الجامعي : يعرف الطالب الجامعي على أنه " شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال

من المرحلة الثانوية بشقيها العلمي والتقني إلى الجامعة وفقا لتخصص يخول له الحصول

على شهادة ، إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم ودوقه ويتمشى وميله"¹.

كما عرف إسماعيل علي سعد الطلاب بأنهم " فئة من الشباب المعاصر يشغلون وضعا متميزا في بناء

المجتمع، وهي ذات حيوية وقدرة على العمل والنشاط ، كما يمتلكون بناء نفسي وثقافي يسعدهم على

التكيف والتوافق والاندماج والمشاركة في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته"².

وتقوم فكرة الجامعة ككل على تجميع الطلبة في تخصصات في قسم واحد من اجل توسيع المدارك

والمعارف وفهم القيم المتبادلة ، فالطالب الجامعي تسند إليه أهم المهام والوظائف التي تتعلق بقيادة

المجتمع و تطويره وبهذا يشكل المجتمع الطلابي مجتمعا مميزا نظرا لتركيبته الخاصة ، تحكمه قوانين

وقواعد تنظم مسيرته التعليمية إلى غاية تخرجه والتحاقه بسوق العمل³.

فالطلبة هم المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم

واتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير

النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه ، وهو يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية سواء

ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك أي انه يمثل حق للفرد أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال

الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأس مال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال

المادي⁴.

وختما لكل ما سبق ذكره يمكننا القول أن الطالب الجامعي هو من مدخلات العملية التعليمية وأهم عنصر

فيها كما يعد هدف أساسي من ورائها، حيث يتم تلقينه المعرفة العلمية المتخصصة في المؤسسات

الجامعية بطرق وأساليب تنظم مساره التعليمي إلى غاية تخرجه ليصبح من إطارات الدولة التي يعتمد

عليها في جميع المجالات.

¹- رياض قاسم : منظور الجامعة المعرفية وأفق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي ، مجلة المستقبل العربي ، ع 193 ، بيروت 1995 ، ص ٥٠.

²- سعد إسماعيل علي : الشباب والتنمية في المجتمع السعودي، د ط ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1989 ، ص(37).

³- قادري حليمة : مشكلات الطلبة الجدد دراسة ميدانية بجامعة وهران ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع 7 ، جانفي 2012 ، ص(90-91).

⁴- فليح حسن خلف : اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص(246-247).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

4- الأستاذ الجامعي:

يعرفه عبد الفتاح أحمد جلال بأنه: "مجموعة الأشخاص الناقلين للمعرفة والمسؤولين عن السير الحسن للعملية البيداغوجية بالجامعة والقائمين بوظائف و واجبات مختلفة مثل التدريس والتوجيه العلمي للطلاب وإجراء البحوث العلمية والإشراف"¹.
ويحدد كاربوتتي Carpentier من جهته أخرى وظائف للأستاذ الجامعي وهي: "البحث والتعليم والتنظيم"².

كما يعرف الأستاذ الجامعي بأنه: "مختص يستجيب لمطلب اجتماعي، يتحكم في عدد لا بأس به من المعرفة وكذا المعرفة العلمية، وهو عامل حر في اختياراته البيداغوجية مع الحرص على جعل روح المبادرة والاستقلالية توافق وبكل حساسية منفعة المتلقين"³. ويشمل "سلك الأساتذة الجامعيين في الجزائر حسب المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني من عام 1429 هـ الموافق ل 03 مايو سنة 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي كل من سلك المعيدين وهو في طريق الزوال، وسلك الأساتذة المساعدين، وسلك الأساتذة المحاضرين، وسلك الأساتذة"⁴.

فلم يعد اليوم الأستاذ مجرد ناقل للمعرفة حسب المعيار الكلاسيكي بل أصبح له دور جديد وهو تنظيم العملية التدريسية بأسلوب جديد يتماشى مع متطلبات العصر، حيث يقول جون ديون الأستاذ هو "ذلك الذي يدرّب طالبه على استخدام الآلية العلمية وليس الذي يتعلم بالنيابة عنه وهو الذي يشترك مع طالبه في تحقيق نمو ذاته ليصل لأعماق الشخصية ويمتد لأسلوب الحياة"⁵.
من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الأستاذ الجامعي بأنه الشخص الذي يحمل الإمكانيات الفكرية والدرجة العلمية التي تسمح له بتقديم المعرفة وتنظيم العملية التدريسية بطرق وأساليب حديثة، يراعي فيها قدرة الطالب الاستيعابية ومتطلبات العصر المعرفية.

5- الإصلاح الجامعي: يقصد بالإصلاح التعليمي تلك "العمليات والتدابير للانتقال بنظام تعليمي

من وضعية تقليدية لوضعية تحمل مواصفات الحداثة بمفهومها الشامل من مناهج، تقنيات، أساليب

¹-صلاح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس، دار المعارض، الجزء 3، ص(76).

²-A. Carpontier : Le mal universitaire, diagnostic et traitement, Robert Laffont, paris, 1988, p173

³Byrn j : école cheche ménger, édition INSP.paris,1987 ,p123.

⁴-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 03 مايو 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، ج ر، ع 23.

⁵- محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، ط 1، المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص(137).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

وممارسات جديدة وعصرية وهو ما يجعلها مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية بما يستجيب لحاجات التحولات المعرفية والتكنولوجية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة¹.
فالتوجه الإصلاحى فى التعليم هو: "مقاربة شاملة تشمل تحسين إعداد التلاميذ لدراسات الجامعة مع مزيد من ملائمة التكوين مع حاجات اقتصاد المجتمع، وتعزيز الشراكة بين الجامعة ومحيطها وترشيد نظام تكوين الطلبة وتقييمهم، وإصلاح التعليم العالى الخاص، وتعزيز نظام لضمان الجودة فى مسار التكوين ونشر ثقافة المبادرة وتعزيز المهنية، وتطوير التكوين عبر البحث، وتعميم التكوين المستمر وتحسين الإدماج المهني للخريجين"².

ويعد الإصلاح التعليمي حسب هانز فايلر "رؤية تعكس فلسفة وفكرا، يراد تجسيدهما على أرض الواقع لتحقيق أهداف متفق بشأنها وغاياتها... لا يمكن تصوره أو تنفيذه فى فراغ؛ ففي حين أن بالإمكان إدخال بعض التعديلات الثانوية نسبيا، كتغيير هندسة الأبنية المدرسية، أو تغيير الجدول الدراسي اليومي، دون الحاجة إلى الرجوع إلى سياق اجتماعي أوسع، فإننا نجد أن أي إصلاح يمس جوانب أخطر شأنًا، يكون بطبيعته جزءًا من مجموعة معقدة من العلاقات المتبادلة فى البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام التعليمي"³.

إذا الإصلاح التعليمي هو عملية تتمثل فى إجراء مجموعة من العمليات المترابطة التي تهدف إلى تغيير مخطط التعليم الجامعي ومواجهة المشكلات التي تعترض زيادة الكفاءة والفعالية لهذا النوع من التعليم⁴.

أما فيما يخص السياسة التعليمية فهي مفهوم يشير فى جملة إلى "تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم وأهداف كل مرحلة من المراحل ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات وكذلك القوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تدير على ضوءها وهدىها عملية التعليم. لهذا فان السياسة التعليمية تكون الإطار العام الذي يوجه العمل الإداري والفني فى النظام التعليمي ومؤسساته كما أنها الإطار الذي تقوم على أساسه إنجازات هذا النظام بصفة عامة"⁵.

¹- ليلي زرقان، إصلاح التعليم العالى الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف مجلة العلوم الاجتماعية ع 16، ديسمبر 2012، ص(04).

²- اللجنة الوطنية للإصلاح: مشروع إصلاح منظومة التعليم العالى والبحث العلمى 2015-2025، تونس، 2015/4/23، ص(08).

³- هانز فايلر: تخطيط الإصلاح التربوي وإدارته، مجلة التربية الجديدة. العدد الثاني عشر، آب أغسطس 1977، السنة الرابعة، ص(43).

⁴- سمير أحمد السيد: علم الاجتماع والتربية، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983، دص.

⁵- مصطفى كامل السيد: إصلاح التعليم العالى فى مصر، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، القاهرة، 2013، ص(24).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص المفهوم التالي:

إن الإصلاح التعليمي بصفة عامة والعالي بصفة خاصة يسعى إلى تحسين أوضاع غير مرغوب فيها في الوسط التعليمي ، فهو يساهم في إعادة هيكلة وترتيب الجامعة بصورة مغايرة عن الصورة التي كانت عليها ذلك من خلال إشراكها في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على الدولة وهي في قمة التحول مما يدفع هذه الأخيرة إلى وضع سياسة تعليمية ضمن سياستها العامة تسعى من خلالها إلى تحديد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة ل الدولة وبين التربية والتعليم ،فالتخطيط للتعليم العام والعالي والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

6 -التنمية وأنواعها:

لطالما أستخدم مفهوم النمو والتنمية كمصطلحين مرادفين لبعضهما البعض خاصة في المراحل الأولى من ازدهار التصنيع في أوروبا، حيث تميزت هذه المرحلة والتي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين ، باعتماد إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة،و كان يشار بالمفهومين السابقين إلى معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة ، لكن سرعان ما وضعت فوارق أساسية بينهما. " فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بينما تعني التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى نمو الناتج القومي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية "1.

ويعد نموذج والت رستو المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على عدة مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير².

إلا أن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية قلل من أهمية فكرة العالم الاقتصادي كينز والتي ظهرت في الثلاثينيات وتشير إلى أن رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية ، حيث قامت العديد من الدول خاصة منها المتضررة من الحرب بمحاولة إعادة بناء اقتصادياتها على أساس الاهتمام بالفرد واعتبرته قوة

¹ - مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، د ط، دار وائل للنشر ،الأردن، 2007 ،ص (124).
² - الحداد عوض: الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، د ط، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993، ص (36).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

فاعلة في عملية التنمية الشاملة واستند العلماء في ذلك إلى كل من التجربة اليابانية والألمانية بعد الحرب العالمية الثانية ، وبدأت العديد من الدول في التخطيط وفق هذا المنحى الداعم للإنسان قبل كل شيء. فالتنمية بالأساس هي "عملية تغيير في الاتجاه إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية وهي تتواصل بالإنسان وغاياتها الإنسان نفسه"¹

ومن خلال هذا المفهوم نلاحظ أن التنمية أوسع مدى من النمو الاقتصادي وهي التي تتسبب فيه عن طريق جهد و خطط موجهة من طرف الدولة لتحقيق زيادة في مستوى التحضر في المجتمع بكافة أبعاده بما في ذلك الاقتصادية.

ومع تقدم العلوم خاصة منها الاجتماعية والتكنولوجية تزايد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية، حيث ارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانيات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، وتطور المفهوم لتصبح التنمية تقاس من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة ولا مساواة في التوزيع ، فالتنمية لا تحدث دون مكافحة جديّة لهذه الآفات والظواهر السلبية في المجتمعات، وإذا ما تفاقمت حدة مشكلة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها².

لذا فالتنمية بمفهومها الشامل ليست عملية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذا كله وغيره، وتحتوي على جميع المتغيرات سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل مع بعضها البعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاجه الفرد والمجتمع وما ترمي إليه تطلعاته الرامية إلى التقدم حيث بدأ يظهر في منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، مفهوم التنمية الشاملة التي تعني " تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب الحياة والمجتمع، وتصيغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط"³.

¹ - صباح غربي: الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 2 و 3، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي - جوان 2008، دص.

² - غنيم عثمان: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان، 1999، ص ص (26-55).

³ - زكي رمزي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة ع 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص(435).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

يتضح لنا من خلال هذا المفهوم أن التنمية عبارة عن مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، نابع من إيمان الأفراد والمجتمعات بضرورة التغيير إلى الأفضل وفي تمكين المجتمع من التجدد ذاتيا عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلا دون بلوغه مراحل الرقي والازدهار. فظهرت هناك مفاهيم أو أنواع جديدة فرعية للتنمية تشجع هذا المسعى فأصبح هناك التنمية الثقافية " التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان"¹.

وكذلك التنمية الاجتماعية التي يعبر عنها على أنها "التغير الحضري المقصود و المخطط و الشامل الذي يتناول كل جوانب الحياة المادية و البشرية في إطار المجتمع القومي، وكذا كل ما يتصل بالعادات و التقاليد و أنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات و تنميتها... من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للجماعات و الأفراد..."².

من خلال هذا المفهوم نلاحظ التنمية الاجتماعية عملية مقصودة يهدف بها تحقيق احتياجات الأفراد وطموحاتهم من أجل الوصول إلى التغيير الايجابي في حياة المجتمع عن طريق الإحاطة بجميع عناصر هذه الحياة سواء المادية والبشرية ، وما يتخللها من عادات وتقاليد وقيم سائدة في المجتمع ، وحسب هذا المفهوم نلاحظ أن هذه العناصر تتحكم بشكل كبير في اتجاهات أفراد وسلوكياتهم داخل المجتمع مما يفترض على سياسات التنمية استيعابها والتعامل معها بما يضمن السير السليم للخطط التنموية. إذا التنمية الاجتماعية عبارة عن "تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من النمو الطبيعي"³.

كما يشير هذا المفهوم إلى أن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هي تحقيق الرفاهية للإنسان بواسطة الإنسان في حد ذاته ، عن طريق تنمية قدراته وزيادتها ومن ثم استغلالها للوصول إلى أقصى حد من النمو والتطور، ورغم اختلاف هذا المفهوم عن مفهوم التنمية الاقتصادية في المحتوى أو أساليب تحقيق التطور، فقد اعتبرت إمكانات الإنسان وكفاءاته طاقة يمكن استغلالها إلى أقصى حد. لكن سرعان ما ظهر مفهوم أو نوع جديد للتنمية يسعى واضعوه إلى تحسين حياة الفرد وتوفير حاجياتهم المختلفة وهو التنمية البشرية الذي اعتمده تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

¹ نصر عارف: مفهوم التنمية ، القاهرة، ص (01)، على الموقع <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafahem-2.asp>

² عبد الرحيم أبو كريشة: دراسات في علم الاجتماع والتنمية، دط، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2003، ص(41).

³ -احمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دط ، مكتبة لبنان ، 1993، ص(384).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

واعتبرت فيه التنمية عبارة عن "عملية توسيع الخيارات أمام الناس، أي ينبغي أن يتاح لهم وما ينبغي أن تكون عليه أحوالهم فضلا عما ينبغي أن يفعلوه ضمنا لتنامي مستوى معيشتهم" أو "هي عملية توسيع الخيارات للشعوب من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان التي لا تسعى إلى مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة بل هي تهدف أساسا إلى أن يتمتع بحياة طويلة وصحية عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، يستفيد من التعليم، يكتسب المهارات الأكثر تقدما، يتمتع بصحة جيدة، يمتلك الحرية السياسية والمشاركة الديمقراطية"¹.

إن المتمعن في هذين المفهومين يلاحظ أن هدف التنمية ومحورها أصبح الإنسان وكيفية البحث عن الطرق والأساليب التي تجعل منه إنسان قادر على العيش في أحسن الظروف، سواء الصحية أو التعليمية وحتى المادية والتعامل مع حاجياته رغم اختلافها من مكان إلى مكان ومن مجتمع إلى مجتمع ومسايرة تطورها عبر الزمن، وكذا ضمان الحرية للفرد بمختلف أنواعها سواء الاجتماعية والتعبيرية والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير وغيرها من الحقوق التي يجب أخذها في عين الاعتبار، ما يضمن محيط اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي سليم وصحي للعيش وحتى بيئي.

هذا الخير أثار اهتمام العديد من العلماء مما أدى إلى ظهور مفهوم آخر جديد وهو التنمية المستدامة الذي بدأ بالبروز في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"². حيث يعرف وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية التنمية المستدامة على أنها: "تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"³.

¹ - محروس محمود خليفة: التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، تحليل نقدي المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2003، ص (28).

² - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص (83).

³ - Church. D: Building Sustainable communities: an opportunity and a vision for a future that works, ecolQ,1991,p(03).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

لقد شمل مفهوم التنمية المستدامة في بداية ظهوره على كيفية الحفاظ على البيئة والجوانب الايكولوجية من اجل ضمان محيط صحي للعيش والتعامل مع الموارد الطبيعية باستراتيجيات تضمن حق الأجيال القادمة . لكن سرعان ما تطور المفهوم البيئي ليشمل جوانب أخرى من حياة الإنسان والتي تتطلب الاستدامة بل من الضروري على التنمية أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه بشكل من المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، مما يؤمن للتنمية صفة الاستمرارية ويحول دون تعرضها للنكسات أو حركات الرفض من قبل بعض الفئات المتضررة من نمط تنموي لا يؤمن للجميع الحد الأدنى من الشعور بالتقدم ، ومن خلال هذا ظهر مفهوم جديد هو التنمية البشرية المستدامة ونشأ نتيجة الربط بين منهجين للتنمية ، أولهما هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثانيهما منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائون بيئيون واعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992.

ويكمن جوهر هذا المزيج في الوصف الذي ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان " مبادرات من أجل التغيير " : إن التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا. كما تعد نمط يقوم بالمحافظة على البيئة لا بتدميرها، ويمكن البشر بدلا من تهمة شتمهم. وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم. وعليه فإن التنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل". ومنه نستنتج أن مبادئ التنمية البشرية المستدامة تقوم بالتركيز على دور البشر باعتبارهم كائنات فاعلة، لا كقوة مستهدفة بتدخلات ذات طبيعة خيرة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التقدم وتنمية أي مجتمع تبدأ بالاعتراف بأن أهم موارد البلدان هي معارف سكانها ومهاراتهم وخبراتهم وثقافتهم وطاقاتهم وإبداعهم في شتى المجالات. وهكذا كان لمفهوم رأس المال البشري صدق واسع وكبير خلال هذا العصر¹.

¹ - عبد العزيز بن عبد الله السنبل: دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 1422.9.7 هـ. 24. 26 / 9 / 2001م، ص ص (6-10).

7 رأس المال البشري:

حيث يعود الاهتمام إلى هذا النوع من رأس المال إلى أهمية العنصر البشري في التنمية البشرية إلى القرن 18 على يد العديد من العلماء أمثال شولتز وبيكر الذين خاضوا في هذا المجال وبرزوا ضرورة العناية بالبشر وتقديم الدعم اللازم لهم والتعليم المستمر ، من أجل تكوين رأس مال بشري يوازي رأس المال المادي ، فالعمالة الغير مدربة ورأس المال عوامل ليست كافية لتنمية الاقتصاد والمجتمع ككل فعملية التنمية يجب أن تتوفر لها كم كبير من القدرات والمهارات البشرية.

حيث يرى بيكر في كتابه رأس المال البشري الذي تم نشره سنة 1964 أن " رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات ، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريس والرعاية الطبية وتعتمد المخرجات بشئل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر"¹.

فرأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، ويعد رأس المال البشري المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلمونه وما يمتلكونه استخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي².

إذا فرأس المال البشري يمثل " كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري من مهارات معرفية وتقنية اكتسبها من خلال العلم والخبرة وتمثل الميزة الأساسية لرأس المال البشري بكونه غير مادي بطبيعته أو غير ملموس"³.

وبهذا يلعب التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة دورا رئيسا في إعداد رأس المال البشري المؤهل لخدمة المجتمع والقادر على الخلق والإبداع ، ما دفع بالعديد من الدول إلى الرفع من مستوى أداء المؤسسات التعليمية خاصة منها العليا ، وهذا لاعتبار التعليم العالي من أهم المراحل التعليمية لأنه يعد المرحلة الفاصلة بين الخريج وسوق العمل وبهذا يكون على عاتقه إعداد رأس المال البشري الذي يتميز بالكفاءة والقدرة التي تمكنه من خوض غمار المنافسة في السوق المحلية والعالمية خاصة في هذا العصر

¹-القصاص مهدي محمد: بيئة الاستثمار في رأس المال البشري ، دراسة ميدانية في قرية مصرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة ، جامعة جنوب الوادي ، مصر ، 2008، دص.

² -woodhall .M:Human Capital concepts .ing .psadraropolos economics of education research and studies ,ocseford program ,1987,pp(21.22).

³ - ليلي بعوني: الاستثمار في رأس المال البشري و العائد من التعليم ، مجلة المؤسسة ، جامعة الجزائر 3، 5ع، 2015، ص(168).

الفصل الأول: موضوع الدراسة

الذي تتسارع فيه المعطيات وتزداد فيه المتطلبات التنموية ، وبهذا يكون للتعليم العالي الدور المحوري في إعداد أرقى أصناف رأس المال البشري.

إن المتتبع لمحتوى هذه الأنماط التنموية يلاحظ وجود الكثير من التداخل ، إذ يرتبط كل واحد منها بالأنماط الأخرى وهذا ناجم عن التأثير المتبادل فيما بينها ولعل أقربها لشمولية هو مفهوم التنمية البشرية المستدامة لما يحتويه من عناصر متكاملة تضمن توليفة لا يأس بها من إمكانيات ومبادئ تضمن تحقيق وتلبية رغبات واحتياجات الأفراد والمجتمعات المختلفة والمتغيرة وفي نفس الوقت تسعى إلى تحقيق التطور والازدهار بواسطة هؤلاء الأفراد في حد ذاتهم ، عن طريق تطوير قدراتهم الفكرية والعملية لتجعل منهم رأس مال بشري يقود العملية التنموية ويضمن بذلك كله محيط اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي سليم.

سادسا: الدراسات السابقة.

إن التعليم العالي في الجزائر اليوم وعلى غرار معظم الدول العربية قد عرف تغيرات كبيرة يمكن إرجاعها إلى ما طرأ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية من تحولات سريعة خاصة في السنوات الأخيرة من الألفية الماضية وبداية الألفية الجديدة ، والذي نحاول من خلاله في هذا العنصر أن نعطي فكرة عامة حول هذه التحولات من خلال البحوث والدراسات التي أجريت حول الموضوع المدروس سواء الدراسات المحلية وحتى العربية والتي تشترك في مجموعة من النقاط أهمها:

- تتفاوت في تواريخها ما يجعلها مصدر للكتابة عن التعليم العالي في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، أي شهدت مختلف التغيرات والتطورات التي شهدها العالم في هذه الفترة الزمنية من تطور سريع ومهم في العديد من المجالات خاصة في مجال المعرفة العلمية وتكنولوجيا المعلومات وانعكاس هذا التطور على واقع التعليم العالي ومدى تأثيره عليه.
- أن التعليم العالي في الجزائر بوجه خاص والعالم العربي على العموم ، مزال يعاني من العديد من المشكلات التي طرحت في هذه الدراسات وان تفاوتت في حدتها من سنة إلى سنة أخرى.
- أن القضايا التي طرحت حول التعليم العالي وكيفية إصلاحه والتي وردت في الدراسات المحلية وحتى العربية تعبر إلى حد كبير عن واقع التعليم العالي العربي والفجوة الكبيرة الموجودة بين التعليم العالي و متطلبات سوق العمل وأهداف التنمية، والتي رغم الإصلاحات المتتالية لا تزال تزداد اتساعا يوما بعد ما يعود بالسلب على التنمية والمجتمع ككل.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

- إن اقتراحات الإصلاح والتطوير التي تثار في هذه الدراسات تمثل اتجاهات معاصرة مازالت مطروحة في ساحة التعليم العالي إلى يومنا هذا.

وفيما يلي عرض لهذه الدراسات المحلية والعربية:

الدراسة الأولى: قام بهذه الدراسة الباحث مصطفى بوتفنوش من معهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر وكانت تحت عنوان " التلاؤم بين التكوين الجامعي والعمل"¹.

انطلق فريق بحث مكون من 15 باحثا وثلاث مشرفين وعلى رأسهم مصطفى بوتفنوش بالدراسة من سنة 1986 إلى غاية سنة 1987 غطت مجموعة من ولايات الوطن (العاصمة،بومرداس،تيزاب،البلدية،بويرة، تيزي وزو، غرداية، الاغواط) واشتملت عينة البحث على مجموعة من المؤسسات الجامعية والمعاهد ومسيرين في نشاطات متنوعة منها الصناعة التجارة والصحة،مستخدمين عدة استمارات واحدة موجهة للمتخرجين الموظفين لمعرفة مدى تكيفهم مع العمل والثانية للباحثين عن مناصب الشغل واستمارة أخرى مكونة من 30 سؤال موجهة للمسيرين. واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، كما أعطت لمحة تاريخية عن جامعة الجزائر منذ انطلاقتها ، وبينت أن عدد طلبة هذه الجامعة بعد الاستقلال كان 2000 طالب وارتفع سنة 1977 إلى 28000 طالب واكبر مجال في هذه الجامعة كان مخصص للعلوم الإنسانية ب 65% غير أن الطلب على هذه التخصصات لم يتجاوز 85% من مجموع 70000 طالب في كل الوطن سنة 1978 ، أما في سنة 1986 ازداد الانخفاض ليصل إلى 21% من مجموع 120000 طالب. واستنتجت الدراسة ارتفاع الخريجين في الفروع الإنسانية مقابل انخفاض نسبة الطلب عليها ، وأشارت إلى أن سنة 1984 كانت نقطة تحول بعد أن تشبع سوق العمل وبدأت مشاكل التوظيف خاصة في التخصصات المشار إليها سابقا.

أما فيما يخص علاقة الجامعة بمؤسسات الدولة فقد توصل تحليل البيانات إلى أن من مجموع 232 مؤسسة هناك 82 فقط تتصل بالجامعة أي بنسبة 35.5% وهو اتصال ضعيف، في حين كانت النتائج مختلفة من قطاع إلى آخر، وفيما يخص تكيف الخريج في عمله وفي المتوسط كانت مدة التكيف من ثلاثة إلى ستة أشهر.

¹- M. Boutefnouchet: **Adéquation entre la formation universitaire et l'emploi**, situation actuelle et perspectives, université d'Alger, institut de sociologie diffusion unité Algérie, 1988.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

وانتهت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات أهمها محاولة إيجاد بنية فعالة تمكن من تطوير التكوين في التعليم العالي وتحسين كفاءة مسيري هذا القطاع من أجل النهوض بمستوى الجامعة الجزائرية ومستوى كفاءة خريجها ،لتناسب وخطط التنمية ومتطلبات سوق العمل ولا يتم هذا إلا بإيجاد علاقة بين الوزارة الوصية لتوجيه فائض الخريجين وضبط عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا للدخول إلى الجامعة واقترحت الدراسة إنشاء بنك العمل للإطارات بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وزارة التخطيط حيث تتقدم الأولى بحاجة المؤسسات من الخريجين.

الدراسة الثانية: للباحثة نورة دريدي حول "خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل"¹.

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية قسم علم اجتماع قسنطينة سنة 1999م حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة البحث في إشكالية الوظيفة الحقيقية للجامعة والمتمثلة في تكوين إطارات قادرة على قيادة المجتمع وتحقيق أهدافه التنموية حيث قامت الباحثة بطرح التساؤل المركزي حول ماهية التكوين وانعكاساته في عالم الشغل وللإجابة عليه تم طرح الفرضية العامة التالية.

للتكوين النظري الجامعي انعكاسات في واقع الشغل.

أما الفرضيتين الفرعيتين فهما:

1 - تعتبر الدراسات العليا تكويننا من أجل التكوين.

2 - تمثل البطالة التقنية مظهر من مظاهر التشغيل.

واعتمدت الباحثة للتحقق من صدق ونفي الفرضيات المنهج الوصفي وأدوات البحث العلمي من بينها الملاحظة بالمشاركة والاستمارة والمقابلة ، وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- بالرغم من تلقي الطلبة تكوين عالي إلى أنهم يعانون من البطالة بمختلف أنواعها سواء البطالة العددية وهي عدم الحصول على عمل بواسطة الشهادة العليا المتحصل عليها ،أو بطالة تقنية والتي أصبحت بالفعل مظهر من مظاهر التشغيل فبواسطتها يتم امتصاص جزء من فائض الخريجين وتشغيلهم خارج تخصصاتهم، وهذا ما يؤكد أن للتكوين الجامعي انعكاسات في واقع الشغل وهذا ما يجعل الدراسات العليا تصبح تكويننا من أجل التكوين في ظل غياب اهتمام من

¹- نورة دريدي: "خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ،غير منشورة،قسم علم الاجتماع ، قسنطينة ، الجزائر ، 1999.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

قبل السياسات بالوظيفة الحقيقية للجامعة التي تتعدى مجرد إنتاج معرفي وتلقيني يمنح الطالب ما هو نظري بعيدا عن جانبه المهني.

وقدمت الباحثة في هذه الدراسة جملة من الاقتراحات أهمها المطالبة بحل سريع من طرف الدولة والوزارة المعنية وهذا بوضع سياسات خاصة تجعل من الهدف الرئيسي للجامعة هو خدمة المجتمع.

الدراسة الثالثة: لأحمد زرزور حول " تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام (ل م د) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل" ¹ دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم لبواقي مذكرة

مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس التنظيم وتنمية الموارد البشرية 2005-2006.

تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى استجابة النظام الجديد LMD إلى متطلبات المجتمع وهل من شأن التعليم العالي الاستجابة، وهل يساعد نظام توجيه الطلبة إلى نظام (ل م د) بمحتوى برامجه ومصالح الإعلام والمساعدة المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي ضمن هذا النظام على تحضير الخريج إلى عالم التشغيل تحضيريا فعالا.

واضعا هذا التساؤل في شكل فرضية عامة تدور حول:

نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه" المطبق ببعض الجامعات الجزائرية يحضر الطلبة إلى عالم التشغيل تحضيريا فعالا.

ولنفي واثبات الفرضية الرئيسية وضع الباحث ثلاثة فرضيات جزئية تتمثل في:

1- أن عملية تطبيق نظام (ل م د) بالجزائر فعالة من حيث عملية التوجيه والتي تأخذ بعين الاعتبار تحضير الطلبة إلى عالم الشغل تحضيريا فعالا.

2- إن عملية تطبيق نظام (ل م د) بالجزائر فعالة من حيث محتوى برامج التكوين المخصصة له والتي تأخذ بعين الاعتبار تحضير الطلبة إلى عالم الشغل تحضيريا فعالا.

3- إن عملية تطبيق نظام (ل م د) بالجزائر فعالة من حيث وجود مصالح المساعدة والإعلام للطلبة والتي تأخذ بعين الاعتبار تحضيرهم إلى عالم التشغيل تحضيريا فعالا.

ولقد استخدم الباحث عينة مقصودة من طلبة البيولوجيا السنة أولى والذين يشتركون في خاصية دراستهم ضمن نظام ل م د ونفس الشيء بالنسبة للمركز الجامعي لأم البواقي ،ليبلغ عدد أفراد العينة 228 تم جمع البيانات منهم عن طريق الاستمارة والمقابلة والملاحظة.

¹ - أحمد زرزور: " تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل م د في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل" ،المرجع السابق.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

ومن خلال النتائج المتوصل إليها واستجابات الطلبة تمكن الباحث من استنتاج أن الفرضية العامة قد تحققت وه ذا باتفاق معظم الطلبة ،وأشار أن إثبات فرضية الدراسة بمختلف متغيراتها والمتعلقة بالتوجيه وبمحتوى التكوين والبرامج ومصالح المساعدة والإعلام للطلبة والتي تندرج ضمن الفرضيات الجزئية الثلاث تؤكد أن نظام (ل م د) الذي انطلق مطلع السنة الجامعية 2004-2005 يحضر الطلبة لعالم الشغل تحضيريا فعالا ، فالنظام الجامعي القديم وبالرغم ما حققته الجامعة الجزائرية من ذ الاستقلال يبقى عاجزا عن الاستجابة لمختلف المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد أما نظام (ل م د) والذي فرضته مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية فانه يهدف بالأساس إلى رفع نوعية التعليم العالي بالجزائر وتحسين كفاءة مخرجاته ليرتبط ارتباطا عضويا باحتياجات البلاد وسوق العمل.

الدراسة الرابعة: للباحث أيمن يوسف تحت عنوان " تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية" ¹ دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر- سنة 2007-2008. حيث انطلق الباحث في هذه الدراسة من إشكالية بحث حاول من خلالها البحث في سياسات تطوير الجامعة في الجزائر. وتوصل إلى طرح الفرضية العامة التالية:

• تحقيق الجامعة الجزائرية لأهدافها مرهون بمدى تطوير التدريس و التسيير والبحث العلمي والإصلاحات.

وقسم هذه الفرضية إلى ثلاثة فرضيات فرعية وهي:

1 تقدير الأساتذة لمستوى التسيير والتدريس والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ذو مستوى متوسط.

2 لكل من الأقدمية والتخصص علاقة في تحديد مواقف أساتذة التعليم العالي من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

3 إصلاح التعليم العالي الجديد يمكن من تحقيق الأهداف العامة المسطرة من وجهة نظر الأساتذة. ومن اجل الإجابة وإثبات هذه الفرضيات أو نفيها قام الباحث باختيار عينة بحث مكونة من أساتذة التعليم العالي وهي عينة وضعية غير احتمالية مكونة من 140 أستاذ من مختلف الأقسام. وبعد تحليل البيانات المجمعّة عن طريق الاستمارة والمقابلة والملاحظة توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها:

¹ - أيمن يوسف : " تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية" دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة-،مذكرة ماجستير، غ م ،تخصص علم اجتماع السياسي ،الجزائر، 2007-2008.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى أثبتت صدقها وكان تقدير الأساتذة للتدريس والتسيير والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ذو مستوى متوسط .
- أما الفرضية الثانية فقد أثبتت النتائج أن لكل من الأقدمية والتخصص علاقة في تحديد مواقف أساتذة التعليم العالي من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- وجاءت الفرضية الثالثة في مجملها عن الإصلاح في التعليم العالي فقد تحققت الفرضية وتوافقت إجابات الأساتذة مع مضمون الفرضية القائل بتمكين الإصلاح التعليم العالي من تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

الدراسة الخامسة: للباحثة أسماء هارون حول "دور التكوين في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د " ¹ رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الموارد البشرية 2009-2010.

حاولت الباحثة في هذه الدراسة التعرف على واقع تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية حيث قامت بطرح سؤال مركزي يدور حول:

- إلى أي حد يمكن أن يساهم التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الجديدة نظام (ل م د) من ترقية المعرفة العلمية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قامت باشتقاق ثلاثة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي :

- ما هي نظرة الطالب و الأستاذ للنظام الجديد ليسانس ماستر دكتوراه (ل م د)؟
 - هل الإمكانيات البيداغوجية ساهمت في التحصيل العلمي للطالب؟
 - هل استطاع نظام ل م د تحقيق جودة التكوين الجامعي؟
- ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية تتكون من 66 أستاذ و 250 طالب وطالبة من ثلاثة أقسام وهي كلية العلوم والهندسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، وكلية الآداب و العلوم الاجتماعية بجامعة قلمة.
- وبعد تحليل البيانات المجمعمة عن طريق أدوات جمع البيانات، توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها:

¹ - أسماء هارون : "دور التكوين في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د " مذكرة ماجستير، غم، تخصص علم الاجتماع الموارد البشرية، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

• فيما يخص التساؤل الأول اتضح أن نظام (ل م د) يفتقر إلى الوضوح لدى كل من الأساتذة والطلاب، وعدم وجود دعم وتوجيه لهذا الإصلاح من خلال غياب التهيئة الفعالة لظروف المادية والبشرية لتطبيقه مما جعل هذا النظام تغيير في شكل شهادة النظام الكلاسيكي واستمرار في مضمونه.

• أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها حول التساؤل الثاني فقد اتفقت نسبة كبيرة من الأساتذة والطلاب على أن نقص الإمكانيات البيداغوجية سواء المادية والبشرية أدت إلى عرقلت سيرورة هذا النظام وبالتالي صعوبة إيصال المعلومة للطلاب من جهة وصعوبة أداء الأستاذ لمهامه على أكمل وجه من جهة أخرى، وهذا بدوره اثر سلبا على التحصيل العلمي للطلاب الذي أصبح نتاج كمي أكثر منه نوعي.

• كما أن النتائج المتحصل عليها حول التساؤل الثالث توصلت إلى أن نظام (ل م د) لم يحدث تغيير نوعي في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين النظري والعملي ولم يساهم في تنمية وترقية المعرفة العلمية لدى الطلبة ،بل زاد كما معلوماتي على حساب نوعها وأبعده على النقد والإبداع مما افقد الشهادة العلمية قيمتها ،أما على الصعيد المهني لم يساهم هذا النظام في دمج المتخرجين في سوق العمل الذي لا يزال رافضا أو متخوفا من التغيير.

الدراسة السادسة : للباحثة غربي صباح تحت عنوان "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة"¹.

من خلال أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع والتنمية 2013-2014.

حيث انطلقت الباحثة من إشكالية حاولت من خلالها البحث في دور وظائف التعليم العالي التي يقدمها للمجتمع وقد تناولت هذه الرسالة من خلالها فرضيات.

1 - هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

2- هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية .

3- هناك آليات مقترحة تساعد على تطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع.

ومن أجل إثبات أو نفي الفرضيات قامت الباحثة بمسح شامل لجميع القيادات جامعة محمد

خيضر ببسكرة والمقدر عددهم 82 مفردة من 162 مستثنية 60 أستاذ مهامهم غير إدارية بحتة.

¹ - صباح غربي : "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة، أطروحة دكتوراه غم، في علم الاجتماع والتنمية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2013-2014.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

و بعد تحليل البيانات المجمعّة عن طريق الاستمارة و المقابلة والملاحظة ،توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها:

عدم توافق مضامين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مبيّنة أن القدرات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل خاصة تلك المتعلقة بالتقنية والتكنولوجيا والمعلوماتية لا توفرها الجامعة وإن وجدت فهي ليست بالمستوى المطلوب ،وكذلك التوجيه نحو هذه التخصصات ضعيف لأن معظم اتجاهات الطلبة تتجه نحو تخصصات العلوم الإنسانية و الاجتماعية والطبيعية والطبية، كما أن التكوين الجامعي في الجزائر تقليدي إلى حد كبير والتعليم في الغالب سبيل للحصول على شهادة فقط معتمدا على برامج نظرية إلى حد كبير مهمل الجانب التطبيقي العملي ما يؤدي إلى ضعف كفاءة الخريج ، فقد أكدت نسبة كبيرة من المبحوثين أهمية وظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية خاصة وأن هذه الأخيرة هي عامل إنتاج يحتاج إلى استثمار مسبق أساسه التعليم وأن نوعية العمل تدل على العديد من العوامل منها التعليم والتكوين الجيد كما ونوعا والذاتان يتلقاهما الفرد قبل دخوله سوق العمل.

وأما فيما يخص الفرضية الثالثة فقد أعرب 82.88% من المبحوثين على موافقتهم على الآليات المقترحة لتطوير دور التعليم العالي في خدمة المجتمع ،فقد تعددت الأدوار المطلوبة من الجامعة بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته بعد أن أصبحت خدمة المجتمع أهم الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها.

الدراسة السابعة: عبارة عن ورقة عمل مقدمة من طرف مجموعة من الباحثين هم(بيار جدعون،علي اسماعيل ونورما غمراوي)ضمن المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي ببيروت 2009¹.

وتهدف هذه الورقة إلى البحث في سبل تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لتكون أكثر موائمة لحاجيات المجتمع مبيّنة أن هذا التطوير لا يتم إلا عن طريق الإجابة على العديد من الأسئلة أهمها:

- ما الذي يجب أن تكون عليه رسالة التعليم العالي وغايته؟.
- هل يرتبط إحداث النهوض بالتعليم العالي بإعطاء استقلالية أكبر للجامعات؟.

¹-بيار جدعون ،علي إسماعيل ، نورما غمراوي :تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،بيروت، 6-10/12/2009.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

- هل ينبغي على الجامعة نقل المعرفة أو تطوير كفايات طلابها أم كلاهما؟.
 - هل التعليم العالي على جهوزية لمقاربة التغيير بالتغيير؟.
 - هل يمكن اعتبار التعليم العالي مؤسسة يجب مقاربتها ماديا وإداريا يحركها سوق العمل واقتصاد المعرفة انطلاقا من خلفية التنافس الاقتصادي العالمي؟.
- وتوصلت الدراسة إلى حوصلة عامة مفادها أن الجامعة في رسالتها و وظيفتها ومهامها وأدائها مرتبطة بشكل وثيق بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وتطوره ، فهي تتفاعل معه وتتأثر فيه وتتأثر به في إطار منظومة متكاملة.
- كما أن للجامعة دور أساسي في مجتمعنا يحفظ ويعزز أصالة وثقافة وهوية المجتمعات العربية في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن العولمة وثورة المعلومات والاتصالات.
- كما أكدت الدراسة على ضرورة تطوير وتحديث خطط وبرامج التعل يي العالي لمواكبة مقتضيات مجتمع المعرفة ، وذلك بتطوير المؤهلات والكفايات المطلوبة في الخريج الجامعي والتركيز على جودة التعليم العالي وضرورة تأطير عملية ضبط النوعية وتحقيق معايير الجودة عبر مؤسسات اعتماد عربية وعالمية والاستفادة من التكنولوجيا في العملية التعليمية من أجل خلق أنماط متعددة للتعليم العالي.
- الدراسة الثامنة:** للباحث محمد المدني مختار حول "سياسات التعليم العالي والثانوي وأفاق التنمية في تونس رؤية تحليلية"¹. حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة على العديد من الأسئلة من خلال عرض تحليلي لواقع كل من التعليم العالي والتعليم الثانوي والإصلاحات المعتمدة من طرف الدولة التونسية في هذا المجال مقابل متغيرات سوق العمل وخدمة لأهداف التنمية الاقتصادية.
- وكانت الأسئلة كالتالي:

- 1- ما أثر بعض العوامل المجتمعية على تشكيل منظومة التعليم في تونس؟
- 2- ما أهم الإصلاحات التي تبنتها الدولة لتطوير سياسات مرحلتي الثانوي والتعليم العالي والتكامل بينهما بما يلبي متطلبات سوق العمل؟
- 3- ما أهم ما تميزت به التجربة التونسية والذي ساعدها على إحداث التنسيق بين مرحلتي التعليم العالي والثانوي -بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية -وما يمكن الاستفادة منه من هذه التجربة؟

¹ محمد المدني مختار ، "سياسات التعليم العالي و الثانوي وافاق التنمية في تونس رؤية تحليلية" ، المجلة المغاربية، ع8، السنة الرابعة، 2009.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

وللإجابة على هذه الأسئلة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث في هذه الدراسة بعرض وتحليل مختصر لأهم العوامل الثقافية والتاريخية والسياسية، والتي أثرت في تشكيل معالم منظومة التعليم التونسية بكافة مراحلها، مع إبراز أهم الإصلاحات التي اعتمدت عليها سياسات التعليم الثانوي والعالي، وأهم العوامل التي أدت إلى تبني هذه الإصلاحات مركزين على وثيقة خطة الإصلاح التي تبنتها الدولة خلال العقد الأخير من محاولة إحداث التكامل بين مرحلتَي التعليم العالي والثانوي والتي عكستها الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي والتي تبنتها الحكومة منذ عام 2002 لاستشراف مستقبل التعليم العالي لحدود عام 2017م مع وصف وتحليل السياسات والإجراءات المعتمدة لتحقيق هذه الخطة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات حول التجربة التونسية أهمها:

- 1 وضوح وواقعية أهداف التعليم ومرونة سياساتها وقابليتها لتطوير مع التأكيد والتزكيز المستمر من طرف الحكومة التونسية على ضرورة الاستثمار في الثروات البشرية مما يضمن مساهمتهم الفعالة في عملية التنمية.
- 2 تميز مؤسسات التعليم العالي في تونس بتأثرها بنمط المؤسسات الغربية (الفرنسية) معتمدة في صياغة أهدافها وبرامجها ومناهجها التعليمية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولم تربطها كثيرا بالتطلعات الايديولوجية - السياسية والدينية -.
- 3 خضوع بعض مؤسسات التعليم العالي لإشراف مزدوج تكون فيه السلطة المالية والإدارية والأكاديمية لوزارة التعليم العالي، أما السياسات فهي من اختصاص الوزارات المعنية التي قد تكون وزارة الفلاحة إذا كانت السياسة تتعلق بالزراعة مثلا.
- 4 تأكيد الحكومة المستمر على ترسيخ مبدأ التكامل والتناغم بين سياسات وخطط وبرامج التعليم في المرحلتين الثانوية و العالي واعتبار ذلك من ثوابت السياسات التعليمية.
- 5 التنوع المبكر للتخصصات حيث يتوزع الطلاب بعد السنة الثانية من التعليم الثانوي على خمسة تخصصات أساسية الأمر الذي يسهل عملية استقبالهم في مرحلة التعليم العالي.

رابعا: التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال هذا العرض تمكنا من إجراء قراءة بسيطة حول تطور التعليم العالي في الجزائر، فقد مكنتنا الدراسات المختارة من فترات مختلفة ومهمة ملاحظة عدة نقاط بارزة يجب الوقوف عندها.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

قمنا باختيار الدراسة الأولى لتكون في فترة الثمانينات لأن في هذه الفترة بدأت ملامح التعليم العالي في الجزائر تتضح، خاصة بعد إصلاح 1971م وكذا مرحلة تطبيق الخريطة الجامعية سنة 1984م. لنتمكن من مشاهدة نتائج هذا الإصلاحات التي تعتبر ركيزة وقاعدة أساسية رسمت معالم التعليم العالي في الجزائر فيما بعد، (وسوف نتطرق لهذا الإصلاح بشيء من التفصيل في باقي الفصول) حيث كانت دراسة **مصطفى بوتفنوشت** جد مهمة وهذا لاعتمادها على إطار مكاني واسع وعينة بحث كبيرة تسمح بإعطاء نظرة شبه شاملة على واقع التعليم العالي في تلك المرحلة ، خاصة وأن الباحث أعطى قراءة تاريخية لوضع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال.

وجاءت نتائج هذه الدراسة لتبين بعض النقاط والمشاكل التي عانى ويعاني منها التعليم العالي منذ الاستقلال إلى غاية زمن الدراسة ،ومن بينها طبيعة خريجي التعليم العالي من حيث نوع التخصص وكذا نوعية التكوين المتحصل عليه، حيث توصلت إلى أن الجامعة الجزائرية تخرج كم هائل في التخصصات الإنسانية بما لا يتوافق مع الطلب عليها في سوق العمل ما يؤدي إلى وجود فائض في الخريجين الذين يتوجهون بالضرورة إلى البطالة ،وهو ما يعكس حسب الباحث سوء التسيير وعدم وجود علاقة بين مؤسسات الدولة و قطاع التعليم العالي وغياب التخطيط لكيفية التعامل مع هذا الفائض ، أما فيما يخص الحاصلين على العمل فأكدت الدراسة أنهم يعانون من صعوبة التكيف في العمل ، وهذا ناتج عن نوعية البرامج التي تعتمد عليها الجامعات في الجزائر و التي تتصف بغلبة الجانب النظري على التطبيقي والمهني مما يؤدي إلى وجود صعوبات أثناء أداء العمل تعود بالسلب سواء على الخريج وعلى المؤسسة المستخدمة والتي تعاني من ضعف أداء العمال وسوء تكوينهم، ما يتطلب إعادة تأهيلهم وتدريبهم من أجل تحسين مستواهم، هذا ما يؤدي إلى هدر الوقت والمال من طرف المستخدم وهذا بالضرورة يؤثر سلبا على جميع قطاعات الدولة وبالتالي عرقلة عجلة التنمية في البلاد ،أما من خلال دراسة **نورة دريدي** حول خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل فقد لاحظنا استمرار هذه المشاكل وتفاقمها خلال فترة التسعينات ومن بينها تلقي الطالب خلال عملية تكوينه معارف نظرية بحتة خالية من الجوانب العملية والتطبيقية،يصبح من خلالها المتعلم حاملا لمعارف ومعلومات خالية من محتواها التطبيقي ما يجعله بعيدا كل البعد عن الواقع ومتطلبات سوق العمل ومقتضيات التنمية خاصة في هذا العصر الذي يشهد جملة من التغيرات والتطورات السريعة في مجالات متعددة ، منها التقنية والتكنولوجية والمعلوماتية ما يجعل من هذا الخريج يصادف سوق عمل لا يعترف بكفاءته ليكون بذلك فريسة للبطالة العادية أو للبطالة التقنية هذه الأخيرة التي تعني عمله خارج تخصصه ، وهذا ناتج حسب الدراسة إلى غياب سياسات جديّة

الفصل الأول: موضوع الدراسة

من طرف الدولة وعدم وضع خطط وإصلاحات جذرية تأخذ فيها بعين الاعتبار متطلبات التنمية وسوق العمل وتجعل الهدف الرئيسي من رسالة الجامعة وأهدافها وممارساتها خدمة المجتمع وقيادته لتحقيق التطور. ونظرا لهذه المشاكل وغيرها والتي شهدت تازما خاصة في نهاية القرن العشرين ، حاولت الجزائر ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين البحث على إصلاح جذري لنظام التعليم العالي فقامت باعتماد على إصلاح جديد مستورد عرف بنظام (ل م د) وقد حاولنا في الدراسات التي اخترناها تتبع نتائج هذه الإصلاحات بداية بدراسة أحمد زرزور الذي اثبت صدق فرضياته حول فعالية إصلاح (ل م د) سواء فيما يخص تحضير الطالب لسوق العمل أو فعاليته فيما يخص التوجيه والمساعدة والإعلام وبرامج التكوين وفق هذا النظام لنتج خريج ذو قدرات عالية تمكنه من المنافسة داخل سوق العمل وتجعل منه كفاءة قادرة على خوض غمار التنمية وقيادة المجتمع و إحقاقه بركب التقدم والتطور خاصة في عصر المعرفة الذي تتسارع فيه التطورات التكنولوجية و المعلوماتية ، والملاحظ أن هذه الدراسة كانت في بداية تطبيق الإصلاح الجديد مباشرة لتكون بهذا حسب النتائج المتوصل إليها دراسة متفائلة بإمكانية تحقيق هذا النظام لمتطلبات التنمية التي تسعى البلاد إلى تحقيقها وهذا حسب ما يحمله محتوى هذا النظام من أساليب وطرق جديدة في التعليم تظهر في البداية قدرة الجامعة وفق هذا الإصلاح على تحقيق أهدافها في خدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية في البلاد.

لكن حسب دراسة أيمن يوسف والتي كانت خلال سنة 2007/ 2008م أي بعد تطبيق الإصلاح بثلاث سنوات ، أثبتت أن مستوى العملية التعليمية و البحث العلمي في الجزائر لازال ذو مستوى متوسط في حين لاحظنا انه لازال هناك بعض التفاؤل فيما يخص قدرة هذا الإصلاح على تحقيق أهداف الدولة المسطرة اقتصاديا و اجتماعيا ، وبعد مرور ستة سنوات استنتجنا من خلال دراسة الباحثة أسماء هارون حول واقع تطبيق نظام (ل م د) في الجامعة الجزائرية وإلى أي مدى يمكن لهذا الإصلاح ترقية المعرفة العلمية ، أن هذا النظام لا يزال غامض سواء بالنسبة لهيئة التدريس والقائمين على القطاع وحتى على مستوى الطلبة رغم مرور كل هذا الوقت على تطبيقه ، كما أن الدولة حاولت استيراد نظام تعليمي ولم تقم بالتهيئة اللازمة لاستقباله سواء ماديا أو بشريا ما أدى إلى تأثير هذه الأسباب وغيرها على عملية إعداد الإطارات الجامعية كما لاحظنا من خلال هذه الدراسة وما توصلت إليه من نتائج أن محتوى النظام الكلاسيكي لازال مستمر رغم تغير اسم ونوع الشهادة ، وكذا طرق التقييم وتقليص عدد سنوات التكوين مما أدى إلى صعوبة اعتراف القطاع الاقتصادي به وبالشهادات التي يحملها خريجي التعليم العالي من ذ تطبيقه نظرا لاستمرار الغموض الذي يعتريه وعدم وضوح معالمه الحقيقية أو الأهداف التي كانت تنتظر

الفصل الأول: موضوع الدراسة

منه خاصة تلك التي تعنى بتسهيل إدماج الخريجين في سوق العمل ،وأنت دراسة الباحثة غربي صباح لتأكد لنا استمرار هذا الغموض وكذا استمرار مشاكل التعليم العالي في الجزائر وتفاقمها يوما بعد يوم حتى بعد انقضاء تسع سنوات على تطبيق الإصلاح.

حيث أثبتت معالجة الباحثة لدور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي أن الإصلاحات التي شهدتها لا تتوافق مع مضامين التنمية ومتطلبات سوق العمل ، فللجامعة لا تزال تغرق هذا السوق بخريجين لا يمتلكون الكفاءة اللازمة التي تمكنهم من احتلال مناصب في مختلف القطاعات سواء الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لا يمكن الاتكال عليهم لقيادة المجتمع نحو تحقيق التقدم والازدهار.

فغالبية الخريجين من حاملي الشهادات من حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والطبية والتي أصبح يكتظ بها سوق العمل، مما جعلنا نلاحظ أن ذات المشكل مازال يلاحق التعليم العالي وسوق العمل والمجتمع ككل ليكون بالتالي التعليم العالي بعيد كل البعد عن وظيفته ودوره الأساسي وهو تحقيق متطلبات المجتمع والسير وفق ما تنشده التنمية وأن هذا الإصلاح الأخير (ل م د) لم يحقق هذا الهدف بالشكل المطلوب.

أما فيما يخص الدراسات العربية فنفس الشيء لاحظناه حيث يسعى معظم الباحثين في هذا الميدان التنقيب على مشاكل وعيوب التعليم العالي في بلدانهم والبحث في سبل تطوير هذا القطاع ليتماشى وأهداف التنمية وحاجات المجتمع ، فقد استنتجنا أن السياسات المعتمدة في مجال إصلاح التعليم العالي في كل من تونس ولبنان من خلال الدراسات المعروضتين لا تختلف كثيرا عن سياسة التعليم العالي في الجزائر خاصة في اعتمادها إصلاحات متقاربة في المحتوى مثل الإصلاح الجديد (ل م د) و الهدف وهو تحقيق مسعى التناغم و التلاؤم بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية وهو محور دراستنا. وفي الأخير سنحاول من خلال هذه القراءة المختصرة لبعض الدراسات السابقة الأخذ بما يتلاءم وطبيعة بحثنا والاستفادة من نتائجها وأساليب تناولها لهذا الموضوع بمختلف أبعاده ومؤشراته كما سيتم في الفصل الأخير مناقشة ما ستوصل إليه دراستنا مع نتائج هذه الدراسات.

التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

تمهيد

أولاً: نشأة وتطور التعليم العالي عبر العصور

1- التعليم العالي في العصر القديم

2- التعليم العالي في القرون الوسطى

3- التعليم العالي في العصر الحديث

1-3- النموذج النابليوني

2-3- النموذج الهمبلدي (الأفلاطوني)

3-3- النموذج السوفيتي

ثالثاً: الاتجاهات النظرية للتعليم العالي

1- الاتجاهات الكلاسيكية

1-1- الاتجاه الخلدوني

2-1- الاتجاه الماركسي

3-1- الاتجاه الوظيفي

2- الاتجاهات المعاصرة

1-2- نظرية رأس المال البشري

2-2- نظرية التحديث

3-2- نظرية الأنساق الاجتماعية

4-2- النظرية التفاعلية التبادلية

خلاصة

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي واتجاهاته النظرية

تمهيد:

إن المنتبِع للتطور الذي عرفه التعليم العالي في العالم يلاحظ أنه شهد العديد من التغيرات والتطورات على مستوى أهدافه وأدواره التي يلعبها في المجتمع عبر مختلف الأزمنة ، وهذا ما جعل الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد وغيرهم يهتمون بدراسة نظام الجامعة وعلاقته بباقي الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، وكذا قيامهم بالتحليل لأهم مكونات هذا النظام والقضايا الأخرى التي لها علاقة به من قريب أو من بعيد، وهذا راجع ل دور المهم والبارز الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع التي هي جزء منه.

وقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أهم مراحل تطور التعليم العالي عبر الزمن ، وصولاً إلى العصر الحديث وما تخللها من تطور في المعارف والنظريات والدراسات حول هذا الموضوع كما تطرقنا إلى أهم نماذج العالمية والتي رسمت العلاقة بينه وبين الوصول إلى قمة التقدم والازدهار.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

أولاً- نشأة وتطور التعليم العالي:

1- التعليم العالي في العصر القديم:

يكشف لنا التاريخ أن مؤسسات التعليم العالي نشأت في أحضان الحضارات وتقدمت وازدهرت بازدهارها وساهمت بتطور البلدان وتقدمها عبر الزمن، حيث أقام **البابليون** أول جامعة عرفها التاريخ وهي جامعة **بيت موسى** ، أقيمت هذه الجامعة في منطقة **تل حومل** وقد أخرجت العديد من العلماء اليونان والمصريين القدامى كما وضعت أسس الجبر الحديث ، واكتشف في داخل أسوارها أهم نظريات الهندسة المستوية ، وخاض علماءها في العديد من العلوم المعروفة في عصرنا الحالي وبلغوا فيها من الفهم الكثير. أما في **الهند** عرف التعليم العالي على يد **ريك فيدا** منذ سنة 1000 قبل الميلاد، وأنشئت جامعة **سانتكيانان** في **البنغال** حيث استمد الشاعر **الهندي طاغور** وحيه من التقاليد الهندوسية في المعرفة وطورها¹. وفي نفس المرحلة الزمنية انشأ **الصينيون** مدارس الحكمة فاهتموا بالمدارس والتربية وقدموا لها عناية فائقة وشيدت المدارس العامة والخاصة ، كما طالب النبلاء الطبقة العامة بالالتحاق بالمدارس العليا وأسوسوا نظام للامتحانات يتميز بالصرامة والنزاهة ، أما التوظيف فكان على أساس اختبارات شفافة. وتميزت المدارس العليا في **الصين** باهتمامها بتدريس الفنون العقلية الستة وهي الشعائر الدينية والموسيقى والرماية وقيادة العربات العسكرية والرياضيات والكتابة، كما كان للمعبد دور كبير في عملية التعليم والتنشئة الاجتماعية².

وظهر في **اليونان** القديمة فلاسفة ومعلمون أمثال **سقراط** وقاموا بنشر تعاليمهم الفلسفية والعلمية ولكن هذا لم يكن في إطار جامعي ففي تلك المرحلة الزمنية لم يكن هناك أولوية للشهادة في عملية التوظيف. كما أسس **أفلاطون** أكاديمية علمية في القرن الخامس قبل الميلاد في ضواحي أثينا حيث قام بتأليف كتبه وألقى فيها دروسه واستمر التعليم في هذه الأكاديمية 40 سنة وهي أشبه بالجامعات في العصر الحديث وعمرت هذه الأكاديمية 1000 سنة وأغلقت على يد الإمبراطور **جوستيان** عام 529 ميلادية³. أما في **العالم العربي** فقد لعبت الهجرة المحمدية من **مكة** إلى **المدينة** دورا كبيرا في نشر المعرفة والقيم التعليمية ومن حينها بدأ ظهور المساجد بداية بالمسجد النبوي الشريف الذي شكل النواة الحقيقية التي أسست الجامعات بمفهومها الحديث¹.

¹ رياض عزيز هادي: **الجامعات النشأة و التطور و الحرية الأكاديمية** ، مركز التطوير و التعليم المستمر ، سلسلة ثقافة جامعية جامعة م2، ع2 بغداد، 2010 ، صص(3-4).

² صلاح الدين شروخ: **مدخل إلى علم الاجتماع** ، دار العلوم للنشر الجامعي ، عنابة، 2005، ص(30).

³ رياض هادي: المرجع السابق، صص (5-6).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

ومن أشهر المساجد التي تعتبر منارات علمية هي المسجد الحرام بمكة المكرمة المسجد الجامع بالبصرة (14هـ-635م) المسجد الجامع بالكوفة (17هـ-638م) المسجد الأقصى بالقدس (82هـ-691م) الجامع الأموي بدمشق (98هـ-814م) جامع القيروان تونس (50هـ-670م) الجامع الجامع بقرطبة في الأندلس، وكان للمساجد دور آخر غير أداء الشعائر الدينية وهي إدارة بعض شؤون الدولة وإنتاج المعرفة، خاصة في العصر العباسي الذي برزت فيه مجموعة من المساجد تعنى بالتعليم مثل جامع غرناطة والقيروان و الأزهر بمصر وجامع بغداد بالعراق وغيرها².

2- التعليم العالي في القرون الوسطى:

تعود نشأت الجامعات في أوروبا إلى المدارس المسيحية حيث كانت تابعة من الكنيسة والمدارس الرهبانية ويقوم فيها تعليم الرهبان والراهبات، وأصبحت هذه الجامعات صفة مميزة للحضارة المسيحية إلى أن بدأت في الانفصال عنها بعد ارتفاع أعداد الطلبة وبداية عصر التنوير في أوروبا مثل جامعة بولونيا وجامعة باريس، وجامعة أكسفورد وجامعة كامبردج جامعة سالامنكا ومنبوبي وتولوز وغيرها، وقد قام العديد من الرهبان بشغل مناصب كإساتذة ومسيرين في هذه الجامعات وقاموا فيها بتدريس اللاهوت، الفلسفة، القانون، الطب والعلوم الطبيعية.

كانت معظم هذه الجامعات تحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية عام 1229م، وزاد عدد الجامعات في أوروبا بشكل كبير خاصة بعد الإصلاح البروتستانتي ما أدى إلى بناء العديد من الجامعات والمدارس الجديدة والارتقاء بالفكر وتطوير العديد من المعارف والعلوم³، حيث بلغت الجامعات 59 جامعة أوربية في بداية القرن 15م وكانت تسمى تسميات مختلفة غير الجامعات مثل: giulad وتعني نقابة أو nation تعني عشيرة studium وتعني مكان الدراسة، ثم أصبحت تسمى faculté وتعني كلية أما مصطلح الجامعة فقد ظهر في منتصف القرن 15م لتبرز جامعة باريس كنموذج متميز⁴.

3- التعليم العالي في العصر الحديث:

كان السبب وراء زيادة الجامعات في أوروبا وتطور التعليم العالي بها عدة أسباب أهمها حركات الإصلاح السياسي التي عرفها المجتمع الأوربي والتي شجعت على زيادة الحرية الفكرية وزيادة الاهتمام من طرف الطبقات النبلاء بالتعليم خاصة في القرن 17 و18م، وبروز الأهمية الأكاديمية للجامعات في

¹ - خالد خليل حمودي: نشأة المدارس، مجلة أفاق عربية، ع 1، بغداد، 1997، ص(14).

² - فضيل دليو وآخرون: الجامعة تنظيمها وهيكلتها، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 1، دائرة البحث، قسنطينة، ص(206).

³ - احمد الفنيش: التعليم العالي في ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1998، ص(151).

⁴ - فضيل دليو وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، 2001، ص(84).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

المجتمع وما تلعبه من دور كبير في نشر المعارف وتكوين الأفراد والقياديين في مختلف التخصصات. وساهمت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن 18م والتي انتشرت في كامل أنحاء العالم لتكون بذلك محفزا كبيرا للنشاط الفكري في مختلف العلوم ، ما أدى إلى ظهور دور جديد للجامعة هو البحث العلمي في العديد من العلوم أهمها العلوم الطبيعية والكيمياء والبيولوجيا والعلوم التطبيقية ،والهندسة والمعادن والكهرباء، الطب التطبيقي، والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

وفي القرن 19م ارتفع عدد الطلبة وبدأ خروج المرأة للعمل والدراسة خاصة بعد انتقال أوروبا من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي الذي يتطلب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الماهرة والخبراء في المجال الاقتصادي ما ألقى على عاتق مؤسسات التعليم العالي مسؤولية توفير هذا الكم والنوع من الإطارات المطلوبة لسد حاجات المجتمع¹.

فشهدت كل من فرنسا وألمانيا تغيرات جذرية في مجال التعليم العالي خلال هذه الفترة وظهر مع هذا التغير تيارات ونماذج خاصة بالتعليم العالي تميزت بها دول أوروبا وتأثرت بها فيما بعد باقي دول العالم، فبرزت هناك أربع نماذج رئيسية تم توارثها عن هذه القوى العظمى في نهاية القرن 19م وبداية القرن العشرين ومازال تأثيرها باقي إلى حد اليوم في العديد من دول العالم رغم تغيير بعض مبادئها. وفي ما يلي استعراض لأهم هذه النماذج².

إن المنتبج للتطور التاريخي للجامعة يجد أن معظم المنظرين والمفكرين في حقل التعليم العالي قد اجمعوا على أهمية هذا الدور الأكاديمي أو المعرفي للجامعة ولكن اختلفوا حول طبيعته وتمثل هذا الاختلاف في ظهور نموذجين رئيسيين وهما:

3 1- النموذج النابليوني:

يرى رواده أن دور الجامعة كمؤسسة علمية هو نشر المعرفة ونقل التراث الفكري والثقافي للمجتمع من جيل إلى آخر من أجل الحفاظ على هوية المجتمع الفكرية والثقافية ويتمثل هذا الاتجاه في كتابات بعض المنظرين مثل (جان نيومان) و(اورتيجا جاست) و(وولتر موبرلي) وغيرهم³. وظهر هذا النموذج في فرنسا بعد الثورة الفرنسية، ويعنى بالوظيفة الاجتماعية للتعليم ويهدف إلى إعطاء أهمية وظيفية للتعليم

¹ - باسل فلتشر: الجامعات في العالم المعاصر، ترجمة الدكتور موفق الحمداني، بغداد، 1972، صص (39-40).

² - حفيظ بو طالب جوطي: جامعة المستقبل، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2012، صص (70).

³ - ملبجان معيض الثبيثي: الجامعات نشأتها، مفهومها، وظيفتها، دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي، ع54، مج14، 2000، صص (223-224).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

العالي و يعترف رواد هذا النموذج بالجامعة كمؤسسة تنشر المعرفة العالية وتقوم بعملية التدريس والتلقين والتكوين من أجل مد المجتمع بقيادات مدربة مهنيا وثقافيا لخدمته¹.

حيث قام هذا النموذج بالتخلي عن التفكير الفلسفي والكوني وتوجه نحو مهمة مختلفة وهي أعداد الكوادر البشرية الضرورية لإعادة التوازن للبلاد وانسجاما مع النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد ومتطلباته، فظهرت التخصصات الجامعية وتعددت، وابتكر مفهوم الشهادة الجامعية والتي تُعد لوظيفة اجتماعية ولمهنة معينة، واعتمدت الجامعات في تلك الفترة للمرة الأولى على المناهج الوطنية الموحدة. وتميز هذا النموذج ب:

- الحد من استقلالية الجامعة بجعلها تابعة للدولة.

- المركزية الشديدة ضمن العاصمة باريس.

- اعتمادها على التكوين المهني أكثر من التكوين الأكاديمي².

وقد انتشر هذا النموذج في جنوب أوروبا وانتشر فيما بعد في مستعمراتها مثل دول المغرب العربي ما عدا ليبيا³.

3 2 - النموذج الهيلدتي أو النموذج الأفلاطوني:

يتبنى مفكري هذا النموذج فكرة الجامعة كمؤسسة علمية حيوية ذات بعد معرفي وهو ما يرسم هويتها بالدرجة الأولى، ولذلك فإن دورها لا يقتصر فقط على نشر المعرفة ونقلها من جيل إلى آخر، وإنما يجب أن يشمل جانبا آخر يتمثل في خلق المعرفة واكتشافها وتطويرها، ومن ابرز رواد هذا الاتجاه (كارل جاسبر) و(فليبس جرفز) و(ابراهيم فلكسز) و(وليام فان همبولدت) هذا الأخير الذي يعد مؤسس جامعة برلين، ويعتبر عالم الاجتماع الأمريكي (ثورنستاين فبلن) من أكثر الداعين لمفهوم دور التعليم العالي في خلق المعرفة واكتشافها حيث قال: "بان الجامعة لكي تستحق أن تسمى جامعة لا بد أن تكون لها مساهمة بارزة في الإبداع المعرفي والفكري من خلال البحث العلمي الموضوعي الجاد وإذا لم تكن كذلك فهي أخرى أن تكون مدرسة ثانوية"⁴.

¹ - محمد السيد سليم: الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم، مجلة الفكر العربي، 20ع، بيروت، 1981، صص (178-182).

² - سوزان ابو رجيلي: التعليم العالي وسوق العمل في لبنان، دراسة تتبعية للخريجين، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 2003صص (19-20).

³ - حفيظ بو طالب جوطي: المرجع السابق، صص (70).

⁴ - مليحان معيض الثبيتي: المرجع السابق، صص (223-224).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

ظهر هذا النموذج في ألمانيا وسمي بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسه **وليام همبلدت** ، أما الأفلاطوني فيرجع إلى احتلال كلية الفلسفة والتي كانت تدرس العلوم والآداب أيضا مرتبة متميزة نسبة إلى سواها من الكليات ، وكانت الكلية الوحيدة التي أوكلت لها جميع المهام الرئيسية للجامعة. ويركز هذا النموذج على:

- تدريب العقل من خلال المعرفة العلمية والعالمية.
 - إتاحة الفرصة لاختيار الدراسة بحرية.
 - بقية الكليات في الجامعة لا تقوم إلا بإعداد لمهنة معينة.
 - تميز هذا النموذج باللامركزية وتشجيع المبادرات الجامعية من جهة ، وحث الجامعات على التنافس والتطوير الذاتي المستمر من جهة ثانية.
 - تشجيع البحث العلمي في أوساط الجامعة.
 - رفض انتشار المعاهد المهنية المتخصصة الأمر الذي يتناقض مع الأهداف الحقيقية للجامعة.
- وقد سار على هذا المسار العديد من الجامعات المتميزة مثل جامعة **اوكسفورد** و**كامبردج** البريطانيتين فكانتا الأكثر نخوبة بين الجامعات الأوروبية، وقد اهتم القطاع الخاص بتمويلها وإدارتها ، وتعد المملكة المتحدة ببوطانيا من أولى الدول التي عملت على تشييد الصروح الجامعية ، ولقد كانت الدراسة في هاته الجامعات مقتصرة على أبناء الطبقات الغنية بالدرجة الأولى والمتفوقين الذين تقدم لهم الدولة منحا ليكملوا دراساتهم، ليتغير الوضع بعد الحرب العالمية الأولى¹.
- كما أثر هذا النموذج في العديد من الجامعات الأور وبية التقليدية خاصة في شمال أور وبا ووصل تأثيره إلى أمريكا الشمالية².

وظهر على إثر هذين النموذجين نموذجين آخرين متأثرين بهما وهما:

- **النموذج البريطاني:** يرمي هذا النموذج إلى نفس الهدف وهو الاستقلال الذاتي مع تفويض توزيع الموارد المالية العمومية لمجموع الجامعات.

¹-Jean Dulck: **L'enseignement en Grande-Bretagne**, Paris : Libraire Armand Colin deuxième Edition ,1968 , P (159)

²- سوزان ابو رجيلي: المرجع السابق ،ص(20).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

- النموذج الأمريكي الشمالي: وهو مستوحى من النموذج الهامبولدي فيتميز عن مثليه الأور وبيين بالتركيز على الاستقلال الذاتي للتنظيم و التمويل (مبدأ المعرفة المفيدة) إضافة إلى تنمية علاقات وثيقة مع الاقتصاد¹.

3 3 النموذج السوفياتي:

يتميز هذا النموذج عن غيره من نماذج التعليم العالي في العالم ،بضمانه لتكافؤ الفرص أمام القاعدة العريضة من السكان،ذلك يعتبر تعليما للجماهير فهو مجاني وملك للدولة وموجه منها تماما،حيث يتصف بالمركزية الشديدة في الإدارة ، وتسيطر وزارة التعليم العالي على معظم المؤسسات كما تشرف وزارات أخرى كالثقافة والبتترول على بعض المعاهد. تقوم الجامعات في الاتحاد السوفي اتى بإعداد الطلبة في الإنسانيات ومتخصصين في العلوم البحتة أما المعاهد الفنية فهي تُعد متخصصين في كل الفروع.وتحتل الجامعات مكانة أقل من المعاهد العليا وتقبل هذه الجامعات خريجين من المدارس الثانوية الصناعية حيث تعتبر خبرة العمل لمدة سنتين في مواقع الإنتاج شرطا من شروط القبول بالجامعات والمعاهد العليا ،كما يلاحظ وجود بعض الازدواج من حيث وظيفة الجامعات والمعاهد العليا فنجد مثلا أن إعداد المعلم يتم في إطار الجامعة كما تقوم به معاهد التربية العلي².

رغم اختلاف هذه النماذج إلا أنها تتقاسم صفتين أساسيتين وهما التمويل العمومي أو تأطيره بقوانين عمومية شكلية أو تقليدية للتنظيم والتمويل والرقابة³.

مما سبق يتضح لنا أن الجامعة لم تصل إلى شكلها الحديث إلا بعد مرورها بالعديد من المراحل والتغيرات التي شهدها العالم خاصة مند النهضة التي عرفتها أوروبا في القرن 15م وخروجها من العصور المظلمة وسيطرة الكنيسة، ما أدى إلى ظهور العديد من الجامعات خارج هذه السيطرة الدينية وبدأت في الانتشار خاصة في النصف الثاني من القرن 19م ، أي بعد انتشار الثورة الصناعية في أور وبا و بروز الوظيفة الاجتماعية للجامعة، لتبدأ مند هذه المرحلة إلى يومنا هذا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في استلام مؤسسات التعليم العالي دورها الجديد والذي يتمثل في الدور القيادي والتنموي في المجتمع⁴.

¹ - حفيظ بو طالب جوطي: المرجع السابق،ص(70).

² - عزت عبد الموجود: التعليم العالي وإعداد هيئة التدريس،المجلة العربية للتربية،م3،ع2،تونس، سبتمبر 1982،صص(58-61)

³ - حفيظ بو طالب جوطي: المرجع نفسه،ص(70).

⁴ - باسل فلتشر: الجامعات في العالم المعاصر،المرجع السابق،صص(10-25).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

ليتحول العالم إلى ما يعرف بمجتمع المعرفة بعدما كان مجتمع يعتمد على التصنيع القائم على السلع الرأسمالية والتصنيع الاستهلاكي فأصبح اليوم يستفيد من المعلومة والمعارف ويطبقها في مجالات عديدة مثل البيولوجيا والطب والفنون والاقتصاد ، وهكذا أصبح التعليم العالي يلعب دورا محوريا ورئيسيا في التنمية، وبدأت تظهر هناك تسميات جديدة مثل اقتصاديات التعلم والاستثمار في التعليم ورأس المال البشري وهذا لأهمية الإنسان المتعلم ذو الكفاءات العالية القادر على قيادة عجلة التنمية في المجتمع، فزاد الإنفاق على التعليم العام و العالي من أجل الحصول على يد عاملة مؤهلة والبحث على استراتيجيات جديدة لتطوير هذا القطاع وربطه بالتنمية المستدامة¹.

ويمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم الاتجاهات والنظريات السوسولوجية التي ركزت على دراسة نظام التعليم العالي كل حسب رؤيته محاولين التطرق إلى الإسهامات النظرية المبكرة ثم الإشارة إلى بعض الاتجاهات أو التوجهات النظرية المعاصرة والتي تعد امتدادا لسابقتها، وهذا راجع إلى تميز العلم بالتراكمية ، فالنظرية بمحتوياتها قد تفيد في رسم واقع عن التعليم العالي في الجزائر لكن دون إسقاط هذه النظرية بحذافيرها على واقعنا لأنه لكل مجتمع خصوصياته.

ثانيا: الاتجاهات النظرية للتعليم العالي.

1 الاتجاهات النظرية الكلاسيكية:

1-1-الاتجاه الخلدوني :

يعد ابن خلدون المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع ومن المفكرين الأوائل الذين خاضوا في مسألة التعليم وخاصة في مؤلفه المشهور " البر و ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر " وهو مكون من مجلدات أولها المقدمة و تعد مصدرا هاما يعتمد عليه فيما يتعلق بموضوع التربية و التعليم إذ يقول فيها " إن العلم و التعليم طبيعي في العمران البشري ذلك لان الإنسان إنما تميز عن الحيوانات بالفكر الذي يهتدي به لتحصيل معاشه و التربية بناء على ذلك ضرورة إنسانية لنقل خبرات الجيل السابق إلى الأجيال اللاحقة كما أن التعليم للعلم جملة الضائع ذلك إن الخدمة في التعليم و التفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده و الوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله"².

¹ فروق عبده فقيه: اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، ط1، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص(17).
² ابن خلدون: المقدمة، دار العودة، بيروت، 1988، صص(340-341).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

من هذا التوجه نلاحظ أن ابن خلدون يعد التعليم صناعة من الصنائع تتطلب جهد وعمل للتحصيل الجيد ولاكتساب القدرة والكفاءة العالية، كما يرى ضرورة الانتقال من التعليم المعتمد على الحفظ إلى التعليم الذي يعتمد على الحوار والنقاش لتسهيل الاستيعاب الجيد والبدأ بالمعلومات والمعارف السهلة إلى الأصعب منها.

كما قام ابن خلدون بتقسيم التعليم إلى ثلاثة أطوار الابتدائي، الثانوي و العالی¹، وقد عرض في مقدمته عدة قواعد تعليمية استند فيها إلى المبادئ الأساسية التالية :

- إن الاستعداد لقبول العلم ينشأ تدريجياً، إذ يكون المتعلم في أول الأمر عاجزاً على الفهم بالجملة فلا بد له من تقريب المعلومات إلى ذهنه بالأمثلة المناسبة.

- إن الملكة تحصل بتتابع الفكر وتكرره، فإذا أهمل الفعل والممارسة ضعف ت الملكة الناشئة عنه وهذا ينطبق على العلوم والفنون في رأيه، كما أن توزيع الذهن بين مسألتين مختلفتين يصعب الفهم فيجب تفريغ الفكر إلى مسألة واحدة قبل الانتقال إلى غيرها، بحيث لا يكون هذا الانتقال إلا بعد فهم المسألة الأولى.

- كما أعاب على الشدة في التعليم لأنها تؤدي في رأيه إلى زهاب النشاط والكذب وبالأخص عند الصغار، فالقسوة تدل النفس المتعلمة وتؤدي إلى اللجوء للأخلاق القبيحة فيجب إذن أن يكون المعلم القدوة الحسنة للمتعلمين في التعليم، فالقدوة العلمية في نظره أنجح الوسائل لتعليم الأخلاق وغرس أصول الفضائل في الأفراد².

كما أعطى ابن خلدون العديد من الاقتراحات التي يسعى من خلالها إلى تحسين وضع التعليم في المجتمع الإسلامي حيث يرى ضرورة تنوع الأساتذة، ويؤكد هذا قائلاً " إن حصول الملكات... أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها... وتعدد المشايخ يفيد في تمييز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في الملكات و يصح معارفه و يميزها ". وهذا رغبة في رفع مستوى التعليم العالي وترقيته³.

¹ غنية فني: التغييرات التنظيمية وأثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة الجزائرية، مذكرة ماجستير، غ م، تخصص علم الاجتماع، جامعة باتنة، الجزائر، 2004-2005، صص (25-26).

² - ليلي سهل نغير: واقع العملية التعليمية بين مطرقة القديم وسندان المعاصرة، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة الجزائر، دس، ص (71).

³ - ابن خلدون ولي الدين عبد الرحمن: المقدمة، ترجمة علي عبد الواحد وفي، ط 2، اللجنة للبيان العربي، بيروت 1968، صص (1031-1032).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

ومما سبق نلاحظ تمكن ابن خلدون من تحليل العملية التعليمية بدقة وإنسانية مستمدة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف كما تميز برؤية اجتماعية واسعة الأفاق لما كان يواجه التعليم في عصره ، إلا أن الدارس لأراء ابن خلدون والمتمعن فيها يلاحظ أن هذه النظرة والطريقة التي تناول فيها التعليم تنطبق وتتلاءم حتى مع المجتمعات المعاصرة وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات في مجال التعليم¹ .

1-2- الاتجاه الماركسي:

اهتم كارل ماركس بالأوضاع السائدة في إنجلترا في النصف الأول من القرن 19 واعتبرها كنموذج عام للبلدان الصناعية الرأسمالية ،فقام بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أور وبا وفي بقاع أخرى من العالم واستخلص نموذجا عاما يصف به تطور المجتمعات الإنسانية. ويعد **ماركس العمل** العنصر الرئيسي للحياة المادية في المجتمع فبواسطته يستطيع الفرد توفير ضروريات حياته وإشباع حاجياته الأساسية من المأكل والملبس والمأوى، ويعتبر النشاط الإنتاجي شرطا ضروريا لوجود المجتمع²، وتتكون القوى المنتجة في نظره من وسائل وأدوات الإنتاج التي ينتجها المجتمع كالمنشآت الصناعية والأرض الزراعية وأدوات العمل التي بواسطتها يمكن تشكيل الثروة والخبرة هي أساس النشاط الإنتاجي المثمر.

قدم لنا **ماركس** وأتباعه مجموعة من الأفكار والآراء حول التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة ، فالنظرية الاجتماعية عند **كارل ماركس** تركز على عدة قضايا أساسية ومن بينها **نظرية المعرفة** التي أوضح من خلالها العلاقة بين النشاط الاجتماعي " **التغيير و العقل و الوعي الاجتماعي**". فاعتبر الحصول على المعرفة وإنتاجها نتاجا اجتماعيا وعاملا مستقلا في آن واحد³، وركز الماركسيون المحدثون بدورهم على مصطلح " **الإصلاح التعليمي**" والذي يتجلى في موضوع بحثنا من خلال مفهوم إصلاحات التعليم العالي والذي يشيرون فيه إلى التغيير الشامل في بنية النظام التعليمي القوي ، أو تلك التغييرات الشاملة الأساسية في السياسية البنوية التعليمية لذلك يرى البعض بأنه هناك اختلاف بين الإصلاح التعليمي والتجديد التعليمي هذا الأخير الذي يعني "التغيير المحدد والمقصود

¹ - عبد الله شريط: **التفكير الأخلاقي عند ابن خلدون** ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص(648).
² - بئينة مختار: **اثر نقل التكنولوجيا وانعكاساتها على التشغيل ظل التحولات إلى اقتصاد السوق** ،حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غم، إشراف بودراع احمد: 2005-2006، ص(47).
³ - غنية فني: المرجع السابق، ص(26).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

والجديد في نظام التعليم " أي إصلاح النظام التعليمي على المستوى الضيق بينما الإصلاح التعليمي هو إصلاح شامل للسياسة التعليمية¹.

1-3- الاتجاه الوظيفي:

اعتبرت حقبة الخمسينيات مرحلة انتقالية في وظائف التعليم العالي ذلك أن المنظرين الاجتماعيين والاقتصاديين وأبرزهم منظرو التكنولوجيا واقتصاديو التربية قد اعتبروا التعليم العالي جزء أساسي من الكيان الاجتماعي ، معتبرين انه يتألف من مجموعة عناصر منظمة ومرتبطة فيما بينها تؤدي وظيفة توفير رأس المال البشري لتطوير المجتمع ،ومن هنا بدأ تأسيس الجامعات والمعاهد الخاصة فظهر هذا الاتجاه في مجال التعليم العالي خصوصا والتربوي عموما بهدف تحسين ظروف المعيشة وتطوير المجتمع وتحقيق التنمية.

وفي هذا الصدد يذهب العالم البلجيكي جان بياجي إلى القول " إننا ننظر إلى الظواهر الاجتماعية أو العمليات باعتبارها متجهة نحو تحقيق أهداف محددة وهذا الموقف يظهر بوضوح في التعليم ،فلكي تتمكن المؤسسات التعليمية من أداء وظيفتها فإنها تتبنى أهداف خاصة بها حينها يكمل التلاميذ تعليمهم فإنهم بذلك يمتلكون وسيلة هامة من الوسائل التي تمكنهم من التكيف مع الحياة الاجتماعية وبذلك يصبح التلاميذ المحور الذي يوجه نشاطات الجماعات والأفراد القائمين على سياسة التعليم"². كما أشار دوركايم في كتاباته إلى أهمية نظام التعليم بصفة عامة كأحد النظم الاجتماعية الهامة في المجتمع وقام بدراسة العلاقة التي تربط بين التعليم والدين والأخلاق والمجتمع،وركز في تحليله للعملية التعليمية في تلك الفترة على ضرورة وضع مناهج تعليمية تسهل اندماج الفرد في المجتمع والحياة العملية والمهنية بعد تخرجه من الجامعة وأسند للعملية التعليمية مجموعة من الوظائف أهمها:

- تحديد أهداف ووظائف التعليم باعتباره ظاهرة اجتماعية تشكل موضوعا للدراسة السوسولوجية.

- البحث المقارن بين المناهج والأنظمة التعليمية المختلفة.

- اعتبار الأسرة والمدرسة نسقين اجتماعيين متكاملين للتنشئة الاجتماعية.

¹- أسماء هارون: دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، المرجع السابق،ص(17).
²- سوزان أبو رجيلي:المرجع السابق،صص(20-21).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

- تحديد العلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي والثقافي حيث يعتبر دوركايم التغيرات الثقافية والاجتماعية في المجتمع تحدث فقط عندما تتغير الأنساق التربوية.
- كما أكد على تعدد الأساليب والأنماط التعليمية التي يجب أن تختلف من مجتمع إلى آخر ، ويجب أن يأخذ هذا في الاعتبار عند صياغة البرامج التعليمية باعتبار العملية التعليمية ظاهرة ديناميكية متغيرة.
- أعطى **الوظيفيون** دور كبير لخلق التخصصات العلمية والأكاديمية والمهنية التي يتطلبها المجتمع المعاصر ، وأشاروا إلى ضرورة التخصص في التعليم لخلق مجالات أوسع ذات تنوع واختلاف فيما بينها ليصبح هناك نوع من التكامل والتناسق الوظيفي في المجتمع .

وبدوره **ماكس فيبو** ناقش العملية التعليمية مبرزا ابرز نواحي القصور في التعليم العالي خلال عملية دراسته للجامعة الألمانية والأمريكية ، حيث يقدر في تحليلاته أن تمارس الجامعة دورها ونشاطاتها التعليمية بعيدا على سلطة الدولة ورقابتها وهذا يدعو إلى ضرورة الأخذ بمطالب استقلالية الجامعة ، عن طريق توفير الحرية الأكاديمية لها باعتبار المسؤولية الأكاديمية تتطلب ممارسة حق الجامعة في مساعدة الطلاب في التأهيل للحياة العلمية والعملية وهذا يعد من واجبات وأدوار مؤسسات التعليم العالي¹.

أما **بارسونز** فيؤكد على أفكار **ماكس فيبر** ويرى أن الجامعة لها وظيفة اجتماعية ويعتبرها التنظيم الأساسي الذي يغذي جميع المؤسسات أو التنظيمات الأخرى بالكوادر الفنية والمهنية والأكاديمية ويتم تحقيق هذه الوظيفة الاجتماعية من خلال تنظيم السلوك البشري وتقنيته واستيعاب توقعات المجتمع واعتبر **بارسونز** الجامعة جزءا من الجوانب المعرفية للمجتمع حيث اهتم بالقائمين على العملية التعليمية وعلى تكوينهم تكوينا مهنيا وفنيا ، كما أكد على أهمية التخصص الأكاديمي وعلى أهمية العلاقة بين العملية التعليمية وأنشطة البحث العلمي واعتباره نسق علمي، فالجامعة تعتبر نسق أو تنظيم أكاديمي له وظائف محددة تخدم بها المجتمع التي هي جزء منه².

كان هذا العرض لأهم النظريات والمداخل النظرية الكبرى التي تفسر العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع .وفي ما يلي بعض المقاربات النظرية المعاصرة المقررة لهذه العلاقة وتأتي هذه الاهتمامات الفكرية كامتداد للنظريات السابقة أو كنقد لها ومن أهمها :

¹ - غنية فني: المرجع السابق، صص (28-29).

² - عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991، صص (111-118).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

2 الاتجاهات النظرية المعاصرة:

2-1- نظرية رأس المال البشري:

داع صيت هذه النظرية خلال حقبة الستينات وحتى الآن وذلك لاتخاذها من محور التنمية أساسا لها خاصة بعد استقلال العديد من دول العالم الثالث، وبدأ الاهتمام بالتعليم كأساس للعملية التنموية وعرف مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري كأهم الاستثمارات على الإطلاق¹.

حاول الكثير من العلماء البحث في العلاقة التي تربط التعليم بالتنمية ومنهم الباحث ستروم يلين حيث قام في سنة 1925م بعدة عمليات حسابية أثبت فيها أن معرفة القراءة والكتابة لبعض العمال لمدة سنة دراسية تساهم في زيادة الإنتاجية ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30%. بينما التدريب المهني للعمال الأميين على بعض الأعمال لمدة سنة يساهم في زيادة الإنتاج فقط بنسبة 16.12%.

كما برز العديد من العلماء الذين أولوا هذه العلاقة أهمية خاصة بعد الخمسينات من القرن العشرين ومن بينهم (لينر LENER)، (وماكلياند MCLELAND)، (هيجن HAGEN)، (بارسونز PARSONS)، (دينسون DENSON) و(شولتز SHULTES)، (وجون فيزي) وغيرهم، وفي سنة 1962م عقد مؤتمر خاص بالتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياغو بأمريكا والذي مهد لدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية دراسة علمية منظمة². ثم قام الاقتصاديان شولتز ودينسون كل بمفرده بإثبات أن للتعليم إسهام جد فعال في زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق رفع الكفاءة والإنتاجية لليد العاملة.

كما بحث دينسون ادوارد في العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وقام بقياس كل نوع من أنواع تلك العوامل عن طريق استخدام دالة سميت المعروفة باسم دالة الإنتاج من أجل قياس مصادر النمو المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وخلال الفترة (1910-1960) م قام باستخدام دالة الإنتاج البسيطة المعروفة بدالة كوب دوغلاس.

ويمكن التعبير عنها كما يلي :

$$Y=F(K,L)$$

$$Y = \text{الإنتاج الكلي}$$

$$L = \text{العمل}$$

$$K = \text{رأس المال}$$

¹- شبل بدران واحمد فاروق محفوظ: أسس التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، صص(314-315).

²- صباح غربي: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، المرجع السابق، صص(147-148).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

وعندما قام دنسون بقياس هذه المكونات تبين له وجود متبقي كبير ، هذا المتبقي يعني وجود عامل آخر أو مكون يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية فقام بدراسة أخرى من أجل الإشارة إلى أن الاستثمار في التعليم قد ساهم بنحو 23 % في المتوسط من معدل زيادة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1910-1960)م وذلك سببه رفع المستوى التعليمي لليد العاملة.

كما قاس شولتز العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المجال الزراعي في نفس الفترة وكذا في فترة (1945-1949) م وجد أن 17% من الزيادة في الإنتاج ترجع إلى الزيادة في المدخلات، في حين 83 % تعود إلى العامل المتبقي ، وقد فسّر السبب بان النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بين سنة 1929 و 1957 يعود إلى الزيادة غير المفسرة في الإيرادات لكل عامل¹.

هذه الدراسات وغيرها دفعت العديد من الدول إلى التفكير في الاستثمار في رأس المال البشري وهذا لا يتم بعيدا عن التعليم العالي خاصة في ظل التحول إلى مجتمع المعرفة ، فقد اقترح شولتز أن ينظر للتعليم كاستثمار في البشر لأنه يساهم في تحسّن قدرات الأفراد وزيادة إنتاجهم ، وبذلك يكون شولتز قد وضع بشكل واضح أسس نظرية رأس المال البشري من خلال نظريته والتي قام فيها بتوضيح العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته من اليد العاملة وكيفية الاستثمار فيها عن طريق تزويدها بقدرات و مهارات علمية وفنية تكوينية تؤهلها لدخول سوق العمل ، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق التعليم العالي والاهتمام به من خلال زيادة نفقات المؤسسات التعليمية من طرف الحكومات وكذا دعم البحث العلمي داخل الجامعات لدفع عجلة التطور والتنمية وربط العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة الأخرى، واعتبر شولتز أن التعليم العالي ليس نشاطا حرا في أي مجتمع ، بل نشاط اقتصادي له تكاليف وبالتالي فالموارد والخدمات المحددة التي تخص الجامعات ذات قيمة عالية.

لكن أفكار شولتز لاقت بعض الانتقاد خاصة من طرف الباحثين الذين بنوا اعتقاداتهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم هو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي فالتعليم برأيهم يكون الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها وهذه هي النظرية التي تعطي للجامعة وظيفة أكاديمية فقط².

ومن أهم الباحثين الذين أثارتهم أفكار شولتز في مجال الاستثمار في التعليم هو العالم بيكر، فقام هذا الباحث بتحليل الجانب الاقتصادي للتعليم ، بتقسيمه إلى قسمين تعليم عام ومتخصص وبدأ بتحليل

¹-المرجع نفسه:ص(39).

²ثيدور شولتز : قيمة التعليم العالي في الدول ذات الدخل المنخفضة رؤية اقتصادية ، دط ، إعداد بيكاس وسانيال للتعليم العالي والنظام الدولي ، ترجمة مكتبة التربية العربية للدول الخليج اليونيسكو ، 1989، صص(29-120).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

العلاقة بين الاستثمار في التعليم وإيرادات الفرد وأيضاً علاقة دوران عمل الأفراد المتمدرسين وتكلفة الاستثمار في التعليم كما حاول قياس التكلفة والمنفعة المترتبة عن الاستثمار في التعليم والتدريب. وقد حدد ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري:

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريس.
- تحديد معدل الفائدة من الاستثمار في التعليم.
- تحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والفائدة من التعليم في تغيير بعض الخصائص السلوكية للقوى العاملة¹.

ومن خلال ما سبق تناوله من نظرية رأس المال البشري وتركيزها على الجانب الاقتصادي واعتبارها الهدف الأساسي من عملية التعليم هو تحقيق التنمية الاقتصادية ، مهمة بذلك التنمية الاجتماعية والثقافية، فبدون تحقيق هذين النوعين من التنمية يحدث هناك خلل في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، وبالرغم من أن التعليم العالي اليوم أصبح أكثر أهمية من ذي قبل باعتباره قطاع إنتاجي واستهلاكي في أن واحد لكن عوائده صعبة التقدير باعتبار مؤسسات التعليم العالي مؤسسات خدمية بالدرجة الأولى.

2 2 نظرية التحديث:

من بين المفاهيم الأساسية التي ترتبط بالنمو والتطور والتنمية هو مفهوم التحديث ، فهو يشير إلى ظواهر هامة مثل القدرة العالية على استغلال كافة الموارد البشرية والمادية في تحقيق مزيد من التكامل والتماسك والتقدم الاجتماعي وكذا تطوير أساليب أكثر كفاءة في مجالات التنمية والضبط الاجتماعي والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة. وبعد الاعتماد على العلم والمعرفة الحديثة القائمة على الملاحظة الواقعية والتجريب واستخدام التقنيات المتطورة هي الأساليب التي تركز عليها النظرية لتطوير الاستخدامات العملية وتدعيم المقومات والقدرات الرائدة من أجل النهوض بالمجتمع والمساهمة في رقيه فكانت هذه المبادئ هي أسس لنظرية² سوسولوجية ظهرت مع بداية الخمسينات من القرن العشرين لتعبر عن العديد من وجهات النظر

¹ صباح غربي: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق ، ص ص(65-66).
² بالقاسم نوبصر : التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية ، أطروحة دكتوراه دولة، غ م ، تخصص علم الاجتماع ، منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص(89).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

لعلماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي حيث قام هؤلاء العلماء بمحاولة فهم وتوضيح العلاقة المتبادلة والعوامل المفسرة لعمليات التنمية في المجتمع المعاصر، معتبرين التعليم عنصر أساسي ومهم في عملية النمو والتطور معتمدين في ذلك على تحليل الجوانب البنائية الوظيفية المتغيرة التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة، واعتبر رواد هذه النظرية أن ما يحدث من تطور في الدول المتقدمة نموذج يمكن تطبيقه في دول العالم الثالث.

و من أهم رواد هذا الاتجاه الذين كان لهم العديد من الإسهامات وخاصة في الستينات.

- 1 - **دافيد ماكلياند** : اعتبر هذا العالم عنصر الثقافة المميز لكل مجتمع عامل أساسي في تقدم بعض المجتمعات وتميزها عن باقي المجتمعات الأخرى، وقد ركز على أهمية التعليم والثقافة وأثرهما على التنمية والتغير الاجتماعي والتطور التكنولوجي والتنمية الاجتماعية من خلال استخدام بعض المتغيرات السيكولوجية مثل الانجاز، السمات، القيم والمعتقدات.
 - 2 - **اليكس انكيلز ودافيد سميث**: ركزا في أبحاثهما خاصة في السبعينات على ما يلي:
 - تحليل عمليات التطور في المجتمع الحديث وإجراء دراسات ميدانية في مجموعة من الدول النامية للكشف عن بعض السمات السيكولوجية، وخاصة الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية في تكوين الشخصية الفردية.
 - تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية باعتبار أن عملية التحديث هي موكب من العمليات السوسولوجية والفسولوجية معا.
- وقد واجهت آراء كل من **اليكس وسميث** العديد من الانتقادات لأنها لم يراعي خصوصيات المجتمعات وصفاتها الاجتماعية والثقافية واعتبراها مجتمعات غير مبدعة وغير مبتكرة وصعبة التطوير¹.

2 3 -نظرية الأنساق الاجتماعية:

تعود النشأة التاريخية لنظرية الأنساق الاجتماعية إلى اهتمامات علماء البيولوجيا خاصة " ليدونج برتلانفي "، حيث عرض أفكاره التحليلية عن ما يعرف بنظرية الأنساق العامة في الخمسينات، ثم استحوذت فيما بعد على اهتمام العديد من علماء الاجتماع والنفس و التربية وكان لنمو علم اجتماع التنظيم وتطوره أهمية خاصة في استخدام هذه النظرية لدراسة التنظيمات الاجتماعية.

¹ غنية فني: المرجع السابق، صص (30-31).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

وتعد محاولة " شارلز بروو" من المحاولات الهامة التي يستخدم فيها هذه النظرية في دراسة القوة التنظيمية داخل مجموعة من المستشفيات الجامعة التعليمية محللا نوعية البناء الداخلية. كما كانت محور اهتمام علم النفس الاجتماعي لا سيما إستخدامات كل من " كاتز" و " كاهن" واهتمامها بما يعرف بمداخل الأنساق المفتوحة التي استخدمت بعد ذلك على المؤسسات الاجتماعية، كالمستشفيات، والمدارس، والجامعات. وبصفة عامة.

يرى أنصار نظرية الأنساق الاجتماعية أن الأنساق تنقسم إلى قسمين أساسيين هما:

- الأنساق المفتوحة: وهي التي تتفاعل بصورة مباشرة مع بيئتها.

- الأنساق المغلقة: التي تكون على عكس الأنساق الأولى ولا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها.

وبصفة عامة يركز علماء نظرية الأنساق الاجتماعية على النوع الأول من الأنساق لدراستهما وتطبيقها في تحليلاتهم على المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات مؤكداً أنه لا يمكن أن تستمر مؤسسة تعليمية بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها¹.

تعد نظرية الأنساق الاجتماعية، النظريات التي تجمع بين الكثير من التخصصات كعلم الاجتماع، الإدارة أو التنظيم، ويمكن حوصلة أهم نقاط هذه النظرية فيما يلي

- اعتبار الجامعة نسقا اجتماعيا مفتوحا على المحيط الخارجي وبالتالي فهذه المؤسسة التعليمية في علاقة تبادلية مع محيطها هذه العلاقة عبر عنها بعلاقة تبادل المخرجات والمدخلات.

- تحليل الأهداف العامة للطلاب الدارسين رغم اختلافها والمحققة لعمليات الدافعية والإنجاز.

- تحليل الواقع الفعلي للجامعة في ضوء النسق العام للمجتمع.

إن هذه النظرية أكدت على أن الجامعة في حالة تبادل مع المجتمع ولكنها أهملت العوامل المساعدة في تحقيق التفاعل مثل: الاقتصادية والمالية... الخ فاعتبار الجامعة كنسق مفتوح بغياب شروط وظروف معينة تميزه عن الأنساق الأخرى، يجعلها لا تؤدي دورها في عملية التنمية لذلك وجب دراسة الجامعة دراسة تكاملية تحليلية لتغطية مختلف جوانب الظاهرة المدروسة².

¹- عبد الله محمد عبد الرحمن: دراسات في علم الاجتماع (02)، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000. دص.

²- أسماء هارون: دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، المرجع السابق، صص (23-24).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

2 4 - النظرية التفاعلية التبادلية:

يسعى رواد هذا الاتجاه الفكري إلى تأكيد المبدأ القائم على أن التفاعل عامل أساسي للتبادل، والتبادل عامل مقوي للتفاعل فالمجتمعات الحديث تظل معنية بترتيب الشروط، ووضع الأهداف وتوفير الأشياء، حفاظا منها على المسار الطبيعي لنظم التعليم، ولكل ما من شأنه أن ينتج وينمي، ويطور القوى البشرية المتفاعلة، والمديرة للعديد من التبادلات فيما بينها في الأوساط التعليمية، بشرط أن تعزز موقع الممارسة التعليمية التي ترجع في الأساس للبواعت الاجتماعية.

إن إحرار التقدم والتفوق والنجاح، يوجب على الدولة التدخل بكل هيئات المتخصصة، لتراقب ما يجري داخل المؤسسات التعليمية، مما يمكن المجتمع من خلال باقي الأجهزة من تقدير القيمة الفكرية والتكنولوجية والإنسانية التي سيجنيها من انتظام العمل التفاعلي والتبادلي لنظم التعليم بشتى أنواعها.

تأكيدا على التداخل الضمني بين مجموعة العمليات التفاعلية التعليمية والتربوية والتبادلية التنموية، اهتدى أصحاب هذا الاتجاه إلى تناول مفردات تقوم عليها في الأساس شبكة التفاعل التبادلي في مجال التعليم ومن بين هؤلاء: **تشارلز هورتون كولي** هو من الرواد الأوائل لهذا الاتجاه، تناولوا الجوانب التي تمس حياة الفرد ككيان مستقل، ولكنه متفاعل ذاتيا واجتماعيا مع الآخرين.

ففي نظر **هورتون كولي** فإن الاجتماع البشري مهما كان صغيرا أو كبيرا في حجمه، يقوم دائما على أسس يضعها الأفراد لأنفسهم، وهي بمثابة نتاج طبيعي، لتفاعلاتهم اليومية التي تتم إما تلقائيا وإما تكون داخل مؤسسات وتنظيمات، وترتكز على ترتيبات اجتماعية بالدرجة الأولى وأشار من خلال توجهه النظري التفاعلي التبادلي لما يجب أن يكون عليه الفرد المتفاعل اتجاه نفسه، واتجاه الآخرين الذي يشاركونه في هذه العملية، ذات الفعالية من الناحية الاجتماعية، وخاصة إذا كان هذا الفرد ينتمي لجماعة تمارس نشاطات بصفة مستمرة ومنظمة، كأن تكون الجماعة التي تتولى أو تخضع للعملية التعليمية.

شرح **هارتون كولي** العملية التفاعلية التي تحكمها شروط وتسنلزم على حد افتراضاته، أن ترسم وفق مبادئ معينة، تتماشى مع روح الفرد الاجتماعي المتفاعل من

خلال اشتراكه مع بقية الأفراد للوصول إلى ما يهدف إليه كل طرف وهي¹:

- المجتمع التعليمي صغيرا كان أو كبيرا، هو نتاج للتفاعلات الحاصلة بين الأفراد.

- التفاعل في حدده شروط تربوية تعليمية، يكون وقتها ديناميا وأوفر تنظيما.

¹ -يسمينة خدي: **واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية**، دراسة حالة جامعة منتوري، مذكرة ماجستير،، غ م، تخصص علم الاجتماع التنموية وتسيير الموارد البشرية، قسنطينة، 2007-2008. ص(87).

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

- كلما كانت القيم التي تعين التفاعل واضحة، كلما ساعدت الأفراد على فهم مواقفهم، وتحقيق واقعهم التبادلي.
- إن التبادل الذي يرتبط بالعملية التعليمية، غالبا ما يتم على نحو تبادلي مرض بين كل أطراف الجماعة.
- التفاعل التعليمي، يستدعي من كل فرد داخل الجماعة أن يكون شفافا وعادلا مع نفسه وغيره.
- التفاعل في مجال التربية والتعليم، غالبا ما يقود إلى تعزيز موقع الأستاذ وتقوية دوره في المجتمع.
- المهارات التي يجنيها أفراد الجماعة التعليمية من التفاعل التبادلي، لا بد أن تترك آثارا فكرية ومادية مقبولة اجتماعيا.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتعليم العالي وأهم اتجاهاته النظرية

خلاصة:

من خلال ما سبق من طرح لأهم النظريات سواء القديمة أو الحديثة لاحظنا تداخل واختلاف فيما بينها في تناولها لموضوع التعليم العالي والفائدة منه فمنها ما يجعل فائدته أكاديمية وثقافية ومنهم من يراها اجتماعية والبعض الآخر جعل لها عائد اقتصادي محض، لكنها تصب جميعا في خدمة مجتمعاتها، فهذا الاختلاف يعبر عن الرغبة في التغيير والتطوير والبحث عن الأفضل فالدعوة إلى الإصلاح التعليمي تخلق وتخفي نوع من الصراع المتواصل بين جماعات ومجتمعات ودول تتعارض في مصالحها الخاصة في إطار ما يعرف بالعلاقات الاجتماعية المتناقضة بطبيعتها.

الفصل الثالث : تجارب عالمية لإصلاح التعليم العالي

تمهيد

أولاً: التعليم العالي في الدول المتقدمة

1 -الاتحاد الأوروبي

2 فرنسا

3 بريطانيا

4 -ألمانيا

5 -الولايات المتحدة الأمريكية

6 -اليابان

ثانياً: التعليم العالي في الدول النامية

1 -الخصائص العامة للتعليم العالي في الدول النامية

2 - بعض تجارب الدول النامية في إصلاح التعليم العالي

2 1 - تجربة تايلند

2 2 - تجربة سنغافورة

2 3 - التعليم العالي في إفريقيا

ثالثاً: التعليم العالي في الوطن العربي

1-أنواع التعليم العالي في الوطن العربي

2- مؤشرات عن تطور التعليم العالي في الوطن العربي

3- تجارب بعض الدول العربية في إصلاح التعليم العالي

3-1- لبنان

3-2- تونس

3-3- الأردن

3-4- مصر

خلاصة

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

تمهيد:

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي توسعا كبيرا في منظومات التعليم العالي في الكثير من دول العالم ، بعد أن أدركت حكوماتها الأهمية المتزايدة له كمحور أساسي تركز عليه للنهوض بمجتمعاتها، فبدأت الكثير منها سواء المتقدمة أو النامية بإعادة النظر في نظام التعليم العالي السائد بها، ومحاولة تطويره أو تغييره بما يتناسب مع تحديات العصر ومتطلبات التنمية، ويعرض هذا الفصل أهم التجارب العالمية في التعليم العالي انطلاقا من بعض الدول المتقدمة التي تعرف تطور ملحوظ في هذا المجال وأصبح العديد منها بمثابة نموذج عالمي يحتذى به وصولا إلى تسليط الضوء على أهم الخصائص والمشاكل والتحديات المشتركة التي يواجهها التعليم العالي في البلدان النامية والوطن العربي وبرز المحولات لبعض هذه الدول لنهوض بنوعية التعليم العالي بها.

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

أولاً: التعليم العالي في الدول المتقدمة.

عمدت العديد من الدول المتقدمة لاتخاذ عدة تدابير لمواجهة الأزمة العالمية الحالية، عن طريق تحفيز وتنمية اقتصادياتها بما في ذلك القيام باستثمارات ضخمة في التعليم العالي والبحث العلمي نظراً لمعرفتها بأهمية هذا القطاع في دفع عجلة التنمية وتوسيع رؤى واستراتيجيات التطوير. وفي هذا الصدد حثت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول على: "الاستثمار في التعليم العالي لمحاربة الركود الاقتصادي" واعتماداً على القول بأن: "رأس المال البشري سيساهم في استرجاع حيوية الاقتصاد"¹.

وفي ما يلي بعض تجارب الدول المتقدمة في مجال تطوير التعليم العالي:

1 الاتحاد الأوروبي:

من الواضح جداً اهتمام الاتحاد الأوروبي بالتعليم عموماً وبالتعليم العالي على وجه الخصوص نظراً لما يقوم به من دور كبير في تكوين المهارات، وتحديد المهن وفي غرس المواطنة وربط التعليم باحتياجات المجتمع كما تنحصر أغلب الأنشطة البحثية والاختراعات العلمية واستشراف التوجهات المستقبلية في شتى مجالات الحياة في مؤسسات التعليم العالي. يتمثل اهتمام الاتحاد الأوروبي بالتعليم العالي في وجود وحدات وأقسام متخصصة ترعى أنشطته وفعالياته وتفاعله داخل دول الاتحاد الأوروبي وخارجه، وذلك من خلال عدد من البرامج والمبادرات والاتفاقيات والدراسات والتنسيق بين القائمين على هذا القطاع من وزراء أو مسيري الجامعات أو المسؤولين عن الأدوار المتناظرة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. والمطلع على أهداف الاتحاد الأوروبي وبداياته يدرك الغاية منه هي زيادة التكامل في شتى المجالات وكان التعليم العالي قطاعاً مهماً يعمل كوسيلة لهذا التعاون وغاية في حد ذاته². وتعد عملية بولونيا في سنة 1999م أبرز الاتفاقيات التي حددت شكل هذا التعاون، حيث اجتمع مجموعة من ممثلي عن وزارات التربية والتعليم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مدينة بولونيا بإيطاليا من أجل صياغة اتفاقية بولونيا التي أدت إلى تشكيل المنظمة الأوروبية المشتركة للتعليم العالي ويتمثل الهدف العام للاتفاقية تحسين كفاءة وفعالية التعليم العالي في أوروبا.

¹ - حفيظ بو طالب جوطي: جامعة المستقبل، مرجع سابق، ص(49).

² - عبد الرحمن بن محمد أبو عمة: النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا، ط1، سلسلة إصدارات مركز البحوث والدراسات، السعودية، 2010، ص(17-18).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

وقد تم تصميم هذه الاتفاقية بحيث تكون استقلالية الجامعة وغيرها من مؤسسات التعليم العالي هي التي تضمن أن يكون التعليم والبحث في أوروبا قادر على التكيف مع احتياجات المجتمع والتغير الحاصل في العالم في شتى المجالات¹.

شملت الاتفاقية عددا من الوسائل والأهداف لتحقيق ذلك ، كان منها على سبيل المثال :

- تنظيم أطر المؤهلات في التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي ، ويشمل العديد من الترتيبات لعل من أبرزها برنامج (LMD) وهي الحروف الأولى لدرجات البكالوريوس أو الليسانس والماجستير والدكتوراه التي تكون في مدة ثلاث سنوات وستين و ثلاث سنوات على التوالي.
- تعزيز التنظيمات والمشروعات والمبادرات التي تساعد على الحراك التعليمي، بما في ذلك الحراك الطلابي، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين في التعليم والتدريب في التعليم العالي.
- شملت عملية بولونيا أساليب للتنسيق في المتطلبات والمهارات المطلوبة لإكمال متطلبات الحصول على الدرجات العلمية ، ويسرت التعاون بين الجامعات الأوروبية ، ووفرت البنى التحتية لتبادل الطلبة وللتعاون البحثي ولمعادلة الشهادات وتطوير المناهج وبدأت العملية تقريبا منذ عام 1999م.

ومع تفاعل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتطبيقها إلا انه مازال العمل جاريا على تطبيقها في بعض الدول الأوروبية الأخرى الغير منتسبة للاتحاد ، كما تعمل الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي على التنسيق مع هذه الدول لتطبيق كثير من متطلبات هذه العملية في مؤسسات التعليم العالي بها، و يعمل الاتحاد الأوروبي على نشر ثقافة التعليم العالي في نظامها الجديد في دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي ، ودول شمال إفريقيا ، أمريكا الجنوبية ، شرق آسيا من خلال برامج تشجيعية وأنشطة تعريفية بهذا التوجه².

2 - فرنسا:

عرف التعليم العالي في فرنسا خاصة في مطلع أربعينات القرن العشرين العديد من المشاكل خاصة بعد تزايد أعداد الراغبين في الالتحاق به، فبدأ يظهر تدني ملحوظ في المستويات العلمية وقلة فاعلية الأساليب التعليمية المتبعة في الجامعات والمعاهد الفنية العليا ، ووجود مشاكل أخرى تتعلق بتمركز التعليم العالي في باريس وضواحيها، وتقلصه في المناطق الأخرى حيث بلغ عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا

¹ - ديكلان كيندي: صياغة مخرجات التعليم واستخدامها، ترجمة سعيد بن محمد الزهران وعبد الحميد بن محمد اجبار، مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي، الرياض، 2014، ص(18).

² - عبد الرحمن بن محمد أبو عمة: المرجع السابق، ص(17-19).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

في باريس وحدها عام 1947م حوالي 51 ألف طالباً وطالبة أي ما يعادل نصف عدد طلاب وطالبات الجامعات والمعاهد العليا في المناطق الأخرى، وبروز مشاكل أخرى ناتجة عن الاهتمام الكبير بالتعليم المجرد الذي طغى على الأنواع الأخرى من التعليم وأصبح أكثر بعداً عن حاجات العصر الحديث ومتطلباته.

ولهذه الأسباب مجتمعة تألفت في سنة 1947م لجنة لنجفين **Langevin** لدراسة مشاكل التعليم العالي في فرنسا، وضعت هذه اللجنة خطة لإصلاح هذا القطاع¹.

ورأت اللجنة أن يتركز إصلاح التعليم العالي في ثلاث نقاط هي:

- حصر التعليمين النظري والفني في الجامعات، وأوصت أيضاً بأن تُلحق المعاهد الفنية للبحوث والدراسات بالجامعات المختلفة لتصبح مراكز خاصة بالدراسة تتمتع باستقلال ذاتي في كل ما يتعلق بإدارتها ومناهجها ومواردها.

- إعادة تنظيم الجامعات بحيث إذا أرادت الجامعات الإقليمية أن تتزود بما تحتاجه من أساتذة ومختبرات حديثة ومرافق حيوية أخرى لتؤدي رسالتها كاملة ينبغي أن يعاد تنظيمها لتتم اشئ مع حاجات العصر ومتطلباته.

- حصر وظيفة التعليم الجامعي في التخصصات العلمية والتكنولوجية، والتركيز على البحث العلمي².

وبعد مرور حوالي 20 سنة من إصلاح 1947م شهدت الجامعات الفرنسية ثورة طلابية هزت فرنسا بأسرها حيث انتشرت الاحتجاجات من داخل الجامعة إلى الطبقة العاملة وذلك في مايو 1968م. فقام وزير التربية الفرنسي في عهد الجنرال ديغول "ادغار فور" بإعطاء دراسات جذرية في هذا المجال، وبدأ من نقد الفكرة القائلة أن إصلاح التعليم العالي يتطلب تقليص عدد الطلبة الذي يقبلون في الجامعات لأن ذلك يتعارض مع روح العصر القائمة على فكرة التقدم ، وأكد على أن الإصلاح يجب أن ينطلق من معرفة كيفية توزيع هؤلاء الطلبة على الفروع والتخصصات المناسبة.

انطلق إصلاح التعليم العالي في فرنسا من حاجتها في تلك الفترة إلى توجيه أغلبية الطلبة نحو الدراسات العلمية والتكنولوجية بينما الواقع كان عكس ذلك تماماً، مما أدى إلى نشوء "أزمة ثقافة عاطلة في عالم متحول".

¹ - نيكولا هانز: التربية المقارنة، ترجمة يوسف اسعد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص(78).

² - كيرتز ستيفن: دور الجامعات في عالم متغير ، ترجمة عبد العزيز سليمان وإبراهيم عصمت مطاوع، دار النهضة، مصر، 1975، صص(389-392).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

ومن هنا انطلق ادغار فور في إصلاحه للتعليم في فرنسا، فقام بتقديم عرض فلسفي شامل لأسس المجتمع الحديث الذي يقوم على فكرة التقدم.

حيث افترض " وجود عقد اجتماعي جديد " بين أفراد المجتمع والسلطة العامة يستهدف تحقيق هذا الهدف .

ومن أهم أفكار ادغار حول إصلاح التعليم العالي ليساهم في القيام بالمجتمع ما يلي:

- لا يكفي الفرد في ظل ثقافة الأمن أن يتعلم القراءة والكتابة والحساب بل من الضروري أن يتعداها إلى التمكن من اللغتين العالميتين في عصرنا هذا وهما التقنية والعلم. "حيث تحول مفهوم التأهيل المهني تحولا عميقا فالثقافة العامة تقوم في هذا المجال بدور متزايد بقدر ما تتطلبه الآلات الجديدة ، وتنظيم العمل الجديد يتطلب من العامل الاستعداد إلى الإحاطة التركيبية بمجمل العملية التكنولوجية وإعادة تنظيم الحقل التصوري الذي يسمح بطرح الأسئلة والتجديد الدائم للمعرفة عن طريق دورات الصقل".
- عدم اقتصار اللغة العلمية والتكنولوجية على التخصصات العلمية بل من الضروري أن تتعداها لتشمل العلوم الإنسانية والاجتماعية كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع واللغويات والتاريخ وغيرها.
- إن المنهج الذي ينبغي على الجامعات إتباعه في مجال التربية من وجهة نظر ادغار فور ينبغي أن يركز على الحوار الذي يشجع على تبادل الأفكار بين المعلم والمتعلم ، وضرورة اعتماد هذا المنهج على العمل الجماعي.
- إن المهمات الأساسية للجامعة تتعدى وظيفة التعليم إلى وظيفة خدمة المجتمع وإعداد الشباب للقيام بهذه المهمة عن طريق تقديم الوسائل والمهارات اللازمة لكافة الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية عن طريق التعليم الدائم والتأهيل المستمر.
- جعل الجامعة كيان مستقل مفتوح على المجتمع يسير مع مرحلة التقدم والتطور ليصبح التعليم العالي ضرورة من ضروريات التنمية¹.

وقد قُبلت أغلب هذه المبادئ ووضعت موضع التنفيذ في قانون التوجيه الذي صدر في نوفمبر 1968م

ويعرف هذا القانون بقانون أدغار فور.

¹ - هاشم يحي الملاح: قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة دراسات في التعليم العالي وتحديات المستقبل ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، 2013، صص(87-89).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

وقد حاول هذا القانون إصلاح الجامعات الفرنسية وتطويرها سواء من حيث البرامج أو المناهج أو نظم الامتحانات، أو توفير الرعاية والتوجيه للطلاب.

أما اليوم فيسود اعتقاد في فرنسا بأن للجامعات دور خاص في التنمية الوطنية والإقليمية ومن هذا المنطلق أدركت السلطات الحكومية ضرورة تقييم نوعية التعليم الجامعي ، وضبطها بهدف استجابة أكثر فعالية للحاجات العصرية ومن ضمنها خفض مستوى البطالة وإضفاء صبغة علمانية على محتويات التدريب ما يسمح بالحد من هيمنة النزعة الفكرية على طبيعة العمل الجامعي¹.

أما عن الإصلاحات التي تم إنجازها خاصة بعد التوافق الأوروبي هي:

- نظام (ل م د) الذي اعتمده الجامعات الفرنسية بداية من السنة الدراسية 2006/2007 وهو نظام جديد لتنظيم المراحل الدراسية².
- نظام **ectc** وهو نظام أوروبي خاص بوحدات التقييم الدرجات العلمية القابلة للتراكم والتحويل، ويسمح هذا النظام بأخذ فترات الدراسة التي تتم خارج البلاد باعتمادها والصادقة عليها.
- تنظيم التوافق الأوروبي للمراحل الدراسية لتوحيد نظام الدراسات العليا في أوروبا³.

3 بريطانيا:

تهتم الحكومة البريطانية بمسألة التربية والتعليم بشكل كبير وكثيرا ما تستخدم المشروعات التربوية والتعليمية كورقة سياسية لتعزيز موقف هذا الحزب أو ذلك، فعلى سبيل المثال كان إنشاء الجامعة البريطانية المفتوحة في أوائل السبعينات، في إطار تبني حزب العمال لهذا المشروع الثقافي التربوي كي يخدم الطبقات العاملة ويوفر لها فرص التعلم المستمر مدى الحياة.

كما شهدت بريطانيا عدة محاولات إصلاحية في مجال التعليم العام بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة. أهمها قانون بيكر عام 1944م، والذي أتى بعد الحرب العالمية مباشرة ودعا إلى تبني المدارس متعددة الأغراض، وقانون الإصلاح التعليمي المتخذ عام 1988م والذي صنغته القوى اليمينية في حزب المحافظين.

¹ - سوزان ابو رجيلي: التعليم العالي وسوق العمل في لبنان، مرجع سابق، ص(33).
² - تقرير الدولة لبرنامج الراصد الدولي للتعليم العالي: التعليم العالي في فرنسا، ترجمة مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي، الرياض، 2010، ص(27).
³ - صباح غربي: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص(74).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

وعندما عادت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر وحزبها إلى الحكم مرة ثالثة ، جعلت التعليم بندا رئيسا من بنود سياستها الراديكالية، وسارت قدما في عملية تغيير التعليم فبالإضافة إلى تعديل هيكله النظام التعليمي البريطاني وإحداث تغييرات جديدة مالية وإدارية في التعليم الإضافي والتعليم العالي، أدخل " قانون إصلاح التعليم " الصادر عام 1988م تغييرات جوهرية على صيغة ومضمون التربية والتعليم التي تقوم بها الدولة.

وبعد مشروع الجامعة المفتوحة وكليات البولي تكنيك أهم المشاريع في مجال التعليم العالي حيث حظيا باهتمام واسع، وطبقا في العديد من الدول في العالم وكذلك في الدول العربية ، فالجامعة المفتوحة البريطانية التي بدأت بداية متواضعة في أوائل السبعينات، مهدت لتأسيس ما يزيد عن 850 جامعة ومؤسسة تعليمية دولية تقدم خدماتها عبر وسائل ووسائط التعليم المفتوح¹.

وتهدف هذه الجامعة إلى رفع كفاءة القوى البشرية وتوفير فرص لتدريبها أثناء أدائها للعمل مباشرة عن طريق تشكيل مراكز للتعليم تقوم بمرافقة العمال داخل الورشات وأطلق عليها اسم مراكز التعليم المحلية، حيث توفر هذه المركز الخدمات الإرشادية عن طريق نظام سهل الاتصال مما يساعد الأفراد على تطوير اتجاهاتهم نحو المهنة.

ويرجع سبب ظهور هذا النوع من الجامعات إلى زيادة طلب أصحاب الأعمال في بريطانيا على الكفاءات العليا والمدرية مع الحاجة إلى استمرارية التعليم والتدريب لكي تحافظ على نجاح أعمالها وتضمن التنافسية في السوق المحلية والعالمية².

4 ألمانيا:

تتنوع وتتعدد مؤسسات التعليم العالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث يبلغ عددها 241 مؤسسة وتعتبر مؤسسات حكومية، وتأخذ أنماطا مختلفة كالجامعات، والجامعات التقنية، ومدارس المعلمين العليا، وكليات الفنون والموسيقى، ومعاهد فنية عليا، (وكليات البوليتكنيك)، والجامعات الشاملة. ومن أجل أن تحقق مؤسسات التعليم العالي التزاماتها في مجالات التدريس والبحث ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

¹ - حمد بن علي السلطي وأحمد علي الصيداوي : الاتجاهات العامة للإصلاح التربوي في العالم ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1998، ص (58).

² - نادية إبراهيمي : دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة جامعة لمسيلة، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص الإدارة الاستراتيجية لتنمية المستدامة ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013، صص(64-65).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

تتعاون الجامعات فيما بينها عن طريق مجلس مديري الجامعات الألمانية الذي تأسس في أول الأمر عام 1949م. ويتولى هذا المجلس مسؤولية إعلام الرأي العام وتعريفه بمسؤوليات الجامعات ومشاكلها ويظروف العمل فيها وبالإضافة إلى هذا المجلس ، هناك مجالس خاصة للجامعات والكليات ذات الطبيعة الخاصة كالمعاهد الفنية العليا وكليات الموسيقى والفنون¹.

ويمتاز نظام التعليم العالي في ألمانيا بالاستقلال الداخلي لمؤسسات التعليم العالي على الرغم من رعاية الدولة لها وحرية كل من التدريس والبحث والمواعمة بينهما وفقاً لمبدأ السيادة العلمية فإن إعادة بناء نظام التعليم العالي أمر من اختصاص الولايات ويقوم المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية بتنسيق سياسة التعليم في حين لا تمارس الحكومة الألمانية أي نفوذ في تطوير التعليم العالي².

كما يوجد في ألمانيا برنامج لإقراض طلاب التعليم العالي يسمى برنامج **Bafog** ويتعامل هذا البرنامج في الكثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطلاب على أساس أنها منح ، أما النسب الأخرى فيتم التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد ، وفي عام 2000/1999 م تم التنازل عن نصف القروض المتراكمة على الطلاب وأصبحوا مطالبين بسداد النصف الآخر فقط ، وتكون هذه القروض بدون فوائد طوال فترة الدراسة ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرج³.

كان هناك 300900 طالب أجنبي مسجلين في الجامعات الألمانية خلال الفصل الدراسي الشتوي 2013/ 2014م، وهذا يعادل نسبة 11,5% من إجمالي الطلبة في الجامعات الألمانية. وتحتل ألمانيا اليوم المرتبة الثالثة عالمياً بين الدول الأكثر جذباً للطلبة الأجانب، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا. حيث أصبح التعليم العالي ومناهجه أكثر عالمية فحوالي 90% من التخصصات والمناهج تم تعديلها لتوافق نظام الليسانس والماجستير المُتَّبَع في غالبية البلدان. ومن بين ما يزيد على 6000 مناهج للليسانس و5000 برنامج ماجستير يوجد حوالي 1000 اختصاص باللغة الإنجليزية وحدها، ناهيك عن بعض اللغات الأخرى كالفرنسية والإيطالية، وحتى الصينية. كما تعمل كثير من برامج الدكتوراه ومعاهد الدراسات العليا على التواصل مع العديد من ذوي القدرات العقلية العالية في الخارج لمحاولة اجتذابها إلى ألمانيا.

¹ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية، اليونيسكو، 1998. ، ص 33.

² - تقرير الدولة لبرنامج الرائد الدولي للتعليم العالي: التعليم العالي في ألمانيا، ترجمة مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي، الرياض، 2010، ص(69).

³ - الهلالي الشريبي الهلالي: اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي ، دراسة مقدمة للمؤتمر القومي العاشر " جامعة المستقبل في الوطن العربي " مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، ج(1) ، 27-28 ديسمبر 2003 م، ص(42) .

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

إن ألمانيا لا تفهم عالمية التعليم على أنها عملية تسير في "اتجاه واحد"، لقد كان لمبادرة السياسة العلمية الخارجية التي انطلقت خلال العهد الأول لوزير الخارجية فرانك-فالتر شتاينماير الأثر الكبير في دعم الشراكة الأكاديمية ودعم المؤسسات العلمية الألمانية والمراكز المتميزة في الخارج، وتركت بصماتها واضحة في مجال التبادل، وبشكل خاص ومدرّوس في المناطق التي تعيش مراحل انتقالية أو تشهد أزمات، وتشارك العديد من الجامعات الألمانية أيضا في صياغة وتطوير مناهج الدراسة الألمانية وفي تأسيس جامعات ومعاهد في الخارج على الطراز الألماني، في مصر والصين والأردن وكازاخستان وعمان وسنغافورة وهنغاريا وفيتنام، ومنذ 2014م في تركيا أيضا، وهدفها المعلن في ذلك والذي يتم السعي إليه من خلال العديد من البرامج هو أن يتمتع نصف الدارسين الألمان في العام 2020م بخبرة الإقامة في الخارج وتصل هذه النسبة اليوم إلى 30%.

وبالنسبة لخريجي المدارس في ألمانيا، الذين لا يدرسون في الجامعات غالباً ما يكون نظام التعليم الألماني الكلاسيكي هو الخيار الأول: "التأهيل المهني المزدوج". كلمة المزدوج تعني أن التأهيل الذي يستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات ونصف السنة يجمع بين التعليم النظري في المدرسة المهنية والتدريب العملي في الشركة، هذا التأهيل المهني المزدوج على الطريقة الألمانية أثبت أيضا أنه عنصر ناجح للتصدير، حيث أن هذا الأسلوب بات يعتبر الوصفة الأوروبية لمعالجة البطالة المرتفعة بين جيل الشباب، التي توجد في ألمانيا بمعدل منخفض، وإلى جانب دول الاتحاد الأوروبي، تهتم بهذا النظام في التأهيل المهني دول منها الصين والهند وروسيا وبلدان أمريكا اللاتينية¹.

5 الولايات المتحدة الأمريكية:

شهدت أواخر القرن التاسع عشر تغيرا أساسيا في النظام التعليمي الأمريكي، الذي إنبتق من التقليد التحرري الغربي خاصة بعد صدور تقرير "بايل" عام 1828م الذي دعا إلى فلسفة تربوية خاصة. بدأت الجامعات بتبني جدول أعمال أكثر نفعا ارتكز على الاهتمام بالبحث العلمي المنتج للمنافع الاقتصادية، ولعبت الحكومة الاتحادية دورا رئيسا في هذا الانتقال حيث أوجدت منظومة وطنية من الجامعات والكليات أساسها العلم، وشكل تقرير بايل تحركا كبيرا في تغيير وجهة التعليم العالي وشهد الكثير من الدعم من طرف العديد من المثقفين المؤثرين على غرار تشارلز وليام اليوت، الذي كان رئيسا لجامعة هارفرد لمدة طويلة من 1869 - 1909 م فقامت الحكومة الاتحادية لتأمين التعليم العالي بتمويل

¹ التعليم في ألمانيا... تجربة ألمانية جديرة بالتطبيق: إعداد- كريم المالكي: المصدر: عن مجلة دوتشلاند الألمانية عالمية جديرة بالتطبيق: الوقت: 2017/03/29/21:30 جريدة الراية القطرية. <http://www.raya.com/news/pages/fe81bc6b-d814-4a76-82b5-1fb57ded1e7b> الوقت: 2017/03/29/21:30

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

منح الأرض في حركة متقدمة نحو التعليم النفعي ،وقد أسهم هذا النظام في إنتاج التقنيين المدربين جيداً وفي التأثير على اتجاهات بقية الأكاديميين ،وذكرت لجنة النواب الأمريكي فيما يخص ذلك بأن منحة الأرض وضعت الكثير من المؤسسات في شكل منسجم ومتفاعل¹.

كما أصدر في عام 1890م قانون حكومي ضد التمييز العنصري يمنع تمويل أي جامعة ترفض قبول الطلاب على أساس عرقي، ما أدى إلى زيادة الضغط على الجامعات في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب خاصة بعد هذا القانون، فاضطرت الدولة إلى إنشاء كليات سميت كليات المجتمع بنظام سنتين لتخفيف العبء على الجامعات وزاد عدد هذه الكليات ليصل سنة 1997م إلى أكثر من 1267 كلية ما بين أهلية وحكومية ،وازداد معها عدد الطلبة المتخرجين وظهرت هناك رغبة من طرف هؤلاء الطلبة للالتحاق بالجامعات ذات نظام الأربع سنوات للحصول على ليسانس في التخصصات المدروسة، كما استجابت الدولة إلى هذه الرغبة ووقعت اتفاقية بين كليات المجتمع والجامعات تضمن فيها نظام يسمح للطلاب بالحصول على ليسانس وإكمال الدراسات العليا مع مراعاة عدم إعادة المقاييس أو حذفها وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية التحويل والمعادلة².

إن أهم ما يميز التعليم العالي في أمريكا في الوقت الحالي أنه:

- ليس نظاماً على الإطلاق، فليس هناك وحدة في البرامج أو طرق التدريس، أو تنظيم الدراسة، سواء كانت كليات أو جامعات أو مدارس تعليم عالي تمنح درجات، فمنها ما هو تابع للحكومة، ومنها ما هو تابع للهيئات الخاصة، سواء من ناحية التمويل أو الإدارة.
- تعتبر المعاهد الخاصة أكثر صرامة من المعاهد الحكومية، لأنها تهدف لأن يكون فيها طلبة أكثر تقدماً ونقوفاً.
- تستطيع الجامعات الحكومية عن طريق المعونة المالية التي تتلقاها من جانب حكومات الولايات أن تقدم تعليماً عالياً لأعداد كبيرة من الأمريكيين بتكاليف منخفضة نسبياً، وتستطيع الجامعة الخاصة أن توجه اهتماماً كبيراً لكل من الأساليب التعليمية والأبحاث في ميادين التعليم والتي لا تتمكن الجامعات الحكومية من توجيه هذا الاهتمام لها.
- التعليم الجامعي في أمريكا ليس مجانياً، بالرغم من أن بعض كليات المدينة ستي كولج وجونيور تتلقى رسوماً رمزية من الطلبة الذين يظهرون كفاءة، وتلك الرسوم تشمل المصروفات ورسوم

¹ - محمد منير مرسي: الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، عالم الكتب، القاهرة، 1993، صص (159-162).

² - سعداء بنت محمد العرف: نظام التقييم العام للمقررات في و م، ط1، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، الرياض، 2010، صص (09).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

السكن، والكتب والإعالة وغالباً ما تكون المصروفات زهيدة فالجامعات المرموقة التي تحظى بالسمعة العالمية مثل هارفرد وستانفورد وبيل ودوك وبنسلفانيا وبيركلي وغيرها، هي جامعات أهلية غير ربحية أنشئت من قبل مؤسسات وأفراد وأصبحت لها أوقاف واستثمارات ضخمة مما جعلها تتطور وتغدو من أهم مراكز التدريس والبحث والتدريب وإعداد القادة السياسيين والاقتصاديين في الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم إلا أنه منذ بداية القرن الحالي فإن رسوم الجامعات الأميركية لا تزال في ارتفاع كل سنة.

- تطلب الجامعات الأمريكية من طلابها أن يكون بحوزتهم جهازهم الخاص للكمبيوتر، بهدف إعدادهم بطريقة أفضل لمواجهة متطلبات أسواق العمل في القرن الحادي والعشرين.
- الاهتمام بالكفاءة العلمية والمهنية، حيث أنشئت العديد من المؤسسات المتخصصة وبجهود تطوعية من قيادات التعليم والمختصين وأعضاء هيئة التدريس لوضع معايير الاعتماد الأكاديمي وتقييم البرامج الجامعية على ضوء هذه المعايير التي تتجدد وتتغير باستمرار من خلال ما يطرح في المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة¹.

تجاوزت كثير من الجامعات الأمريكية الصيغ التقليدية لرسالة ووظيفة الجامعة المتمحورة حول البحث والتعليم وخدمة المجتمع، إذ وضعت صيغة أخرى صاعدة لا تنظر لتلك الأنشطة جميعها بطريقة منفصلة، بل بصورة تكاملية في إطار الدور المتغير والاستثماري والمنتج للجامعة، تقوم الجامعة بتنفيذ عدد من البرامج الهادفة لنقل التكنولوجيا الجديدة للمستثمرين وترخيصها، في حين أن الجامعة تستفيد من الحصول على التمويل وفي تقديم الخريجين المؤهلين لأصحاب الأعمال المرتقنين.

ومن بين الأمثلة لهذه المشروعات، مشروع الحاضن التكنولوجي " أوستن : AE " وهو مشروع تعاوني بين جامعة تكساس والحكومة المحلية والغرفة التجارية. والحاضن بمثابة مركز علمي تطبيقي يعكس إسهامات الجامعة المباشرة في مجال التنمية الاقتصادية، خاصة في مجال إقامة أنظمة إدارية عالية الجودة والمستوى، ومن خلال هذا الحاضن، قدمت الجامعة خدماتها لأكثر من 400 شركة ووفرت فرصاً ووظائف حقيقية لأكثر من 300 فرد، وهذا النموذج الأكاديمي يكاد يكون مطبقاً في معظم الجامعات الأمريكية².

¹ هنري تشونسي : أحاديث عن التعليم في أمريكا، ترجمة ليلي اللبابيدي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1962، ص ص (29-61).

² مصطفى عبد القادر زيادة : تجارب عالمية في تخطيط التعليم العالي وربطه باحتياجات التنمية. اجتماع مسؤولي التعليم العالي في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس، 13 - 14 أكتوبر 1998، ص ص (14 - 15).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

إن تفوق الولايات المتحدة على الصعيد السياسي والاقتصادي والتكنولوجي لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة وجود بنية علمية صلبة تتمثل في بناء مؤسسات ذات كفاءة عالية في التعليم العالي ، ومؤسسات جديرة بالبحث العلمي وشركات ومؤسسات للإنتاج والتصنيع التي تستفيد من تلك العقول النيرة التي تحتويها تلك المؤسسات الجامعية والبحثية.

6 - اليابان:

إن تاريخ التعليم العالي في اليابان قصير جدا مقارنة بأور وبا ، ولم تكن توجد في اليابان جامعات عريقة في العصور الوسطى على غرار جامعات **بولونيا الإيطالية وباريس وأكسفورد وكمبرج** ويمكن اعتبار أن نظام التعليم الياباني قد بدأ في التطور في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر عندما أدرك الملوك من عائلة **ميجي** أن التعليم هو المفتاح الأساسي لحماية البلاد من أن تصبح مستعمرة للدول الأخرى.

عارضت الجامعات الخاصة في اليابان خلال السنوات الأولى هيمنة الدولة على الجامعات الإمبراطورية الملكية ولكن هذه الجامعات حرمت من الاعتراف الرسمي بها حتى صدور مرسوم تنظيمي للجامعات عام 1918م. وفي السنوات العشرين التالية لصدور المرسوم شهد نظام التعليم العالي في اليابان نموا مذهلا خاصة في القطاع الخاص ،وبلغ نصيب القطاع الخاص من الطلبة سنة 1938م قرابة إجمالي طلبة التعليم العالي في البلاد، وقد بقي هذا النموذج بنسبة تزيد وتقص إلى غاية يومنا هذا. وعلى مدى 45 عاما من الحرب العالمية الثانية تحول التعليم العالي من كونه منظومة نخوية إذا ما استخدمنا تصنيفات **مارتن تاو** ،مرورا بكونه منظومة جماهيرية إلى أن أصبح منظومة شاملة وأصبحت مؤسسات التعليم العالي تتلقى 76.2% من خريجي الثانوي سنة 2005 من ذ كانت تتلقى 10.1% سنة 1960م أي ما يعادل احد أعلى المعدلات في العالم¹.

يتطلب القبول في الجامعات اليابانية مرور الطالب بامتحانين رسميين الأول ويتم بخضوعه إلى امتحان تحصيلي موحد وطنيا، والثاني اجتياز امتحان من قبل الجامعة التي يرغب الطالب في الانتساب إليها، أما الذين يرغبون في دخول جامعة خاصة فلا يخضع للامتحان الموحد بل يكتفي بامتحان واحد على مستوى الجامعة المستقبلية².

¹ - أستاذ الدراسات اليابانية الحديثة ، رئيس قسم العلوم الاجتماعية جامعة أكسفورد إنجلترا: تجربة اليابان في التعليم العالي "الديمقراطية والاقتصاد أهم محركاتها" مجلة أفاق المستقبل، ع09، 2011، صص(70-75)

² - مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، نشرة علمية حول التعليم العالي في اليابان ، سلسلة قراءات مختارة في التعليم العالي، الرياض، ع65، 2016، ص(02).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

لقد شهد التعليم العالي في اليابان اهتماما كبيرا من طرف الحكومة خاصة في أواخر القرن التاسع عشر حيث وُجّهت الجامعات اليابانية لإنشاء المعاهد البحثية المختصة في مختلف الفروع والعلوم التطبيقية والإنسانية تلبية لاحتياجات الدولة التنموية متأثرة في هذا بالنموذج الألماني ومع الوقت أتاحت السياسات الإصلاحية في التعليم العالي المزيد من الحريات للجامعات في تلبية حاجيات المجتمع المحلية بداية بتوفير الكوادر والإطارات المهنية التي تحتاجها المصانع والشركات والإدارات الحكومية والمستشفيات وغيرها¹.

ويعد التعليم العالي في اليابان حاليا ثاني نظام في العالم بعد الولايات المتحدة من حيث الإنفاق لكن الطلب عليه من طرف الأجانب قليل وهذا بسبب استخدامه اللغة اليابانية ونقص المعروض من التعليم العالي باللغة الانجليزية ، ما دفع رئيس وزراء اليابان السابق شينزو ابه في منتصف عام 2007م إلى الحث على ضرورة تطوير التعليم العالي الياباني وجعله يخوض غمار المنافسة العالمية، حيث قام بإصدار العديد من التوصيات تشمل :

- إنهاء نظام دفع الرواتب وفقا للأقدمية المتبع في الجامعات.
 - خفض رواتب أساتذة الجامعات الذين تجاوزت أعمارهم الستين بنسبة تصل إلى 30 %.
 - التخلص من هيمنة مجالس الجامعات على صنع القرار .
 - رفع مصروفات البرامج الدراسية العلمية .
 - أوصى بالمزيد من المرونة بشأن العمر الذي يبدأ الطلاب فيه بالالتحاق بالجامعة.
- وتحقق اليوم الجامعات اليابانية البارزة نتائج جيدة توازي النتائج التي تحققت نظيرتها الغربية في العديد من المقاييس العالمية ، وتتنعثر فقط في معدل الهيئة التدريسية الأجنبية والطلاب الأجانب رغم قرار رئيس جامعة طوكيو لسنة 2004م زيادة أعضاء هيئة التدريس الأجانب بخمسة أضعاف ما كانوا عليه إلى جانب زيادة نسبة أعضاء الهيئة من السيدات².

من خلال هذا العرض لأهم الانجازات الإصلاحية لأنظمة التعليم العالي الناجحة في العالم المتقدم نلاحظ بأن في مجملها نجحت بناء على إيمانها بالدور الذي يلعبه التعليم العالي في بناء أي مجتمع متطور، وسعت من هنا في وضع خطط واستراتيجيات دقيقة آخذة بعين الاعتبار واقعها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فقد لاحظنا الاختلاف في بعض الاستراتيجيات التي تتبناها الدول السالفة الذكر

¹ - بسمينة خدي: واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية، مرجع سابق، ص(52).

² - أستاذ الدراسات اليابانية : المرجع السابق، ص (70-75).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

إلى أن كلها ناجح، ويعتبر نموذج في حد ذاته، فالتعليم العالي في اليابان مثلا لا يشبه إلى حد كبير أي نظام سائد عالميا مع وجود خصوصية لغة التدريس إلى أنه يعتبر من انجح أنظمة التعليم العالي في العالم، أما النظام الألماني فتطور بعيدا عن مركزية السلطة والتمويل العمومي، في حين يعتبر التعليم العالي في بريطانيا نموذجا جد متطور بحسب مضامين ومعايير الجودة العالمية مع عدم وجود هذه الدولة في الاتحاد الأوروبي الذي رسم الخطوط العريضة للتعليم العالي ضمن حدوده وخارجها، كما نلاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية لا يعتبر التعليم العالي فيها نظاما نظرا للخصوصية التي ترسمها إستراتيجية كل جامعة على حدا.

ومن هنا نستنتج أن السر يكمن بإيمان وسعي هذه الدول إلى ترسيخ مبدأ التعليم العالي كاستثمار ناجح للتنمية المستدامة سواء بمخرجاته البشرية أو البحثية وحتى الخدمائية.

ثانيا: التعليم العالي في بعض الدول النامية.

إن الملاحظ على التعليم العالي في الدول النامية حسب العديد من الدراسات معاناته من مجموعة من المتناقضات ، فمن جهة نجاح هذه الدول في تحقيق قفزة كمية ناتجة عن وعي هذه الدول بضرورة توفير العدد الكافي من الإطارات التي تقود عملية التنمية الشاملة خاصة بعد حصولها على الاستقلال، ومن جهة انخفاض المستوى النوعي لمخرجاتها التعليمية خاصة فيما يخص التخصصات العلمية والتكنولوجية¹.

1 الخصائص العامة للتعليم العالي في الدول النامية:

يمتاز التعليم العالي في غالبية الدول النامية بما فيها الوطن العربي بمجموعة من الخصائص والمشاكل المشتركة فمنها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي ومنها ما يرتبط بالجانب الاجتماعي والثقافي ومنها ما يرتبط بالجانب السياسي أو بالجانب الإداري ويمكن حصرها في النقاط التالية :

1 ± -تبنى نماذج مستوردة : فالمتمعن في تاريخ التعليم العالي في البلدان النامية والوطن العربي

يكتشف أن أنظمتها متبناة من نماذج أجنبية مثل النموذج الفرنسي ونموذج البريطاني والنموذج الأمريكي رغم أن هذه النماذج وضعت ضمن السياق الثقافي لهذه البلدان ،وهي بعيدة كل البعد عن ذاتيتنا الثقافية واقعنا ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية.

¹ - هشام لربوش: فعالية التكوين الجامعي في التشغيل ، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص علم النفس السلوك التنظيمي وتنمية الموارد البشرية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2006-2007، ص(114).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

1 2 - عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي في البلاد البلدان النامية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية ، وتكاد هذه المشكلة أن تكون عامة في البلاد النامية فالطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي لا تتجاوب مع الطلب الاجتماعي المتزايد¹. وهناك بعض العوامل قد ساهمت في زيادة عدد الطلبة في التعليم العالي ومنها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- تطبيق مبدأ تعميم التعليم الذي ينص على أن لكل شخص الحق في التعليم العالي.
- انتشار التعليم العالي والوعي بدوره في تحقيق التنمية الوطنية.
- توسع التعليم الثانوي وانتشاره على نطاق واسع، وإعطاء الفرصة لكل طالب من طلبة التعليم الثانوي في الالتحاق بالتعليم العالي.
- العلاقة بين التعليم العالي والدخل الفردي، وبالتالي نوعية الحياة.
- زيادة الأفراد الناجمة عن زيادة النمو الديمغرافي الذي خلفته العديد من الأسباب أهمها تحسن الظروف المعيشية التي أدت إلى زيادة الولادات وتراجع حجم الوفيات.

و جاء في التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو لسنة 1998م حول التعليم العالي: "أن أعداد الطلبة قد ارتفعت عالميا بأكثر من ست مرات منتقلة من 13 مليون طالب سنة 1960م إلى 82 مليون طالبا سنة 1995م". وإذا كان تزايد أعداد الطلبة ملاحظا في البلدان المتقدمة والبلدان النامية معا، ف إن التزايد في البلدان النامية أكثر تسارعا ، فقد انتقل عدد الطلبة في هذه البلدان من حوالي 03 ملايين سنة 1960م إلى حوالي 07 ملايين سنة 1970م إلى حوالي 16مليون سنة 1980 م وإلى حوالي 30 مليون سنة 1991 م. ولا بد من الإشارة إلى أن منظمة اليونسكو (UNESCO) تتوقع التزايد المستمر لعدد الطلبة في التعليم العالي وخاصة في البلدان النامية وسيصل العدد إلى حوالي 50 مليون طالبا سنة 2015 م وإلى حوالي 54 مليون طالبا سنة 2025م حسب نفس التقرير .

1 3 - **بطالة خريجي التعليم العالي:** يعد هذا النوع من البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه البلدان النامية التي تتزايد بسرعة، ومن أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة هو ارتفاع أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي وما تمنحه هذه المؤسسات لطالب من تعليم نوعي من جهة وما يتطلبه سوق العمل من مهارات من جهة أخرى، فسوق العمل في العالم النامي يتميز بلا استقرار بفعل متغيرات التنمية والأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان ما يؤدي إلى عدم مواكبة

¹ - أحمد الخطيب: البحث العلمي و التعليم العالي، ط1، دار المسيرة، عمان الأردن، 2003، صص(101-113).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

مناهج التعليم العالي وبرامجه لما يطرأ يومياً من تغير في المقابل لا يستطيع سوق العمل في البلدان النامية خلق فرص عمل لهذا الكم والنوع من الخريجين¹.

1 4 - النمطية: وتتمثل في:

- مؤسسات التعليم العالي مؤسسات حكومية باستثناء حالات قليلة تقتضى من الطلبة رسوما دراسية.
- اعتماد تسلسل علامات الطلبة في شهادة الدراسة الثانوية كمعيار وحيدة للقبول وتوزيع الطلبة على الكليات والمقاييس الدراسية المختلفة، ويتم اختيار الطلبة من ذوي المعدلات المتدنية للكليات الإنسانية والأدب والتربية والفنون ...

1-5- الثنائية أو الازدواجية:

- معظم الجامعات في الدول النامية والوطن العربي تقسم كلياتها إلى كليات علمية وكليات أدبية كما يرفق هذا التقسيم النظرة المتحيزة للكليات العلمية والنظرة الدونية للكليات الأدبية.
 - يحصل خريجي الكليات العلمية على فرص عمل أكثر من خريجي الفروع الأدبية.
- ويضاف إلى هذه الثنائية عدم توافق كم الخريجين من الفروع الأدبية بالمقارنة مع التخصصات العلمية.

1 6 - الجانب الإداري و التسيير:

- الاختلال أو عدم التوازن في الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي حيث تكاد تقتصر وظيفتها الأساسية على التدريس فقط وهناك إهمال مغل في وظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع، ويؤكد هذا قلة البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات العربية وقلة الميزانية المخصصة لها وندرة البرامج والنشاطات التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع.
- كما يؤدي تمركز السلطة في مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية وغالبية البلدان النامية إلى انعكاسات سلبية على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات وبالتالي على قدرتها في تحقيق أهدافها ومتطلبات المجتمع والتنمية المنتظرة من هذا القطاع.

¹ - محمد مقداد: جامعات البلدان النامية في عهد العولمة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة ، جامعة البحرين ورقة بحث مقدمة إلى ندوة العولمة وأولويات التربية التي تنظمها كلية التربية بجامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 17-18/4/2004. دص.

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

- عدم اعتماد معايير الكفاءة والافتتار والتميز في اختيار القادة والإداريين حيث تتداخل العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والشخصية في عملية الاختيار الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية على معنويات وإنتاجية العاملين في مؤسسات التعليم العالي وعلى المناخ التنظيمي في هذه المؤسسات بشكل عام.

- عدم وجود أنظمة للمتابعة والتقييم يتم من خلالها الحكم على مدى فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الموضوعية.

1 7 - **التمويل:** تحصل جامعات البلدان النامية على معظم مواردها المالية من طرف حكومات بلدانها ، وكانت تلك الموارد كافية لتسيير كل شؤونها في الماضي، ولما ازدادت النفقات في الجامعات مع زيادة أعداد الطلبة، شعرت الحكومات أنها أصبحت غير قادرة على مواصلة تمويل الجامعات فقررت تقليص حجم دعمها خاصة في ظل ارتفاع كلفة البنى التحتية وانخفاض معدلات الاستثمار للموارد والمرافق المادية (الأبنية والقاعات والمساحات والمختبرات والمشغل... الخ).

1 8 - عدم فعالية الأجهزة التي تقوم بدور التوجيه والإرشاد الطلابي والجدير بالذكر هنا أن الجامعات في العديد من البلاد النامية تفتقر إلى وجود مثل هذا الجهاز رغم أهميته الكبيرة، خاصة أن الطلبة بعد انتقالهم من المرحلة الثانوية إلى الجامعة أي من نظام إلى آخر مختلف تماما وهذا له اثر كبير على عملية تكيفهم مع النظام الجامعي وعدم معرفة المتطلبات والمستلزمات الأساسية في المسار التعليمي لهم.

1 9 - تصلب أنظمة الامتحانات وتقليديتها واعتبارها كهدف في حد ذاتها واستخدامها كأداة تهديدية لتحقيق أغراض إدارية بدلا من أن تكون خبرة مربية ووسيلة من وسائل التعلم ، فقد أصبحت الامتحانات في نهاية الفصل لها وزن كبير بدلا من اعتبارها عملية مستمرة ومصاحبة لعمليات التعلم¹.

1 10 - لغة التدريس:

إن المتتبع للسيرورة التاريخية للدول النامية يجد أن اللغة الرسمية الأولى للتدريس هي لغة الدولة المستعمرة ، لتسيطر بذلك على جميع الجوانب في العملية التعليمية بما فيها التدريس باللغة البحثية والجانب الأكاديمي، إلا أن هناك بعض التفاوت من دولة إلى أخرى فهناك بعض الدول تستمر في

¹ احمد الخطيب : المرجع السابق، صص(101-113).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

التداول الرسمي للغة الأجنبية وتكاد تقضي على اللغة المحلية وتحصرها في التداول العام ، وهناك مجموعة من الدول تستخدم اللغتين معا، وهناك من الدول التي تحاول إدراج اللغة المحلية كلغة أساسية للتدريس والبحث العلمي.

إن إشكالية سيطرة اللغة الأجنبية على العملية التعليمية له تأثير كبير على الخصوصية الثقافية للمجتمع نتيجة الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي و مخرجاتها التعليمية التي تطرحها¹. من خلال ما سبق طرحه من مشكلات تتخلل التعليم العالي في الدول النامية والوطن العربي تعوق لحاقه بالركب المعرفي والرقمي الذي سيطرت عليه الدول المتقدمة ، من انجازات باهرة في مجال تجويد العملية التعليمية والسعي لتحقيق أهداف التعليم العالي التنموية ، ونظرا لما تعانيه منظومة التعليم العالي من مشكلات كالتراجع الكبير في المستوى النوعي على أساس المعطيات الكمية ، أصبح من المهم جدا الإسراع في إصلاح هذا القطاع عن طريق تغيير أساليب التدريس والتكوين ، وتحوير المضامين والمناهج الدراسية وغيرها من الإجراءات ، وهذا ما سعت إليه العديد من البلدان النامية نذكر منها بعض التجارب.

2 - بعض تجارب الدول النامية في إصلاح التعليم العالي:

2-1- تجربة تايلاند:

تعد هذه التجربة من أهم التجارب الرائدة في الإصلاح التعليمي بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة حيث سعت الرؤية التايلندية إلى التركيز على مسألة توظيف التعليم بجميع أطواره لتعزيز التنافس العالمي وتحقيق متطلبات التنمية الوطنية.منطلقة بإصلاح البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي من خلال تطوير محتويات مناهج التعليم العام مع التركيز على المهارات التحليلية وتوسيع الآفاق العالمية الثقافية للطلاب وأيضا التركيز على فعالية تطبيق المناهج وتطوير نظام الاختبارات والالتحاق بالجامعة عن طريق نظام الدرجة المجزأة، وتتكوّن من متوسط الدرجات التراكمية ودرجات اختبارات القبول المقننة،بالإضافة إلى درجات الاختبارات السيكولوجية والاهتمام بتطوير البرامج الدراسية لمرحلة ما بعد التخرج في معاهد التعليم العالي، من خلال عمل ترتيبات متصلة مع المعاهد التعليمية الأخرى وقطاعات الأعمال والمعاهد الأكاديمية الأجنبية لتشجيع إجراء أبحاث جديدة في المناطق التي تعاني من العجز في هذه الجوانب، مع تعزيز برامج التدريب الميداني المعرفي والمهاري للطبقة العاملة وخاصة الذين يعملون

¹ - نجوى بوزيد: وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية، دراسة ميدانية بمؤسسة صيدال الدار البيضاء الجزائر، رسالة دكتوراه ، غ م، في علم الاجتماع التنظيم والعمل ،جامعة العقيد الحاج لخضر،باتنة،2009-2010،ص(165).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

في قطاعات حديثة، وتأسيس مراكز نشر التكنولوجيا لتوفير برامج التدريب قبل وفي أثناء الخدمة وتأسيس شبكة تطوير الأبحاث المتعلقة بخدمة المجتمع وكذلك البرامج الخاصة بقطاع الزراعة لتحديث التكنولوجيا الخاصة بها وعمل شبكة أبحاث شاملة في مجالات العلوم الأساسية، مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء، وكذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع التركيز على تطوير الفكر التايلندي وربطه بالتطور الفكري العالمي. أما فيما يخص جودة التعليم العالي، فقد ركزت الإصلاحات على مجموعة من النقاط أهمها التحول إلى اللامركزية في إدارة الأنظمة المحلية، وتوسيع المشاركة المجتمعية في صنع قرارات التعليم وذلك عن طريق توظيف اللجان المحلية، والقضاء على البيروقراطية وتطوير التعاون مع القطاع الخاص، والاستفادة من الخبرات المتوفرة للمصانع والمؤسسات المهنية وضبط الجودة النوعية في التعليم كعنصر من عناصر الإصلاح. وإيجاد نظام لضمان النوعية الجيدة في قطاع التعليم، وإعطاء الفرص لكل معهد لتطوير نوعيته المتميزة، وزيادة دور الوكالات المركزية كوكالات تنسيقية لضمان تطبيق المعايير العالمية للأداء. إضافة إلى ذلك، تطوير نظم معلومات إدارية فعالة تسهل إجراءات التقويم المستمر للأداء وتبادل المعلومات بين المؤسسات، واستخدام المعلومات حول الجودة كأحد الأسس لاتخاذ القرارات الخاصة بالميزانية، ونشر المعلومات بين الشعب من حيث المعايير التعليمية لزيادة الوعي بنوعية التعليم وجودته وضمان التطوير المستمر في المعاهد التعليمية¹.

2-2- تجربة سنغافورة: يعتبر نظام التعليم العالي في هذه الدولة واحدا من أفضل أنظمة التعليم في آسيا وعلى الصعيد العالمي، حيث تم تصنيف سنغافورة في المركز الأول في جودة نظم التعليم، وذلك في تقرير دولي شامل 2007 - 2008م كما تم تصنيف طلاب سنغافورة في المراتب المتقدمة عالميا في تعلم الرياضيات والعلوم.

يمتلك نظام التعليم العالي معاهد متطورة ومكونين وأساتذة أكفاء وتجهيزات وبنية تحتية متطورة، ففي غضون عقود قليلة حققت سنغافورة إنجازات هائلة جعلت منها دولة تضاهاى الدول المتقدمة في جميع المجالات ففي سنة 2007م قدم 85 000 طالب من 120 بلدا للدراسة فيها.

يعتبر التعليم من أهم أولويات الحكومة السنغافورية وبشكل خاص التعليم العالي، حيث تسعى الحكومة السنغافورية منذ سنة 1990م إلى جذب معاهد أجنبية ذات سمعة عالمية جيدة عن طريق إنشاء مراكز تكوين

¹ - اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم : التربية في تايلندا في حقبة الشمول "رؤية مجتمع متعلم "، الكويت، 1998، ص (23-33).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

لها في سنغافورة، والهدف من ذلك هو أن تصبح سنغافورة مركزا دوليا في التعليم وتستقطب أكبر عدد ممكن من الطلبة الدوليين بإشراف من " مجلس التنمية".

إلا أن الإنجاز الحقيقي الذي حققته هذه الدولة الصغيرة هو تطوير نظام تعليمي يعتبر أحد أرقى أنظمة التعليم في العالم بلا منازع حيث يهدف نظام التعليم في سنغافورة إلى مساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم وتحقيق قدراتهم وتطوير سعيهم نحو تعلم مستمر.

وتعد ازدواجية اللغة - اللغة الأم واللغة الانجليزية- أحد المعالم المهمة من معالم التعليم في سنغافورة، فسياسة التعليم مزدوج اللغة تزود الطلاب بقدرات لغوية تمكنهم من التعامل بسهولة مع الثقافة الشرقية والغربية ولتحقيق نظرة شاملة نحو الأمور ، ويعتبر الأساتذة من أهم عناصر العملية التعليمية وتبذل الدولة قصارى جهدها لدعمهم وتقدير جهودهم من أجل الحصول على تعليم ذو جودة عالية ، كما تعمل الدولة على دعم هيئة التدريس ومساعدتهم على تنمية قدراتهم ومهاراتهم المهنية ليصبحوا أكثر قدرة على أداء عملهم بحرفية ومواكبة التغيرات التي تطرأ على الوسائل التعليمية واكتساب المهارات التي تساعدهم على الإبداع ومساعدة الطلاب ، ولا تسعى الحكومة في سنغافورة إلى الرفع من مستوى التعليم لأنه يعد حاليا جد متقدم، ولكنها تسعى إلى الرفع من قدرته على التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية حيث مكنها نظامها التعليمي من تكوين كفاءات و خبرات ساهمت في بناء اقتصاد البلد¹.

2-3- التعليم العالي في إفريقيا: تتميز الدول الإفريقية في غالبيتها بشدة التعقيد في خصائصها السياسية والاجتماعية واللغوية والاقتصادية، وتنعكس هذه الخصائص على باقي المنظومة المجتمعية الإفريقية بما فيها التعليم بجميع أطواره إن هذه الخصائص جعلت من القارة الإفريقية قارة غير مستقرة وتعاني العديد من الاضطرابات في مختلف المجالات ، حتى بعد رحيل الاستعمار ما دفع العديد من هذه الدول في التفكير بشكل جدي في إيجاد حلول سريعة لقضية التعليم باعتبارها المحرك الأساسي للتغيير والتطور فقامت هذه البلدان بالبحث عن أنظمة حديثة للتعليم تستجيب لاحتياجات الدول، عن طريق توفير الإطارات الفعالة والمبدعة آخذا في الاعتبار تراث الشعب الثقافي.

1_ عبد العزيز عبد القادر المغيصيب : **تعليم التفكير الناقد** ، قراءة في تجربة تربوية معاصرة ، كلية التربية، جامعة قطر، 2010م.د.ص.

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

أما التدابير التي اتخذت حتى الآن لبلوغ هذه الغاية، فجاءت شديدة التنوع، إذ تراوحت بين الإصلاحات الآتية البسيطة والمعالجات الجدية المتعمقة وعلى الرغم من وجود إصلاحات متعددة هنا وهناك في الأنظمة التعليمية الإفريقية، إلا أن الإشكاليات والتحديات أكبر بكثير من حجم الإصلاحات¹.

فالعديد من الجامعات الإفريقية مازالت إلى اليوم حسب العديد من الدراسات تعيش في جملة من المشاكل أصعبها مشكل التمويل، فكما اشرنا سابقا فالحكومات لا تمتلك إتمادات تركزها لنظامها التعليمي ابتداء بأجور الأساتذة ونهاية بمنح الطلبة والتي تستهلك الجزء الأكبر من ميزانية التعليم العالي والباقي يوضع في الغالب لاقتناء الوسائل والتجهيزات الجامعية.

كما يتميز نظام تسيير الجامعات الإفريقية بكلاسيكية الطابع وتتمتع القليل من الجامعات في إفريقيا بهيكله متخصصة بالجانب البيداغوجي بالمعنى الجامعي، مثل الجامعات الوطنية **بساحل العاج** والجامعة الوطنية بالزايير².

ثالثا: التعليم العالي في الوطن العربي:

تمتد الجذور التاريخية لنشأة التعليم العالي في الوطن العربي إلى مئات السنين قبل الميلاد فظاهرة التعليم العالي تراث له مؤثراته الثقافية والحضارية، ليس في العالم العربي في الوقت الحاضر فحسب بل كان احد عوامل النهضة الثقافية والفكرية التي شهدتها الدول العربية مند العصور الوسطى، ومع بداية العصر الحديث اهتمت العديد من الدول العربية بإنشاء الجامعات ومعاهد التعليم العالي وتطويرها.

1-أنواع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي: ينتشر في الوطن العربي العديد من الأنواع لمؤسسات التعليم العالي منها ذات الطابع الحديث ومنها ذات طابع تقليدي معدل، نذكر بعضها في ما يلي:

أ - **المعاهد والكليات المتوسطة** : يجرى فيها إعداد القوى البشرية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات بعد الدراسة في المرحلة الثانوية، وتمنح هذه المؤسسات شهادات مهنية و فنية، وتختلف تسميات هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، ففي الأردن يطلق على كليات المجتمع، وفي مصر والعراق تعرف بالمعاهد الفنية، وفي السودان بالكليات أو المعاهد المتخصصة.

¹ - باي أوبانيا : **الإصلاح التربوي في إفريقيا**، من النصوص إلى الواقع. مستقبلات. م 19، ع 02، اليونسكو، القاهرة 1989، ص (363).

² - هشام كربوش: المرجع السابق، ص(74).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

ب **المعاهد أو المدارس العليا:** يجرى فيها إعداد القوى البشرية لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد الدراسة في المرحلة الثانوية، وتمنح هذه المؤسسات درجة البكالوريوس التي تعادل في الغالب درجة البكالوريوس التي تمنحها الكليات في الجامعات، وتختلف تسميات هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، ففي تونس تعرف بالمعاهد القومية لهذا التخصص أو ذاك، وفي المغرب والجزائر بالمعاهد الوطنية، وفي مصر بالمعاهد العليا، وغالبا تكون تبعية هذه المعاهد إلى وزارة التعليم العالي أو بعض الوزارات الأخرى وفقا للتخصص.

ج- **الجامعات:** وهو النمط السائد والمنتشر في جميع الدول العربية، ويجري فيها إعداد القوى البشرية لمدة أربع سنوات أو أكثر وفقا للتخصص، وتمنح الجامعات درجة البكالوريوس كما تقدم برامج الدراسات العليا، وتمنح درجات الليسانس والماجستير والدكتوراه. وتتعد أنماط التنظيم الجامعي بشكل عام لتشمل:

- **النمط التكاملي:** الذي يقوم على اعتبار أن الكلية هي الوحدة الأكاديمية الإدارية المتكاملة، وفيها يمكن أن يتكرر القسم العلمي في أكثر من كلية في الجامعة نفسها، وهو النمط التنظيمي الأكثر انتشارا في معظم الجامعات العربية.
- **النمط المتخصص:** الذي يقوم على نفس الاعتبار للنمط السابق، لكن الاختلاف يظهر على مستوى الجامعة، حيث يظهر كل اختصاص في تكوين تنظيمي، ضمن قسم علمي واحد على مستوى الجامعة تضمه إحدى كلياتها.
- **النمط المهني المتخصص:** الذي تجسده الكليات ذات التكوين المهني المتخصص، ولا تظهر الأقسام العلمية المتخصصة في تكوينها، ولكن تظهر الاختصاصات الدقيقة في صورة فروع علمية.
- **نمط الكلية الجامعية:** الذي تجسده الكلية التي تضم عدة اختصاصات مختلفة في صورة أقسام علمية، لتبدو الكلية كأنها جامعة مصغرة.
- **نمط الجامعة بدون كليات:** وفيه تباشر إدارة الجامعة الإشراف المباشر على الأقسام العلمية، ويتولى رئيس القسم في هذا النمط دور عميد الكلية، ويكون عضو في مجلس الجامعة¹.

¹ عادل عبد الفتاح سلامة: واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، أوراق المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، حول تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، برعاية المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، أبو ظبي 7-8 ديسمبر 2011، صص (12-13).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

2- مؤشرات عن تطور التعليم العالي في الوطن العربي:

قامت العديد من البلدان العربية بالتصريح حسب تقرير المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، والمنعقد في القاهرة سنة 2009 بأنها حققت العديد من الانجازات خلال السنوات الماضية، وتختلف هذه الانجازات من بلد إلى آخر وهذا حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث زاد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي حسب تقرير المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي من 2.967 مليون طالب في العام الدراسي 1998/1999 م إلى 7.607 ملايين في العام الدراسي 2008/2007م أي بزيادة مقدارها 25.6% والملاحظ انه هناك فروق شاسعة بين البلدان العربية في مدى إتاحة فرص التعليم العالي للسكان وان هذه الفروق تعود إلى المستوى الاقتصادي والكثافة السكانية وحجم المناطق الريفية والأسبقية التاريخية في التعليم العالي وغيرها من العوامل ، ويشير التقرير أن هناك خمسة بلدان عربية فاقت معدلاتها 4000 طالب لكل مئة ألف نسمة وهي الأردن، الكويت، لبنان، فلسطين، وهي جميعا بلدان صغيرة المساحة في حين أن هناك ستة بلدان مازالت معدلاتها اليوم توازي المعدل العربي لعام 1998م ومادون 1294 طالب وهي العراق، موريتانيا المغرب، قطر، اليمن، السودان، ووصلت حصة الإناث من مجموع البلدان العربية إلى 50% في عام 2008 في حين وصلت النسبة إلى حدود 60% أو تجاوزتها في كل من الكويت، وليبيا، والسعودية وتونس، والإمارات العربية المتحدة، وهي مازالت في حدود ال 40% ومادون في كل من العراق وموريتانيا واليمن¹.

ومن أبرز ما يميز التعليم العالي العربي قلة تفتحه على الطلاب الأجانب، حيث يمثل الحراك الطلابي خيارا أكاديميا إضافيا أمام الطلاب الأجانب عندما تتوفر الشروط النوعية وتتقلص العراقيل البيروقراطية، وإذا نظرنا إلى الجامعات العربية نلاحظ أنها مازالت معزولة عن الفضاء الدولي ولأنها لم تستفد من الحراك الطلابي لأنه أصبح اتجاه ضروري وقوي خاصة فيما يخص اعتباره موردا ماليا إضافيا، إذ تبين العديد من الدراسات والإحصاءات قلة أعداد الطلبة الوافدين من الخارج على مؤسسات التعليم العالي العربي ، باستثناء البلدان التي تطور فيها التعليم العالي الخاص ، وارجع السبب إلى قلة جاذبية الجامعات العربية إلى عوامل متعددة: منها ما يتصل بالقيود الإدارية، ومنها ما يرجع إلى قلة تنافسيتها والى تخصيص الطاقة الاستيعابية بالأولوية للطلاب المحليين.

¹ - تقرير المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي : التعليم العالي في البلدان العربية وانجازاته 2009/1998، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، 2009/05/31، صص(5-7).

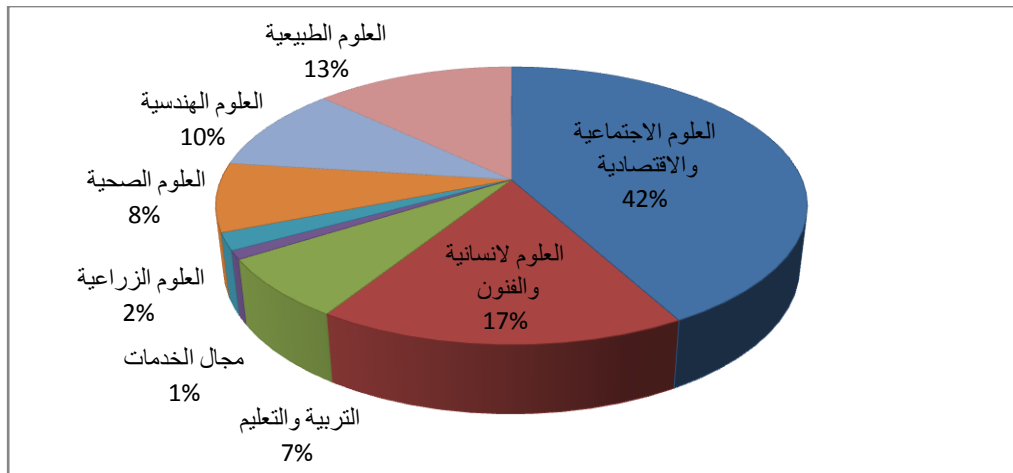
الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

لذلك لم يعرف الحراك الطلابي الخارجي نموا حقيقيا إذ بلغ مجمل عدد الطلاب الأجانب المقيدون في البلدان العربية 187008 سنة 2009 ما يمثل 2.4% من إجمالي الطلاب، ويوجد الطلاب الأجانب بصفة رئيسة في مصر والأردن وفي بلدان الخليج حيث تتركز حاليا الجاليات الأجنبية، وتأتي مصر في أول الترتيب ب 35031 ثم الإمارات 34122 السعودية ب 19906 والأردن ب 26637 ولبنان 22674 وتسجل دول المغرب العربي معدلات حراك داخلي ضئيلة جدا 1.9% في المغرب 7921 طالبا و 0.5% بالجزائر 6067 و 0.7% ويتونس 2404.

وللاشارة فان قلة الطلاب الأجانب في المغرب العربي لا ترد إلى محدودية طاقة الإستيعاب وإنما إلى صرامة الضوابط عند التسجيل وخضوع انتقال أكثر الطلاب الدوليين إلى نظام حصص تخصصها هذه الدول سنويا في إطار التعاون الدولي لفائدة الطلاب الأجانب.

وبشري التقرير أنه رغم التوسع المهم الذي تحقق في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي إلى انه هناك خلل كبير في توزيع الطلاب في المجالات الدراسية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01) ويعكس هذا التوزيع التفاوت الكبير بين نسب التخصصات التطبيقية والتخصصات الأدبية في مخرجات التعليم الثانوي التي تحدد بنسبة عالية التوزيع القطاعي بالتعليم العالي كما يرجع العجز في الاختصاصات الهندسية والتطبيقية إلى التركيز على الكم في التخصصات ذات الكلفة المنخفضة مثل الآداب والإنسانيات والحقوق والاقتصاد.

الشكل رقم (01): توزيع التخصصات العلمية في الوطن العربي حسب المرصد العربي لتربية لسنة 2009.



المصدر: تقرير المرصد العربي للتربية: التعليم في الوطن العربي، المرجع السابق، ص (80).

كما يمثل إدماج هؤلاء الخريجين في مختلف القطاعات التنموية إحدى أدوات قياس كفاءة التعليم العالي، وعلى الجانب الآخر يوجد سوق العمل كوسيلة لتحقيق التوازن بين القطاعات والهيكلية في

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

المجتمع ،لذلك أصبحت الموامة بين قطاع التعليم العالي والإنتاج هدفا مشتركا لجميع السياسات التعليمية والاقتصادية وأدى الأمر إلى وضع إصلاحات وبرامج في جل الدول العربية التي تفاقمت فيها ظاهرة بطالة الخريجين .

ويشير البنك الدولي في إحصائياته إلى استمرار معدلات بطالة خريجي التعليم العالي في الارتفاع على مدى السنوات الماضية إذ ارتفع هذا المعدل سنة 2010 إلى 21.9% في تونس مقابل 8.7% سنة 2000 و 24.8% بمصر و 23.6% في لبنان و 17.8% بالمغرب .

وعليه فالمطلوب من التعليم العالي توفير الكفاءات التي يطلبها سوق العمل والذي بدوره يشهد توسع كبير بفعل تغير وتطور معدلات التنمية مما يؤدي إلى ظهور خلل في التوفيق والموامة بين الاثنتين ما يزيد من تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين ، ويؤكد هذا الخلل في تقرير التنافسية الدولية لسنة 2010/2009 الذي صنف مخرجات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مرتبة متدنية مقارنة ببلدان أخرى يقوم اقتصادها على التصدير .

كما يلاحظ على التعليم العالي في الوطن العربي حسب التقرير السنوي للمرصد جملة من الاختلالات الهيكلية ويأتي في مقدمتها التساهل في نظام القبول في بعض المؤسسات الحكومية والخاصة ،مما أفضى إلى مدخلات ضعيفة المستوى ،وكذلك لخلل في توزيع المدخلات على التخصصات التي تتوافق مع الحاجيات المتجددة لسوق العمل¹ .

كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م إلى أن نوعية التعليم العالي في العالم العربي تتأثر بعوامل كثيرة أهمها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية ونذكر بعض هذه العوامل مثل قلة استقلال هذه الجامعات ،ونذكر التقرير أن بعض الجامعات أصبحت تدار بحكم المنطق السياسي وليس وفقا لسياسة تعليمية حكيمة، وذكر مثالا على ذلك أن بعض الجامعات تعاني من سياسة الباب المفتوح في القبول حيث أصبح قبول الأعداد الكبيرة من الطلبة وسيلة تلجأ إليها بعض الأنظمة العربية لجلب الرضا الاجتماعي² .

ولمواجهة هذه التحديات حاولت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وضع خطط واستراتيجيات تسعى من خلالها إلى إصلاح وتطوير التعليم العالي و البحث العلمي معتمدا في ذلك على مجموعة من المنطلقات أبرزها ما يلي:

¹ - تقرير المرصد العربي للتربية: التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2012، صص(74-80).
² - المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 : نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان 2003 ،صص(56).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

- يعد التعليم العالي من أبرز مجالات التعاون العربي في المجال التعليمي ككل ، ما يلزم القائمين عليه بضرورة تعزيز هذا التعاون.
- وضع نظام جودة نوعية لمؤسسات التعليم العالي وتطبيقه بدقة وفق المعايير الدولية ، بحيث لا تضاف مؤسسة جديدة إلا إذا استوفت هذا الشرط، وهذا من أجل تحسين نوعية التعليم العالي ومجاراته للتطور الحاصل في العالم في هذا المجال.
- تحديد المرتكزات النظرية والتصورات العلمية لزيادة التمويل الحكومي والمجتمعي للتعليم العالي والعمل على رفع كفاءة استغلال موارد التعليم العالي لزيادة العائد المجتمعي والتنموي والمعرفي من خلال تقنين المحاسبة الجادة لمؤسسات لتعليم العالي خاصة فيما يتعلق بالمال العام ، وإقامة نظم اعتماد جديدة لبرامج التعليم العالي وتطبيقها بصرامة وهذا من أجل ضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي.
- إقامة نسق للتعليم العالي المتنوع والمرن من أجل مواكبة متطلبات التنمية الشاملة مستهدفاً في ذلك تكوين أفراد قابلين لتعلم الذاتي والمستمر، ولهذا من الضروري أن يكتسب التعليم العالي ميزتين أساسيتين وهما التنوع والمرونة وهذا من أجل الاستجابة للتغيرات المتسارعة محلياً وعالمياً¹.

هذه الأهداف وغيرها تسعى الدول العربية لتحقيقها خاصة في هذا العصر الذي يتميز بالتطور السريع في شتى المجالات ما يفرض عليها المواكبة السريعة لهذه التغيرات لتستمر في حربها مع التخلف واللاحق بركب التنمية².

3- تجارب بعض الدول العربية في مجال إصلاح التعليم العالي:

3 1 لبنان:

تعتبر الجامعة اللبنانية أكثر الجامعات لا تجانساً من خلال الأنظمة التعليمية التي تتبناها والأكثر افتقاراً لشخصية أكاديمية معينة، وهذا راجع إلى التنوع الثقافي التي تحتويه هذه الدولة العربية فهناك جامعات فرنكوفونية، أو انجلوفونية، وأخرى وعربية.

¹ - عادل عبد الفتاح سلامة: المرجع السابق، صص (9-10).

² - حسن إبراهيم عيد: التنمية و التخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، صص (98).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

انطلقت الجامعات اللبنانية فرنكوفونية في معظمها، ثم جرى تعريب الكثير من مناهجها التعليمية في الستينات، ويعاني التعليم العالي في لبنان من التعدد في النظم التعليمية مما يؤدي إلى تعدد المناهج، ونظم الامتحانات وتسمية المقررات¹.

لهذه الأسباب وغيرها سعت الدولة اللبنانية إلى إصلاح التعليم العالي وربطه بمخطط البلاد التنموية والمرحلة الانتقالية وهذا من خلال تطبيق الكثير من التوجهات الأوروبية في مجال التعليم العالي وفي هذا السياق تمّ عقد مؤتمر بعنوان "لبنان وفرنسا في المحيط الأوربي للتعليم العالي" وتمثلت أهدافه في:

- الحد من الصعوبات الموجودة في نظام البكالوريوس والدراسات العليا والدكتوراه في التعليم العالي الأوروبي.

- الإجابة على الأسئلة التي تطرح حول التعليم العالي في أوروبا.

- تبادل التجارب في مجال التعليم العالي بين الطرفين. وإيجاد الوسائل التطبيقية لإنجاح العملية.
- توطيد الشراكة وتبادل الأفكار بين الجامعات.
- تجسيد السياسة الفرنسية والأوروبية في لبنان.

كما تطرق المؤتمر إلى برنامجي التعليم العالي الأوربي المفتوحين أمام الطلبة اللبنانيين وهما²:

❖ برنامج (تمبوس) (tempus):

الذي يمول البرامج الأوروبية المشتركة من الدراسات المنهجية والمنح الشخصية الممنوحة خارج أور وبا، ومن المهم الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة للبنان في عام 2003-2004 بلغت (2) ملايين يورو، حصل خلالها نحو (40) طالبا لبنانيا على منح شخصية لإكمال دراستهم في الخارج.

❖ البرنامج الثاني فهو برنامج جديد (ايراسموس):

الخاص بالمنح الدراسية في الجامعات الأوروبية (Erasmus) الذي يتيح للطلاب متابعة دراساتهم العليا في الجامعات الأوروبية، كما يشجع الطلاب والباحثين الأوروبيين على الانتقال نحو البلدان الأخرى ومدة هذا البرنامج هي خمسة سنوات، وتبلغ كلفته نحو (230) مليون يورو.

وتقوم منظومة التعليم العالي في لبنان بمحاولة إعادة تنظيم التعليم العالي الحكومي والخاص من خلال³:

- مراجعة كاملة للأنظمة والتشريعات ودراسة آليات التقييم والاعتماد.

¹ - الأمين عدنان وآخرون: قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها، دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 1999، دص.

² - عبد الرحمن بن محمد ابو عمة: النظام الأوربي في التعليم العالي ومشروع بولونيا مرجع سابق، صص (40-41).

³ المرجع نفسه: صص (40-42).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

- وضع معايير يتم على أساسها تقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي.
 - بالإضافة إلى جهود المؤسسات في التعليم العالي في خلق التعاون والتوأمة مع مؤسسات التعليم العالي في الخارج من أجل الاعتراف الكامل بالشهادات.
 - تطبيق برنامج ونظام الوحدات التراكمية الأوروبية الجديد وتنظيم حلقات الدراسة الجامعية.
 - تطوير وسائط تربوية جديدة لدراسة (الدكتوراه).
 - وضع دراسات حول الإدارة الجامعية والمالية في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات مع إدخال أنظمة ضمان الجودة وتطوير آليات ومعايير أكاديمية في كل القطاعات كمرجعية لتقييم البرامج و المؤسسات .
- ومن خلال هذا استطاع التعليم العالي في لبنان التجاوب خاصة في السنوات القليلة الماضية مع التطور العالمي الحاصل في مجال التعليم العالي من خلال العمل من طرف الكثير من الجامعات اللبنانية بمحتوى اتفاقية بولونيا بما في ذلك نظام نقل الوحدات (ل م د) وملحق الدرجات وتسلسل الدرجات الأكاديمية، من أجل أن يكون التعليم العالي فيها قابلاً للمقارنة بنظام التعليم العالي الأوروبي.

3-2- تونس:

منذ عام 1956م وتونس تحاول رسم ملامح خاصة للتعليم العالي بها ،فكانت سنة 1960م تاريخ تأسيس أول جامعة تونسية بعد الاستقلال وضعت خلالها أهداف التعليم العالي وسياسته من أجل مواكبة التطورات المجتمعية والتنمية للبلاد¹.

فقامت تونس بالقيام بالعديد من الإصلاحات والمشاريع في التعليم العالي منطلقاً في ذلك من واقع التطورات التي شهدتها القطاع، وخصوصيات الجامعات التونسية في تفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي معتمدة في ذلك على التجارب الناجحة في الدول المتقدمة.

حيث كان آخر إصلاح بإصدار القانون التوجيهي الجديد للتعليم العالي وهو القانون عدد 19 لسنة 2008م المؤرخ في 25 فيفري 2008 م الذي يرسم الخطوط الإستراتيجية العامة للقطاع بهدف تعزيز الثقة المتنامية في منظومة التعليم العالي لدى الطلبة والمجتمع، وقطاعات الدولة الأخرى باعتبار التعليم الركيزة الأساسية لأي مجتمع ولأي خطط تنموية وتأكيد مصداقية الشهادات الوطنية محلياً ودولياً.

حيث أكد القانون التوجيهي للتعليم العالي خاصة على التوجهات الإستراتيجية والمبادئ العامة التالية¹:

¹- محمد المدني مختار: سياسات التعليم العالي و الثانوي وأفاق التنمية في تونس، مجلة الجامعة المغاربية، ع 8، السنة الرابعة، 2009، ص(51).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

- الطالب هو محور منظومة التعليم العالي وله الحق في تلقي الدروس ومتابعتها بانتظام وتأطير من قبل المدرسين والإسهام في نحت مساره والإعلام حول مسالك التكوين ومساراته وبرامجه والأفاق المهنية التي يؤهل لممارستها.
- الجودة عنصر أساسي في منظومة التعليم العالي والبحث وهي تشمل مجالات التكوين والبحث والتصرف البيداغوجي والإداري والمالي. ووضع لهذا الغرض آليات الاعتماد والتقييم الإجباري الذي يشمل المؤسسات الجامعية ومسالك التكوين والبرامج والأداء العلمي والبيداغوجي للمدرسين وعقود التكوين.
- تطوير مهام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث لتطلع بدورها الحيوي في مجال دفع تشغيلية الخريجين والمساهمة في التطوير التكنولوجي ، وقد أصبحت التشغيلية وإحداث المؤسسات المجددة وبعث المشاريع من قبل الخريجين، من المهام الأساسية التي يتعين على الجامعات تأمينها والإعداد لها.
- تمكين الجامعات من توسيع تفتحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتحديد دورها كشريك في العمل التنموي بتأكيد اللامركزية الجامعية ودعمها وتوجيه خارطة الجامعة نحو تحقيق انتشار مؤسسات التعليم العالي في كافة أرجاء البلاد.
- المحافظة على القيمة العلمية للشهادات التونسية وما تعبر عنه من كفاءات باعتماد نظام الإجازة والماستر والدكتوراه (ل م د).
- تطوير صيغ مبتكرة للتكوين ،تدعم التشغيلية منها بالخصوص التكوين التطبيقي والتكوين بالتداول والتدريب الميداني للطلبة ، وهي آليات تؤمن للطلبة فرص اكتساب الكفاءات العلمية والمهارات التكنولوجية المقررة ضمن برامج التكوين بالاحتكاك المباشر مع أهل المهنة ومعايشة واقع المؤسسة الاقتصادية.
- اعتماد مبدأ التعاقد بين الجامعات والدولة لمدة أربع سنوات كأسلوب منطور لتعزيز استقلالية الجامعات وضمان مساهمتها الفعلية في تنفيذ مخططات التنمية الوطنية وتحقيق معايير الجودة. وتحديد هذه العقود والأهداف وتضبط التزامات الطرفين في مجال التمويل وتعبئة الموارد الذاتية وتوفير الأسس الموضوعية للتقييم والمساءلة اللاحقة.

¹ - تقرير الإدارة العامة لتجديد الجامعي: ،استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث 2008-2017، وزارة التعليم العالي التونسية، تونس، ديسمبر 2008، صص (2-4).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

- تمكين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث من المرونة في التصرف بفتح إمكانية تطوير شكلها القانوني من الصبغة الإدارية إلى الصبغة العلمية والتكنولوجية لتخضع إلى التشريع التجاري.
- تأكيد مبدأ مجانية التعليم العالي العمومي والترخيص للجامعات لتقديم خدمات بمقابل في إطار عقود شراكة مع محيط الإنتاج.
- ومن بين إجراءات الإصلاح تبنت تونس خطة إصلاح هيكلية سميت بنظام (ل م د) ، وهي مجموعة من الإجراءات والإصلاحات في مناهج مؤسسات التعليم العالي وإعادة تنظيم سنوات الدراسة وفقاً لنسب يسمح بها في استيعاب الطلاب في الشعب التطبيقية والشعب العلمية الحديثة ، وتوسيع المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي وبعض المؤسسات الصناعية .
- حيث تم التأكيد على ذلك من خلال عدد من القوانين التي صدرت بالخصوص كان الهدف منها تيسير سبل اندماج الخريجين في سوق العمل من خلال¹:
- إقامة شراكة هيكلية بين المؤسسات الإنتاجية تتجسد في لجنة البناء المشتركة وهي لجنة إشراف على تأهيل الطلاب يترأسها أحدهما من إطار التدريس والثاني من طرف الشريك الاقتصادي أو الاجتماعي وتضم هذه الهيئة ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجاري والصناعات التقليدية والمركز الفنية و المؤسسات الاقتصادية و الخبراء في الاختصاص.
- اعتماد دليل مرجعي للمهن.
- تبني دليل حول جودة التكوين والتدريب.
- إعداد دليل مرجعي للبرامج للتكوين على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.
- تقويم التكوين ومتابعة الاندماج المهني للخريجين.
- التوسع في المناهج التي تمكن الطالب من اكتساب تقنيات جديدة تساعد على تطوير القدرات المهنية لخريجي التعليم العالي.
- الرفع من مستوى الجودة لمنظومة التعليم العالي لتصبح قابلة للمقارنة مع الأنظمة المتطورة عالمياً وتيسير معادلة الشهادات الممنوحة في تونس مع نظيرتها التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي في أوروبا.

¹ - محمد المدني مختار: المرجع السابق، ص(61-64).

شهد نظام التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية تحسناً مستمراً منذ منتصف القرن العشرين ولعب دوراً كبيراً في تحويل الأردن من بلد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى دولة يغلب عليها الطابع الصناعي، ويحتل نظام التعليم في الأردن المراتب الأولى في العالم العربي، ويعد واحداً من أجود أنظمة التعليم في بلدان العالم النامي.

حيث بلغ سنة 2003 نصيب الميزانية المخصصة للتعليم 6.4% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وتراوحت نسب الانتقال إلى التعليم العالي بين 79 و 85% من خريجي المدارس الثانوية.

بدأت الإصلاحات الأخيرة في قطاع التعليم في أوائل التسعينات وتسارعت وتيرة هذه الإصلاحات مع تولي جلالة الملك عبد الله الثاني الحكم في بداية عام 1999م برؤية لتحويل الأردن إلى مركز تكنولوجي إقليمي ولاعب نشط في الاقتصاد العالمي وحددت الرؤية والرسالة الوطنية للتعليم.

حيث شهد التعليم العالي في الأردن خلال السنوات بين 2001/2000 و 2007/2006، طلباً متزايداً، إذ زادت معدلات الالتحاق بنسبة سنوية تبلغ 14% من 77841 إلى 218900 طالب.

كما شهدت الجامعات الخاصة زيادة سريعة في معدلات الالتحاق أيضاً. ومع تزايد عدد الطلبة المتقدمين للالتحاق بالتعليم العالي، فرضت الحكومة القيام بتخصيص قدر أكبر من الموارد لتطوير نظام التعليم العالي الحالي و تحسين فرص وصول العدد المتنامي من السكان إلى الجامعات ذات السمعة الطيبة كما يتعين أيضاً على الجامعات الخاصة تغيير بعض سياسات الالتحاق بها، إذ تحد القيود المفروضة على أعداد الملتحقين من قدرة الجامعات الخاصة على استيعاب العدد المتزايد من طلبة التعليم العالي.

وينقسم التعليم العالي في الأردن إلى ثلاث مراحل وهي:

❖ المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس): تتبع فيها معظم جامعات الأردن أنظمة التعليم

الإنجليزية الأمريكية، وعادة ما تستغرق دراسة درجة البكالوريوس أربع سنوات، بينما تستغرق دراسة طب الأسنان والصيدلة والهندسة خمس سنوات، أما الطب فتستمر الدراسة فيه ست سنوات تعقبها فترة تدريب لمدة عام وتتطلب درجة البكالوريوس دراسة تمتد إلى ما يتراوح بين 126 و 164 ساعة معتمدة حسب التخصص الدراسي.

❖ المرحلة الثانية (الماجستير): تمنح درجة الماجستير بعد دراسة إضافية لمدة عام أو اثنين بعد

الحصول على البكالوريوس، ويمكن الحصول عليها إما عن طريق حضور دورة دراسية وتقديم

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

أطروحة (24 ساعة من الفصول الدراسية وتسع ساعات من قاعات البحث)، أو حضور دورة دراسية (33 ساعة) وامتحان شامل.

يوجد أيضا شهادات غير أردنية في بعض الجامعات الخاصة الأجنبية تعادل الماجستير الأردني كشهادة (DEA) شهادة الدراسات المعمقة (Approfondies d'Etudes Diplôme) وهي شهادة الماجستير حسب النظام الفرنسي، وشهادة الماجستير الألمانية (studium Magister)، وشهادة (MBA) وهي درجة إدارة الأعمال للطلبة ذوي الخبرة.

❖ **المرحلة الثالثة (الدكتوراه):** تمنح درجة الدكتوراه بعد دراسة إضافية تستغرق ما بين ثلاث

وخمس سنوات وتقديم رسالة أصلية غير مسبقة ، وهي تتطلب حسب التخصص 24 ساعة حضورا في فصول دراسية و 24 ساعة من العمل البحثي¹.

3-4- مصر:

تمتلك مصر منظومة تعليم عالي كبيرة وذات تاريخ عريق إلا أنها تحتاج إلى التحديث والإصلاح من أجل تلبية احتياجات الطلاب الحاليين والمستقبليين ، ويعتبر الهيكل المعقد غير المرن لمنظومة التعليم حاجزا خطيرا أمام تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم العالي وتوجد العديد من المشكلات الخاصة بالجودة والكفاءة في المنظومة، وتنعكس هذه المشكلات سلبا على التحاق بالتعليم العالي ويواجه الشباب صعوبة في الانتقال من التعليم إلى سوق العمل².

وأنشأت مصر أرضية للنهوض بالتطوير على مدى السنوات الأخيرة الماضية و تتألف عناصرها الرئيسية من³:

- اتفاق واسع في الآراء على أن مسألتنا الجودة و صلة الجامعة بالمجتمع تحتاجان إلى معالجة.
- تعزيز إجراءات ضمان الجودة والاعتماد والتمكين من توسع المؤسسات الخاصة، فضلا عن الارتقاء بالجودة في المؤسسات الحكومية.
- رفع القدرة المؤسسية على التخطيط الاستراتيجي وإدارة التنفيذ بما في ذلك الربط بين نواتج التعلم المؤسسية كأساس لمراجعة المناهج والجانب التربوي والتقييم ولإفادة من عائدات التعليم.

¹ - كمال فريخ، زكريا شهاب: التعليم العالي في الأردن الواقع والتحديات، أبناء اتحاد الجامعات العربية، السنة 28، ع1، يناير 2012م، صص (1-6).

² - أسماء البديوي: التعليم العالي في مصر "هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟"، مجلس السكان الدولي، 2012، صص (07).

³ منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير: مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، مصر، 2010، صص (327-328).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

- إشراك أرباب العمل والهيئات المهنية ذات الصلة في المناقشات الدائرة حول الروابط بين التعليم وسوق العمل باعتبار ذلك أساساً لتحسين صلة البرامج التعليمية بمتطلبات هذا السوق.
- تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم المهنية كأساس لزيادة قدرتهم على قبول حجم أكبر من المسؤوليات.

كما تسعى الإستراتيجية القومية المصرية لتطوير مؤسسات التعليم العالي إلى¹:

- تفعيل التشريعات واللوائح والقوانين الحاكمة لمنظومة التعليم العالي وإعداد الخطط القومية للبعثات.
- تأهيل أعضاء هيئة التدريس الجدد وتأهيل كوادر علمية وتطبيقية للعمل في التخطيط الاستراتيجي بمستوياته المتعددة.
- تلبية الطلب العالي على التعليم العالي كما وكيفا وضمان جودته.
- الاستفادة القصوى من تقنية الاتصالات والمعلومات في التعليم العالي والبحث العلمي الهادف والدراسات العليا المتطورة .
- التنمية المستمرة لقدرات الهيئات الأكاديمية والقيادات.
- تكامل تأهيل طلاب التعليم العالي علميا واجتماعيا وثقافيا في ظل التوجه الحالي نحو تحقيق الجودة والتأهيل للحصول على الاعتماد.

ومن هذه المنطلقات بدأت مؤسسات التعليم العالي في السعي نحو تحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وتنظيم الموارد المتاحة بطريقة فعالة لتحقيق الأهداف وتوفير التغذية الراجعة لأعضاء هيئة التدريس، لمعرفة جودة أداء العمليات التعليمية المستهدفة، و تقييم رضا الخريجين وأرباب العمل. من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه المحاولات الإصلاحية التي قامت بها البلدان العربية تتميز في غالبيتها بالسطحية، إذ وجهت إلى الجامعات العربية سواء من الداخل أو من الخارج عدة انتقادات تصفها بالعزلة الاجتماعية وعدم مساهمتها في دفع عجلة التنمية الوطنية، واتجه العديد من المهتمين بالمطالبة بإصلاح فوري للمناهج الجامعية والتخلص من الازدواجية الثقافية ومعالجة العديد من المشاكل التي تعاني منها على غرار سائر البلدان النامية كما اشرنا سابقاً².

¹ - المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المرجع السابق، ص(10).

² - بسمينة خدة: المرجع السابق، ص(53-54).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

حيث يقول مصطفى سانو في هذا الشأن "إننا ما نزال نعيش اليوم في بعض بلدان العالم الإسلامي حالة الارتهاق الكامل للغزو الفكري والاستلاب الحضاري في معظم ركائز العملية التعليمية والتربوية، في اللغة والكتاب، والمرجع، والمنهج، والمدرس، والتخصص، وقد نشئ الكثير من التخصصات غير المطلوبة لمجتمعنا وندفع بالكثير من الخريجين الذين لا مجال لهم ولا حاجة بهم في مجتمعاتنا، فتزيد نسبة العطالة"¹.

لهذا تعد أنظمة التعليم العالي في معظم وطننا العربي متخلفة في أهدافها وأساليبها واستراتيجياتها ومدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، لذا تستحق منا وقفة كبيرة يتخللها التطوير والتحديث في اتجاه التعليم الهادف إلى إكساب الفرد المهارات الضرورية لتنمية أساليب وأنماط التفكير الناقد والإبداعي وتقليل الفجوة العلمية والتقنية بيننا وبين الدول المتقدمة².

حيث لا بد أن يهدف التعليم العالي في الوطن العربي في الوقت الحالي إلى إثراء المعرفة وتمييزها ونشر العلم وإعداد الكوادر المتخصصة عن طريق تهيئة الإنسان روحياً وخلقياً وجسماً لكل متطلبات الحياة، وفتح المجال أمام الطلاب للتدريب الميداني في مواقع العمل والتعرف على مستجدات التخصص الذي يدرسه، وتوظيف المعرفة لتحقيق متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي بتوجيه البحوث العلمية والتطبيقية لحل مشكلات المجتمع³، وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وضرورة التكيف مع كل التحولات الداخلية والخارجية ومحاولة تفتيح جامعاتنا على ما يحدث في العالم خاصة في مجال التعليم العالي في ظل التحولات التي تفرضها العولمة في هذا العصر.

فلإنجاح عملية التنمية لا بد من إنتاج المعرفة الجديدة والعمل على إيصالها بشكل مستمر إلى الطلبة بطرق متطورة تتماشى والتطور التكنولوجي والثقافي العالمي، وتزويد المجتمع بالمتخصصين والإطارات ذات الكفاءة العالية في مختلف المجالات والتفاعل والاستفادة من الخبرات النسائية العربية والعالمية بالشكل الذي يتماشى وثقافة ومتطلبات المجتمع المحلي⁴.

1- قطب مصطفى سانو: النظم التعليمية الوافدة في إفريقيا، قراءة في البديل الحضاري، ط1، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، ع63، السنة18، 1996، ص(36).

2- سعادة عبد الرحيم خليل: توجهات معاصرة في التربية والتعليم، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص(68).

3- مجدي عبد الكريم حبيب: رؤية مستقبلية لتعليم الجامعي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص(152).

4- احمد زر زور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد: مرجع سابق، صص(18-19).

الفصل الثالث: التجارب العالمية لإصلاح التعليم العالي

خلاصة:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن التغيرات التي حصلت في العالم فرضت على المؤسسات أن تتصف بعدد من الصفات وتقوم بأدوار محددة إذا كانت ترغب في البقاء في الساحة فاعلة ، والجامعة باعتبارها مؤسسة من المؤسسات عليها أن تقوم بأدوار واضحة ومحددة وهي الحرص على الإنتاج المستمر للمعرفة والعمل على التوصيل الفعال لها إلى الرغبين فيها، وضمان بناء الفرد المقدر وتطبيق المعرفة لحل المشاكل التي تعانيها ميادين الحياة وهذا ما عملت عليه العديد من الدول المتقدمة ونجحت إلى حد كبير في الوصول إليه.

أما فيما يخص البلدان النامية ومنها العربية، قد لا تكون الجامعة قادرة على القيام بتلك الأدوار رغم الإصلاحات المتواصلة التي تجريها على منظومة التعليم العالي ، وهذا نظرا لما يواجهها من تحديات مثل الأعداد المتزايدة للطلبة والأعداد المتزايدة للخريجين البطالين وكونها لازالت تزود المتعلمين بالمهارات التقليدية التي لا تؤهل الفرد إلى العيش والعمل في عهد العولمة ، ونظرا أيضا لما تعانيه من مشكلات مالية حادة وعدم ثقة المجتمع وسوق العمل في الكفاءات التي تنتجها وهذا ما يتطلب منها البحث عن سبل واستراتيجيات جديدة للخروج بسرعة من هذه المشاكل وغيرها ، للنهوض بالتعليم العالي وإحاقه بركب التطور والتقدم الحاصل في هذا المجال عالميا.

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

تمهيد

أولاً: التعليم العالي وتطور مفهوم التنمية

1- الدور الأكاديمي (المعرفي)

2- البحث العلمي

3- خدمة المجتمع

ثانياً- التعليم العالي كاستثمار في رأس المال البشري

ثالثاً: التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

رابعاً- إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

1 مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي

2 -أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

3 -مراحل تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي

4 -الايزو كنظام لضمان الجودة في التعليم العالي

5 محاور جودة التعليم العالي.

6 معوقات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

خلاصة.

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

تمهيد:

يعد التعليم العالي من أهم الوسائل المتاحة لأي مجتمع لإعداد وتكوين الإطارات ذات الكفاءة العالية واللازمة لتحقيق التطور وقيادة عملية التنمية الشاملة، فالتطور الكبير والواسع الذي شهده التعليم العالي خاصة خلال العقدان الماضيان جاء نتيجة التغيرات السريعة التي أدت إلى بروز أهداف وأدوار ووظائف جديدة لهوأهم الوظيفة الحرة وهي تنمية الشخصية الإنسانية والوظيفة النفعية وهي إعداد الفرد للعمل في مهنة معينة وغيرها...وفي هذا الفصل سنحاول الإشارة إلى أهم هذه الأدوار والوظائف التي يلعبها التعليم العالي في المجتمع في خضم التطور الذي يعرفه العالم في المجالات المختلفة للتنمية.

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

أولاً: التعليم العالي وتطور مفهوم التنمية.

يلعب التعليم العالي دوراً أساسياً يؤثر به على السلوك الثقافي والاجتماعي للأفراد ، وبهذا يكون له دور كبير في رسم نوعية الحياة بمفهومها الشامل ، فالمتتبع لتطور مفهوم التنمية خاصة بعد الربع الثاني للقرن الـ19 وبداية القرن الـ20، يلاحظ تغير أدوار التعليم العالي والأهداف التي يرسمها لنفسه ، فالعلاقة بين المفهومين علاقة جدلية فهي تقوده باعتبارها المكان الذي يضمن القيادات ذات المستوى المعرفي العالي فكراً ومهنية وتتبعه باعتبارها جزء من المجتمع وتخضع لجميع ظروفه وتغييراته ؛ فواقع الجامعة اليوم يعكس إلى حد كبير تطور المجتمع ومقتضيات هذا التطور عبر العصور¹.

فمنذ أن أكد آدم سميث على أهمية التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة في منح أفراد المجتمع القدرات والمهارات اللازمة التي تمنحهم الكفاءة لتأدية واجبهم في المجتمع وزيادة الأرباح ، فأعتبر العنصر البشري المتعلم بمثابة ثروة بشرية تضاف إلى الثروة المادية لتمنح المزيد من الأرباح الاقتصادية، ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام بالبشر وتطور مفهوم التنمية الذي يخضع إلى العنصر المادي الاقتصادي فقط إلى إضافة عنصر جديد من عناصر الريح وهو رأس المال البشري والذي منبعه الأساسي التعليم.

ليأتي ألفرد مارشال ويؤكد هذا المنظور موضحاً أن أفضل أنواع الاستثمار هو الاستثمار في البشر وأن منح التعليم للأفراد هو بمثابة استثمار بحد ذاته ، وزاد الاهتمام بهذا العنصر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت نظرية رأس المال البشري كما أشرنا سابقاً لتعطي دوراً جديداً لتعليم بصفة عامة والتعليم العالي على الخصوص وهو إعداد هذا النوع من رأس المال بينما كانت وظيفتها الرئيسية هي التدريس والتلقين والبحث العلمي².

هذا الدور الجديد أعطى الجامعة صفة إنتاجية تتمثل في المهارات التي يمكن تكوينها وفي المعارف والقدرات الفكرية والمهنية التي تؤدي إذا ما أحسن إخراجها بالمواصفات المطلوبة وضخها في سوق العمل، إلى زيادة الإنتاج المادي والمعنوي ، وتحسين الدخل ، وزيادة النمو الاقتصادي ، وبهذا أصبح التعليم من وجهة نظر الاقتصاديين سلعة استهلاكية واستثمارية³.

¹ - وفاء محمد البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري ، د ط ، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 2002، ص ص (36.38).

² - نوال نمور: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير غ م، تخصص الموارد البشرية، قسم علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011-2012، ص (38).

³ - الأسعد محمد مصطفى: التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة ، د ط ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص (62).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

لكن هذا التطور والنمو أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية جديدة خلقت أدوار مستجدة ومستعجلة للتعليم العالي وهي العمل على المحافظة على النسيج الاجتماعي ، عن طريق توفير القيادات اللازمة التي بإمكانها التعامل مع تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وما يترتب عن هذه الظاهرة من مشاكل وعدم استقرار سياسي وأمني على مختلف الأصعدة ، ويصبح من الضروري على مؤسسات التعليم العالي السرعة في خلق إصلاحات جديدة تتماشى مع الظروف التي يشهدها المجتمع خاصة مع التطور السريع وما خلفته ظاهرة العولمة من انفتاح للاقتصاديات الوطنية على بعضها ، ما يؤدي إلى الشعور بلا مساواة الاجتماعية خاصة عند سكان الدول النامية.

فمفهوم التنمية الاجتماعية ومن ثم مفهوم التنمية البشرية المستدامة حدد الأدوار الأساسية التي على التعليم أن يلعبها خاصة في ظل هذه الظروف والتغيرات العالمية الحالية ، وبهذا المعنى فإن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بوجه خاص ، يعطي تأثير إيجابي في معالجة العوائق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع كما أنه يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الحريات الإنسانية وهو هدف التنمية البشرية المستدامة في مواجهة المتغيرات والتحديات التي أفرزتها العولمة، والتحديات التي أفرزتها الثورات العلمية والتقنية وهي في نفس الوقت تمثل تحديات للتعليم العالي ، ما يفرض عليه إكساب جميع الأفراد المهارات الجديدة ليصبحوا قادرين على التعامل مع مستحدثات العصر التكنولوجية وتمكينهم من أن يكونوا أفراد قادرين على إنتاج المعرفة، إذ لم يعد المثقف أو المتعلم هو الفرد الذي يخزن أكبر قدر من المعلومات، بل هناك وسائل متطورة تقوم بهذا الدور وما عليه إلا تحويل هذه المعلومات إلي معرفة واستخدامها في حل المشكلات و القضايا المختلفة وعلى مناهج التعليم العالي أن تحمل في محتواها أساليب تمنح الطالب مهارة العمل ضمن فريق ، وهذه مهارة لا تتحقق إلا بالتدريب والممارسة حتى يمكن اكتساب التفكير الإبداعي، أي التفكير الذي يمكن أن يضيف جديداً للمجال الذي يعمل فيه الفرد، من التكيف مع الظروف الجديدة فهذا العصر هو عصر التنمية البشرية، ولا تتحقق التنمية البشرية إلا عن طريق تعليم جيد وتصبح الجودة الشاملة في التعليم مطلباً يتوقف عليه مستقبل المجتمع وتطوره¹، ما يدفع العديد من الدول إلى البحث عن سبل تحسين نظم تعليمها العالي حيث يتطلب الأمر " تحسين التدريس والبحث والعمليات الإدارية في التعليم العالي اعترافاً بالعلاقات المعقدة بين المشكلات ومقاربة شاملة للتحري في العلاقات

1- عماد الدين أحمد المصباح : دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية ، ورقة مقدمة لورشة عمل في الاتحاد الدولي لنقابة العمال العرب بعنوان تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ، ودور النقابات في مواجهتها توفير فرص عمل للشباب، دمشق 2006/4/22.28، صص (12-13).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

بين الجودة الإنتاجية والكلفة ، تنتهي إلى إطار شامل يساعد في إحداث نظرة مشتركة والسير قدما نحوها¹.

إن السعي إلى تحقيق أهداف التعليم العالي والتنمية ، لا يعني تدمير القيم في محاولة إيجاد الجديد كما يحدث في حالة استيراد نظم جديدة من الدول المتقدمة بغرض الإصلاح وتطوير النظم القديمة ، لكن من الضروري أن تتبع دائما وبالضرورة من الواقع الاجتماعي لمعالجة المشاكل والإختلالات التي تطرأ على النظم الاجتماعية، فهي إذا عملية تحديث وإصلاح تنطلق من ثقافة محددة ،معتمدة على العديد من رؤوس الأموال سواء منها المادية والبشرية والاجتماعية بشكل متكامل وفعال تعمل بواسطة برامج تخطيطية واستراتيجيات فعالة وواقعية ترتبط بالحاجيات الحقيقية والضرورية والآنية والمستقبلية ، وتساهم في بناء المجتمع والشخصية التنموية².

هذا ما فرض على مؤسسات التعليم العالي تبني تصور واضح لدور رأس المال البشري في تنمية المجتمع ما يلزمها خلق التفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية ، ومدى الاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات مع الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية ، وتكون هذه السياسات الموجهة لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع سوق العمل ومتطلبات التقنية الحديثة مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل ويعد هذا التكامل والترابط عنصرا جوهريا في تنمية المجتمع وقيادته نحو التقدم³.

وبهذا يعتبر الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات التعليم العالي هو دور أكاديمي تربوي خدمي تنموي متكامل ، وأي خلل يصيب هذه الأدوار ينعكس سلبا على هذه المؤسسات وعلى الأفراد وعلى المجتمع ككل⁴.

والشكل الموالي يوضح أهم القضايا التي يجب على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بها وتفعيلها في الفرد في مجتمع المعرفة.

¹ - جيمس غروتشا ، جوديت ميلر : الوصول إلى جامعة منتجة ، استراتيجيات لإنقاذ التكاليف وزيادة جودة التعليم العالي، ترجمة فاطمة عصام صبري، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006، ص(74).

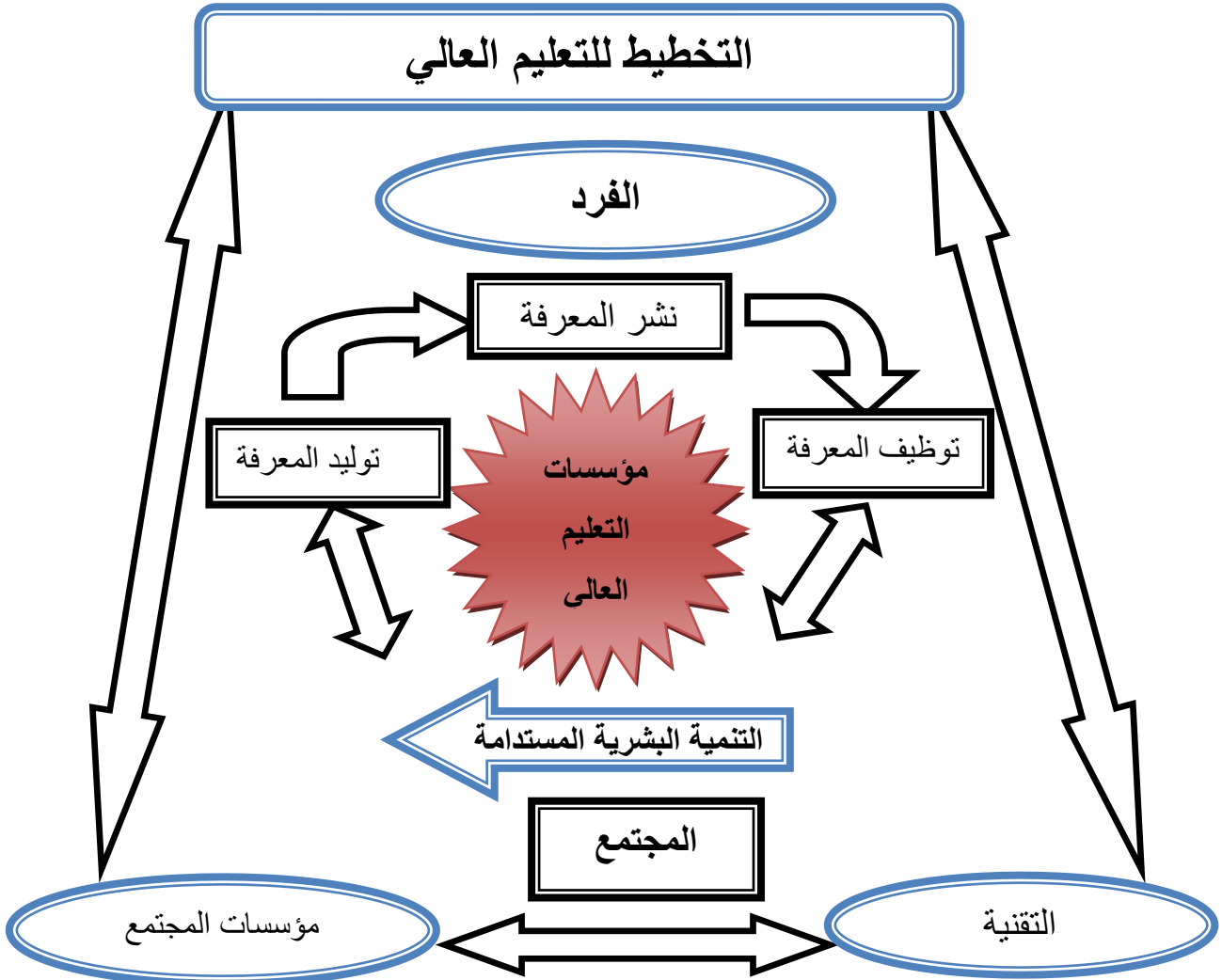
² - طلعت محمد السروجي : رأس المال الاجتماعي ، ط1، المكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2009، ص(159).

³ - بيار جدعون ، علي إسماعيل: مرجع سابق، ص(6).

⁴ - وفاء محمد البرعي: المرجع السابق، ص ص (36.38).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

الشكل رقم (02): أدوار التعليم والقضايا التي يهتم بها في عصر المعرفة



أمل وعقول ت أمل، منشورات جامعة الملك

المصدر: سعد علي الحجاج بكري: منظومة مجتمع المعرفة في عيون تت سعود، السعودية، دط، دسنة، ص(27). مع تعديل من الباحثة.

تعد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من أهم المؤسسات التي تقوم بتوليد المعرفة ونشرها إلى باقي المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، في ما يظل الفرد هو محرك معظم النشاطات المعرفية في كل زمان و مكان، لهذا من الضروري أن يكون الفرد مؤهلا معرفيا وقادرا على الإبداع والابتكار ومتحمسا لمجتمع المعرفة والمنافسة والتفوق ومتفاعلا مع متطلبات ذلك مع ضرورة خلقه واستيعابه لتقنيات المعلومات التي تجعل الاقتصاد والتنمية مبنيان على المعرفة التقنية ، كما أن تفاعله مع بيئته التي تعتبر عن عقلية المجتمع وقوانينه وتشريعاته ومحيطه الطبيعي الذي يعيش فيه، حيث تتفاعل قضايا البيئة مع جميع

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

القضايا الأخرى مؤثرة ومتأثرة بها، كل هذه العناصر إذا ما خلقتها مؤسسات التعليم العالي في الفرد تجعل منه أكثر فعالية وتأثير في المجتمع¹.

ويكاد يكون شبه إجماع على أن الوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة تندرج تحت عناوين رئيسية وهي:

- الوظيفة الأكاديمية وإعداد القوى البشرية.
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع.

1 الدور الأكاديمي (المعرفي) وإعداد القوى البشرية:

يعد نشر العلم والمعرفة من رسالة الجامعة اليوم وهو دورها الطبيعي للنهوض بالمجتمع، ذلك أن كونها مركز إشعاع ثقافي للمجتمع يتعرف من خلالها على واقع المجتمعات والتحديات التي تواجهها وتطلعات تطويرها، وهذا ما يفرض عليها إعداد برامج وخطط وأهداف نابغة من الواقع الثقافي للمجتمع المحلي بالدرجة الأولى تعالج فيه أهم قضاياها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، فالجامعة اليوم هي جامعة المجتمع تعيش من أجله وتعمل على رفاهيته وتستجيب لاحتياجاته الثقافية لتسهم من خلال ذلك في تنشيط بنيته الاجتماعية والارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي لأفراده، وبهذا تصبح الجامعة مركز مهم لإعداد وإنتاج الكفاءات والعقول البشرية والقيادات التي تمسك زمام المسؤولية في المجتمع، كما تعد استثمارا كبيرا يوفر موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية وبهذا تساهم بدور مباشر في التنمية الاقتصادية وتنشيط مؤسسات الدولة المختلفة بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير المجتمع.

لكن من أهم المشكلات التي تعرقل أداء الجامعة لهذا الدور هو عدم قدرتها على الربط بين مجالات العمل والتخصص الجامعي، وكيف تستطيع الجامعة أن تعد الخريجين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة خاصة في المجتمعات النامية²، فقد أشار كارل ماركس إلى "إن الإنسان يمكن إعطائه معنى وقيمة لحياته بكونه منتجا وأن العمل هو وسيلة الإنسان في الإبداع"³.

فالتعليم العالي قطاع اجتماعي تقليدي له تقاليده وأعرافه الأكاديمية ويتميز بنوع من النزعة الكلاسيكية المحافظة التي يصعب التغاضي عنها أو تجاهلها، وهذه قد تكون من الأسباب الرئيسية في صعوبة الربط بين عمليات التغيير التي يجب أن تحدث في سياساته وأهدافه وبرامجه لتتلاءم مع احتياجات العصر

¹ - سعد علي الحجاج بكري :منظومة مجتمع المعرفة في عيون تتأمل وعقول تأمل _____، منشورات جامعة الملك سعود، السعودية، دط، دسنة، ص(27).

² - محمد منير مرسي : الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب التدريس، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص(29).

³ - محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب التدريس، المرجع السابق، ص(23-24).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

والأدوار الجدية التي يفرضها هذا التطور، خاصة ما يتعلق منها بالاستجابة لمتطلبات سوق العمل المحلي والعالمية.

حيث يقول **فان جاك ديلور** " العمل هو الكرامة وأن المجتمع الذي ليس بإمكانه أن يركز على العمل سيفقد رغبته في الحياة ورغبته في التجديد والعمل، بارتباطه بالإنتاج والخلق والإبداع والابتكار أصبح من أهم القيم الاجتماعية للمجتمعات المعاصرة".

ولكل دولة اليوم أسلوبها الخاص في تحديد التخصصات الجامعية وتحديد أعداد الطلبة في هذه التخصصات وغالبا ما تكون مؤسسات التعليم العالي على وعي باحتياجات سوق العمل من القوى العاملة ولو بصورة تقديرية على المدى القريب، ونوعية الموصفات المطلوبة على مستوى قطاعات العمل، كما أن على الجامعة أيضا أن تحسن التعامل مع التخصصات الجديدة التي تنشأ باستمرار، نتيجة تقدم المعرفة وإيجاد الحلول لزيادة الطلب الاجتماعي عليها، وهو في تزايد مستمر نتيجة لنمو السكان من ناحية وزيادة آمال المجتمع في الخدمات التي يمكن أن تقدمها له الجامعة على مستوى الأفراد وعلى المستوى التنموي ككل من ناحية ثانية.

2 - البحث العلمي:

ظلت الجامعات لقرون عديدة مركزة جل نشاطها على نشر المعرفة ونقلها أي على التدريس، ولم يبدأ الاهتمام بالبحث العلمي بشكل بارز إلا في وقت متأخر، حيث برز هذا الدور الرئيسي والهام للجامعة¹، فلكونها مؤسسة علمية تضم النخبة الفكرية والعلمية في المجتمع يفرض عليها تأدية دورها في مجال خلق المعرفة وتطويرها من خلال الاكتشافات والأبحاث العلمية و الإبداعات الفكرية في مجالات المعرفة المختلفة والمتعددة، لكن هذا لا يتم إلا إذا توفر في الجامعة مناخ فكري وعلمي حر بعيد عن أي نوع من التدخل والسيطرة والتحكم الخارجي، والذي يمارس بطرق عديدة من قبل بعض الأنظمة السياسية في كثير من دول العالم خاصة في العالم الثالث مما أدى إلى هجرة الأدمغة، وهذا ما يدفعنا للحديث عن حرية البحث العلمي².

ويقصد بها "غياب القيود والضغط التي يمكن أن تفرضها السلطات السياسية والدينية والإدارية أو غيرها من السلطات والقوى خارج الجامعة وداخلها"، والتي من شأنها أن تغير حرية البحث ويرتكز

¹ - محمد منير مرسي : المرجع السابق، ص (29-30).

² - مليحان معيض الشبيثي: **الجامعات نشأتها، مفهومها، وظيفتها، دراسة وصفية تحليلية**، مرجع سابق. ص (239-240).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

عليها إستراتيجية مؤسسات التعليم العالي في كسر الحواجز التي تحد من حرية الباحثين والعلماء ، في طلب الحقيقة والبحث عنها وإيصالها للمجتمع"¹.

وهذا ما دفع بالعديد من سياسات الإصلاح الجامعي إلى تبني فكرة حرية البحث العلمي والسعي إلى تحقيقها، فالمشاكل التي خلفها الضغط على حرية الباحث عديدة منها هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج بحثاً عن مناخ أحسن للبحث ومنها مشاكل تتعلق بمخرجات بحثية ليست في المستوى وأخرى تخدم مصالح معينة ، وغيرها من المشاكل التي أصبحت تؤرق الوسط الجامعي فالبحث العلمي يشغل في الوقت الحاضر قدراً كبيراً من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات ومسئولياتها في جميع الأوساط الأكاديمية بدون استثناء ، وذلك لان سمعة ومكانة أعضاء هيئة التدريس العلمية أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحث والنشر والتأليف كما ارتبطت به أيضاً، سمعة الجامعات ومكانتها العلمية داخل الأوساط الأكاديمية وخارجها².

مما دفع بالمعنيين بشؤون البحث العلمي إلى وضع القواعد وتحديد العوامل واقتراح السبل التي تشكل في مجموعها مقومات البحث العلمي الجيد القادر على أداء أدواره العلمية والعملية ، وفي مقدمتها دوره في خدمة المجتمع المحلي ومن بين هذه المقومات ما يلي³:

- ✓ وضع إستراتيجية للبحث العلمي مع مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية.
- ✓ تشجيع مشاريع البحث المستقلة للطلبة والأساتذة.
- ✓ التقييم المستمر لمستوى البحث العلمي الذي تنتجه مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ تقييم مردودية البحث العلمي للمشاريع والبحوث المطبقة في كافة مجالات التنمية المجتمعية.
- ✓ زيادة التمويل الحكومي للبحث في ميزانية الدولة.
- ✓ تشجيع المؤسسات الإنتاجية الخدمية في القطاعين العام والخاص على تخصيص نسبة من الأرباح لنشاطات البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية.
- ✓ إنشاء صندوق خاص في الجامعات لدعم البحث العلمي وتقديم منح بحثية.

¹- هاشم فوزي دباسي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي ، الوراق لنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص(566).

²- جمال العيفة: الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟، مجلة التواصل، ع22، جامعة باجي مختار عنابة، سبتمبر 2008، ص(103).

³- يحيى علي احمد فقيهي : دور البحث العلمي في القيام بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص والعام ، عمان ، الأردن ، مارس 2012، ص(07).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

هذا الاهتمام الذي أولته الدول للبحث العلمي يعكس أهميته التنموية بالنسبة للمجتمع من خلال توفيره للمعرفة الرصينة واختزاله للوقت والتكلفة الضائعة، وهذا من خلال عدة مراحل حسب الدكتور جمال حلاوة أهمها:

- ✓ **مرحلة التخطيط:** حيث يعتمد البحث العلمي الموجه للتنمية على أسس علمية ناجحة، ودراسات وبحوث ميدانية حيث يقوم بإيضاح الجدوى الفنية والاقتصادية من المشاريع المقترحة.
- ✓ **في مرحلة التنفيذ:** يضع الحلول المثلى والمنتجات الأفضل والتجهيزات ، كما يوفر ربح ووقت وتكلفة ، ويجنب الخسائر بعد تقديم الشروط والمواصفات المطلوبة والتحقق من الأجهزة وتكييف التقنيات الحديثة.
- ✓ **في مرحلة الاستثمار:** يوفر البحث العلمي الرصين أموالا طائلة مهدورة ،إذا تحققت مواصفات ودقة في التخطيط والتنفيذ حيث يتم إذلال جميع العقبات مع تفعيل و مواصلة المراقبة الصحيحة.

إن لتوجه القطاعات الاقتصادية والخدمية نحو البحث العلمي الجامعي دورا هام وإيجابي في تشجيعه وتطويره ،حيث تقدم له موضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم وتفتح له آفاق للبحث الواقعي المتطور، إذ لا يمكن للباحث أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه،وهذا ما يساعد على تطوير الخطة التعليمية والتأهيلية للدراسات العليا عن طريق تجديد البرامج والمناهج التعليمية والبحثية وفق احتياجات الواقع ،خاصة إذا ما تم توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح ،وفي المقابل تدعم مختلف قطاعات الدولة العامة والخاصة البحوث العلمية بالتمويل الملائم وتوفير المناخ العلمي والبحثي الذي يساعد على الإبداع¹.

إن ربط التعليم العالي بالتنمية وسوق العمل يقتضي محاولة إقامة علاقة جدية مع مؤسسات الدولة الإنتاجية الخدمية،حيث يتوقف نجاح مؤسسات التعليم العالي في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها المسطرة نحو المجتمع على طبيعة هذه العلاقة ومدى جدتها، وهذا لا يتم إلا عن طريق الدور الأساسي الذي تقوم به في مجال البحث العلمي ، خاصة البحوث التطبيقية التي يقوم بها الباحثين لصالح مؤسسات الإنتاج ، على أن التعاون البحثي بين الجامعات وهذه المؤسسات ليس هدف في حد ذاته ، ولكنه أيضا وسيلة تمنح الجامعات مجال واسع وواقعي للبحث هذا ما يفرض على الجامعات إقامة عقود شراكة مع قطاع

¹ - جمال حلاوة: دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة ، دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، مجلة اماراباك،الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا ،م2،ع4،2011،صص(25-26).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

الأعمال والخدمات لتحقيق التعاون المطلوب والذي يضمن العديد من المصالح المشتركة فاتفقيات التعاون البحثي تمنح مختلف قطاعات الدولة خبرات وإمكانيات بحثية غير متاحة على مستوى مكاتبها بما في ذلك الحصول على مساعدات فيما يخص التطوير التكنولوجي للشركات واستخدام تكنولوجيا المعلومات، من أجل تحسين أداءها مما يجعل الجامعات وسيلة لتوسيع علاقات مؤسسات الإنتاج المحلية بالخارج وبضمن لها القدرة على التنافس.

ومن خلال هذا نلاحظ أن البحث العلمي أصبح هدفا في حد ذاته.

3 خدمة المجتمع:

إن تحقيق أي جامعة لأهدافها وقيامها بوظائفها على أحسن وجه، يتطلب وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتحقيقها جميعا بقدر من التوازن حتى لا يطغى أي هدف على الآخر، كأن يطغى الهدف التعليمي التقليدي على الأهداف القيادية التي تسعى من خلالها الجامعة إلى قيادة المجتمع نحو التقدم، فتحقيق هذه الأهداف يفترض أن يكون في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأن أهداف ووظائف الجامعة ينبغي أن تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع الذي هي جزء منه، فهي مرتبطة به زمنيا ومكانيا وأي تغيير يطرأ على تطلعاته وأهدافه يفرض عليها تغيير في رؤاها وأهدافها هي الأخرى¹.

فقد أوكلت للجامعة في عصرنا هذا العديد من المهام والأهداف والتي هي نتيجة العلاقة الوطيدة التي تربطها بالمجتمع فبينما كانت الوظيفة الأساسية للجامعة هي خلق المعرفة وتلقينها أصبح لها دور جديد هو خدمة المجتمع²، فهذه الوظيفة الجديدة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي تعد هدفا أساسيا مسطرا في رسالتها وموضوعة ضمن أهدافها الرئيسية³، فالجامعة لا تنفصل على المجتمع حيث أن كل تغيير يطرأ على الجامعة إنما ينعكس على المجتمع، وكذلك كل تطور يقوم به المجتمع يصاحبه تغييرات في الجامعة، فعلاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل فلم تؤسس مؤسسات التعليم العالي من فراغ إنما تعكس واقع المجتمع والذي يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة

¹ طارق عبد الرؤوف و محمد عامر: تصور مقترح لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، م2، 27/26 فيفري 2008، صص (22-72).

² تورستنا هوسين: فكرة الجامعة وأدوارها الجديدة أزمتهما الحاضرة وتحديات المستقبل، مجلة مستقبلات، اليونيسكو، م2 ع12، 1991، صص (203).

³ يوسف حجيم الطائي وآخرون: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ط1، الوراق، عمان، 2008، صص (140).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

التي تقوم بها، ومن ثم فإن غاية الجامعة الأساسية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع التي توجد فيه فهذا الارتباط بين الجامعة و المجتمع يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها وهو خدمة المجتمع وتحقيق التنمية¹.

ومن بين المهام التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي إتجاه المجتمع والمحيط الذي حولها ما يلي:

- ترجمة أفضل ما لدى الأمم الأخرى والأخذ بالتجارب الناجحة لديها ،وكذا الأفكار والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة ،من أجل كسب معارف جديدة تمكننا من تحسين مستوى الحياة في المجتمع التي هي جزء منه.

- تقديم الاستشارات للهيئات والشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية ،وهذا لن يتم إلا إذا استوعبت الجامعة حاجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي وغيرها وعملت على مجاراتها.

- إقامة مؤتمرات وندوات توعوية للأساتذة والعاملين و المجتمع، من أجل نشر الوعي بين الأفراد وتقديم لهم بعض الحلول لمشاكلهم المتعددة ،مع مراعاة تبسيط المعارف التي تقدمها الجامعة على نحو يمكن للجماهير الناس استيعابها وهذا بهدف جعل المجتمع يعي ما تقوم به الجامعة وما تقدمه، ولا يبقوا بعيدين عن المعارف الأساسية والمعارف المعاصرة².

فبرغم من أن مؤسسات التعليم العالي ليست الوحيدة التي تقوم بتكوين الإطارات التي تقود المجتمع في جميع القطاعات إلا أنها في نظر المجتمع وفي نظرها هي تبقى مسؤولياتها الرئيسية، فهي تقوم بإعداد العديد من خريجي التعليم الثانوي في العديد من التخصصات الأكاديمية كما تشكل هذه المؤسسات إطارا مناسباً لتمكين الشباب من تنمية مهارات أساسية للتعاون الفعال بين أفراد ذوي خلفيات مهنية وثقافية مختلفة³.

وهذا الشكل يوضح طبيعة هذه العلاقة ومكوناتها.

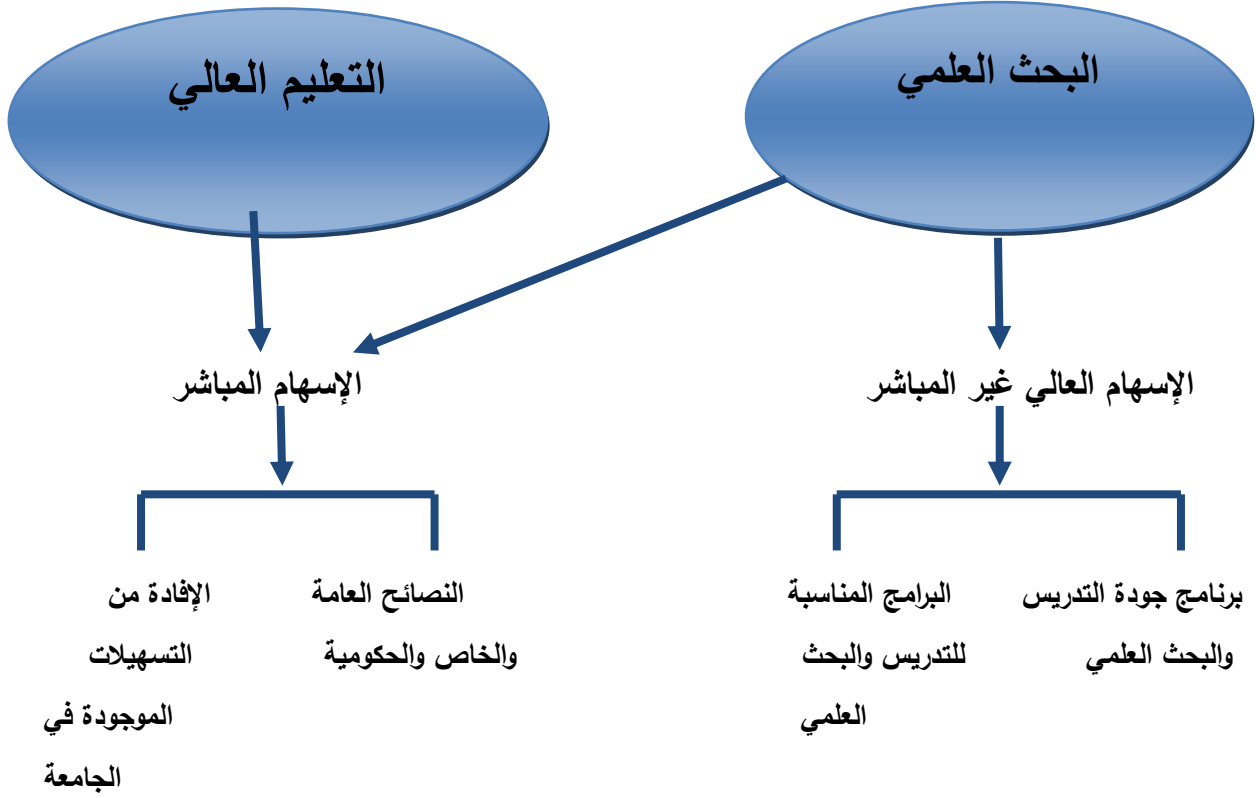
¹-أوراق المؤتمر الثالث عشر لوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي : تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، أبو ظبي ،7-8/12/2011،ص(102).

²-عبد الكريم دكار: الدين والتحدى كمسلمون والمواجهة حول التربية والتعليم، ط3، دار العلم،سوريا،ص(246).

³-عبد الله بوطبانة: سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي، المجلة العربية للتعليم العالي، ع 1، المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم،إدارة التعليم العالي،مج1، تونس، ديسمبر 1995،ص(159).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

الشكل رقم(03): يوضح علاقة الجامعة بالمجتمع.



المصدر: السيد عبد العزيز الهواشي وسعيد بن حمد الربيعي : ضمان الجودة في التعليم العالي، ط2، دار المسيرة ، عمان، 2008، ص(36).

ولكن تواجه الجامعة اليوم العديد من الصعوبات المتنوعة والمتسارعة التي يجب مراعاتها في عملية صياغتها لأهدافها وتحديد أدوارها في خدمة المجتمع، ومن بين أهم هذه التغيرات ما يلي¹:

- التغير السريع والانفجار المعرفي.
- تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص الدقيق في المهن.
- اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.
- كما يضاف إلى هذه المتغيرات تغيرات أخرى لا تقل أهمية منها.
- التطور المتسارع في الدراسات التربوية والنفسية والعلمية والاقتصادية والتكنولوجية.
- تعدد وتطور وسائل المواصلات والقنوات الفضائية .
- زيادة الطلب على مخزون العالم من الطاقة التقليدية والحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة بديلة ومتجددة.
- التلوث البيئي الذي بدأ يؤثر في توازن الطقس على سطح الأرض.

¹-أوراق المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي، المرجع السابق، ص(103).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

- ظهور أمراض معاصرة تتطلب توعية صحية وأساليب وتقنيات جديدة لمواجهتها.

كما أدت العديد من المبررات والأسباب والتغيرات المجتمعية المختلفة بالدول إلى تدعيم العلاقات بين الجامعة والمجتمع خاصة في هذا العصر، وهذه الأسباب مختلفة ولكن متكاملة فيما بينها تكاملا وظيفيا . وهذه المبررات والأبعاد هي¹:

❖ الأبعاد الجغرافية : لا بد على مؤسسات التعليم العالي حين صياغتها لرسالتها وأهدافها مراعاة

البيئة الجغرافية الخاصة بالمجتمع الذي تتواجد فيه ، فمن الضروري أن تعمل هذه المؤسسات على تدعيم تنمية المجتمع المحلي حتى لا تكون هذه المناطق معزولة جغرافيا وتساعد على قيام البنيات التحتية ووجود الطرق والمواصلات ، بالإضافة إلى اجتذاب السكان والعمل على ضمان استقرارهم.

❖ الأبعاد الاقتصادية: حاجة الاقتصاد إلى قوى بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية ، مما يفرض

على الجامعة توفير التعليم لمختلف الشرائح مع ضمان المساواة الاجتماعية وتأهيلهم مهنيا لتحسين وضعياتهم المهنية والاقتصادية ، وذلك من خلال الجمع بين التعليم النظري والتطبيقي مع تقديم برامج تعليمية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة به.

❖ الأبعاد السياسية: حاجة المجتمعات والنظم السياسية إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي

من أجل ضمان الاستقرار والأمن ونشر الوعي بين أفراد المجتمع ومختلف مؤسساته وشرائحه وطبقات الاجتماعية وطوائفه الدينية وامتصاص حدة الاضطرابات والصراعات ، وذلك عن طريق منح الطلبة تعليم يحمل في برامجه معاني المواطنة والسلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع، وإقامة المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية لنشر الأسس الحقيقية للحفاظ على الأمن المحلي والعالمي ، وأداء رسالتها تجاه المجتمع من خلال تنمية الوعي السياسي للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم ، كما تعمل هذه المؤسسات على لعب دور محوري في الحد من النزوح السكاني نتيجة للظروف السياسية الصعبة.

❖ الأبعاد الاجتماعية والثقافية : نتيجة للغزو الثقافي وذوبان الثقافات بعضها في بعض ما

أدى إلى محو الهويات الوطنية للعديد من المجتمعات خاصة منها النامية ، بات على الجامعة

¹ - أميرة محمد علي احمد حسن: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين، دس. ص ص (10-11).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

مواجهة التغيرات الثقافية والاجتماعية عن طريق تواصلها مع المجتمع وتنمية روح التضامن والتلاحم بين أفرادها ، وبهذا تصبح مؤسسات التعليم العالي بمثابة قائدة للمجتمع والمحافظة على هويته الخاصة التي تميزه عن باقي المجتمعات .

إن التعليم العالي اليوم يسعى إلى إثبات وجوده في ظل مختلف التغيرات والتحديات المحلية والعالمية وهذا في ضوء العلاقة التي فرضت نفسها خاصة في هذا العصر الذي أطلق عليه عصر المعرفة ، وهي العلاقة الجامعة بالمحيط ، فلم يعد مفترض على الجامعة بناء أهدافها وصياغة خدماتها على ما تحدده لها السلطة السياسية بل المفترض أن تنجم من فهمها للواقع ومستجدات ومتطلبات المرحلة الزمنية والمجال المكاني الذي تتواجد فيه حيث تقوم بصياغة أهدافها من ضوء العلاقة الموجودة بين التعليم العالي والمجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة¹.

فقد أدرك العالم مؤخرا أن الجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير وتطوير المجتمع دون تطوير علاقتها مع البيئة الاجتماعية بكل عناصرها ، فالتعليم العالي يحمل العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية وغيرها والتي بإمكانها إن تقدم للفرد الكثير من المهارات وتمكنه من تطوير نفسه في العديد من المجالات والتخصصات ، التي تقيده وتفيد مجتمعه في آن واحد تجعل منه رأس مال بشري يتكل عليه تنمويا².

ثانيا: التعليم العالي كاستثمار في رأس المال البشري.

يعد التعليم العالي اليوم المصنع الرئيسي لرأس المال البشري الذي تعتمد عليه عملية تنمية المجتمعات البشرية بجميع جوانبها ، حيث يعمل على تنمية القدرات الإنسانية التي يجب أن لا تقتصر على تطوير المهارات والمعارف بل يقوم بتوفير فرص الإبداع والعمل والمساهمة الفعالة في النشاطات السياسية والاقتصادية وترسيخ مفاهيم الحرية والعمل والمساواة³.

فالعنصر البشري اليوم من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية ، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يساهم هذا الأخير في تراكم رأس المال البشري والذي هو بدوره يساعد في التقدم التقني والذي يعد مصدرا من مصادر التنمية المستدامة⁴.

من خلال هذا المنطلق سعت معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى إبراز ما يلي¹:

¹- العياشي عنصر: الجامعة وتحديات المحيط، "الجامعة اليوم"، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 1998، ص(12).
²- ساجد شرقي: دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مركز الدراسات الإيرانية ، ع10، جامعة البصرة، 2008، ص(172).
³- مضر خليل عمر، رقية مرشد حميد: ورقة عمل دراسة ميدانية محافظة ديالى، العراق، 2014، ص(07).
⁴- عبد اللطيف مصطفى: دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، ع7، 2009، ص(24).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

- ❖ جذب الانتباه إلى العنصر البشري في عملية التنمية.
 - ❖ تحديد ماهية رأس المال البشري وإدخال مهارات الأفراد كأحد مكوناته، والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الأفراد.
 - ❖ تقدير قيمة رأس المال البشري لإظهار مقدار الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ولتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع.
 - ❖ إدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري والناجمة عن موت أو عجز الفرد ، والذي يقلل من مخزون الثروة القومية.
 - ❖ تحديد الربحية الاقتصادية لرأس المال البشري ، والناجمة عن هجرة العمال والاستثمار في مجال الصحة والتعليم والتدريب.
- ويتميز رأس المال البشري على غيره من رؤوس الأموال الأخرى بما يلي²:
- رأس المال البشري ليس منتجا فقط للسلع والخدمات بل مستهلكا أيضا.
 - لا يمكن بيع رأس المال البشري كما هو عليه الحال في رأس المال المادي حيث أن الشراء والبيع يكون لخدمة العامل أو المهندس أو الطبيب أو المحامي أو المدرس.
 - أن رأس المال البشري لا يمكن فصله عن مالكه.
 - أن إنتاجية العمل في رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية، بل أن هناك البواعث والدوافع والحوافز الفردية والذاتية والخارجية معا.
 - لا يمكن التخلي عن رأس المال البشري لأنه أصبح قديما من الناحية الإنتاجية كما هو الأمر في رأس المال المادي.
- وبهذا يصبح رأس المال البشري عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التنمية ، حيث دلت تجربة التطور الاقتصادي والتقدم التنموي العالمي ، على أن الإطارات المؤهلة والمتحكمة في المعارف المهنية والعلمية والتقنية بصفة خاصة بالإضافة إلى الخبرة الإنتاجية والإدارية تُكون عنصرا من أهم عناصر إعادة الإنتاج الاجتماعي، التي كثيرا ما تحدد الوتيرة التي تسير بها عملية التنمية والمشاكل التي يمكن أن تصادفها.

1_ رواية حسن: مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص(66).

2- عبد الله الزاهي رشدان: اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص(83).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

فالتعليم العالي والمعرفة والخبرات التي يقدمها الفرد يجعل منه مورد بشري ذو خبرة وكفاءة تميزه عن العامل العادي ، بحيث يصبح هناك تمايز بين العمال يقوم على المهارة المكتسبة، كما يصبح هناك عرض للعمال يعتمد على التخصص والمهارة والكفاءة ، وبالتالي أن فرصته للوصول إلى أعلى الوظائف قد تصبح متنوعة مما يعني أن الطلب على العمال يدخل في نوع من التنافس من قبل المؤسسات ، مما يؤدي حتما إلى تحسين دخل العمال من خلال ارتفاع الأجر المتوقع¹.

حيث يقول فريدريك هاريسون "إن الموارد البشرية للدولة وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني هو المحدد النهائي والأساسي للتنمية ... فعلى سبيل المثال الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة المجتمع، فرأس المال والموارد الطبيعية هي عوامل مساعدة في العملية الإنتاجية، والفرد هو المحرك الرئيسي للنشط والفعال الذي يقوم بعمل التراكم في رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية وكذلك هو الذي يقوم ببناء وتشيد المنظمات والمؤسسات ... ومن ثم فالدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة أفرادها لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمي أي شيء آخر"².

وعليه فرأس المال البشري يحمل مضامين واعتبارات الموارد البشرية بصورتها الواسعة والتي تتضمن سوق العمل والموارد البشرية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، كما يشمل المضامين والمتطلبات المحددة الخاصة بالقدرات الفردية في مجالات المعرفة وخصائص المديرين وخصائص العاملين وقد أكد العديد من الباحثين أمثال (لوشن ومان) على أن هناك مجموعة من القدرات والموصفات التي تؤهل الخريجين للنجاح في ظل اقتصاد المعرفة

وأهم هذه القدرات والمواصفات ما يلي³:

✓ امتلاك الفرد لأنواع المعرفة المختلفة سواء المعرفة المهنية والمعرفة التقنية والمعرفة

المتخصصة والمعرفة التي تناسب صناعة معينة، بحيث ترتبط بها المعرفة التي يجب على العمال المهنيين فهمها من الإدراك الواسع لبيئة الأعمال المتغيرة وأخيرا المعرفة المعتمدة على استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

¹ - قاسم محمد النل : التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي ،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002، ص(12).

² - ميشيل توادور : التنمية الاقتصادية ،ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ،دار المريخ، 2007، ص(365).

³ - Lau . t . k . chan and t. man : " the entrepreneurial and managerial competencies of small business owner manager in hong conceptual and methodological consideration <<paper presented at the 4 the international conference on competence-based management oslo 18-20june 1995, p (05).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

✓ التمكن من المهارات خاصة مهارة التفاوض وبناء العلاقات مع الآخرين، ومهارة التعامل مع الزبائن، والقدرة على التمييز بين الفرص المناسبة والغير مناسبة لتحقيق النجاح، بالإضافة إلى مهارة التحكم في الحاسوب وغيرها من المهارات التي يحتاجها الفرد لينجح في هذا العصر الذي تتسارع فيه التطورات خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

✓ كما يتطلب نجاح الفرد امتلاك القدرة على التكيف مع الطوارئ والأزمات، والقدرة على التعلم السريع والاستيعاب والاعتماد على الذات.

ونجد العديد من الأمثلة من الدول التي نجحت في الاهتمام برأس المال البشري واعتبرته الأساس في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا ، التي حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتبوءت اليوم مكانة متقدمة بين دول العالم ، بالارتكاز على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والالكترونيات ، يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات عالية المستوى داخل المؤسسات التعليمية بحسب متطلبات سوق العمل¹.

ثالثا: التعليم العالي ومتطلبات وسوق العمل.

يقوم التعليم العالي بتنمية قدرات الأفراد ويمنحهم المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة والتي تمكنهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، ويحتل التعليم العالي مكانة متقدمة ومهمة بين مختلف المراحل التعليمية حيث يمثل أحد الوسائل المهمة في تنمية الدول ومساعدتها على تطوير طاقتها الذاتية في إعداد الكفاءة البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على الإسهام في بناء مستقبل منطور.

لهذا من الضروري لأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مراعاة بعض الشروط في سياسات القبول فيها من أجل مساعدتها على انجاز مهمتها في تحديد أعداد الطلبة الذين سوف يلتحقون بها ، ليتم تأهيلهم للأدوار المهمة التي ينتظرها المجتمع منهم ، وكلما زادت فعالية سياسات القبول كلما ساعدت ذلك على زيادة قدرة التعليم العالي على تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحراك الاجتماعي.

¹- رابع عربية، حنان بن عوالي: ماهية رأس المال الفكري (البشري الاجتماعي التنظيمي) في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص(11).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

مما فرض على العديد من الدول مواصلة إصلاح منظومتها الجامعية من أجل تحقيق إمكانية التوافق بين مخرجات النظام التعليمي الجامعي ومتطلبات سوق العمل ، وهذا التوافق لا يتم إلا عندما يمتلك النظام التعليمي ما يلي¹:

- ✓ المرونة الكافية للاستجابة للتطورات المتلاحقة في احتياجات هذا السوق.
- ✓ تنمية الوعي لدى قطاعات الأعمال ومؤسساته حول أهمية المشاركة الايجابية للجهاز الإنتاجي وبالشكل الذي يعزز من قدرات النظام التعليمي ، ويعظم من قابليته على مواجهة التغيرات المتلاحقة في سوق العمل ، والتنبؤ بها مع توفير تسهيلات للتعليم والتدريب الملائم والفعال في عملية التنمية.
- ✓ يجب أن تكون احتياجات سوق العمل من القوى العاملة مخططا لها ومربوطة بقدر الإمكان بالمخرجات التعليمية للدولة ، مع إعداد الخطط المكملة لتأهيل وتدريب هذه المخرجات وذلك لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الشاملة لأي بلد.

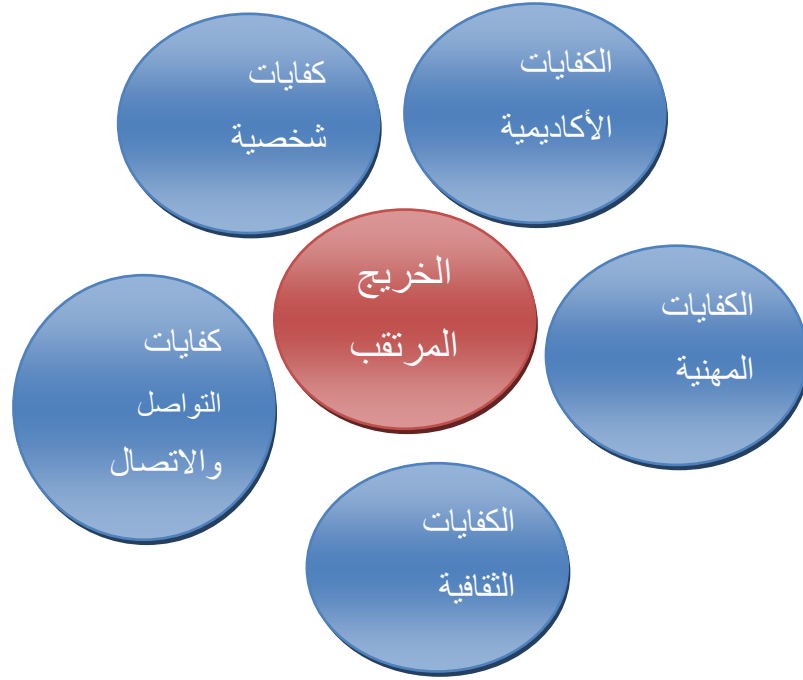
وبناء عليه فإن هذا الربط يستلزم التنسيق الفعال بين عنصرين أساسيين هما:

- 1 -التخطيط للقوى العاملة والذي يعني تحديد أنواع الوظائف كذلك تحديد الأعداد اللازمة من كل نوعية بالإضافة إلى تحديد أساليب معالجة العجز أو الفائض ، والتنبؤ بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي سوف تحدث بالبيئة المحلية و العالمية.
- 2 -التخطيط لمخرجات العملية التعليمية بشكل عام ومخرجات التعليم الجامعي بشكل خاص ، والذي يعني إيجاد الأهداف والسياسات والبرامج في شتى المجالات والتخصصات المختلفة لمخرجات التعليم العالي، بما يعمل على رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية.

¹ - رمضان عبد الله الشبه ، مصطفى مسعود حدود : أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا،مجلة الجامعة ،م 3 ،ع17، ليبيا ،سبتمبر 2015 ،صص(76-77).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

الشكل رقم (04): يبين المؤهلات المطلوبة في خريجي التعليم العالي في عصر المعرفة.



المصدر: علي اسماعيل وآخرون: تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي العربي لمواكبة حاجات المجتمع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت 6-10 / 12/2009، صص (9-10).

هناك عدة توجهات معاصرة في دراسة العلاقات القائمة بين التعليم العالي وسوق العمل وكيفية التنسيق بينهما، ولكن أهمها تلك التي تنظر إلى التعليم العالي وسوق العمل بصفتها ركيزتين معاصرتين في تسيير الحياة الاجتماعية، التي تمدهما بدورها بالمعطيات اللازمة لضبط مساراتها وتفاعلاتها مع مختلف المقومات المتواجدة حولهما.

وتظهر هنا ثلاث مستويات تربط بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وهي¹:

❖ النظام السياسي والاقتصادي: الملاحظ اليوم أن الغايات الإنسانية والاجتماعية

والاقتصادية في كل دولة، تتبثق من توجهات النظام السياسي والاقتصادي والتي يعبر عنها في وثائق رسمية وفي الخطاب السياسي، وكلما كانت العقلانية في التخطيط والمنهجية العلمية معتمدتين، اتضحت معالم السياسات المتبعة وأصبحت قابلة لتطبيق.

¹ - سوزان ابو رجيلي: مرجع سابق، صص (63-65).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

❖ **المؤسسات الجامعية ومعاهد التدريب العالي:** حيث تأخذ على عاتقها بلورة هذه

التوجهات إلى سياسات تربوية وبرامج تدريبية وتسعى إلى تنفيذها من خلال:

- طرائق التدريس وأساليب التقييم والتصفية.

- التنسيق بين التنشئة النظرية والمقاربات العلمية وبين المعرفة العلمية وبين المعرفة العامة

والتخصص الدقيق وبين المهارات الحياتية والكفاءات التقنية.

ويترتب على هذه الإجراءات بروز خصائص ضمن كل مؤسسة ترتبط بفعاليتها الداخلية وبصورة

شهاداتها وخريجيتها في المجتمع المعني ما يساهم في توجيه علاقتها مع سوق العمل.

❖ **أرباب العمل:** ويتعين عليهم مراعاة الأطر الاجتماعية الاقتصادية القائمة ، لتصور استراتيجيات

مؤسساتهم وخطوط إنتاجهم واليات التوظيف والحوافز المادية والمعنوية وعلاقتهم بالبيئة المحلية

والعالمية ،لدى فإنهم يتعاطون مع القوى العاملة المتوفرة ويساهمون في توطيد ظروف مهنية

خاصة وعامة.

❖ **خريجي التعليم العالي:** ولهم الدور الرئيسي في تقييم التفاعلات بين التعليم العالي وسوق

العمل وفي الإحاطة بمقوماتها، بحكم استفادتهم الفعلية من تقديرات هذين النوعين من المؤسسات

ومساهماتهم الأساسية في تشغيل قسم كبير منها.

ومع أن لكل من هذه المكونات منطلقاته الذاتية الخاصة في وضع الارتباطات وتباينها بين التعليم العالي

وسوق العمل، إلا أن هذه الخصائص تشكل بحد ذاتها ميزات يتميز بها النظام العام في كل مجتمع.

وهكذا قامت العديد من الدول في العالم بوضع رقابة على مؤسسات التعليم العالي لمعرفة مدى فعاليتها

وجودة خدماتها ونوعية مخرجاتها ، فكانت هناك العديد من التقارير حول معايير الأداء ، وتصدر هذه

التقييمات عن هيئات متخصصة سواء داخلية أو خارجية وظهر في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات

مفهوم جديد يعرف بالجودة في التعليم العالي.

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

رابعا: جودة التعليم العالي.

1 مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

نجد بعض الصعوبات في محاولتنا ضبط مفهوم الجودة والجودة الشاملة في التعليم العالي، فهناك من يرى أنها تشمل الخدمة الكاملة المقدمة من مؤسسات التعليم العالي، وتوجه يرى أنها محاولة لتحسين التعليم العالي وآخر يعتبر الطالب زبون يجب العناية به ، في حين يرى البعض الآخر أنها القدرة على إرضاء الحاجات المحددة والمطلوبة.

ووفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998م تم تحديد العناصر التي يجب أن يشملها مفهوم الجودة في التعليم العالي باعتباره مفهوم متعدد الأبعاد ، ويفترض عليه الإلمام بجميع وظائف التعليم العالي وأنشطته مثل¹:

- ✓ المناهج الدراسية.
- ✓ البرامج التعليمية.
- ✓ البحوث العلمية.
- ✓ التعليم الذاتي الداخلي.
- ✓ الطلاب.
- ✓ المباني والمرافق والأدوات.
- ✓ توفير الخدمات للمجتمع المحلي.

من خلال هذه العناصر يتضح لنا أن مفهوم جودة التعليم العالي يشمل عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب عضو هيئة التدريس جودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس، وجودة مكان التعليم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب و الورشات والقاعات التعليمية وكذا السياسات والفلسفات الإدارية وما تعده من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق ، وأخيرا جودة التقييم الذي يلي حاجات سوق العمل².

وعليه فإن الأمر يتطلب ضرورة مراجعة المعايير والإجراءات المتبعة في التقييم مع العمل على تحسين كيفية الاستثمار في هيئة التدريس بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى النهوض بجودة البرامج والمناهج والبرامج

¹- صباح غربي: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص ص (69-70).
²- زين الدين بروش، يوسف بركان : مشروع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والأفاق ، المؤتمر الدولي العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، IACQA، البحرين، 2012، ص(811).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

التدريسية من حيث المحتوى والأهداف المسطرة ، وعلى هذا يجب الاهتمام بمحتواها وموافقته مع متطلبات سوق العمل وتلبية حاجات الطالب والمجتمع والتنمية الشاملة. فتحسين ظروف التكوين العامة للطالب، يخلق ظروف مواتية لابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تطوير القدرات والمهارات وهذا بالضرورة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأعمال التي تقوم بها الجامعات ، ويوسع من خدماتها إلى تحقيق كافة الأهداف المباشرة وغير المباشرة للمجتمع ، وهذا هو هدف خلق نظام للجودة في التعليم العالي.

2 أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

أصبح تطبيق الجودة الشاملة ضرورة حتمية تفرضها المشكلات التي يواجهها قطاع التعليم العالي وتداعياتها على الفرد والمجتمع والتنمية ككل ، لهذا تكتسي الجودة الشاملة أهمية كبيرة تكمن في النقاط التالية¹:

- تؤدي إلى زيادة إنتاجية المتعلمين.
- تعمل على تحسين أداء القائمين بالتدريس من خلال إدارة الجودة.
- تعمل على تقليل الأخطاء في العمل العلمي والإداري، وبالتالي تقود إلى خفض التكاليف المادية.
- تعمل بفلسفة علمية تقوم على أساس ربط العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل.
- تربط الأداءات المختلفة، حيث تداخل العمل الجماعي مع القيادة الفعالة مع الرؤية المشتركة يؤدي إلى جودة المنتج التعليمي.
- تراعي بشكل مباشر احتياجات المستفيدين.
- تساعد في توفير قاعدة بيانات علمية وإدارية متكاملة.

3- مراحل تطبيق نظام ضمان الجودة الشاملة في التعليم العالي:

هنالك عدة مراحل مهمة لتطبيق الجودة في التعليم العالي يجب المرور بها وهي²:

- 3 1 - **مرحلة التقييم:** ويتم بموجبها التعرف على الوضع القائم بالمؤسسة سواء من ناحية الإمكانيات المادية أو البشرية ، والطريقة التي يطبق بها النظام التعليمي ونتائج التحصيل العلمي للطلبة وفعالية العلاقة بين الكلية والمجتمع.

¹ - صباح غربي: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، المرجع السابق، ص(71).
² - حمزة مرادسي: دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- :مذكرة ماجستير، غ م ، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، صص(27-28).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

3-2- مرحلة تطوير وتوثيق الجودة: ويتم فيها تطوير النظام عن طريق إعداد خطة تطويرية شاملة للاستفادة من متطلبات الجودة ، بإنشاء دليل الجودة وإجراءاتها للحصول على نظام الجودة المطلوبة.

3-3- مرحلة تطبيق نظام الجودة: يتم تطبيق نظام الجودة بالكلية وأقسامها العلمية وحتى وحداتها الإدارية والفنية والتأكد من تطبيق وتنفيذ إجراءات وتعليمات نظام الجودة.

3-4- مرحلة إعداد برامج ومواد التدريس: تقوم مختلف المستويات الإدارية خلال فترة تطبيق النظام، بتوزيع المواد على جميع العاملين في الكلية للاطلاع عليها ومن ثم القيام بالتدريب على كيفية أدائها.

3-5- مرحلة التدريب: ويتم تدريب مجموعة من منتسبين إلى الكلية على نظام الجودة وتطبيقاتها، ويقوم هؤلاء بتنفيذ التدريب لبقية العاملين ويركز التدريب على الطريقة المثلى لإجراء المراجعة الداخلية.

3-6- مرحلة المراجعة الداخلية: وتهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من قيام جميع الأقسام العلمية من تطبيق متطلبات المواصفة العالمية والتحقق من تفعيلها ميدانياً، وتتم عن طريق فرق العمل في الجامعة المطبقة للنظام.

3-7- مرحلة المراجعة الخارجية: وهنا تقوم الجهة المانحة لشهادة المطابقة بالمراجعة لاستئناء نظام الجودة لمتطلبات المواصفات واكتشاف حالات عدم المطابقة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

3-8- مرحلة الترخيص: بعد المراجعة الخارجية من الجهة المانحة للشهادة ، يتم اتخاذ القرار بشأن منح شهادة الجودة العالمية في حالة المطابقة الشاملة للمواصفات وتدعى شهادة الايزو.

4 - الايزو كنظام لضمان الجودة في التعليم العالي: هي مجموعة من المقاييس

الدولية (ISO9000)، وهي سلسلة من المواصفات تحدد الصفات والخصائص الواجب توفرها

في أنظمة الجودة، هذه المواصفات يتم إصدارها من هيئة مختصة دولية .

أما المواصفات التي حددتها هذه الهيئة فيما يخص جودة التعليم العالي فهي كالآتي¹:

¹ علي لرقط: إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر-المبررات والمتطلبات الأساسية، مذكرة ماجستير، غم، تخصص علوم التربية، قسم علم النفس، جامعة الحاج لخضر، بسكرة، 2008-2009. ص (53-54).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

❖ **المواصفة 9000**: وهي عبارة عن خريطة عامة لسلسلة من المواصفات تساعد المستخدم على

تطبيق المواصفات 9001/9002/9003/9004، هذه المواصفات التي تعد نماذج لتوكيد

الجودة الخارجية على النحو التالي:

- **ISO 9001** : تشمل تصميم التعليم الجامعي وإدخال البرامج والأقسام في ذلك.
- **ISO 9002** : تشمل تشغيل وإنتاج الخدمات التعليمية.
- **ISO 9003** : تشمل الفحوصات والاختبارات النهائية والخدمات التي يقدمها الغير للجامعة.
- **ISO 9004** : تضع الإرشادات اللازمة لتطبيق ومراجعة المنظومة التطبيقية لإدارة الجودة الشاملة.

ويتضمن على سبيل المثال **ISO9002** 16 بند هي:

- مسؤولية الإدارة الجامعية العليا.

- التحقق من الخدمات والمعلومات المقدمة للطالب.

- نظام الجودة.

- تتبع العملية العلمية للطالب.

- مراجعة العقود.

- ضبط ومراقبة العملية التعليمية.

- ضبط الوثائق والبيانات.

- الاختيار والتوجيه.

- ضبط وتقويم الطلاب.

- الإجراءات التصحيحية والوقائية.

- حالة التفتيش والاختبار.

- البنية الدراسية في الجامعة.

- ضبط السجلات

- المراجع الداخلية للجودة.

- التدريب.

- الأساليب الإحصائية¹.

¹ - المرجع نفسه: صص (54 - 55).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

5 - محاور جودة التعليم العالي:

5 ± رسالة وأهداف المؤسسة :

يجب على أي مؤسسة جامعية تحديد مجموعة من الأهداف والمهام بدقة ، مبينة دورها في إشباع حاجات المجتمع الذي تخدمه ، وخصائص الطالب الذي تقبله داخل أسوارها وكذا مواصفات الخريج الذي تقوم بإعداده ، وهذه الأهداف يجب أن تضعها داخل الإطار الأخلاقي والثقافي للمجتمع الذي تتواجد به محددة بذلك أولوياتها داخل المجتمع والوظائف المنوطة بها ، لتصل إلى الغايات النهائية التي تسعى إلى تحقيقها للمجتمع من حيث تأهيل خريجها¹.

ومن المفترض أن يتضمن نص الرسالة الجامعية وهدفها ما يلي:

- إقامة علاقة وطيدة بين التدريس والبحث العلمي.
- أن تعمل سياسة الجامعة بإستراتيجية مبنية على معايير الجودة في تعاملها مع العملية التعليمية مقسمة هذه العملية وفق هيكل نظام ضمان الجودة ، حيث تقدم وتحدد دور كل قسم وكلية وهيئة تدريسية والوحدات الأخرى والأشخاص في ضمان السير الحسن لمؤسسات التعليم العالي ، وإشراك الطلبة وجعلهم على دراية بكل هذه الخطوات عن طريق المنظمات الطلابية ومراكز الإعلام الموجودة داخل مؤسسات التعليم العالي.
- المراقبة المتواصلة لحسن سير هذا النظام وتقييمه ومعالجة أي خلل فوراً².
- على مؤسسات التعليم العالي أن تجعل برامجها الدراسية تتماشى مع هدفها في خدمة المجتمع ، لتقدم معارف ومعلومات لباقي المؤسسات في المجتمع لتساعد على تجديد معارفهم ومهارتهم وتزودهم بنتائج البحث العلمي والتطبيقي الذي يسهم في تحسين أدائهم المهني.
- أن تحمل مضامين رسالة الجامعة إقامة علاقات شراكة مع المجتمع لتستفيد منه ومن أعضائه والمنتسبين إليها في تكوين وتحقيق رسالتها وأهدافها³.

¹ فيصل عبد الله الحاج: نظم الترتيب العالمي للجامعات وواقع الجامعات العربية ، ورشة عمل اتحاد الجامعات العربية حول آليات التقويم الداخلي والخارجي ، عمان ، 2008 ، ص(04).

² محمد السبوع وآخرون: تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في الجامعات العربية ، مشروع التير ، سبتمبر 2011 ، ص(35).

³ عبد اللطيف حسين حيدر: الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة ، المرجع السابق ، ص(33).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

5 2 -الأستاذ الجامعي:

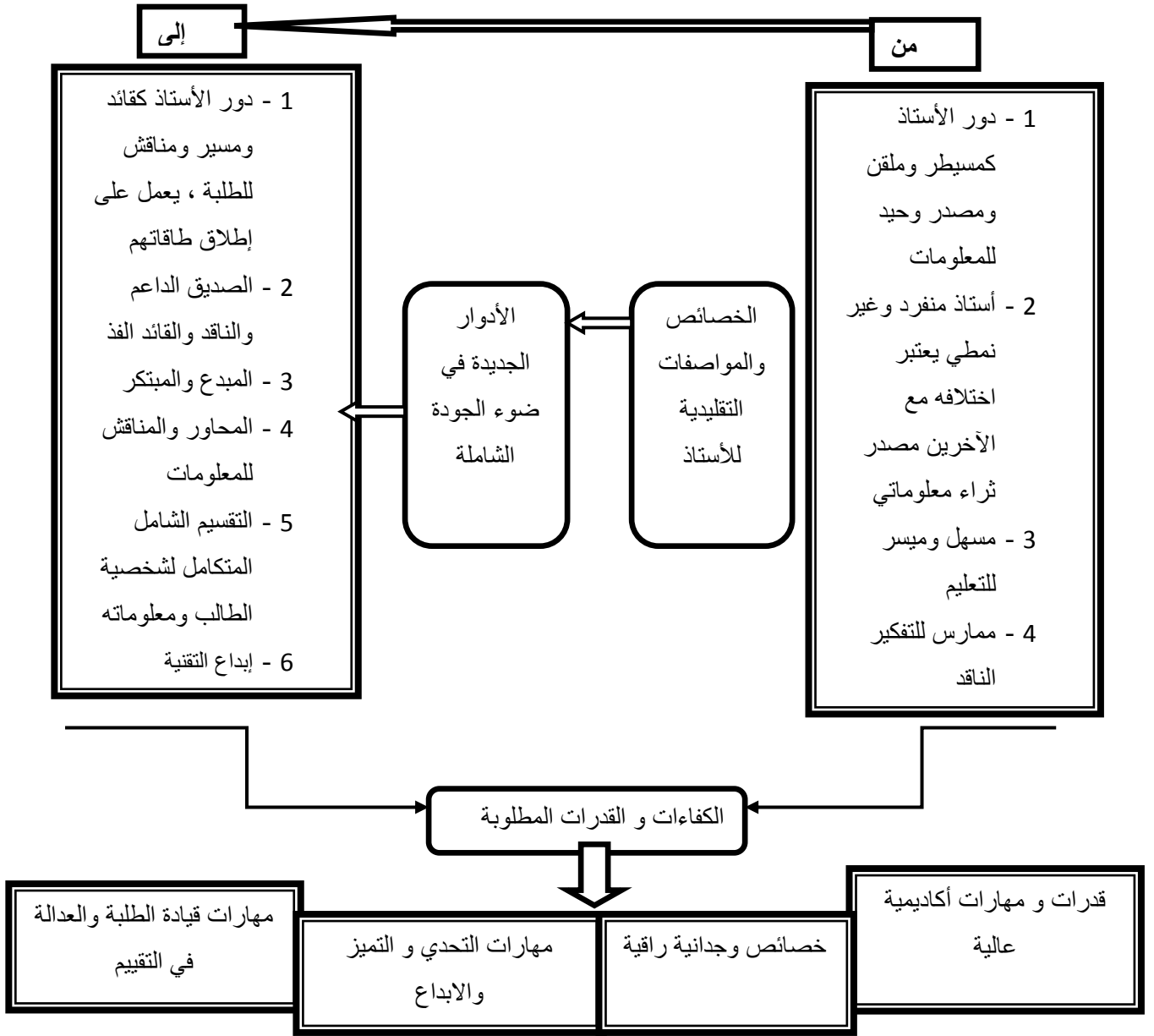
يعد الأستاذ من مدخلات التعليم العالي والقيم على العملية التعليمية ككل ، مما يجب على كل مؤسسات التعليم العالي أخذ كل التدابير اللازمة والإجراءات الكافية لتوفير أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع مختلف التخصصات عددا و كفاءة ،حيث لا يستطيع التعليم العالي أن يحقق أهدافه ويجابه تحديات العصر إلا بتطوير هذا الجهاز عن طريق التدابير التالية¹:

- 1 -التكوين المستمر لأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال عدة إجراءات منهجية معتمدة تساهم في مساعدة الأستاذ على أداء مهامه العلمية بشكل فعال ، واحتساب نتيجة نشاطه التدريسي في نظام التحفيز والترقيات شأنه شأن نشاطات البحوث ونشاطات الخدمة العامة.
- 2 -الاهتمام بالتقدم العلمي والمهني للأستاذ الجامعي وتسهيل فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات العالمية، وكذا توفير المراجع والخدمات اللازمة لهذا النشاط وفتح المجال أمام تبادل الخبرات العلمية بين الجامعات العالمية.
- 3 -البحث عن صيغ لتقويم أداء هيئة التدريس تتضمن مؤشرات قابلة لقياس أداء التدريس والبحث ورعاية الطلاب وخدمة المجتمع.
- 4 -إعطاءهم الجو الملائم لأداء أدوارهم ورسالتهم من خلال توفير الحياة الكريمة له والوقت اللازم للبحث ،وتحقيق أعباء العملية التدريسية من أجل خلق التوازن بين مهامه كأستاذ ومهامه كمشرف وباحث.

¹ - شبل بدران، جمال الدهشان: تجديد التعليم العالي صيغ وبدائل، ط1، دار عين لدراسة والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2008 ،صص(72-74) .

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

الشكل رقم (04): كفاءة الأستاذ الجامعي من منظور الجودة.



المصدر: صليحة رقاد: مرجع سابق، ص(46).

5-3-الطلبة من منظور الجودة:

يعد الطلبة من أهم عناصر التعليم العالي حيث يجب على مؤسسات التعليم العالي مراعاة العديد من النقاط الخاصة بهذا العنصر بداية من سياسات القبول ، حيث يتطلب الأمر وضع معايير خاصة

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

ومضبوطة لقبول الطلبة بداية بمعدل البكالوريا والتنافسية التي يخلقها¹، بالإضافة إلى عدة اعتبارات ومعايير أخرى أهمها:²

- نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، فيجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فعالية العملية التعليمية.
- متوسط تكلفة الطالب الواحد وتقاس بمعدل الإنفاق على الطالب في السنة الدراسية الواحدة وحسب المراحل التعليمية الملتحق بها.
- استخراج معدل عدد السنوات اللازمة والفعلية لتخرج الطالب.
- نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة للطالب الواحد.
- الكشف عن دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.
- احتساب الطلبة الذين التحقوا بالدراسات العليا من الطلبة المتخرجين.
- ارتباط قبول الطلبة بالكليات بمتطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية الشاملة للبلد.
- تقسيم مستوى الخريج الجامعي عند مزاولته لاختصاصه في ميدان العمل للتأكد من امتلاكه للمهارات والمعلومات اللازمة لهذا الميدان.

أما الخطوة الثانية هي عملية تقييمهم خلال مسارهم الدراسي ويكون لنتائج التقييم أثر كبير على مستقبلهم المهني بحيث تتم هذه العملية بطريقة مهنية وعادلة كما توفر هذه العملية معلومات للمؤسسة نتيج فيها معرفة مدى نجاح العملية التعليمية والأهداف المرجوة منها³.

ويتوقع من هذه العملية أن تكون وفق عملية مدروسة وتعليمات وآليات تطبيق بشكل ثابت ومن بين هذه الآليات ما يلي :

- مناسبة أساليب التقييم لأهداف المؤسسة سواء منها الأهداف المهنية أو الأكاديمية خارجيا وداخليا.
- وضوح المعايير المعتمدة للطالب وإطلاعها عن طريق نشرها وإيضاحها على مستوى الحصاص التدريسية أو على مستوى الإعلانات.

¹- عبد العظيم عابدي: تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، مذكرة ماستر، غم، تخصص سياسة عامة، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص(35).

²- فوزي حرب وآخرون : مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول حول التربية في فلسطين وتغيرات الفقر، 23-24/2004، ص ص(540-541).

³- نوال نمور: المرجع السابق، ص(97).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

- أن يكون القائمون على عملية التقييم على وعي بأهداف المؤسسة ومتطلبات المرحلة والمستوى العام للطلبة، كما لا تكون مبنية على نتائج امتحان واحد باستخدام مستويات أخرى للتقييم تقرها المؤسسة، تشمل تقييم قدرات الطالب الكتابية والشفهية والاستيعابية والتطبيقية والمشاركة الفعالة والايجابية وكذا الحضور والمواظبة وغيرها من النقاط التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار لمعرفة المستوى الحقيقي للطالب .

- خضوع هذا التقييم للمراجعة والتطبيق¹.

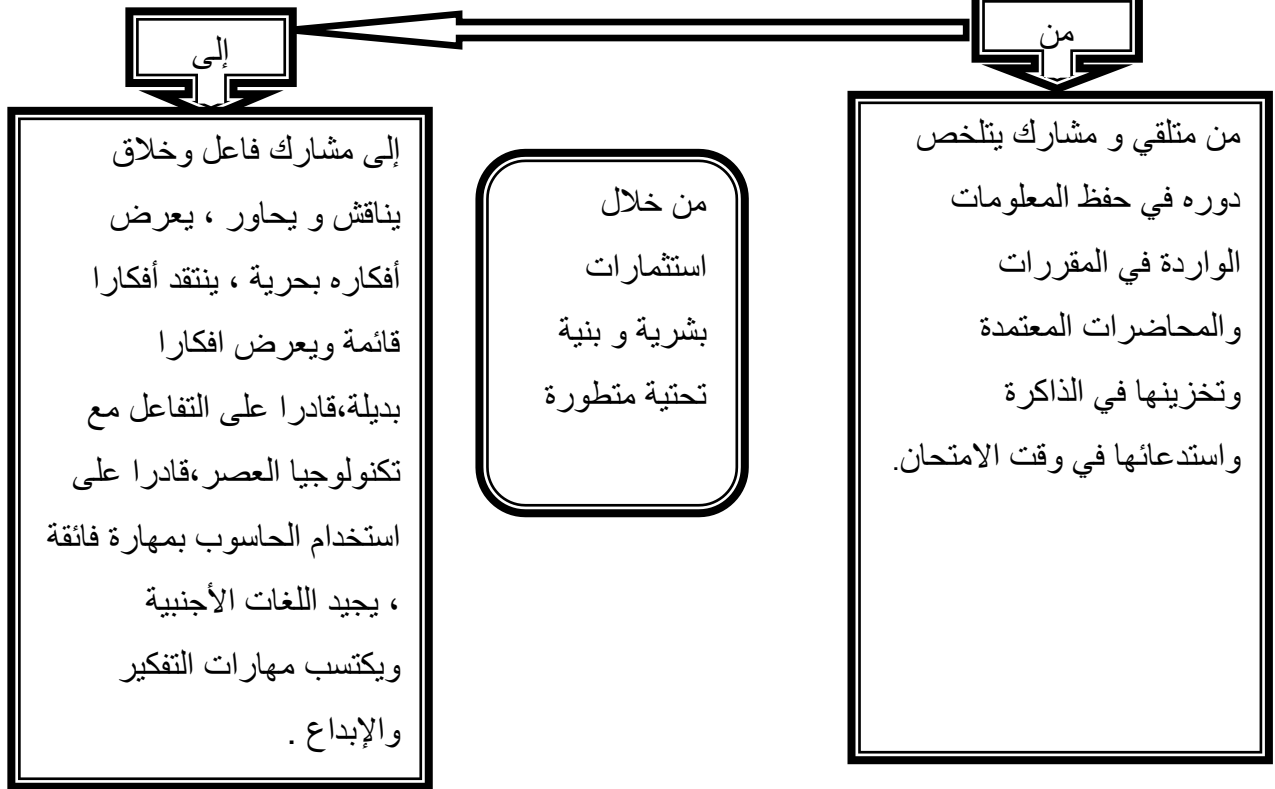
هذه المعايير تضمن جودة عملية التقييم إذا ما أحسن استخدامها لذلك على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في الأساليب التي تعتمد عليها في عملية تقييمها لطلبتها خاصة في دول العالم الثالث والمعتمدة بالدرجة الأولى على الحفظ والاستظهار، فمن الضروري اليوم مجارات التطورات الكبيرة في ميدان التقييم على مستوى العالم فقد ظهر اتجاه يؤكد على تقييم الأداء الجامعي بناء على تقييم نواتج ما تعلمه الطلبة، أي مقدار ما يستطيعون فعله بالمعلومات التي تعلموها وليس مقدار ما حفظوا منها فالمقولة التربوية تفيد بأنه " إذا صلح التقييم صلح التعليم"².

¹- محمد السبوع و آخرون:المرجع السابق،صص(32-33).

²-عبد الطيف حسين حيدر:المرجع السابق،ص(33).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

الشكل رقم (05): الطلبة من منظور الجودة



المصدر: صليحة رقاد: المرجع السابق، ص(47).

4 5 - البرامج الأكاديمية وطرائق التدريس:

تعد برامج التدريس مجموعة من المقررات التي تساعد على تحقيق رسالة المؤسسة وتترجم أهدافها مراعية معايير الجودة¹.

وتشتمل البرامج الدراسية على عدة معايير أهمها:

- أن يكون التعليم وفق المعايير المعروفة عالميا.
- أن تتوفر داخل المؤسسة التعليمية برامج جديدة مترابطة ومتدرجة ومنتالية، تؤهل الطالب في أكثر من مهنة.
- التخطيط العلمي الأكاديمي بما يحقق أهداف المؤسسة وفق خطة واضحة مراعيًا في ذلك الإمكانيات البشرية والمالية والبنى التحتية.
- تكون سياسة البحث وممارسته قابلة للتطوير².

¹-رياض عزيز هادي: مرجع سابق، ص(19).

²-مجدي عبد الكريم حبيب: رؤية مستقبلية لتعليم الجامعي العربي، مرجع سابق، ص(154).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

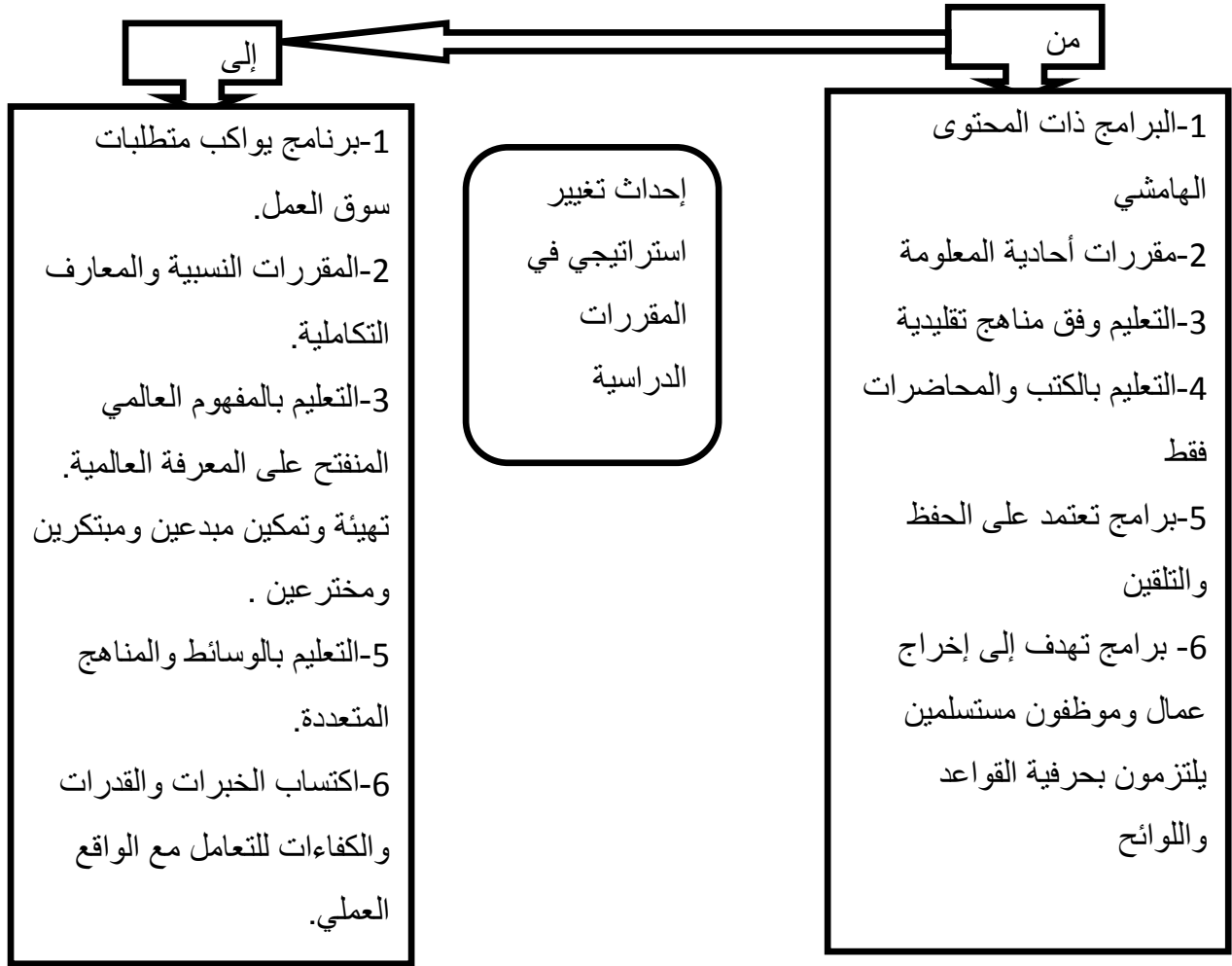
- الاعتماد على برامج تعليمية تساعد الطالب على البحث بمنحه الوقت اللازم لذلك و ليس الاعتماد على التلقين في عملية طرح هذه البرامج.
- أن تكون هذه البرامج تتناسب مع التوقيت الزمني السنوي أو السداسي والاستيعابي للطالب الجامعي.
- تركيز هذه البرامج في المواد التابعة للتخصص والأساسية وهذا من أجل زيادة الاستيعاب¹.
أما فيما يخص طرائق التدريس والأساليب التي تعتمد عليها الهيئة التدريسية في عملية إيصال المعلومات، فقد أفرزت الساحة العالمية اليوم مجموعة من أساليب والطرائق الحديثة والتي تتماشى وثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة ، حيث لا بد من الاستفادة من التقدم الحاصل في هذا المجال لأن طرق التدريس من أهم المؤثرات الرئيسية على الرصيد المعرفي للطالب ، لهذا يفترض على الجامعة تكيف الإدارة بتوظيف رأس المال البشري الذي يتفاعل مع الماضي ويتكيف مع المستقبل ، وبناء أطر برمجية تكوينية تتطور بشكل دقيق ومتسارع مع تغيرات العصر².

¹- محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب التدريس، مرجع سابق، صص (118-119).

²-محمد أمين عشوش: مؤسسات التعليم الإداري في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، معهد التنمية الإدارية ، الإمارات ، 2000، صص (155-156).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

الشكل رقم (06): التحولات المطلوبة لجودة البرنامج التعليمي في مؤسسات التعليم العالي.



المصدر: صليحة رقاد: مرجع سابق، ص (49).

5 5 - الموارد المالية: كما يتطلب تسير أي جامعة وهيكلتها الكثير من الموارد المالية وهذا ما يطلق عليه بتمويل التعليم العالي، ويعتبر التمويل الحكومي للتعليم العالي الأصل في التمويل لمعظم دول العالم بينما الاختلاف في درجة المساهمة التي تقدمها الدولة في هذا التمويل تختلف من بلد إلى آخر، وهذا عن طريق استخدام كل دولة لأنماط مستحدثة وجديدة للتمويل، وترتبط المخصصات التي تقدمها الدولة لهذا القطاع بالدخل الوطني لدولة، كما تقوم بعض المؤسسات الخارجية وخاصة منها الإنتاجية بالمشاركة في عملية¹ توفير الإمكانيات اللازمة لأداء المؤسسة الجامعية سواء كانت إمكانيات بشرية أو مادية، ومنها المكتبة ومعامل الحاسوب والاتصال والانترنت وغيرها من وسائل التعلم التي يجب أن توفر داخل الجامعة

¹ - أحمد الرفاعي ، بهجت العزيمي: دراسات في تمويل التعليم و التنمية البشرية ، مكتبة النهضة، القاهرة، 2006، ص(18).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

مع ضرورة أن تكون هذه الوسائل حديثة تتماشى والتطور الحاصل في المجال العلمي والتكنولوجي من أجل خدمة الطالب وكذا المقررات الدراسية¹.

5 6 - القيادة و التنظيم الإداري:

من الضروري على المؤسسة أن تمتلك نظام إداري وقيادة واضحة ومهيكله هيكله سليمة في جميع المستويات والمسؤوليات ،سواء على المستوى العام أو الوحدات التي تتكون من مكونات بشرية يفترض أن تتكامل فيما بينها بطريقة متناسقة إداريا ونشاطيا وتنظيميا، على شكل هرم إداري وتنظيمي من أجل السير الحسن للمؤسسة الجامعية ،سعيها وراء تحقيق الأهداف المنوطة بها². "فالجامعة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية المجتمعات"³.

ويتكون الهيكل الإداري للجامعة من مجالس إدارية ترعى مصالح العاملين فيها ويقوم المجلس العام للجامعة بمراقبة جميع الأنشطة والعمليات المختلفة ، وكذا تقييم الدور المستمر للمسؤولين على العملية التعليمية والقيام بإصدار قوانين أكاديمية تنظيمية ، ويتم على مستوى هذا المجلس أيضا مناقشة ميزانية الجامعة وإشراك هيئة أعضاء التدريس في هذه المجالس بدون إهمال دور الطلبة في بعض الأمور الخاصة بتسيير العملية التعليمية ، عن طريق ممثلي الطلبة والمنظمات الطلابية مع مراعاة استقلالية الجامعات وعزلها عن أي تدخل خارجي بقارسه عليها السلطة ، مع إبقاء حق الدولة في تقييها أداءها عموما⁴.

5 7 - معايير خاصة بالمعلومات العامة للجمهور:

إن أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ملزمة أمام المجتمع بتقديم معلومات عن برامجها التعليمية ومخرجاتها التعليمية والشهادات والدرجات التي تمنحها والطرق المستخدمة في التعليم والتعلم والتقييم،والفرص التعليمية المتوفرة لطلبتها ، كما قد تحتوي أيضا على آراء الخريجين والعاملين بهذه المؤسسات ، وتطور عدد الطلبة الملتحقين بها عبر السنين ، ومن الضروري أن تكون هذه المعلومات شاملة ودقيقة ومجيبه على جميع الأسئلة التي يمكن أن تطرح من طرف أفراد المجتمع العاديين والذين

¹-مجدي عبد الكريم حبيب: المرجع السابق:،ص(157).

²- فضيل دليو وآخرون: إشكالية الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، مرجع سابق،ص(94).

³-نجوى بوزيد: الجامعة مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري ، مجلة العلوم الإنسانية،بسكرة ع(12)نوفمبر2007،ص(219).

⁴- مجدي عبد الكريم حبيب: المرجع السابق،ص(156).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

يريدون الانتساب إليها أو ضم أبنائهم لها ، أو من طرف مؤسسات الدولة الأخرى أو حتى الباحثين في مواضيع تهتم بهذا المجال¹.

6 - معوقات تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

على الرغم من أهمية تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي إلا أن تطبيقها بالشكل اللازم يواجه العديد من الصعوبات خاصة في الدول النامية، والتي تحول دون فعالية هذه المعايير ونذكر من بين هذه المعوقات ما يلي²:

- عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية السائدة بالجامعات خاصة في دول العالم النامي لمتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة ، وذلك على مستوى فلسفة التعليم العالي الحالية وهياكل وأنماط التعليم الجامعي وأداء هيئة التدريس وأدوات العملية التعليمية ونظام الدراسات العليا والبحث العلمي والإمكانيات المادية وتمويل التعليم بصفة عامة.
- عدم مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم ، وذلك فيما يخص (الكتاب الجامعي وأداء هيئة التدريس وأساليب التقييم المتبعة وكفاءة وفعالية نظام تقديم الخدمة والرعاية للطلاب) .
- عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل من حيث مدى تطور المناهج طبقا لمتطلبات سوق العمل.
- قلة الإطارات المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة الشاملة والقادرة على تحمل المسؤولية والابتكار .

فبرغم من إدراك مسيري التعليم العالي في العالم النامي لأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتهم إلا أن تركيزهم على معالجة هذه المشاكل والمعوقات مازال محدودا ، وهذا ما تعكسه قلة إشرافهم على تطبيق معايير الجودة وتدريب العاملين على تطبيقها، وعدم فعالية إجراءات التقييم والتصحيح وهذا راجع لمقاومة التغيير سواء من الإدارات الجامعية وحتى من طرف الوزارات المعنية

¹ - محمد السبوع و آخرون: المرجع السابق، ص(35).

² - فؤاد العاجز، جيمس نشوان: تطوير التعليم الجامعي الفلسطيني في ضوء مفاهيم إدارة الجودة ، المؤتمر الدولي السابق حول مؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي، كلية التربية، جامعة الفيوم، 2006. صص(18-20).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

خاصة في المجتمعات المتأخرة لهذا فإدارة الجودة الشاملة بحاجة إلى نظام لا مركزي يسمح بالمزيد من الحريات والابتكار في العمل، بعيداً على الروتين والتعقيدات الإدارية التي تضعف العمل والأداء¹.

فتطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب أرضية معينة في كافة البنى التنظيمية والإدارية والاجتماعية داخل المنظمة وخارجها، بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق، إذ كيف يمكن أن ينجح تطبيق مفهوم إداري تجهل الإدارة أهميته، فلا بد من توفر القناعة التامة لدى الإدارة العليا بأهمية هذا المفهوم وجعل الجودة في مقدمة استراتيجيات الإدارة العليا والعمل على نشر هذه القناعة، كما تتطلب قادة قادرين على توجيه الأفراد باتجاه تحقيق هذا المفهوم، وليس هناك من جامعة أو مؤسسة أحرزت تقدماً ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة دون قيادة ذات قدرة إدارية عالية، كما يتطلب البدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة توفر قاعدة للبيانات تشمل معلومات دقيقة شاملة لواقع المنظمة، والخدمات التي تقدمها، ومن المستفيدين منها، وصعوبات إنجاز العمليات بشكل دقيق، بما يضمن تقييم واقع المنظمة، وتحديد المشكلات القائمة والمتوقعة والأسباب التي تدفع المنظمة إلى تبني هذا المفهوم².

¹-يوسف حليم الطائي وآخرون: إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، د. ط، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص(420).

²-Costing, H: Reading in Total Quality Management, Copyright, by Her Court Brace & Company, Sandiago, New York. (1994).

الفصل الرابع: أدوار ووظائف التعليم العالي في ظل الأهداف التنموية

خلاصة:

يقاس التطور الحقيقي لأي مجتمع بمدى تحقيقه للتنمية البشرية المستدامة؛ وبما أن المؤسسات التعليمية بصفة عامة ومؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة هي المحرك الأساسي لمثل هذه التنمية لابد إذا من زيادة الاهتمام بتطوير هياكله وتنمية موارده لضمان جودة مخرجاته ، فنحن الآن أمام واقع يفرض علينا إعادة النظر في وضعية التعليم العالي ومحاولة إصلاحه وتطويره .

إن النظرة الفاحصة لواقع التعليم العالي في البلدان النامية تظهر أن هناك تحديات كثيرة تعوق تطوره وأدائه لأدواره اتجاه المجتمع ،فالتعليم العالي كغيره من القطاعات لابد أن تكون له استراتيجيه ورسالة واضحة وأهداف قابله للتطبيق حيث يشارك في بنائها أطراف مختلفة كل حسب تخصصه ودوره في المجتمع (تعليمي - اجتماعي - اقتصادي) بحيث تخدم هذه الإستراتيجيه مسيرة المجتمع وتقدم له رأس المال البشري القادر على قيادة عجلة التقدم ،ومنحه الرؤية المستقبلية والحلول لمشكلات الواقع وأفضل الطرق للوصول إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

تمهيد

أولاً: التطور التاريخي للتعليم العالي في الجزائر وأهم مراحل إصلاحه.

1-التعليم العالي في الجزائر أثناء الاستعمار

2-التعليم العالي في الجزائر بعد الاستعمار

1-2- المرحلة الأولى: 1962-1970

2-2- المرحلة الثانية: 1971-1980

2-3- المرحلة الثالثة: 1980-2003

2-4- المرحلة الرابعة من 2003 إلى يومنا هذا واعتماد نظام LMD

2-4-4-1-هيكلية نظام (ل م د)

2-4-4-2-عملية تقييم الطالب وطريقة تنقله من طور إلى آخر

2-4-4-3-أهم الإجراءات التي اعتمدها نظام ل م د

2-4-4-3-1- فيما يخص التأطير

2-4-4-3-2- فيما يخص الجانب البيداغوجي

2-4-4-3-3- فيما يخص خارطة الجامعة

2-4-4-3-4- فيما يخص الهياكل البيداغوجية

2-4-4-3-5- فيما يخص تسيير مؤسسات التعليم العالي

2-4-4-3-6- فيما يخص التعاون الدولي

2-4-4-3-7- فيما يخص التلاؤم مع المنظومة التربوية

2-4-4-3-8- فيما يخص التنظيم

2-4-4-4-أهم التحديات التي تواجه نظام (ل م د)

3 - نقد لأهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر

ثانياً: البحث العلمي في الجزائر

خلاصة

تمهيد:

يعد إصلاح التعليم العالي والارتقاء بنظامه وبرامجه وتحسين ظروفه وتجويد أدائه ورفع كفايته الداخلية والخارجية، من أهم ما سعت إليه الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى الوقت الحالي، وهذا عن طريق قيامها بعدة إصلاحات كان آخرها تبني نظام جديد عرف بنظام (ل م د)، بغية تحقيق تغيير وتطور في التعليم العالي والحاقة بالتقدم الحاصل عالميا في هذا المجال وربط أهدافه بأهداف التنمية الوطنية الشاملة.

وقد خصصنا هذا الفصل للتطرق بشيء من التحليل إلى أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

أولاً: التطور التاريخي للتعليم العالي في الجزائر وأهم مراحل إصلاحه.

تعد الجزائر كسائر الدول النامية التي رسمت لنفسها خطط واستراتيجيات تصب في فكرة تحقيق التنمية الشاملة والخروج من حالة التخلف واللاحق بموكب التقدم ، فقد تبنت المشروع التنموي الوطني الأول بعد الاستعمار وأصبحت الدولة هي محور كل عملية تنموية وكانت انطلاقتها بتبني مشروعات تهتم بالتصنيع واعتبرته المصدر الأساسي والناجح لتحقيق النمو الاقتصادي، فكان النموذج المثالي حسب الإيديولوجية المهيمنة في تلك المرحلة متمثلاً في طرح الأدبيات الاقتصادية الفرنسية عن الصناعات المصنعة المبنية أساساً على الاستثمارات المنتجة للموارد والتجهيزات التي تستعمل كمدخلات للصناعة والزراعة، واستخدمت لتحقيق هذا الكثير من الأموال والتكنولوجيات المستوردة مما تطلب أيضاً موارد بشرية مستوردة سواء من الدول الغربية وحتى العربية ، لتقوم بتأهيل اليد العاملة الجزائرية التي كانت في معظمها نابعة من الزراعة التقليدية أثناء الاحتلال.

وهنا جاء دور الجامعة الجزائرية في تزويد مشاريع التنمية الاقتصادية بالإطارات اللازمة والتي تملك المؤهلات المطلوبة لمختلف القطاعات خاصة الصناعة، فقامت الجزائر بالاستثمار في التعليم العالي عن طريق القيام بعدة إصلاحات متتالية وجذرية للقضاء على التخلف الذي زرعه الاستعمار في قطاع التعليم العالي في الجزائر¹، والذي شهد العديد من التحولات الجوهرية منذ الاستقلال مر فيها بعدة مراحل انتقالية نلخصها فيما يلي:

1 - التعليم العالي في الجزائر أثناء الاستعمار:

قبل التطرق إلى التعليم العالي في الجزائر أثناء الاستقلال لابد من التحدث قليلاً عن الجامعة الجزائرية أثناء تواجد الاستعمار الفرنسي والظروف التي خلقها، لفهم النتائج التي تركها بعد خروجه من البلاد ودوره الكبير في حالة التخلف التي آل إليها المجتمع الجزائري بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

تعود نشأة الجامعة الجزائرية إلى سنة 1909 وهذا خلال وجود الاحتلال على يد رئيس الحكومة الفرنسي آنذاك وهو **Jommat Gerar** حيث قال في تلك المناسبة "إن الجامعة الجديدة إلى جانب الخدمات التي سوف توصل أداءها في سبيل العلم والمهن الحرة سوف تصبح بإمكانها أيضاً تزويد الزراعة والصناعة والتجارة بأيدي عمالة مؤهلة" .

¹ -نجوى بوزيد: الجامعة مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري، مرجع سابق، ص(217).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

وقد كانت الجامعة الجزائرية في تلك المرحلة مجرد امتداد للجامعة الفرنسية، تسعى إلى تكوين أبناء المعمرين وبعض أبناء الشعب الجزائري لإعطاء هذه الجامعة بعض المصداقية المحلية وكذا محاولة استخدام هذه النخب لمصالحها الخاصة داخل الجزائر¹.

تميزت السياسة التعليمية الفرنسية بمحاولة الحد من تعليم الجزائريين عن طريق النقل من التعليم في جميع الأطوار التدريسية وتخفيض الميزانية المخصصة للتعليم إلى أقل حد ممكن مع فرض مصاريف تعليمية باهظة خاصة في المراحل التعليمية المتقدمة، ومنح المتعلمين من أبناء الشعب الجزائري تعليم نظري بحث بعيدا عن التعليم الفني والمهني مع خلق صعوبات تقييمية للطلبة الجزائريين تمثلت في صعوبة الامتحانات².

الجدول رقم(01): يوضح وضعية تعلم الجزائريين بالنسبة للأوروبيين في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي.

الكلية	طلبة أوروبيين	طلبة جزائريين	المجموع	النسبة المئوية
الحقوق	1534	179	1713	11.66%
الطب	714	110	824	15.40%
الصيدلية	393	34	427	8.65%
الأداب	1175	172	1347	14.63%
العلوم	1375	62	835	4.50%
المجموع	4589	557	5146	100%

المصدر : رابح تركي: التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1981، الجزائر، ص146.

2 - التعليم العالي في الجزائر بعد الاستعمار:

عرف التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال اهتمام واسع من طرف الدولة وهذا راجع إلى إدراكها انه لا يمكن الخروج من مخلفات الاستعمار إلا من خلال دور الجامعة في تكوين كوادر قادرة على استلام شعلة التنمية والتغيير، لقد خضعت عملية الإصلاح إلى صراعات إيديولوجية بين عدة فئات، فهناك مشروع يركز على ضرورة البقاء على النموذج الغربي والفرنسي خاصة لضمان المستوى العالي والنجاحة، ومشروع يرى بضرورة التخلي عن كل ما هو مستورد وبعيد عن الحضارة الأصلية للبلاد. تعدد

¹Les amis de l'association de l'université . université d'Alger 1945,j1959.

²- بسمينة خدي: واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية، مرجع سابق، ص(60).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

المشاريع هذا جعل من الصعوبة الوصول إلى مشروع مشترك واحد، مما أدى إلى انقسام المجال التعليمي والتربوي عموماً¹.

من هنا بدأت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات شملت نظام التعليم العالي وقد عرف عدة مراحل إصلاحية نقسمها إلى أربعة مراحل.

2-1- المرحلة الأولى: 1962-1970 فمند سنة 1962 والجزائر تسعى إلى تكثيف رصيدها من الإطارات السامية وذلك لحاجتها الملحة والمستعجلة لتنمية المجتمع الجزائري ، فأصدرت أول النصوص التنظيمية محاولة بها معالجة المشاكل التي كانت تتخبط بها الجامعة الجزائرية بعد الاستعمار وهو مرسوم رقم 63-121 المؤرخ في 18 أفريل 1963 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية وكان ضمن مديرياتها مديريةية التعليم العالي²، فانطلقت الجزائر بجامعة واحدة ومعهدين موروثين من العهد الاستعماري ، وبدأت بتكوين العديد من الإطارات سواء تقنيين أو مهندسين في هياكل قطاعية أو اقتصادية أخرى تحت وصاية وزاراتها التي تمتلك هياكل منظمة حسب أنماط وأهداف خاصة في القطاع الذي تنتمي إليه، ونظرا لنقص الهياكل كان يتم تكوين الإطارات في الثانويان التقنية كثنوية دلس التي كانت تعد ثانوية تقنية وطنية في فترة الستينات أما فيها يخص المهندسين فقد كان يتم تكوينهم في المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش وكانت تسمى قبل 1965 بالمدرسة الوطنية للمهندسين بالجزائر، كونت هذه المدرسة مهندسين في العديد من التخصصات أهمها: "الهندسة المدنية، الإلكترونيك السلكي واللاسلكي، الهندسة الكيميائية والميكانيكية والمناجم والجيولوجيا" ومن بين الهياكل الأخرى التي أنشأت خلال هذه المرحلة والتابعة للوزارات الاقتصادية المختلفة م يلي:

- المعهد الجزائري للبتترول.
- المركز الإفريقي للهيدروكربون والنسيج.
- المدرسة الوطنية للزراعة³.
- المدرسة الوطنية للدراسات والمواصلات.
- مدرسة المهندسين للأشغال العمومية.

¹ -Gherid.Djamel : L'université D'hier à Aujourd'hui, l'université Aujourd'hui (Actes de Séminaire. Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle. Oran.1998.p10.

² - بن علي محمد : إدارة التعليم العالي في الجزائر ، دراسة تحليلية تطبيقية ، مذكرة ماجستير غ م، تخصص إدارة مالية،الجزائر،2001، ص(62).

² - زرهوني الطاهر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موقع النشر ،الجزائر، 1993، ص (76).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

بعدها حاولت الجزائر تأسيس جامعات على مستوى الوطن فقامت بفتح جامعة وهران سنة 1966 ثم جامعة قسنطينة ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران وجامعة عنابة، خضعت كل هذه الجامعات إلى نظام بيذاغوجي موروث من النظام الاستعماري السابق حيث قسمت الجامعة إلى كلية الأدب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب كلية العلوم الدقيقة وكل كلية مقسمة إلى عدة أقسام متخصصة¹.

الجدول رقم(02): يبين هذا الجدول تطور أعداد الطلبة منذ 1962 م إلى غاية 1969م.

حاولت الجزائر في هذه المرحلة المباشرة بعد الاستقلال النهوض بالتعليم العالي رغم نقص الهياكل القاعدية والإمكانيات المادية والبشرية وقد شهدت هذه المرحلة تطورا ملموسا في أعداد الطلبة بين 1962-1969 مما أدى إلى ازدياد أعداد المتخرجين بنسبة كبيرة بعد الاستقلال.

السنة الجامعية							
1968/1969	1968/1967	1967/1966	1966/1965	1965/1964	1964/1963	1962/1963	الطلبة
7431	6371	6084	5113	3725	2592	1838	ذكور
1985	1743	1293	1089	717	344	338	إناث
9416	8114	7377	6202	4442	2966	2176	المجموع

Ministère de l'enseignement superieur rapport 1^{er} plan Quadriennal 1970/1973 ; Alger 1974(23)

يبين هذا الجدول تطور أعداد الطلبة منذ 1962 في كلا الجنسين رغم التفاوت الموجود في أعداد الطلبة الذكور مقارنة بالإناث وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الجزائري التي كانت متحفظة على تعليم البنات، وارتفع عدد الطلبة المتخرجين سنة 1969 إلى 9416 ومن هنا نلاحظ أن هناك زيادة كمية كبيرة في أعداد الملتحقين بالجامعات، لكن كما اشرنا سابقا هناك ضعف ونقص في الهيئة التأسيسية مما أدى إلى الاستعانة بمؤطوريين وأساتذة من دول عربية أخرى مثل مصر وسوريا.

¹- محمد بو عبد الله : تقويم برامج التكوين الجامعية لمهندسي الالكتروتقني على ضوء المقارنة النفسية ، مذكرة ماجستير، م، تخصص علم النفس، جامعة قسنطينة، الجزائر. دس. دص.

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

الجدول رقم(03) يوضح أعداد الأساتذة المكونين حسب الجنسية.

السنة الجامعية				
1969/1968	1968/1967	1967/1966	1963	الجنسية
379	339	261	103	جزائريون
360	354	273	262	أجانب
739	693	534	365	المجموع

Source/ministère de l'enseignement supérieur .op. cit p(34 .36)

يوضح هذا الجدول أعداد الأساتذة الجزائريين مقارنة بالأساتذة الأجانب ،حيث كان عدد الأساتذة سنة 1963م، 103 أستاذ جزائري مقابل 262 أستاذ أجنبي ليتزايد عدد الأساتذة الجزائريين بشكل ملحوظ ويتجاوز عدد الأساتذة الأجانب ب 19 أستاذ ليصل مجمل الأساتذة إلى 739 أستاذ سنة 1969م هذا العدد من المأطرين يقابله 9416 طالب ،وهنا نلاحظ أن هذا العدد من الأساتذة لا يكفي لتأطير هذا الكم من الطلبة¹.

¹Ministère de l'enseignement supérieur rapport 1^{er} plan Quadriennal 1970/1973 ; Alger 1974,p(23-36)

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

2-2- المرحلة الثانية 1971-1980 :

عرفت الجزائر خلال فترة السبعينيات انطلاق مشاريع وطنية كبرى من بينها ا لانطلاق نحو التصنيع وإنشاء ألف قرية وقرية ، وكذلك العديد من المصانع والمراكز البترولية ، فبعد الاستقلال تبنت الجزائر النظام الاشتراكي للتنمية بعد رفضها للنظام الرأسمالي وهذا ما تبناه بيان أول نوفمبر سنة 1954م، فالجزائر وبعد الاستقلال تبنت سياسة تنمية كانت تسعى من خلالها لدعم إمكانية القطاع الخاص الوطني، والتي كانت تتميز بالعجز المادي والفني وغير قادرة على إحداث التغيير مما يؤدي إلى خضوع السوق الوطنية للاستغلال الأجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق.

هذه المشاكل وغيرها فوضت على الجزائر دعم قطاع التعليم العالي لمسيرة الاختيارات التنموية ومن أجل هذا شرعت في أول مشروع خاص بالتعليم العالي سنة 1970م، وهو إنشاء وزارة خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي وهذا بقرار من وزارة التربية الوطنية في 21/07/1970م، وفي سنة 1971 م شرع في عملية الإصلاح الشاملة للتعليم العالي وشمل هذا الإصلاح برامج وأهداف وطرق وأساليب تكوين الطلبة وكذا مناهج البحث العلمي¹.

كما تم إنشاء لجنة خاصة بإصلاح التعليم العالي من أجل تطبيق إصلاح 1971 م ،حيث قامت هذه اللجنة بوضع الأسس الأولى للإصلاح الذي يعتبر أهم إصلاح عرفه التعليم العالي في الجزائر خاصة في تلك الفترة ،و يعد أهم مبدأ لهذا الإصلاح هو دور التعليم العالي في تطوير المجتمع .

¹Gherras Mohamed Taher: **Education and economic growth in Algeria 1967-1990**, Master thesis, university Sheffield, Uk, 1992, pp50-53

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

ويرتكز على ما يلي¹:

- محاولة تكوين إطارات متخصصة في مختلف التخصصات المطلوبة من أجل تحقيق التقدم والتنمية الشاملة.
- جعل التعليم العالي ديمقراطيا ومجانيا والاستفادة من جميع الخدمات الجامعية لكافة فئات الشعب الجزائري.
- محاولة التخلص شيئا فشيئا من الإطارات الأجنبية وإعطاء الفرصة للإطارات والكفاءات المحلية وكذا جزارة التعليم التدريسي في التعليم العالي في جميع المعاهد والتخصصات وتعريب المناهج والبرامج التدريسية.
- إعطاء الأولوية للتخصصات العلمية والتكنولوجية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه التنمية.
- حيث قامت الجزائر بإنشاء مراكز مختصة في البحث العلمي والتكنولوجي أهمها:
 - * مركز البحث العلمي والتكوين التكنولوجي.
 - * مركز البحث التكنولوجي.
 - * المركز الوطني للأبحاث والدراسات.
 - * مركز الأبحاث المعمارية والعمرانية.
 - * مركز جمع الوثائق للعلوم الإنسانية.
 - * مركز الأبحاث النووية والفيزياء.

1 مراد بن اشنهو : نحو الجامعة الجزائرية ، ترجمة : عائد أديب بامية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981، ص(32).
2 احمد زرور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس ماستر دكتوراه، مرجع سابق، ص(65).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

كما اعتمد هذا الإصلاح على تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم أقسام ، واعتماد نظام السداسيات محل نظام الشهادة التربوية وقسمت المراحل إلى:

-مرحلة الليسانس (التدرج) تدوم أربع سنوات يخضع فيها الطالب إلى برامج دراسية في كل مقياس دراسي.

-مرحلة الماجستير: (ما بعد التدرج الأول)، وتدوم سداسيين على الأقل يتحصل فيه الطالب على تكوين يعتمد على مقاييس يخضع لها في اختبارات كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية فهي إعداد الأطروحة والتي على أساسها يتحصل على شهادة الماجستير.

-مرحلة دكتوراه العلوم: ما بعد التدرج الثاني ، وتدوم خمس سداسيات على الأقل يقوم فيها الباحث بالتحضير لأطروحة الدكتوراه.

لهذا يعد هذا الإصلاح أهم إصلاح عرفه التعليم العالي في الجزائر ، والذي بني عليه التعليم العالي القائم على إدماج الجامعة في سياق حركة التنمية الشاملة ، وكذا المناهج و المأطرين وديمقراطية التعليم ومجانيته وتكوين طلبة واعيين بواقع المجتمع الجزائري وانشغالاته الحالية¹.

عرفت هذه الفترة أيضا تبني مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات الجامعية، ففي شهر جويلية من سنة 1971 م أعلن عن تطبيق هذا المشروع والذي قدمته اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات وتمت مناقشته سنة 1973م ومراجعته سنة 1978م من أجل إثراءه ويرتكز هذا المشروع أساسا على تنظيم العديد من عناصر التعليم العالي أهمها، جعل تسيير مؤسسات التعليم العالي اشتراكي وذلك باتخاذ كقانون أساسي للجامعة وتحديد أعضاء وأدوار الجامعة ووظائفها التي تقدمها للفرد والمجتمع، كما يشتمل هذا المشروع على نصوص تنظيمية لكل المعاهد والكليات وأجهزة الجامعة ويركز على العديد من المبادئ أهمها التعريب والديمقراطية والجزارة والتخطيط.

حاول هذا المشروع حل العديد من المشاكل التي تعاني منها الجامعة خاصة منها البيداغوجية أو الاجتماعية وتأسيس مجالس متخصصة لتقييم العمل الفكري وانتخاب مجالس إدارة المعاهد من طرف الأساتذة، أما الإصلاحات الخاصة بالبحث العلمي فهي تتلخص في القيام بجزأته وتعريبه وديمقراطيته

¹- أسماء هارون: دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، مرجع سابق، ص(106).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

أما الديوان الخاص بالمطبوعات الجامعية فهي تتحصر في تحديد القوانين التي تحكمه باعتباره مؤسسة تجارية وأنها مؤسسة تحتاج إلى مساعدات مالية من طرف الحكومة في إطار ديمقراطية سياسة الكتاب¹. وقد تعاقبت الإصلاحات والتعديلات لهذا المشروع سنة بعد سنة وظهرت هناك نصوص تشريعية وقوانين تخص التعليم العالي.

2-3- المرحلة الثالثة: 2003/1980.

جاء في هذه المرحلة مشروع جديد يسمى بالخريطة الجامعية سنة 1983م وكانت أهم مبادئ هذا المشروع هو موامة التعليم العالي مع احتياجات التنمية الوطنية². قامت الوزارة بتعديل هذا المشروع سنة 1984م واضعة خطط أكثر تفصيل ودقة لآفاق سنة 2000م. أرادت الجزائر خلال هذه الفترة محاولة تلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات والتخصصات اللازمة للتنمية الوطنية، كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى التخصصات الأدبية والطب والحقوق التي عرفت فائض لا يستطيع سوق العمل استيعابه خلال هذه المرحلة. وقد القي على عاتق الجامعة في هذه المرحلة مجموعة من المهام أهمها³:

- محاولة ربط الجامعة بالاقتصاد الوطني عن طريق إعطائه ما يلزمه خلال هذه المرحلة من إطارات ضرورية من حيث الكفاءة و كذا الكمية.
- جعل التعليم العالي يتماشى مع المعايير المتعارف عليها في العالم المتقدم علميا وتقنيا من أجل السير الصحيح في عملية التنمية.
- تقادي تسرب الطلبة الحاصل من الفروع العلمية في المدارس العليا والمعاهد المختلفة.

كما عرفت هذه المرحلة صدور مشروع استقلالية الجامعة نتيجة البرنامج الحكومي لسنة 1989م والهادف إلى إجراء تعديلات على مستوى التعليم العالي في الجزائر لرفع من القدرات والكفاءات الوطنية وتدعيم العلاقات مع سوق العمل، حيث جاء على شكل مشروع يهدف إلى استقلالية المؤسسات والهيئات

¹ - مجيد حميدي: تحقيق حول جامعة الجزائر من خلال مردودها والعلاقة بين الحركات الداخلية للطلبة ووضعياتهم في العملية التعليمية -دراسة مقارنة بين قسمي اللغة الانجليزية وعلم الاجتماع-، مذكرة ماجستير، غم، تخصص علم الاجتماع

الديمغرافيا، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص(143-144).

² - الطيب الصيد: الممارسة السوسيوولوجية في الجامعة الجزائرية وآفاقها لدى أساتذة علم الاجتماع، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع، الجزائر، 1992. ص(51).

³ - بوفلجة غياث: التربية والتعليم في الجزائر، ط2، ع لنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص(63-78).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

الجامعية من الناحية الإدارية والمالية والبيداغوجية والبحثية والتسيير الاقتصادي للمطبوعات الجامعية¹.
نوقش هذا المشروع من طرف هيئات مختصة على مستوى الجامعات لكنه قوبل بالرفض من طرف
بعض الجهات على مستوى الحكومة، مما أدى إلى عدم تحقق هذه الأهداف نتيجة تضارب الآراء حوله².
لكن بعد عام 1990م برزت هناك العديد من الإختلالات والإشكالات نتيجة للعديد من الظروف
المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى³:

- تأخر انجاز البنى التحتية مقارنة ب أعداد الطلبة الذي هو في تزايد مستمر خاصة فيما يخص
الهياكل البيداغوجية والأحياء الجامعية.

- نقص المؤطرين ذوي الكفاءة والرتبة العلمية العالية وهذا بسبب المراحل السابقة رغم محاولة
تغطية هذا الجانب إلا انه لم يصل إلى الحد المطلوب.

- عدم الاستقرار في السياسات المتعلقة بالتسيير الجامعي ، فبسبب الظروف التي كانت تمر بها
الجزائر في فترة التسعينات سواء السياسية أو الاقتصادية عرفت الجامعة ضغوطات ومطالب
اجتماعية واقتصادية جديدة.

وتحت تأثير التوجه البراغماتي والتخطيط الإستعجالي من أجل التكفل بالدفعات الطلابية الكبيرة والمتزايدة
سنة بعد سنة ،وقلة التفاعل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع مؤسسات التعليم العالي أدى كل
هذا إلى فشل معظم الخطط المطروحة للنهوض وتطوير التعليم العالي في الجزائر⁴.

وفي 4 فيفري 1999م تم إصدار القانون رقم 99-05 والذي يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي
والبحث العلمي والذي يهدف إلى:

✓ جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ، بعدما كانت تعتبر مؤسسة ذات طابع
إداري.

✓ رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف
التخصصات.

✓ توفير وسائل الاتصال ومد شبكة الانترنت قصد رفع المستوى الثقافي والمهني للطلبة والأساتذة .

¹- الوزير المنتدب لدى الجامعات : الملف التمهيدي لاستقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية ، الجزائر ،نوفمبر 1989،ص
ص(15-19)

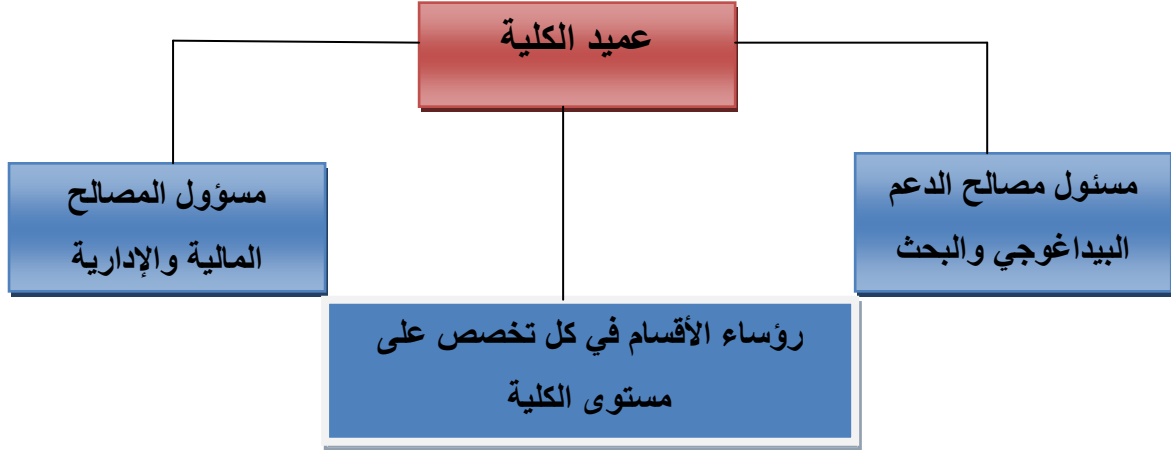
²- لحسن بو عبد الله ،محمد مقداد : تقويم العملية التكوينية ، دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري ، ديوان المطبوعات
الجامعية،الجزائر،1998،ص(9).

³- بوفلجة غياث :المرجع السابق،صص(63-78).

⁴-المجلس الأعلى للتربية : التقرير السنوي التقويمي على السياسة الوطنية لتربية والتكوين، الجزائر،نوفمبر ، 1999،ص(95).

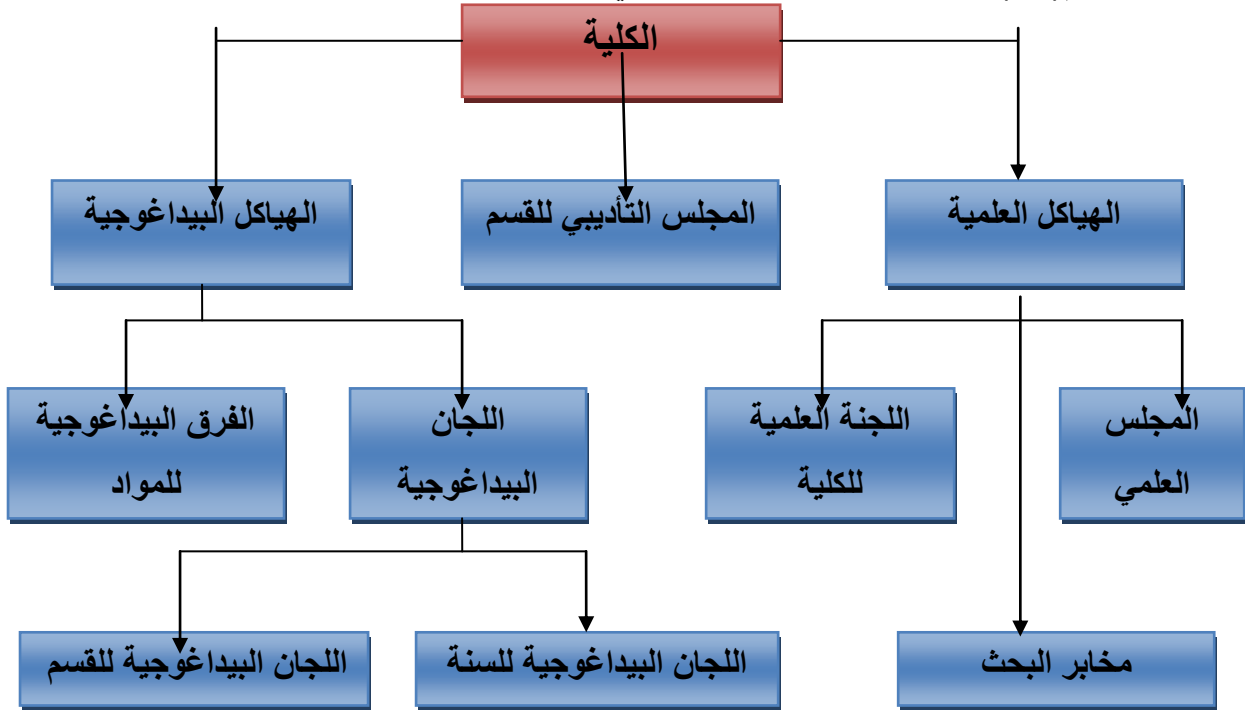
الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

- ✓ تكوين الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعيدة على مؤسسات التعليم العالي بخصوص الانجازات التي توصلت إليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.
 - ✓ إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات وإنشاء جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد الديمقراطية¹.
- الشكل رقم (08): يظهر التنظيم الإداري للكليات والهياكل البيداغوجية والعلمية في الكلية بعد القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي كما يلي:



المصدر: نور الدين موسى: إشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر في إطار مشروع الإصلاح خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في النقود والمالية، غم، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص(46).

الشكل رقم (09): الهياكل البيداغوجية والعلمية في الكلية.



المصدر: المرجع نفسه: ص(46)

¹ -صليحة رقاد: مرجع سابق، ص(177).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

الجدول رقم(04): تطور التعليم العالي في الجزائر(1990/1999)

هيئة التدريس		مستوى ما بعد التدرج		المتخرجين		مستوى التدرج		المؤشرات
الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	السنوات
2244	14536	4658	13369	9009	22917	64784	181350	1990-1989
2579	15171	4116	14853	10142	25970	77962	197560	1991-1990
2663	14496	4669	14607	11332	27954	88833	220878	1992-1991
3704	14379	4674	13942	12741	29336	102249	243397	1993-1992
2863	14180	4685	127191	13122	29341	101458	238091	1994-1993
2833	14593	4556	13949	16033	32552	1026633	238127	1995-1994
3338	14427	3603	14740	18103	35671	113259	252347	1996-1995
3376	14581	3756	16941	17161	37230	134912	285554	1997-1996
3624	15801	3731	18126	19620	39554	16682	339518	1998-1997
3786	16260	6424	19225	-	-	188555	372647	1999-1998

المصدر: محمود بوسنة: تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع13، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2000، ص(13).

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن عدد الخريجين تطور بشكل ملحوظ بين سنتي 1990.1998 م من 22917 إلى 39554 طالب وهذا راجع إلى الإصلاحات التي شهدتها التعليم العالي في الجزائر والتي مست جميع المستويات، ونتيجة رغبة وطنية في زيادة دعم هذا القطاع لتوفير الكفاءات اللازمة لقيادة التنمية الوطنية، لكن رغم هذه الزيادة الكمية إلا أن التعليم العالي في الجزائر حسب العديد من الدراسات بقي يعاني من العديد من المشاكل التي أثرت على نوعية مخرجاته .

و في عام 2001م أقر مجلس الوزراء مشروعاً جديداً إصلاحياً يسعى من خلاله إلى إصلاح المنظومة التربوية، فبعد التسعينات عرفت الجزائر شيئاً من التعافي في الاقتصاد الوطني إلى حد ما بسبب الاستقرار الذي عرفته مما أدى إلى تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، لكن مقابل هذا لم يعد التعليم العالي في البلاد يستطيع مواكبة التقدم والتحول الذي عرفه العالم

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

اقتصاديا واجتماعيا في خضم تحول العالم إلى نظام السوق والخصوصة، فلنشأت لجنة وطنية مكونة من خبراء في عدة ميادين أوكلت لها مهمة إصلاح المنظومة التربوية وأطلق عليها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية كما هو معروف لجنة بن زغو .

وقد انبثقت عن هذه اللجنة مجموعة لجان هي:

* لجنة إصلاح النصوص القانونية .

* لجنة إصلاح المناهج التربوية .

* لجنة المتابعة و التقييم و لتكوين .

* لجنة إصلاح التعليم العالي .

أما فيما يخص التعليم العالي وهو موضوعنا فقد قامت هذه اللجنة بتشخيص الوضعية التي كان عليها نظام التعليم العالي آنذاك، وركزت على وضع خطط تدعم ربط الجامعة بسوق العمل و إتاحة الفرص للخريجين من أجل التوظيف بعد التخرج منتهجة في ذلك نظام جديد عرف بنظام **ليسانس** , **ماستر** , **دكتوراه** ¹.

2-4- المرحلة الرابعة من 2003 إلى يومنا هذا واعتماد نظام LMD :

على الرغم من محاولة الجزائر تدارك الوضع و إصلاح النظام بعد ما مرت به الجزائر في مرحلة التسعينات، إلا أن الجامعة الجزائرية ظلت تعاني من قصور في العديد من النواحي سواء البيداغوجية والتعليمية والتكوينية والتنظيمية وفي الهيكلة .

ومن أبرز هذه الاختلالات مايلي²:

- سوء نظام توجيه الطلبة وانتقالهم وظهور ظاهرة الرسوب الجامعي خاصة أن هناك بعض التخصصات الجامعية التي لا تتوافق مع الشعب التي درسها الطالب في الثانوية ، كما أن نمط الانتقال من سنة إلى أخرى لا يتميز بالمرونة مما أدى إلى تفاقم الظاهرة و زيادة مدة المكوث في الجامعة.

¹ أحمد زرزور: المرجع السابق، ص(94).

² عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري : **نظام ل م د** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ، صص(85-86).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

- ضعف العملية التعليمية وطريقة تسييرها مما أدى إلى عدم كفاءة نظام تقييم الطالب والحجم الساعي المكثف ، وزيادة عدد الامتحانات على طول السنة مما ينقص في مدة التكوين لدى الطالب.
 - ضعف التأطير من طرف أساتذة غير مؤهلين خاصة لمرحلة ما بعد التدرج نتيجة هجرة الأساتذة الباحثين، مما ينتج خريجين غير مؤهلين ولا يتميزون بالكفاءة اللازمة تتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنمية الشاملة في البلاد.
- كل هذا وغيره أدى بالجزائر إلى ضرورة اعتماد إصلاح جديد يخرجها من كل هذه المشاكل والاختلالات؛ فبعد هذه المراحل الإصلاحية التي شهدتها التعليم العالي على ضوء تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، تبين أن النظام الكلاسيكي الذي انتهجته الجزائر منذ الاستقلال على الرغم من محاولة تعديله من فترة إلى أخرى، أصبح يعاني من عدة مشاكل وإختلالات تزداد سنة بعد أخرى وهذا راجع إلى عدم مواكبة التقدم العلمي السريع والعولمة التي مست جميع مجالات الحياة ، مما جعل هذا النظام غير قادر على تلبية متطلبات المجتمع والتنمية ككل¹.
- ما دفع بالجزائر إلى محاولة الاستعانة بتجارب إصلاحية ناجحة في التعليم العالي، فقامت باعتماد نظام جديد عرف بـ LMD (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) الذي تم تطبيقه في الجامعات الأمريكية وكندا ثم في أوروبا خاصة في الجامعات البريطانية ، لينتشر بعدها مند مؤتمر السربون الذي أقيم في 25 ماي 1998م بفرنسا وشاركت فيه العديد من الدول الأوروبية، وخلص هذا المؤتمر بجملة من التوصيات كان أهمها إلغاء الحواجز بين الدول فيما يخص تبادل الخبرات التعليمية وتنمية الكوادر وتشجيع التعاون المشترك بين الجامعات، أما فيما يخص الجزائر فقد قامت بتطبيقه سنة 2004 م على ضوء توصيات اللجنة الوطنية وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صودق عليه من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002م لتكون السنة الدراسية 2002-2003 بمثابة سنة تحضيرية قامت فيها الوزارة بأخذ استشارات عن طريق إقامة الندوات والملتقيات الوطنية وبمشاركة خبرات أجنبية، ليتم تطبيق هذا النظام في السنة الدراسية الموالية في العديد من الجامعات على مستوى الوطن ليعمم تقريبا على كافة مؤسسات التعليم العالي ابتداء من السنة الدراسية 2006/2007².

¹- شباكي سعدان : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي Imd، مجلة البحوث والدراسات العلمية ع 5، جويلية 2011، ص(56).

²- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي ، الجزائر، جوان 2007، ص(08).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

وانطلاقا من الوعي بما يقتضيه هذا الإصلاح من جهد كبير في عملية تصوره ومن ثم تطبيقه وكذا متابعته وتقييم نتائجه على المدى القصير والطويل وما يتطلبه من دعم مالي وبشري ونوع من الاستقلالية والتدرج في تنفيذ المهام والواقعية¹، رسمت الجزائر أهداف أساسية من وراء تطبيق هذا النظام وهي²:

- خلق التكوين النوعي للطالب مع مراعاة الطلب الاجتماعي .
 - محاولة خلق علاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وخلق نوع من التفاعل بين قطاعات الدولة.
 - مراعاة متطلبات سوق العمل في عملية تسيير العملية التعليمية.
 - تدعيم الثقافة الوطنية من خلال ترسيخ القيم وترقيتها.
 - الاهتمام بالتكنولوجيا العالمية والانترنت.
 - تشجيع التبادل والتعاون الدولي في مجال البحث العلمي.
- ### 2 4 1 هيكلة نظام (ل م د):

يقوم نظام LMD على هيكلة تنفرع إلى ثلاثة أطوار أساسية وكل طور ينتهي بشهادة جامعية.

الطور 01 : بكالوريا + 3 سنوات وينتهي بشهادة ليسانس ، فحسب المرسوم رقم 04-371 المؤرخ في 2004/11/12 الذي يتضمن إحداث شهادة ليسانس وفق النظام الجديد، وحسب القرار الوزاري المؤرخ في 2005/01/23 الذي ينظم العملية التعليمية خلال فترة الدراسة³، يشتمل هذا الطور على ستة سداسيات كل سداسي يضم وحدات تعليمية وينقسم إلى مرحلتين تتمثل أولها في تكوين قاعدة متعددة التخصصات، والثاني تكوين متخصص، وغاية هذا الطور تمكين الطالب من الاندماج المباشر في سوق العمل ويمكن الطالب كذلك من إكمال دراسته على مستوى الطور الثاني وهو الماستر.

الطور 02: الماستر .

يتكون هذا الطور من عدة وحدات تعليمية مقسمة على 4 سداسيات لكن على الطالب الحصول على ليسانس أن يستوفي بعض الشروط لكي يستطيع الاستمرار في هذا الطور ، ويستطيع الطالب خلال هذا

¹ -Djekoun abdelhamid: **MLa reforme L M D en Algérie ,états des lieux et perspectives ;In le system L M D entre implémentation et projection** ;Actées du colloque international Alger 30 et 31 mai 2007,Alger ; Ministère de l enseignement supérieur et la recherche scientifique ,2007 ,p (32)

²-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام (ل م د)**، الجزائر، جانفي 2016، ص(03).

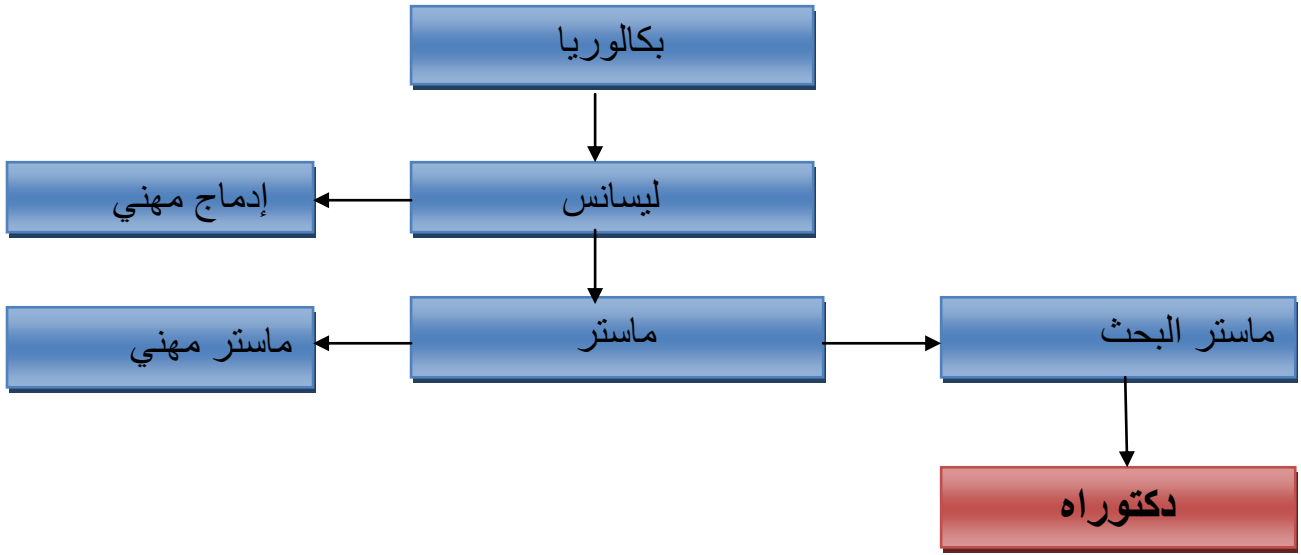
³- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: ملف إصلاح التعليم العالي**، جانفي 2004، ص(127).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

الطور دراسة تخصص دقيق يكسبه مهارة و كفاءة عالية في مجال تخصصه (ماستر مهني) كما يمكنه من القيام بالبحث العلمي الموجه في أي وسط يريد سواء الجامعي أو الاقتصادي (ماستر بحث) .

الطور 03: طور الدكتوراه: يضم سنة سداسيات كحد أقصى وفي هذا الطور يتمكن الطالب من تعميق معارفه حول تخصصه وتحسين مهاراته البحثية ، ويتوج هذا الطور بشهادة الدكتوراه بعد قيام الطالب بمناقشة أطروحته الدكتوراه¹.

و نستطيع تلخيص هيكله هذا النظام في الشكل رقم(10) التالي:



المصدر:مجيد حميدي : تحقيق حول جامعة الجزائر من خلال مردودها و العلاقات بين الحركات الداخلية للطلبة و وضعياتهم في العملية التعليمية،مرجع سابق ،ص(154).

2 4 2 عملية تقييم الطالب وطريقة تنقله من طور إلى آخر:

يخضع الأستاذ في هذا النظام إلى مجموعة من المفاهيم ونظام السداسيات وتقييم السداسي ، حيث ينتقل الطالب من سداسي إلى آخر انتقالات آليا بعد حصوله على نتائج لغاية إجراء مداوات آخر السنة لتحديد قائمة الناجحين والراسبين ويحصل الطالب على مجموعه الذي يمكنه من النجاح عن طريق جملة من المعايير هي الحضور و المشاركة و الأعمال الشخصية.

- **الحضور:**وفقا للمادة القانونية 13 من القرار رقم 711 مؤرخ في 2011/11/3 فلن الطالب مجبر على حضور الأعمال الموجهة ويفرض على الأستاذ تقييم الطالب على حضوره على أن لا تفوق نقطة تقييم الحضور 5 نقاط.

¹ - علي صالح: نظام ل م د في الجامعة الجزائرية ، أعمال اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الرهانات والأفاق ، مخبر الدراسات الغوية في الجزائر ، جامعة تيزي وزو ، البويرة، 2013/04/22، صص(13-14).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

• **المشاركة:** وهي نقطة توضع للطالب الذي ينشط داخل قاعة الدرس وتقييمه بـ 5 نقاط كأقصى حد على أن مفهوم المشاركة قد يأخذ أبعاداً أخرى مثل مشاركة الطلاب بهدوءه، وهنا تدخل نقطة السلوك.

• **العمل الشخصي:** يختلف من مقياس إلى آخر والعمل الشخصي قد يكون للطالب مشروع من انجازه و يقوم الأستاذ بتقييم هذا المشروع بعد انجازه.

وبهذه الطريقة التقييمية يكون الطالب قادر على الحصول على مجموعة من النقاط تساعده على الانتقال من سداسي إلى آخر بطريقة مرنة، وهذا هو هدف النظام من أجل امتصاص العدد الهائل للطلبة الحاصلين على البكالوريا، ولا يتوقف جمع النقاط في السنة الأولى بل عبر السنوات الدراسية في الجامعة وهذا ما منحه نظام الأرصدة¹.

• **الأرصدة:** يعد الرصيد بمثابة الوحدة التقييمية التي يقاس بها ما يتحصل عليه الطالب في المواد التعليمية ويحدد حسب العمل الذي ينجزه ويقيمه الأستاذ من خلال ما اشترنا إليه سابقاً (الحضور، المشاركة، العمل الشخصي و الامتحانات) ويستطيع الطالب الاحتفاظ برصيده وينتقل معه من سداسي إلى آخر، حيث تحدد قيمة الشهادة بالأرصدة المجمعة وهي كالتالي

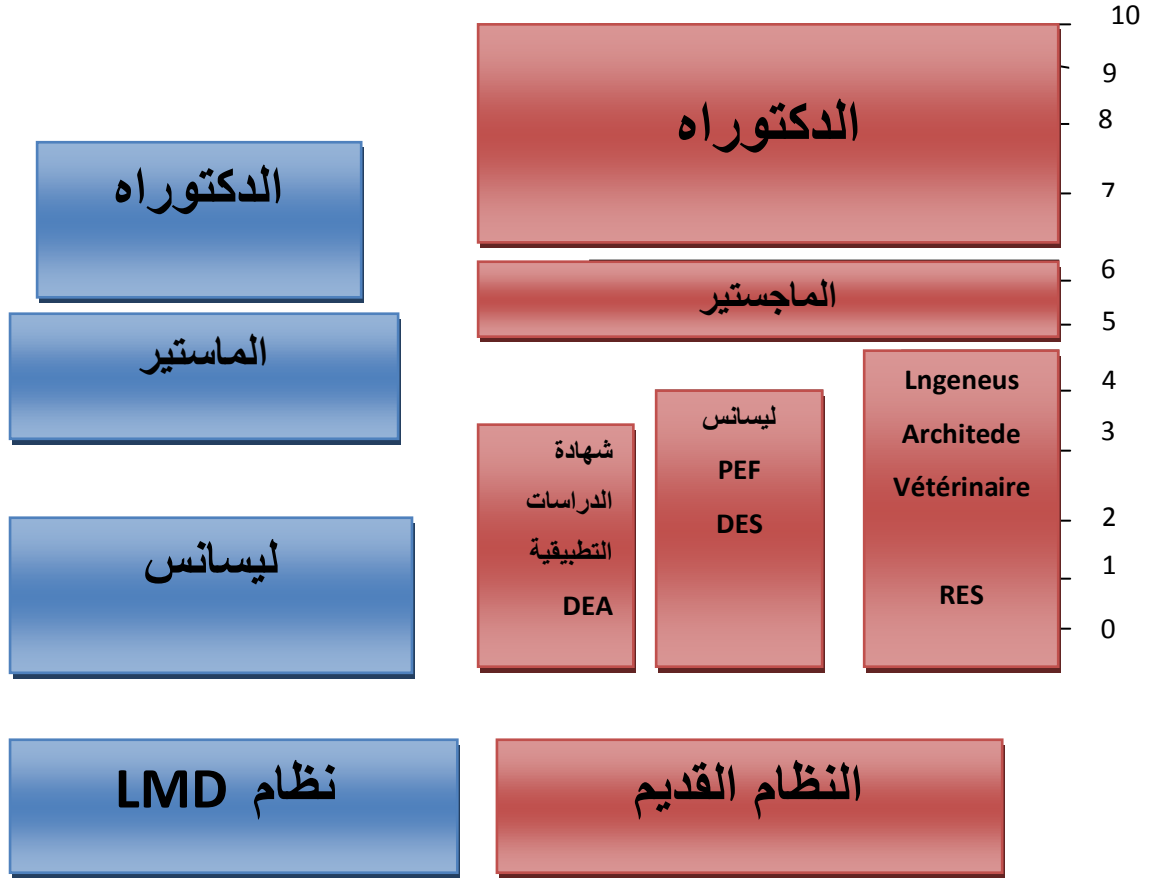
- السداسي مرفق بـ 30 رصيد.
- سنة مرفقة بسداسيين اثنين أو 60 رصيد.
- الليسانس مرفق بـ 180 رصيد في 6 سداسيات.
- الماجستير مرفق بـ 5 سنوات و 10 سداسيات مرفقة بـ 30 رصيد .
- الدكتوراه تحصل بستة سداسيات من الدروس والندوات، وورشات، وملتقيات بالإضافة إلى مناقشة الأطروحة².

¹- المرجع السابق:ص(15).

²- أسماء هارون: المرجع السابق،ص(118).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

الشكل رقم (11): يوضح المقارنة بين هيكلية النظام الجديد مقارنة بالنظام القديم.



المصدر: وزارة التعليم العالي، إصلاح التعليم العالي 2007، المرجع السابق، ص (29).

2 4 3 أهم الإجراءات التي اعتمدها النظام: قام نظام (ل م د) على عدة إجراءات مست

مختلف عناصر العملية التعليمية والبحث العلمي أدرجت في مساعي هذا النظام وهي

كالآتي:

2-4-3-1- فيما يخص التأطير: الاهتمام بجانب التأطيري للطلاب من خلال:

- ✓ وضع مخطط لتكوين الأساتذة مدى الحياة وذلك بتسخير الإمكانيات الضرورية للاستجابة للأهداف المنشودة من النظام والرامية لتوفير تكوين نوعي للطلاب.
- ✓ محاولة الاستفادة من الخبرات والأدمغة الجزائرية الموجودة في الخارج قصد المساهمة في تصميم البرامج والمناهج التعليمية، وتنشيط العملية التعليمية وكذا المشاركة في الندوات والتأطير والترقيات المهنية.
- ✓ تعميم استخدام الجانب التكنولوجي والإعلام والاتصال بغية ترقية وتطوير الطرائق التعليمية الحديثة.

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

2-3-4-2- فيما يخص الجانب البيداغوجي: عمدت الوزارة إلى:

- ✓ تكثيف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجه البيداغوجي.
- ✓ توفير الوسائل المادية لتدعيم المخابر العلمية من أجل تدعيم أكثر للبحث العلمي.
- ✓ دعم التريصات المهنية في أوساط الباحثين.
- ✓ مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح للزمن البيداغوجي.

2-3-4-3- فيما يخص خارطة الجامعة:

عمدت الوزارة إلى إعادة توزيع الخريطة الجامعية بشكل يسمح لها بربط الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد على المستوى المحلي والوطني بالمناهج والبرامج التكوينية المعتمدة في العملية التعليمية.

2-3-4-4- فيما يخص الهياكل البيداغوجية: محاولة وضع هياكل تتكفل باستقبال الكم الهائل من

الطلبة المتواجدين في الجامعة والذي يزداد حجمهم كل سنة.

2-3-4-5- فيما يخص تسيير مؤسسات التعليم العالي:

- ✓ محاولة تحسين القدرات التسييرية لأعضاء ومسؤولي المؤسسات الجامعية وتدعيم روح الحوار والتشاور وتنمية القدرة على احترام القواعد الأخلاقية في المهنة الجامعية.
- ✓ تأسيس أجهزة ومكاتب داخل الجامعة مهمتها تقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.
- ✓ السعي وراء جعل الجامعة مؤسسة مستقلة وذات منزلة بيداغوجية خاصة¹.

2-3-4-6- فيما يخص التعاون الدولي:

أخذ الاستشارات الخارجية من أجل تقوية القدرات الوطنية وخلق نوع من التعاون الدولي في مجال التعليم العالي خاصة فيما يخص البحث العلمي، ومحاولة إنشاء مخابر دولية مشتركة واستغلال الفرص فيما يخص التعاون المتعدد الجهات للاستفادة من الخبرات الدولية خاصة ونحن في عصر العولمة².

2-3-4-7- فيما يخص التلاؤم مع المنظومة التربوية:

لضمان نجاح الإصلاحات لابد من التأكد من مدى تكاملها واتساقها مع المنظومة التربوية ككل، وهذا يتطلب خلق نوع من الاندماج الشامل تضمنه هيئات وطنية دائمة ومستمرة بين كل القطاعات والمكلفة

¹مجيد حميدي:، المرجع السابق:ص(156).

²-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي، المرجع السابق، ص(21-23).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

بالتكوين من أجل ضمان نوع من التلاؤم بين البرامج المعتمدة بين المراحل التعليمية، وكذا توضيح الشهادات والتخصصات في شعب البكالوريا وتنظيم التدفقات وعقلنة التوجيه¹.

2-4-3-8- فيما يخص التنظيم:

لضمان نجاح هذا النظام لا بد من إعادة النظر في النصوص القانونية والتشريعية خاصة تلك المتعلقة بتصنيف الشهادات الجديدة، وكذا خلق قوانين جديدة تتلاءم مع الوضع الحالي للجامعة والفروق التي حصلت في خضم الانتقال من نظام الكلاسيكي ونظام (ل م د)، خاصة و أن هذا النظام طبق أثناء تواجد نظام سابق مازالت آثاره في الجامعة الجزائرية حتى اليوم خاصة فيما يخص تحضير دكتوراه علوم². نخلص من كل هذه الإجراءات أن الجزائر واعية بضرورة تطوير وتحسين التعليم العالي وجعله يتماشى مع التطورات العالمية الحادثة والتي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية ، لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي وكمي في سبيل تحقيق هذا الهدف.

2-4-4-4- أهم التحديات التي تواجه نظام (ل م د): لكن على الرغم من هذه المساعي الحثيثة

إلا أن هذا النظام وهذه الإجراءات واجهتها وتواجهها إلى حد اليوم جملة من التحديات نذكر أهمها في ما يلي:

2 4 4 1 - تحدي الواقع الثقافي والاجتماعي الجزائري:

لاشك أن اعتمادنا على إصلاح نظام تعليمي وضع لبيئة اجتماعية تختلف عن بيئتنا ثقافيا وتقدميا وهو في الأساس وضع لتحديات غير التحديات التي نواجهها ولأهداف ومتطلبات غير التي نريد تحقيقها ، مما جعل البلد حقل تجارب ابتداء بالجانب الاقتصادي وانتهاء بالتعليم العالي ، لذا كان من المفروض تكييفه مع واقعنا الثقافي والاجتماعي المختلف ، فاستيراد مناهج وضعت لمجتمعات غير مجتمعاتنا بالضرورة يؤدي إلى طمس الهوية الوطنية والثقافية للبلدان المستوردة ، فإذا كان من الضروري الاستفادة من التجارب الغربية، فلا بد من اختيار الناجح من ها مع ضرورة تكييفها وإخضاعها لشروط البيئة المحلية بجميع خصوصياتها لاسيما الثقافية منها.

2 4 4 2 - تحديات الواقع التنموي وسوق العمل:

لقد شهد التعليم العالي في الجزائر انتشارا واسعا مما أدى إلى زيادة أعداد الخريجين كل سنة والذي أصبح يتجاوز في أغلب الأحيان الفرص المتاحة لهم من عروض العمل داخل سوق العمل، لكن الكشف عن

¹ -سمية براهيم: إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ،مذكرة ماجستير، غ م، تخصص علم اجتماع التنمية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2006/2005،ص(121).

² - مجيد حميدي: المرجع السابق،ص(157).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

العلاقات المعقدة بين متطلبات التنمية المحلية والجهاز التكويني من خلال التعليم العالي يتطلب البحث عن ارتباط أنواع التعليم العالي وتوازن برامجه وطرق تكوينه ورسائله وأهدافه والمناهج المعتمدة به ومدى مطابقة هذه العناصر لمتطلبات التنمية وخلقها للكفاءات اللازمة له، خاصة في ظل التحولات التكنولوجية التي تتزايد كل يوم وعلى جميع الأصعدة وتزايد الاحتياجات التنموية للبلاد.

من هنا تم الربط بين قدرة المجتمع ومؤسساته التعليمية على بناء وتنمية الموارد البشرية فيه، وأعتبر التخلف الذي تعاني منه الكثير من الشعوب هو نتيجة لهبوط مستوى التعليم وانفصال مناهجه وبرامجه عن واقع الحياة¹.

فقد أصبحت العلاقة التي تربط مؤسسات الدولة وطالب الوظيفة علاقة عرض وطلب فالمؤسسات تضع شروط معينة ومعايير دقيقة ومتطلبات محددة، وفي المقابل طالب الوظيفة أيضا له شروطه ومعاييرها ومتطلبات يسعى إليها سواء حاجيات فسيولوجية من طعام وشراب... الخ أو الحاجات الأمنية كالمكان الأمن في العمل والضمان الصحي والاجتماعي، والحاجة إلى تقدير واحترام الذات كاستعراض القدرات والوصول إلى الطموحات المنشودة؛ إلا أن ما يلاحظ على مخرجات جامعتنا الإغفال الواضح لجودة الخريج حيث يتجلى ذلك بوضوح أثناء ممارسته للعمل² رغم أن أهم مبدأ قام عليه نظام (ل م د) وحتى الإصلاحات التي سبقتها هو ربط التعليم العالي بسوق العمل، لكن ما يلاحظ على واقع بلادنا هو الانفصال الواضح بين واقع البرامج التعليمية والواقع المؤسساتي خلافا لما هو الحال في الدول الأوروبية التي تحاول إيجاد التناغم بين المناهج التدريسية وأنظمتها الاقتصادية³.

وعلى اعتبار أن سوق العمل في الجزائر لا يتميز بالمرونة الكافية لاستيعاب خريجي هذا النظام الذي زاد بعد تبني الجزائر لنظام LMD بسبب تقليص مدة التكوين، أصبح من الضروري اليوم إقامة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبين الجامعة سواء فيما يخص استيعاب الخريجين والكفاءات المطلوبة أو فيما يخص دعم البحث العلمي وإشراكه في دعم التنمية الوطنية، وهذا الأمر لا يتعلق فقط بالجامعة بل يعتمد أيضا على الشريك الاقتصادي والذي هو بدوره يخوض تجربة جديدة وهي التخصصية وفي وقت برز فيه الاهتمام بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لدعم الاقتصاد الوطني وفتح المجال

¹-نور الدين بومهرة: دور التعليم الجامعي في ترقية الموارد البشرية (مقاربة سوسيو -اقتصادية لوظيفة الجامعة الجزائرية في ظل العولمة، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، الجزائر، ص(13).

²-محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص(329).

³-عبد القادر التواتي: تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر، أعمال اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الرهانات والأفاق، مخبر الدراسات اللغوية في الجزائر: المرجع السابق، ص(54-57).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

للاستثمار الأجنبي وهنا أرتكبت أخطاء كبيرة تتمثل في تعميم النظام على الجامعات الجزائرية متناسية بذلك الحوار ومناقشة الأمر مع كل الشركاء لإيجاد الآلية المناسبة لتطبيق النظام¹.

2-4-4-3- تحديات ذات طابع هيكلية: من بينها نقص المرافق البيداغوجية مثل المخابر وقاعات المطالعة، المكتبات المتخصصة والكتب العلمية المسايرة للتطور الحاصل في مجال التعليم ، وعدم وجود خليفة تنظيمية واضحة ، وكذا ضعف الإعلام في الوسط الجامعي ما جعل الطالب في وضع مبهم وغي رواعي لما يدور حوله ولما ينتظره حول مستقبله التعليمي ، مما دفع بلطالب إلى فقدان الثقة في النظام ككل فانعدمت الجدية لديه ما خلف على سبيل المثال عدم الاستعمال الأمثل للمراجع المتاحة ل هسواء الكتب أو الانترنت فاعتمد على النسخ والنقل المباشر دون فهم وتحليل.

كما يلاحظ وجود تحدي وعقبة أخرى تواجه هذا النظام وهو عدم فعالية الآليات المتبعة ومراقبة الأموال الموجهة للبحث العلمي خاصة، إذا علمنا أن النصوص القانونية غير مواكبة لتطورات الإصلاح فمعظمها يوضع بعد ظهور المشكل ، أي غياب النظرة الإستشرافية لمتخذي القرار والتي يجب أن تضع قرارات لتفادي المشاكل وهنا يتضح أيضا غياب الاهتمام بالبحث العلمي الذي كان من المفترض أن يخلق الإطار الملائم للتكنولوجيا وتطوير الصناعة المعرفية وتوفيرها لخدمة التنمية الشاملة².

3- نقد لأهم الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي في الجزائر:

يشكل تطوير التعليم العالي وربطه بمتطلبات التنمية الشاملة هدفا جديا لكل الإصلاحات التي مر بها التعليم العالي في الجزائر، حيث استهدف إصلاح التعليم العالي لسنة 1971م محاولة تكييف هذا النظام مع التطورات العالمية سواء الاقتصادية وحتى الاجتماعية فشملت الإصلاحات مختلف البرامج التعليمية وأهدافها وطرق وأساليب التكوين وتطوير البحث العلمي وربط أهدافه بمساعي الدولة التنموية، محاولة مواءمة موصفات الخريج الجامعي بمتطلبات سوق العمل المحلية لسد الفجوة التي خلفها الاستعمار والتي عوضتها الكفاءات الأجنبية سواء، على مستوى الجامعة وحتى على مستوى باقي مؤسسات الدولة. وواصلت الإصلاحات تطوير هذه الأهداف والعمل على تحقيقها عن طريق وضعها لخريطة جامعية سنة 1984م رسمت خطة إستراتيجية طويلة المدى لتطوير نظام التعليم العالي حتى آفاق سنة 2000م³ أخذنا بعين الاعتبار متطلبات عصر المعرفة والتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والعلوم

¹ - المرجع السابق:صص(58-60).

² - حاجي العجلة: جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والأفاق ، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية ، دراسة تحليلية تقييميه للإصلاح الجديد ل م د ، 10ع، جوان 2013، صص(35-36).

³ سمية ابراهيمي: المرجع السابق، صص(133).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

التقنية، فقد أولت البلاد خلال هذه الفترة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية كبيرة فقامت بدعم التوجه العلمي التكنولوجي من أجل توفير الإطارات القادرة على قيادة هذه العملية، فخلال سنة 1986-1987م وصلت نسبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 75 % من إجمالي الطلبة المسجلين وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في شعب التكنولوجيا لوحدها 34.4%¹. لكن على الرغم من هذه الأهداف المنشودة إلا أنها واجهت العديد من العراقيل التي لم تسمح لها بالنزول إلى أرض الواقع بشكل كامل، واستمرت الأزمات في قطاع التعليم العالي تتفاقم خاصة منذ التسعينات بسبب الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي للبلاد رغم محاولة وضع إصلاحات أنية خلال هذه الفترة². حيث يرى الكثير من الدارسين أن تطبيق هذه الإصلاحات تم بطريقة آلية خاضعة لقوانين رسمية وجامدة وضعتها الدولة وخبراء بعيدين كل البعد عن الواقع، أو حتى مختصين في وضع سياسات التعليم العالي وعدم احترام آجال انجاز البنى التحتية وتخلى الدولة عن بعض المشاريع والتزايد الذي فاق التوقعات من أعداد الطلبة نتيجة التساهل في فتح فروع تبدو سهلة التنظيم، إلى جانب تأخر في تكوين أساتذة التعليم العالي³.

كل هذه المشاكل أسهمت في عجز التعليم هذا القطاع على مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في مجال التعليم العالي وسبل ربطه بأهداف التنمية الوطنية، ما دفع بالدولة إلى تقييم الإصلاحات السابقة سنة 2001م ضمن الإصلاح التربوي والجامعي والذي قامت به لجنة مختصة بهدف الخروج من الأزمة التي يشهدها التي، أخذنا بعين الاعتبار عولمة الاقتصاد ورفع أداء الجامعات وضمان مردوديتها التنموية مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال⁴.

فقامت هذه اللجنة باقتراح تجديد كامل للنظام التعليم العالي وطرحت نظام جديد عرف بنظام (ل م د) هذا الأخير الذي وضع في حيز التطبيق بالجامعة الجزائرية ليتم اعتماده من أجل محاولة إخراجها من المشاكل التي تتخبط بها ، ولعل أوجه التشابه بين هذا الإصلاح والإصلاحات السابقة هي في الهدف الرئيسي لها وهو تطوير التعليم العالي وجعله يستجيب للمقاييس العالمية، لكن هذا لا ينفي وجود فوارق بينها تمثلت في وضوح منح هذا النظام الجديد للشهادات الخاصة بكل مؤسسة أو كلية تتبنى مستويات وتسميات عالمية للشهادات، والتي تسمح بتسمية وتحويل الشهادات الممنوحة من طرف المؤسسات

¹ ايمن يوسف: إصلاح التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية، مرجع سابق، ص(47).

² -أسماء هارون: المرجع السابق، ص(107).

³ -سمية ابراهيمي، المرجع السابق، ص(134).

⁴ - أحمد زرزور: المرجع السابق، ص(77).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

الجامعية وتسهيل التنقل لطالب، هذا فضلا عن كونه نظام يتسم بالمرونة على عكس النظام السابق، فهو نظام نصف سنوي يسمح للطالب بزيادة عمله الشخصي كما يطرح مسارات مختلفة ومتنوعة للشهادة ويسمح بتطوير الشهادة ويسمح بانفتاح الجامعة والشهادات على العالم وغيرها من النقاط والخصائص التي ميزت هذا النظام عن النظام الكلاسيكي والتي اشرنا إليها سبعا¹. لكن على الرغم من أهدافه والآمال الموضوعية فيه، وبعد مرور عدة سنوات من تطبيقه بلغ هذا النظام مستوى متقدم من التعميم بالنسبة لأطواره الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) فأضح تقييم الإصلاحات الجديدة أمر ضروري خاصة بعد بروز جملة من المشاكل التي حالت دون تحقيق هذا النظام لأهدافه المسطرة، ولم ترحم التصنيفات العالمية الجامعات الجزائرية لا من حيث نوعية التعليم ولا حتى من حيث التطورات والإصلاحات، فأكبر ثلاث تصنيفا عالمية لم تدرج ولا جامعة جزائرية ضمن أحسن 500 جامعة في العالم، إذ أسقط تصنيف جامعة "جايو تونج شانغهاي" لأفضل 500 جامعة في العالم الجامعة الجزائرية كما لم يتضمنها تصنيف "داي اوس" والذي تنشره كل موسم مجلة التايمز الأمريكية، وقد احتلت أول جامعة جزائرية في التصنيف العالمي 2010 م "جامعة تلمسان" في الرتبة 3509 واعتبرت في المرتبة 23 إفريقيا و 27 عربيا². وهذا التدني في المستوى والترتيب العالمي راجع في الأساس إلى عدم مراعاة التعليم العالي في الجزائر معايير الجودة الشاملة العالمية في التعليم العالي وهو ما أدركته الجهات الوصية، حيث تم الشروع في إعداد ندوات في فيفري 2013 م من أجل الوقوف على أهم المعوقات ووضع استراتيجيات جديدة لتطبيق الإصلاح، وقد واجه هذا النظام العديد من المواقف بينها المؤيد والمثمن للجهود المبذولة مع محاولة استدراك النقائص ومنها المتنبأ بفشل هذا النظام وعدم جدواه خاصة أنه لا يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

حيث يرى أصحاب الموقف الأول أن اعتماد مثل هذا النظام في الجزائر ضروري من أجل الانسجام ومواكبة التغير السريع الحاصل في العالم، حيث اعتبر هذا النظام أساسيا في عملية عصرنة التعليم العالي وقادر على أن يحوّل أهم انشغالات الطالب داخل النظام و يقدم له التكوين النوعي الذي يمنحه مصداقيته وكفاءة داخل سوق العمل³، وعلى الدولة الاستمرار فيه وتثمين الجهود التي تبذل لإنجاحه فهو نظام عالمي تبنته العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية وأثبت نجاحه بامتياز في الكثير منها

¹-سمية ابراهيمي: المرجع السابق، ص(134).

²-حميدوش علي، فضيل رابح: جودة التعليم العالي في حالة التجربة الجزائرية، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي: نشر ENSSEA، ع13، 2013، ص(41).

³-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: تقييم تطبيق نظام (ل م د)، الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي، جانفي 2016، ص(5-7).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

ويرجعون المشاكل التي ظهرت أثناء تطبيق هذا النظام إلى حادثته كما لم تهيئ له الظروف المواتية لتطبيقه وما هي إلا قضية وقت ليتأقلم هذا النظام مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد ، وقد بينت العديد من الدراسات أهم النقاط التي تعيق نجاح هذا النظام من بينها أن النظام القديم مزال مرسخا في أذهان الطلبة والأساتذة ما يعيق بالتأكيد نجاح نظام جديد.

وقد قدمت بعض هذه الدراسات جملة من التوصيات لضمان السير الحسن لهذا النظام من بينها¹:

- إحاطة هذا النظام بإستراتيجية اتصال فعالة تزيل الغموض عن حيثياته.
- تحسين قدرات الأستاذ الجامعي وتكوينه ضمن طرق وأساليب التدريس خلال هذا النظام.
- تنويع وتكثيف وسائل التعليم مع الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- تفعيل دور الطالب في الصف وإشراكه في العملية التعليمية.
- تفعيل نظام المرافقة البيداغوجية.
- الإيمان بضرورة التغيير خاصة في خضم هذا التقدم السريع الذي يشهده العالم من أجل جعل جامعتنا ترقى إلى مستوى التقدم الحاصل.
- وضع استراتيجيات طويلة المدى تأخذ في الاعتبار التمويل اللازم والبنى والهيكل المادية والبشرية لإنجاح الإصلاح.
- مراعاة تطور أعداد الطلبة ومخرجات الطور الثانوي، وتقادي التضخم في مؤسسات التعليم العالي.
- تحديد أهداف المجتمع ومعالم المسار التنموي الذي نأمل ونعمل على تحقيقه.
- تفعيل الشركاء والمتعاملين مع مؤسسات التعليم العالي من أجل ضمان تفعيل أكثر لدور الجامعة في خدمة المجتمع.

أما الموقف الثاني فيتجلى في قول **بشير مصيطفى** " ليس هناك الكثير من التفكير في المطلوب عمله ربما يكون أقصر طريق هو إلغاء النظام الجديد والاستثمار في تطوير النظام الكلاسيكي " ² . لقد أيد هذا الموقف العديد من الخبراء وتنبؤوا بفشل نظام (ل م د) ، خاصة بعد المشاكل والفوضى التي خلقها في نظام التعليم العالي بشكل عام واعتبروه نظام غير مدروس دراسة جدية وموضوعية وجاء كاستجابة سريعة للمستجدات التي اشترنا إليها سابقا ، ما أدى بالسلطات آنذاك إلى الشروع في تشكيل لجنة لا تملك

¹- عبد القادر تواتي: **تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر**، اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق، المرجع السابق، ص(76-77).

²المرجع نفسه، ص(78).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

الخبرة الكافية في وضع الخطط والاستراتيجيات التعليمية ومشاركة الأساتذة والباحثين كان شكليا ثم أن المدة التي استغرقتها هذا التحضير لم تكن كافية للموائمة بين متطلبات هذا الإصلاح والواقع الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي للبلاد، ووضعت القوانين والأوامر بالتطبيق في قوانين وقرارات بدأ تكليف الإداريين بتنفيذها وقد ارتبط ذلك بالزام المؤسسات الجامعية بالتطبيق دون التأكد من توفر الشروط لذلك، حيث تم ربط الفعالية في التسيير وكفاءة المسير بالسرعة في تطبيق الإصلاحات وليس الموضوعية والعقلانية وقد تخلل هذا التطبيق سرعة في ظهور مشاكل عديدة منها غموض هذا النظام على كل من الأستاذ والهيئة الإدارية وانتقل هذا الغموض إلى الطلاب ومنه إلى باقي المحيط الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، فضعف المردودية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليم العالي وتزايد أعداد الخريجين مع تأهيل مهني غير متطابق بالقدر الذي تتطلبه مخططات التنمية المحلية رغم الموارد المالية التي أنفقت وعدم مواكبة النصوص القانونية لتطورات الإصلاح وغياب إستراتيجية فعالة للبحث العلمي الموجه لخدمة التنمية، كلها أدت إلى تبني موقف الرفض لهذا النظام جملة وتفصيلا¹.

إن هذه الآراء المعارضة والأسباب التي حددتها لفشل هذا النظام توجب الوقوف عندها بشكل من التدقيق والتحليل الموضوعي في ضوء ظروف المجتمع الجزائري، ووفق المعايير العالمية لإظهار مواطن الخلل ومن ثم التعرف على كيفية المعالجة لتحقيق الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من التعليم العالي. فالمتمعن في طبيعة هذا النظام ومحتواه يلاحظ أنه نظام يسمح بتكوين عالي يتسم بالحيوية والتطور ويلبي احتياجات المجتمع التنموية، غير أنه لا ينجح إلا إذا هيئت له الأرضية الملائمة والمتمثلة في تقبله من طرف المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتماشيه مع طبيعتهما بالإضافة إلى توفير كل الوسائل المادية والبشرية لإنجاحه.

¹- حاجي العلجة : المرجع السابق، صص (34-35).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

ثانيا: البحث العلمي في الجزائر:

كانت مشاريع البحث العلمي تقترح وتوجه بعد الاستعمار من قبل المؤسسات الفرنسية المعروفة باسم "مؤسسة التعاون العلمي الجزائرية الفرنسية (O.C.S)" التي أنشأت سنة 1967م إلى غاية حلها سنة 1972، أي بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970م، وبعد إصلاح التعليم العالي بدأ التفكير في تنظيم البحث العلمي بهدف ربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية وبالتكوين والمكونين نظرا لمقتضيات تلك الفترة، فأنشأت في سنة 1973 مؤسستان خاصتان بهذا المجال وهما:

✓ المجلس الوطني للبحث (C.N.R)، ومهمته تحديد توجهات البحث والمخطط الوطني للبحث العلمي .

✓ الديوان الوطني للبحث العلمي (O.N.R.S) فقد كان الهيئة المكلفة بتنفيذ البحث. وابتداء من سنة 1980م عرف التطور المؤسساتي للبحث العلمي نوعا من عدم الاستقرار والتذبذب والانقطاع عن ما أنجز خلال عقد من الزمن ، فقد تعاقب إنشاء مؤسسات أخرى بديلة ، ففي سنتي 1982م و 1983م أنشأت " محافظة الطاقات الجديدة " ثم " المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني " وبعدها صدر القانون الأساسي لوحدة البحث ، المنشأة لدى مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية ، كما أنشأ القانون الأساسي لمراكز البحث الملحقة بالإدارات المركزية في سنة 1983م ثم حل الديوان الوطني للبحث العلمي وأنشأت محافظة البحث العلمي والتقني ، وفي سنة 1986م تعاقب حل هيئات أخرى : "المجلس الوطني للبحث " و " محافظة البحث العلمي والتقني وأنشأت " المحافظة السامية للبحث " و "وحدات البحث الملحقة بالجامعات " ما أسفر عن هذا الوضع ، غياب إستراتيجية وضع سياسة وطنية للبحث العلمي ، ونتيجة لذلك توقفت البرامج الوطنية للبحث التي كانت تشرف عليها " محافظة البحث العلمي والتقني " باعتبارها الأداة لتنفيذ هذه البرامج، وكان من المفروض دعم هذه الهيئة وليس حلها.

من جهة أخرى وفي غمرة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد سنة 1988م ، طلب من المؤسسات الاقتصادية العمومية الاختيار على أساس المردود الاقتصادي والمالي على حساب نشاطات البحث والتجديد ، ونتيجة لذلك تخلت أغلب المؤسسات عن برامج البحث وحلت وحدات البحث المعتمدة لديها.

خلال هذه السنوات عرفت صلاحيات و سلطات الوزارة المنتدبة تقلصا ملحوظا وأصبحت ثانوية بالنظر إلى المهام الأساسية للوزارات التي ألحقت بها، كما أنه ولغاية صدور القانون التوجيهي سنة 1998م

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

لم يكن لهيئات البحث التابعة لمؤسسات التعليم العالي قانون أساسي، كما أن التسيير المركزي لموارد ووسائل البحث العلمي كان سببا في ضعف مردودية البحث الجامعي.

أما وحدات البحث التابعة للقطاعات الاقتصادية لم تقم بالمهام الأساسية المنوطة بها والمتمثلة في الخدمات الجديدة ، أنظمة الإنتاج ، أو التسيير وغيرها ، وهذا راجع إلى غياب سياسة استغلال الكفاءات العلمية والتكنولوجية للجامعات ومراكز البحث¹.

إن إدماج البحث الجامعي في التنمية الوطنية يعد من أهداف تنظيم البحث العلمي الوطني ومن أجل هذا الدور جاء القانون التوجيهي للتعليم العالي الصادر سنة 1998م والذي ينص على ما يلي²:

- ✓ تثمين وتنمية البحث العلمي وتطويره في كل التخصصات.
- ✓ ضرورة مساهمة البحث العلمي في السياسة العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ منح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث العلمي ، حيث يضمن التعليم العالي العلاقة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتنموي العام.
- وتطبيقا لأحكام هذا القانون صدر سنة 2003 م القانون الأساسي للجامعة ونص بأن تتولى الجامعة مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما أن المرسوم التنفيذي المنظم للتكوين العالي لما بعد التدرج الصادر سنة 1998 نص في المادة 17 منه على انه " ينبغي أن تحدد مواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه ، وتصاغ كلما أمكن الأمر لذلك للاستجابة لضرورة الجمع المزدوج للأهداف البيداغوجية لتكوين المكونين وأهداف البحث من جهة وبين أهداف البحث وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى".

ومن أجل ربط الجامعات بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية لجأت الجامعات الجزائرية إلى توظيف إطارات ومتخصصين في مختلف قطاعات النشاط الوطني بصفة أستاذ مشارك ، والهدف من ذلك دعم جانب البحث والتكوين في الجامعات بهذه الفئة نظرا لخبرتها في الجانب العملي، حيث اهتمت الجامعات بتكوين الموارد البشرية الحائزة على شهادات جامعية وهذا بناء على طلب هذه المؤسسات وفقا لاحتياجاتها الخاصة في مجال تكوين الأخصائيين ويتم هذا التكوين في إطار اتفاقية تبرم ما بين الجامعة

¹- أحمد عماني: واقع وأفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، مجلد 2، 27 فيفري 2008، صص (588-589).

²- إسماعيل محمد الصادق: البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، كيف نهضوا ..؟ ولماذا تراجعنا ، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2014، صص (78-79).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

المنظمة للتكوين والمؤسسة المستخدمة تتضمن بنود الاتفاقية (التخصص المفتوح ، عدد المناصب المفتوحة، كيفية تنظيم التدريبات الميدانية في الأوساط المهنية ،الأعباء المالية للأطراف المتعاقدة) تدوم مدة الاتفاق 12 شهر بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي،يمنح بعدها للمشاركة في هذا التكوين شهادة تسمى "دبلوم التكوين ما بعد التدرج المتخصص"¹ .

كما أنشأت مخابر البحث في الجزائر بداية سنة 2000م حيث اعتمدت عدة مخابر في مختلف التخصصات وقد جاءت هذه الخطوة تجسيدا للسياسة الوطنية لترقية البحث العلمي التي تقرر في القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي لسنة 1998م حيث أكد هذا القانون على ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وقد جاء إنشاء مخابر البحث على اعتبار أهمية نشاطات البحث بالنسبة لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلد مخبر البحث بهذه الصفة له مهمات متعددة منها حسب المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي 99/244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 م على:

- تحديد أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مجال علمي معين.
 - تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث.
 - المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.
 - المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات طرائق الإنتاج وكذا المواد والأملك والخدمات.
 - ترقية نتائج البحث ومن ثم نشرها.
 - المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة.
- أنشأت المخابر العلمية في الجزائر على يد مجموعة من الأساتذة في مختلف الجامعات الجزائرية على أن يتم ذلك من خلال توفير الشروط التالية:
- أهمية نشاط البحث بالنسبة لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.
 - ألا يقل عدد الأساتذة المنشئين للمخبر عن 12 من مختلف الدرجات العلمية وعلى أن يكون من بينهم بالضرورة ما لا يقل عن أربع أساتذة من سلك الأساتذة والأساتذة المحاضرين.
 - أن يتوزع الأساتذة المقترحين للمخبر على أربع فرق بحيث تختص كل فرقة في محور علمي يندرج ضمن الموضوع المقترح للمخبر العلمي.

¹- أحمد عمراني: المرجع السابق،ص(596).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

- حجم وديمومة البرنامج العلمي أو التكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث. وعلى هذا الأساس تم تعيين لجان قطاعية لدراسة الملفات المقترحة وتم بذلك اعتماد المجموعة الأولى من المخابرة سنة 2000م وهكذا والى غاية ماي 2003م تم إنشاء 542 مخبر بحث على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وارتفع حجم الموارد البشرية العاملة في قطاع البحث والتي كانت تقدر في أوائل سنة 1998م بـ 3257 شخص أي 116 باحث لكل مليون ساكن قد ارتفعت إلى حوالي 8000 باحث في سنة 2000م لتصل إلى ما يقارب 11319 باحث في نهاية سنة 2003م. وبلغ عدد المخابرة سنة 2007م إلى 639 مخبر بحث تشرف على العديد من الأعمال البحثية عن طريق تنظيم لقاءات علمية وفنية ودورية ودورات تربية قصيرة المدى كما تعمل على تنظيم المنقبات والمؤتمرات الدولية والوطنية وإصدار المجلات متخصصة ودورية وطبع نتائج الأبحاث التي يتم الوصول إليها. لكن رغم هذه الأدوار التي تقدمها هذه المخابرة إلا أنها مازالت تعاني من العديد من العوائق أهمها:
 - ✓ قلة التنسيق فيما بينها وضعف الحافز المالي للباحثين بل هو غير موجود في صيغته المباشرة فالباحث ضمن المخبر لا يمكنه الحصول على أي تعويض مادي على جهده مما يجعله يعزف عن المشاركة في أعمال المخبر.
 - ✓ هجرة الكفاءات العلمية الوطنية نحو دول توفر إمكانيات وظروف أحسن للبحث العلمي.
 - ✓ ضعف الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي¹.وفي مايلي بعض النقاط التي انجازها في إطار القانون التوجيهي 98-11 وما تم تسطيره للفترة الخماسية 2007-2011² :
- ✓ إعداد وتطبيق سبعة وعشرين برنامج بحث وطني من بين الثلاثين برنامجا المسطرة.
- ✓ إنشاء 597 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ إنشاء ستة عشر مركز بحث.
- ✓ إنشاء أربع وحدات بحث.
- ✓ تنصيب الوكالة الوطنية لتنظيم نتائج البحث.

¹- عبد المجيد بن نعيمة: دور المخابرة العلمية بالجامعة الجزائرية في تنظيم البحث العلمي ومساهمتها في تطوير وسائل وأساليب التعليم العالي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، مجلد 2، 27 فيفري 2008، صص(536-541).

²- أحمد عمراني: المرجع السابق، ص(597).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

- ✓ بخصوص تطوير الموارد البشرية فقد كان التطوير المستمر للموارد البشرية وترقيتها يشكل دوماً مركز اهتمام النظام الوطني للبحث ويشكل عنصره الرئيسي، وفي هذا الإطار نشير إلى أنه تم ولو بشكل جزئي إشراك الجزء الأكبر من الأساتذة الباحثين حيث بلغ عددهم اثني عشرة ألف أستاذ باحث وألف وخمسمائة باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون والمقدر بستة عشر ألف.
- ✓ في مجال التكوين العالي لما بعد التدرج، وفي إطار تكوين الأساتذة الباحثين فقد بلغ عدد المناقشين (ماجستير والدكتوراه ودكتوراه دولة) خلال الفترة من 2002 إلى 2004 كما يلي: 812 دكتوراه دولة، 125 دكتوراه، 2698 ماجستير.
- أما بخصوص الأفاق التي هدفت الدولة إلى تحقيقها والتي تضمنها مشروع تعديل و إتمام القانون 98-11 للفترة الخماسية 2007-2011، وهذه بعض النقاط الذي تضمنها¹:
- ✓ محاولة الوصول إلى أكثر من 28000 أستاذ باحث سنة 2011 أي ما يقارب 60% من عدد الأساتذة و 4500 باحث دائم، ولبلوغ هذه الأهداف سيتم اتخاذ تدابير هامة تهدف إلى إصدار قوانين خاصة ومحفزة خاصة بالباحثين الدائمين ولأساتذة الباحثين، تحسين المحيط المهني للباحث، تنفيذ إستراتيجية التكوين المستمر تضمن الحصول على المعارف الجديدة والتحكم المستمر في التكنولوجيات الجديدة وغيرها من التدابير.
- ✓ إنشاء فروع ذات طابع اقتصادي لدى مراكز البحث والجامعات من أجل التعجيل للخدمة المباشرة للتنمية الوطنية.
- ✓ تثمين التعاون العلمي الوطني والدولي باعتباره عاملاً هاماً لنجاح النظام الوطني للبحث فقد حدد القانون جملة من التدابير أهمها تدعيم قطاع البحث العلمي بآليات مناسبة لتدعيم وتنويع المشاركة الدولية لنشاطات البحث.
- أما فيما يخص الهياكل القاعدية الكبرى للبحث ، فقد تقرر دعم الهياكل الموجودة بانجازات جديدة أخرى منها: مخابر بحث جديدة للوصول إلى ألف مخبر سنة 2011، مراكز البحث، ووحدات بحث إضافة إلى اقتناء تجهيزات كبرى وأقطاب تقنية وغيرها.

¹-المرجع السابق،ص(598).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

كما فرضت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سنة 2017 إجراءات جديدة فيما يتعلق بنشر المقالات بالمجلات العلمية المحكمة بالنسبة لطلبة الدكتوراه والأساتذة الباحثين، والتي تقتضي إرسال نسخة من المقال إلى بوابة إلكترونية على مستوى المركزية ليتم توجيه المقال للتحكيم .

تتضمن الإجراءات الجديدة، إلزام جميع الباحثين من طلبة أو أساتذة الراغبين في نشر مقالات علمية بمجلات محكمة، أن يرسلوا مقالاتهم أولاً إلى وسيط على مستوى مديرية البحث العلمي بالوزارة الوصية، وهو بوابة إلكترونية أو منصة تم استحداثها والتي تتضمن جميع المجلات العلمية المحكمة والمصنفة والمعترف بها رسمياً من قبل الوزارة، أين يتم الإطلاع من قبل متخصصين على مدى جدوى نشر المقال العلمي ومن ثم تحويله نحو لجان التحكيم التي تقدم تقارير نهائية حول إمكانية النشر في المجلات المقصودة من قبل الباحث، الذي يتعين عليه الدخول إلى البوابة ASPJ والتسجيل في حساب خاص يمكنه من الإطلاع على شروط النشر بالمجلة التي يقصدها ومختلف المقالات المنشورة، إضافة إلى إرسال مقاله إلى الهيئات المشرفة على البوابة المذكورة عن طريق إتباع جملة من الخطوات، كما يمكنه عن طريق حسابه على البوابة متابعة مختلف التطورات بخصوص قبول أو رفض نشر مقاله، وبالتالي فإن الإجراءات الجديدة ستضفي حسب أساتذة جامعيين المزيد من الجدوية فيما يتعلق بنشر المقالات العلمية، كما ستسهم في وضع حدّ للنشر العشوائي واستغلال علاقات النفوذ والمعارف والوساطات لدى المشرفين على المجلات العلمية، إذ ستكون هذه الإجراءات أكثر حسماً في تطبيق مختلف المعايير المطلوبة ومنع المقالات التي تفتقد للشروط العلمية من النشر .

وفي هذا الصدد، طالب المشرفون على المجلات العلمية جميع الباحثين الذي أرسلوا مقالاتهم سابقاً، بضرورة إعادة إرسالها نحو البوابة وفقاً لإجراءات الوزارة الجديدة التي تمنح الضوء الأخضر للنشر¹. لكن على الرغم من هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة إلى أن هناك شبه إجماع على وجود أزمة حقيقية للبحث العلمي تتركز في ثلاثة محاور رئيسية حسب دراسة قام بها الباحث

هاشمي بريق وهي :

- ✓ المناخ العلمي والفكري داخل الجامعة الجزائرية .
- ✓ وضعية الأستاذ الجامعي الباحث .
- ✓ مستوى الأبحاث العلمية المنجزة.

¹ - شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات: إجراءات جديدة لنشر المقالات العلمية بالمجلات المحكمة في الجامعات الجزائرية، الموقع الإلكتروني، <http://diae.net/48671>، 2017/12/25 18:47

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

لهذا فمن الضروري خلق مناخ بحثي أكثر اتساعا وملائمة للتفكير والبحث والاجتهاد و الابتكار تهيئ المجال الملائم لاكتشاف المواهب الكامنة في مجتمعنا ودفعها نحو مزيد من التقدم والرقى من خلال سياسات أكثر تطورا للبحث العلمي والتكنولوجي تدعمها منظومة حديثة من المنشآت البحثية وبرامج جديدة لتمييز ،مع تشجيع المواهب والإدارة الاقتصادية لبحث العلمي لاستخدام الاحتكاك الدولي لتحقيق أقصى فائدة للباحثين والاستفادة من الخبرات البحثية الأجنبية في إطار تكاملي ويدعم التنمية الوطنية¹.

¹-هاشمي بريق: الجامعة والتنمية الاجتماعية بالمجتمع الحضري ، دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مذكرة ماجستير، غ م ، تخصص علم الاجتماع الحضري ،جامعة لمسيلة،2009- 2010،ص(187).

الفصل الخامس: إصلاحات التعليم العالي في الجزائر

خلاصة:

مر التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل أساسية هامة ساهم فيها الاستعمار الفرنسي في إعطائه صبغة مميزة فأصبح الشغل الشاغل لهذه المنظومة هو التخلص من الهيمنة والسيطرة الفكرية والثقافية التي خلفها الاستعمار الفرنسي من خلال مجموعة من الإصلاحات أهمها إصلاح سنة 1971م، إلا أنه في بعض جوانبه كان مجرد تخمينات نظرية، لأنه اصطدم بظروف واقعية أفرزت العديد من المشكلات سواء ارتبطت بمسار الإصلاح ذاته أم بأزمات على مستوى الاقتصادي والسياسي حتمت على المنظرين إعادة النظر في هذا الإصلاح من خلال القيام بإضافات إصلاحية وتعديلات طويلة الفترة الممتدة من وضع الخارطة الجامعية إلى غاية الشروع في تطبيق المشروع الإصلاحي الجديد (ل م د) 2003 - 2004 بغية تحقيق تغير وتطوير المستوى النوعي لمخرجات التعليم العالي وإعطائه بعد تنموي خاصة فيما يخص البحث العلمي و توفير رأس مال بشري ذو كفاءة جيدة تساهم في قيادة المجتمع والحفاظ عليه وتطويره في ظل التحولات والتطورات المستمرة التي يشهدها العالم.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

أولا- مجالات الدراسة

1- المجال المكاني للدراسة

2- المجال البشري

3- المجال الزمني للدراسة

ثانيا- المناهج المستخدمة في الدراسة

ثالثا- عينة الدراسة وكيفية اختيارها

رابعا - أدوات جمع البيانات

1-الملاحظة

2-المقابلة

3-الاستمارة

4-المجلات والوثائق والتقارير

خامسا - أساليب الدراسة

1 -الأسلوب الكيفي

2 -الأسلوب الكمي

خلاصة

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

تعد المرحلة الميدانية من أهم المراحل العلمية في الدراسات السوسولوجية حيث تظهر فيها بصمة الباحث بوضوح، فالقيمة الحقيقية لأي بحث تتمثل في الطريقة والأساليب التي يعتمد عليها الدارس في جمعه للبيانات من ميدان الدراسة وكيفية مراجعته وتحليله وتفسيره لها وخروجه في الأخير بالنتائج التي تجيبه على التساؤلات التي وضعها حين انطلاقه في الدراسة بشكل دقيق ، فقد جاء هذا الفصل ليتناول أهم الخطوات والإجراءات العلمية المستخدمة في جمع وتحليل بيانات الدراسة من حيث المنهج وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع المعطيات الميدانية.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

في مدة زمنية قصيرة تمكنت جامعة 20 أوت 1955 من الالتحاق بمصف الجامعات الجزائرية الكبرى نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الفرق البيداغوجية والإدارية ومخابر البحث التي تسهر على تطوير البحث العلمي وضمان جودة التكوين في التعليم العالي.

تستغل اليوم جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة هياكل المدرسة القديمة للفلاحة لأغراض بيداغوجية ، إذ تضم كلا من قسم العلوم الزراعية و قسم علوم الطبيعة والحياة .

كما تتوزع هذه ال جامعة على عدة مواقع بما فيها

موقع عزابة (علي منجلي) والحدائق¹.

ج- القيمة التاريخية للجامعة:

بالنسبة للجامعة فإن مدرسة الفلاحة سابقا والواقعة على بعد 04 كلم من مدينة سكيكدة (philippeville) سابقا على طريق الحدائق (sainte antoine) في وادي الزمامنة ذات أهمية تاريخية حيث تم إنشاءها سنة 1900م من طرف الحاكم العام للجزائر في الفترة الاستعمارية ، وكان الهدف منها تقديم تكوين تطبيقي ونظري لطلبة مؤهلين ليكنوا مزارعين أكفاء و معاصرين، مدرء الحقول، مؤطري مؤسسات فلاحية، موظفي وزارة الفلاحة.

د- الموقع الرئيسي(الحدائق): يمتد هذا الموقع على مساحة 246 هكتار، يقع على بعد 04 كلم من جنوب غرب الولاية على طريق الحدائق، في سفح الجبل بين الطريق 43 و جبل مسيون. هذا الموقع يجمع هياكل المدرسة السابقة للفلاحة وهياكل المدرسة الوطنية العليا للتعليم التقني، كما يجمع الهياكل التابعة بالمركز الجامعي والهياكل البيداغوجية المنجزة في إطار PSRE مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي².

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي للجامعة فهو موضح في الملحق رقم(07)

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، دليل الطالب، 2016/2017، ص ص(07-08)
² عرض الجامعة: على الموقع <http://www.univ-skikda.dz/index.php/a>، 2018/01/11، على الساعة 19:20

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

كما تحوي الجامعة على ستة كليات وهي:

- كلية العلوم.
- كلية التكنولوجيا.
- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
- كلية الآداب واللغات الأجنبية.
- كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير.

وهي موضحة في الجداول التالية:

1 كلية العلوم: كما يوضحها الجدول رقم (05):

الطلاب		هيئة التدريس		الأقسام	
العدد	الأطوار	العدد	الرتبة		
4009	المسجلون في التدرج	23	أستاذ مساعد قسم (ب)	- قسم علوم المادة - قسم الرياضيات - قسم الإعلام الآلي - قسم الكيمياء - قسم الفيزياء - قسم علوم الطبيعة والحياة - قسم العلوم الزراعية	
		122	أستاذ مساعد قسم (أ)		
970	المسجلون في الماستر	68	أستاذ محاضر قسم (ب)		
		22	أستاذ محاضر قسم (أ)		
76	المسجلون فيما بعد التدرج	15	أستاذ التعليم العالي		
		01	معيد		
		251	المجموع		
5055	المجموع	251	المجموع		

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على دليل الطالب لجامعة 20 أوت 1950 والملحق

رقم (08).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

2 كلية التكنولوجيا: كما يوضحها الجدول رقم (06).

الطلبة		هيئة التدريس		الأقسام	
العدد	الأطوار	العدد	الرتبة		
4339	المسجلون في التدرج	27	أستاذ مساعد قسم (ب)	- قسم التكنولوجيا - قسم البتروكيمياة وهندسة الطرائق - قسم الهندسة المدنية - قسم الهندسة الكهربائية - قسم الهندسة الميكانيكية	
		132	أستاذ مساعد قسم (أ)		
1680	المسجلون في الماستر	83	أستاذ محاضر قسم (ب)		
		38	أستاذ محاضر قسم (أ)		
239	المسجلون فيما بعد التدرج	20	أستاذ التعليم العالي		
		01	معيد		
		301	المجموع		
6258	المجموع				

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على دليل الطالب لجامعة 20 أوت 1950 والملحق

رقم (08).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

3- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية: كما يوضحها الجدول رقم (07).

الطلبة		هيئة التدريس		الأقسام	
العدد	الأطوار	العدد	الرتبة		
3514	المسجلون في التدرج	18	أستاذ مساعد قسم (ب)	- قسم العلوم الاجتماعية - قسم العلوم الإنسانية - قسم علم النفس - قسم علوم الإعلام والاتصال	
		77	أستاذ مساعد قسم (أ)		
525	المسجلون في الماستر	35	أستاذ محاضر قسم (ب)		
		56	المسجلون فيما بعد التدرج		10
04	أستاذ التعليم العالي				
4105	المجموع	144	المجموع		

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على دليل الطالب لجامعة 20 أوت 1950 والملحق

رقم (08).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

4 كلية الآداب واللغات: كما يوضحها الجدول رقم (08).

الطلبية		هيئة التدريس		الأقسام
العدد	الأطوار	العدد	الرتبة	
2853	المسجلون في التدرج	18	أستاذ مساعد قسم (ب)	- قسم اللغة والأدب العربي - قسم الآداب واللغات الأجنبية
		79	أستاذ مساعد قسم (أ)	
533	المسجلون في الماستر	17	أستاذ محاضر قسم (ب)	
		08	أستاذ محاضر قسم (أ)	
12	المسجلون فيما بعد التدرج	04	أستاذ التعليم العالي	
3398	المجموع	126	المجموع	

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على دليل الطالب لجامعة 20 أوت 1950 والملحق

رقم (08).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

5 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير: كما يوضح الجدول رقم (09)

الطلاب		هيئة التدريس		الأقسام
العدد	الأطوار	العدد	الرتبة	
2585	المسجلون في التدرج	09	أستاذ مساعد قسم (ب)	- قسم العلوم الاقتصادية - قسم العلوم التجارية - قسم علوم التسيير
		59	أستاذ مساعد قسم (أ)	
330	المسجلون في الماستر	30	أستاذ محاضر قسم (ب)	
		17	أستاذ محاضر قسم (أ)	
10	المسجلون فيما بعد التدرج	01	أستاذ التعليم العالي	
2925	المجموع	116	المجموع	

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على دليل الطالب لجامعة 20 أوت 1950 والملحق رقم (08).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

6 كلية الحقوق والعلوم سياسية: كما يوضحها الجدول رقم (10).

الطلاب		هيئة التدريس		الأقسام	
العدد	الأطوار	العدد	الرتبة		
1804	المسجلون في التدرج	07	أستاذ مساعد قسم (ب)	- قسم الحقوق - قسم العلوم سياسية	
		72	أستاذ مساعد قسم (أ)		
257	المسجلون في الماستر	15	أستاذ محاضر قسم (ب)		
		04	أستاذ محاضر قسم (أ)		
14	المسجلون فيما بعد التدرج	03	أستاذ التعليم العالي		
		01	معيد		
		101	المجموع		
2075	المجموع				

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على دليل الطالب لجامعة 20 أوت 1950 والملحق

رقم (08).

2-المجال البشري:

يعتبر كل أستاذ في جامعة سكيكدة ضمن المجال البشري للدراسة ، حيث توضح الجداول السابقة عدد الأساتذة المتواجدين في كل كلية حسب رتبهم العلمية، إلا أن هذه الدراسة ستشمل الأساتذة الذين تساوي خبرتهم أو تزيد عن 15 سنة خلال السنة الدراسية 2018/2017 لأسباب سيتم توضيحها لاحقاً.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

3 المجال الزمني:

انطلقت الدراسة الاستطلاعية في جامعة 20 أوت 1955 في سنة 2014/ 2015 ، حيث تم التواصل مع مصلحة الإعلام الخاصة ب الجامعة لتزويدنا بمعلومات حول ها، وفي سبتمبر 2017م تحصلنا من مصلحة المستخدمين على مستوى رئاسة الجامعة على قائمة بعدد الأساتذة الذين تتجاوز خبرتهم 15 سنة في كل كلية من كليات الجامعة (انظر الملحق رقم 08) خلال العام الدراسي 2017/2018.

وفي نفس الفترة تم تحكيم الاستمارة من طرف مجموعة من الأساتذة على مستوى جامعة 20 أوت 1955م وجامعة باجي مختار -عناية- ليتم توزيع الاستمارة التجريبية على مجموعة تتكون من 18 أستاذ يحملون نفس الخصائص المطلوبة، كما قمنا بإجراء المقابلات على عدد آخر منهم ، و في الأخير تم توزيع الاستمارة النهائية على عينة البحث واسترجاعها في بداية شهر ديسمبر 2017 م.

ثانيا: المنهج المستخدمة في الدراسة:

يتم اختيار منهج الدراسة وفق اعتبارات معينة كطبيعة الموضوع المراد دراسته والهدف من الدراسة وكذا نوعية البيانات والمعلومات المراد تجميعها. فللمنهج العلمي هو "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث ، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها"¹.
وبما أن الدراسة تهدف أساسا إلى البحث في العلاقة التي تربط بين إصلاحات التعليم العالي في الجزائر والأهداف التنموية التي تسعى البلاد إلى تحقيقها ، فانه بات واضحا إن المنهج الوصفي هو الأصلح لهذا البحث لأنه منهج لا يقف عند حدود وصف الظاهرة موضوع البحث لكن يتعداها إلى ابعدها من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقوم الأدلة للوصول إلى رصيد معرفي حول الموضوع.²

¹-محمد شفيق : البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985، ص(203).
²- مورييس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ، الجزائر، دار القصة للنشر، 2004، ص(100).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

حيث يعرف بأنه "المنهج الذي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة، والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كل من الأفراد والجماعات، وطرقها في النمو التطور، ولا يقتصر على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمضي إلى أبعد، لأنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات حيث لا تكتمل عملية البحث حتى تنظم هذه البيانات وتحلل وتستخرج منها الاستنتاجات ذات الدلالة والمعزى"¹.

وتم تطبيق هذا المنهج على مرحلتين تتمثل الأولى في مرحلة الاستطلاع وجمع المصادر النظرية التي تصب في صلب الموضوع المدروس، واكتشاف مجال البحث المكاني والبشري قصد الوقوف على أهم النقاط والبيانات التي تهتم بالبحث وتجميعها والقيام بدراساتها.

وتتمثل الثانية في مرحلة الوصف الموضوعي التي تتم عن طريق التحديد الدقيق للإشكالية وبنائها بطريقة علمية ممنهجة وكذا لإحاطة الدقيقة بالموضوع نظريا، وضبط وتساؤلات الدراسة واختيار الأدوات اللازمة لجمع البيانات الميدانية والقيام بتحليلها وتفسيرها، ومن ثم استخلاص النتائج والخروج بإجابات لتلك التساؤلات المطروحة.

كما اقتضت الدراسة استخدام **المنهج التاريخي** حيث يعد منهج هام جدا خاصة في الدراسات السوسيولوجية فهو لا يقتصر فقط على التاريخ وإنما يستخدم في العديد من العلوم، منها الطبيعة والإنسانية والاقتصادية وحتى العسكرية، فالهدف من استخدامه في مثل هذه التخصصات هو التعرف على حادثة بشرية مضت أو تطورت إلى غاية وصولها إلى الحاضر بشكلها الحالي، فهو منهج يساعد في إجراء المقارنات بين المراحل المختلفة من مراحل تطور الظاهرة المدروسة، ومعرفة تطورات المشكلات وحلولها في الماضي البعيد والقريب للوقوف على إيجابيات وسلبيات هذه الحلول².

وتم استخدامه في هذه الدراسة من أجل تتبع مختلف التطورات والتغيرات التي مر بها التعليم العالي عبر الزمن ومن البدايات الأولى لظهوره منذ الحضارات القديمة إلى العصر الحديث، وكذا التطور الذي عرفه باعتباره قطاع حساس ومهم في العديد من الدول للوقوف على أهم أوجه الاختلاف والتشابه خاصة بين العالم المتقدم والعالم النامي إلى غاية الوصول إلى التغيرات والتطورات التي عرفت الجزائر في هذا المجال، والتطرق إلى العديد من المشاكل التي عايشتها منظومة التعليم العالي عبر مختلف المراحل

¹-طلعت همام: **سبين وجيم عن مناهج البحث العلمي**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، الأردن، 1984، صص (156-157).
²-صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم، لنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2003، صص (125).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

الزمنية والتي فرضتها تطورات العصر ، والوقوف عند أهم الإصلاحات التي حاولت بلادنا من خلالها تطوير هذا القطاع وجعله قطاع يخدم أهداف التنمية الوطنية.

ثالثا- عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

تعد العينة صورة مصغرة عن المجتمع المدروس فهي عبارة عن "مجموعة جزئية يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها ، ويجب أن تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي"¹.

وبما أن هذه الدراسة موجهة لمعرفة العلاقة التي تربط إصلاحات التعليم العالي بأهداف التنمية في

الجزائر ارتأينا جعل المجتمع الأصلي لها أساتذة الجامعة لأنهم الفئة الأكثر وعي بمدى جدوى

الإصلاحات والأقدر على تقييم مدى مواءمتها لأهداف الدولة التنموية فالأستاذ الجامعي هو من يخرج

على يده إطارات الدولة وقادتها وكذا هم أكثر فئة منتجة في مجال البحث العلمي.

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على العينة القصدية وهي " العينة التي يتم انتقاء واختيار أفرادها بنحو

مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم"²

حيث تم اختيار الأساتذة الذين تساوي خبرتهم 15 سنة فما فوق عند السنة الدراسية (2018/2017) وقد

تم تحديد مدة الخبرة هذه بعد الدراسة الاستطلاعية حيث لاحظنا أن الأساتذة الذين درسوا النظام

الكلاسيكي وواصلو في تدريس ضمن نظام (ل م د) يمكنهم منحنا معلومات أكثر دقة من غيرهم. ويرجع

تحديدنا لهذه الخبرة (15 سنة) وليس أقل منها إلى أن نظام (ل م د) شرع بتطبيقه الأولي في بعض

الكليات على مستوى الوطن بداية من العام الدراسي 2004-2005 ليعمم بعد ذلك في العام الدراسي

2007-2008 ولنحصل على عينة درست النظام الكلاسيكي فقط ومن ثم انتقلت لتدريس النظام الجديد

كان علينا اختيار الأساتذة الذين بدؤوا التدريس قبل فترة 2004-2005 أي منذ السنة الدراسية 2002-

2003 لأنهم واكبوا السنة التحضيرية والاستشارية للإصلاح الجديد ، لتكون أكثر فئة عايشة جملة من

الإصلاحات وتستطيع إعطاء وجهة نظرها في ما وصل إليه التعليم العالي في الجزائر بعد هذه

الإصلاحات ومدى ارتباطها بمتطلبات التنمية المتجددة.

وحسب الإحصائيات التي تحصلت عليها الباحثة من مصلحة المستخدمين الخاصة برئاسة جامعة

سكيكدة تمكنا من حصر عددهم ب197 أستاذ على مستوى جميع الكليات. أنظر الملحق رقم(08).

موزعون كالتالي:

¹ - حسن المنسي: منهج البحث التربوي، دار الكندي، ط1، الأردن، 1999.ص(92).

² - عبيدات محمد وآخرون: المرجع السابق،ص(169).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

78 أستاذ في كية التكنولوجيا.

68 أستاذ في كلية العلوم.

20 أستاذ في كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

14 أستاذ في كلية الآداب واللغات الأجنبية.

11 أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية.

06 أساتذة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

وبعد حذف الأساتذة الذين تم تجريب الاستمارة الأولية عليهم والمقدرون ب 18 أستاذ وكذا الأساتذة المحكمين وعددهم أستاذين من العلوم الاجتماعية ، أصبح العدد الإجمالي للعيينة المبحوثة يقدر ب177 أستاذ يحملون الخبرة المطلوبة. ومنه النسبة المئوية التي مستها الدراسة من إجمالي العينة هي :

$$\%89.84 = \frac{100 \times 177}{197}$$

197

رابعا- أدوات جمع البيانات :

تحتاج كل دراسة إلى أداة مناسبة لطبيعة الموضوع ولنوع المنهج المختار تطبيقه ، فالقيام بالدراسة الميدانية يتطلب اختيار سليم للأدوات التي من شأنها أن تجعل العمل متكاملا ،ومهما يكن نوع الأداة المستخدمة فإن الهدف منها هو الحصول على معطيات وبيانات يمكن أن تقارن ، لذا فدور اختيار الأدوات المناسبة عملية لا تقل أهمية عن باقي العمليات الأخرى¹. وفي موضوع بحثنا تم استخدام الأدوات المنهجية التالية:

1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم أدوات البحث العلمي ومصدرا هاما في الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة وهي مهمة لأي باحث حيث يستخدمها في "تركيز الانتباه على كل الجزئيات غير المتوقعة كما تعني اليقظة.إن الملحوظة في جوهرها عملية ايجابية وفعالة لأن العالم ليس هو الشخص الذي يحاول لأول مرة وإنما هو الذي يلحظ بغرض اكتشاف معطيات وثيقة الصلة بموضوع الملحوظة ،وهنا تستند ملاحظاته للواقع إلى نظرية معينة عن الوقائع"². أي أن الباحث لا ينطلق في ملاحظته لعناصر ظاهر

¹ - ريمون بودون: مناهج علم الاجتماع، ترجمة هالة شيبون الحاج، ط1، منشورات عويدات، بيروت لبنان، 1972، ص(45).
² - عبود عبد الله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2، دار النمر، دمشق، سوريا، 2004، ص(159).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

من العدم بل يستند إلى خلفية نظرية حول الموضوع المراد دراسته لآلا يحدث هناك خلط وصعوبة في الملاحظة، فمن الضروري إجراء قراءة دقيقة ومعقدة حول أي موضوع قبل الانطلاق في دراسته والنزول إلى الميدان.

واعتمدنا في هذه الدراسة على الملاحظة البسيطة والتي يقصد بها ملاحظة الظواهر التي تحصل تلقائياً من نتيجة ظروف عادية دون إخضاعها للضبط العلمي ، وبدون استخدام أدوات دقيقة للقياس بغية الدقة في الملاحظة¹.

واستخدمنا هذا النوع من الملاحظة منذ بداية الدراسة الاستطلاعية وأثناء إجراء المقابلات مع الأساتذة حيث مكنتنا هذه التقنية من فهم بعض سلوكياتهم واتجاهاتهم ومواقفهم حول التعليم العالي ، وقمنا بتوظيف هذه الملاحظات في عملية تحليل وتفسير البيانات الميدانية المتحصل عليها عن طريق أدوات جمع البيانات الأخرى.

2-الاستمارة:

اعتمدنا تقنية الاستمارة في هذه الدراسة باعتبارها تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على أفراد العينة وبطريقة موجهة ومضبوطة ، ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا هذا ما يسهل عملية المعالجة الكمية للبيانات بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية.

إن الاستمارة هي وسيلة للدخول في اتصال بالمبحوثين عن طريق طرح أسئلة بهدف استخلاص اتجاهاتهم وسلوكياتهم انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها².

حيث تعرف الاستمارة على أنها: " أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب منطقي مناسب يجرى توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها"³.

أما عملية إعداد الاستمارة وتوزيعها بشكلها النهائي فقد مر بالمراحل التالية:

أ - تحديد المعلومات التي يجب الحصول عليها: حيث كان الهدف من وضع الاستمارة هو الحصول على المعلومات اللازمة لتغطية تساؤلات الإشكالية ، ووضعها في شكل استبيان يحتوي

¹ - رشيد زرواتي: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004، ص(148).

² - محمد عوض العايدى : إعداد البحوث والرسائل الجامعية مع دراسة عن مناهج البحث - ط1- مركز الكتاب للنشر القاهرة، 2005، ص(87) .

³ - زكي مصطفى عليان وآخرون، أساليب البحث العلمي : الأسس النظرية والتطبيق العملي ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان 2008، ص(88).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

على جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي تشمل عليها الدراسة، وتغطيتها بأسئلة ذات تسلسل منطقي.

ب اختبار الاستمارة: قبل الاستخدام النهائي للاستمارة تم مناقشة محتوى هذه الاستمارات مع المشرف الذي قدم بدوره جملة من التعقيبات ومن ثم التوجيهات والإرشادات ، كما تم تحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة في علم الاجتماع من جامعة سكيكدة وكذا جامعة عنابة أما عن قائمة المحكمين فهي موجودة في الملحق رقم(03).

وكانت ملاحظاتهم كلها تصب فيما يلي:

- إعادة صياغة بعض الأسئلة بمزيد من الدقة.
- إضافة بعض الأسئلة وحذف البعض الآخر.
- تجزئة العبارات وتفادي التركيب والعطف لتكون الإجابة أكثر تحديد وسهولة على المبحوث.
- التقليل من عدد الأسئلة حيث كانت الاستمارة الأولية تحوي 83 سؤال. لتجرب ب 63 سؤال وتأخذ شكلها النهائي ب 50 سؤال.

وقد تم مراعاة ملاحظات كل من المشرف والمحكمين في الصياغة النهائية للاستمارة.

ج- تحديد شكل ونوع الأسئلة: حيث تم وضع (50) سؤال اغلبها كان مغلق مع وضع بعض الأسئلة نصف مفتوحة ومركبة.

كما توزعت هذه الأسئلة على أربعة محاور ارتبطت بتساؤلات الدراسة.

المحور الأول: البيانات الشخصية (07) أسئلة.

المحور الثاني: إصلاحات التعليم العالي وإعداد رأس المال البشري (22) سؤال.

المحور الثالث: البحث العلمي الموجه للتتمية (11) سؤال.

المحور الرابع: دور الإصلاحات في ربط الجامعة بالمجتمع (10) أسئلة.

كما تم وضع هذه الأسئلة بشكل متسلسل يثير اهتمام المبحوث ويشجعه على مواصلة الإجابة أما عن لغة الأسئلة فقد كانت بسيطة رغم أن مجتمع البحث ذو مستوى علمي عالي.

د -توزيع الاستمارة: وفيها تم البحث عن الأساتذة ضمن مجال العينة عن طريق إما رؤساء الأقسام

أو رؤساء مصلحة التدريس الذين قاموا بتوجيهنا إلى أفراد العينة خاصة في الأوقات التي

يدرسون فيها ، وفيهم من ساعدنا على توزيعها بنفسه.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

وقد واجهتنا عدة صعوبات في عملية توزيع الاستمارة واستردادها، أهمها انشغالات الأساتذة الكثيرة وكذا غالبيتهم يدرسون ليومين أو ثلاثة فقط في الأسبوع، مما يصعب عليهم ملاً الاستمارة واسترجاعها من طرفنا في اليوم نفسه حيث يقومون بأخذها معهم مما يصعب علينا استردادها وأحياناً ينسون ملاًها، كما يرجعونها في العديد من المرات دون إكمالها مما يدفعنا لحذفها، كما واجهتنا صعوبة من نوع آخر وهي جهل بعض الأساتذة للغة العربية خاصة في التخصصات العلمية والتكنولوجية مما دفعنا إلى الجلوس معهم وترجمتها لهم، أما أكثر المشاكل التي واجهتنا صعوبة فهي جهل ذوي التخصصات العلمية والتكنولوجية بالبحث الاجتماعي وطريقة استخدام هذه الأداة وكيفية التعامل مع البيانات المتحصل عليها، خاصة في عمال السرية ورغم شرحنا لهم إلى أنهم تجنبوا التعامل معنا واعتذروا عن الإجابة، ونظراً لهذه الأسباب تم جمع 134 استمارة من أصل 177.

4 المقابلة:

تعد المقابلة من أهم التقنيات المعتمد عليها في البحث العلمي وهي عبارة عن "تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول احدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستشير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث، والتي تدور حول آرائه ومعتقداته"¹. كما تعرف على أنها "طريقة لجمع البيانات قريبة الشبه بالاستمارة مع بعض الاختلاف في بعض الوجوه والجوانب مثل خاصية التفاعل الذي يتحقق بين الباحث والمبحوث"².

وقد استعنا في بحثنا هذا بالمقابلة الحرة لأنها من أكثر الأدوات فعالية في الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية كما تتميز بارتفاع الإجابات وهي تكمل المعلومات التي تزودنا بها الأدوات البحثية الأخرى.³ حيث قامت الباحثة بعدة مقابلات علمية تم فيها توضيح أهداف البحث والإضافات التي يمكن أن يقدمها، وقد تم إجراء هذه المقابلات مع العديد من الأساتذة أثناء ملئهم للاستمارات، حيث كثيراً ما نصادف أن بعض المسؤولين في الإدارة هم ضمن هيئة التدريس التي مستها العينة المختارة من بينهم:

- رئيس قسم الفيزياء

- نائب رئيس قسم الحقوق

- مدير مخبر الكيمياء

- مسؤول خلية الجودة في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

¹- بالقاسم سلاطينة وحسان الجيلاني: أسس البحث العلمي، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص ص (104-105).

²- عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص(68).

³- عبيدات محمد وآخرون: منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل، عمان، 1999، ص(57).

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

4- الوثائق:

تعد الوثائق مصادر هامة يتم الاستعانة بها لإثراء الموضوع وإضافة معلومات وحقائق وبيانات تخدم الدراسة.

وخلال عملية البحث الميداني تم تزويدنا ببعض الوثائق من بينها ما يلي:

- الإحصائيات الخاصة بعدد الأساتذة والطلبة في جامعة سكيكدة مستخرجة من مصلحة

المستخدمين لرئاسة الجامعة.

- الاضطلاع على دليل الطالب.

- الاضطلاع على القانون الداخلي للجامعة.

خامسا- أساليب الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الأسلوب الكيفي والأسلوب الكمي معا وهذا راجع إلى طبيعة البحث الذي يتميز بتعدد الأبعاد والمؤشرات وتعدد أدوات الدراسة الوصفية والاستكشافية معتمدين على تكميم البيانات والتفسير والكيفي لها لربطها أكثر بالواقع وإيصال استجابات المبحوثين بطريقة أكثر تحليلا وتفسيرا لأرائهم وخبراتهم.

أ- الأسلوب الكيفي: اعتمدنا هذا الأسلوب في عملية تفسير وتحليل البيانات الرقمية المتحصل

عليها بواسطة الدراسة الميدانية وربطها بالواقع من خلال العودة إلى كل ما تم جمعه من تراث

نظري حول الموضوع المدروس، وتوظيفه في عملية استنتاج الأرقام من خلال مضامين

ودلالات تكسب المحتوى القراءة السوسولوجية المناسبة، التي من شأنها تقوية المستوى العلمي

للبحث إضافة إلى معرفة الصدق الواقعي للاستجابات من خلال تفسيرها في ضوء معطيات تم

تحصيلها من خلال البحث النظري.

ب- الأسلوب الكمي: وهو الأسلوب الذي يهدف إلى تكميم البيانات التي تحصلنا عليها عن طريق

الدراسة الميدانية باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي، عن طريق وضع البيانات المتحصل عليها في

جداول وتحويلها إلى أرقام وتكرارات ونسب مئوية، لعرض ووصف خصائص أفراد العينة وتحديد

استجابات المبحوثين على كل تساؤل من تساؤلات الاستمارة، ومعرفة المتوسط الحسابي لكل من سن

المبحوثين وخبرتهم المهنية في مجال التدريس في الجامعة.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

خلاصة:

تم في هذا الفصل تسليط الضوء على الإجراءات المنهجية للدراسة انطلاقاً من تحديد إطارها المكاني والزمني والبشري وكذا المناهج الأساسية المعتمد عليها في عملية البحث ومروراً بأدوات جمع البيانات الميدانية بما فيها الملاحظة والاستمارة والمقابلة كما تم تحديد عينة الدراسة والتي مست بطريقة قصدية الأساتذة الذين تساوي خبرتهم أو تزيد عن 15 سنة وفي الأخير تم تحديد الأسلوبين اللذان اعتمدا عليها في عملية تحليل البيانات الميدانية وهما الأسلوب الكمي والكيفي معا.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد

1 -المحور الأول: حول البيانات الشخصية

2 -المحور الثاني : حول إصلاحات التعليم العالي وإعداد رأس المال البشري

3 -المحور الثالث: البحث العلمي الموجه للتنمية

4 -المحور الرابع: دور اصلاحات التعليم العالي في ربط الجامعة بالمجتمع

خلاصة

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد:

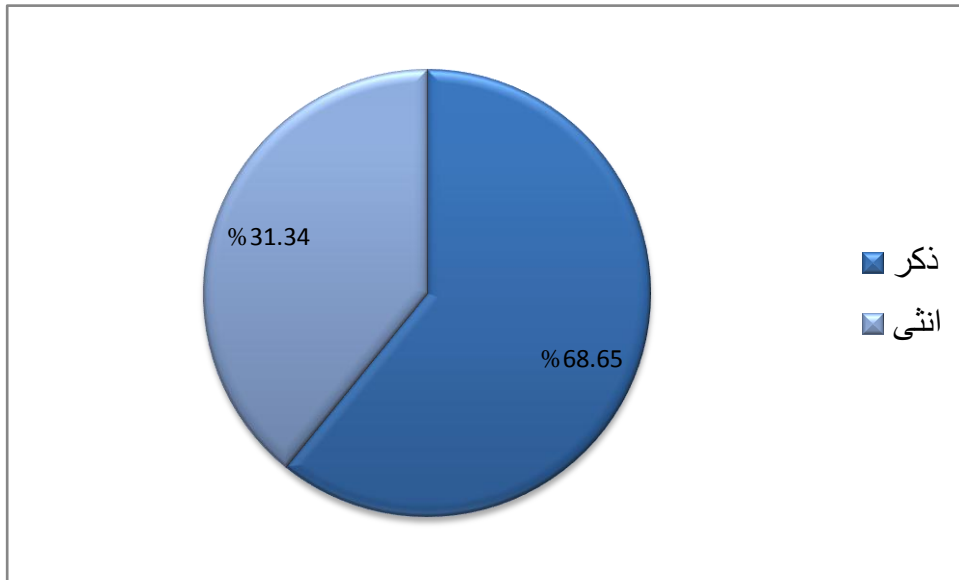
نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض و تحليل الجوانب التطبيقية لموضوع الدراسة، لمعرفة واقع إصلاحات التعليم العالي ومدى علاقته بأهداف التنمية المسطرة في المجتمع الجزائري من خلال ثلاث محاور أساسية، أولها إصلاحات التعليم العالي في الجزائر ومدى فعاليتها من حيث عملية إعداد رأس المال البشري القادر على تحقيق أهداف التنمية، وثانيها ما إذا كانت إصلاحات التعليم العالي تهيئ مؤسسات التعليم العالي لتقديم بحث علمي يساهم في تحقيق أهداف التنمية، وثالثها حول ما إذا كانت إصلاحات التعليم العالي في الجزائر فعالة من حيث توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع. وستتم معالجة هذه المحاور من خلال تحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها بواسطة الاستمارة المطبقة على عينة من أساتذة جامعة 20 أوت 1955 وإسقاطها على الأسس النظرية المشار إليها في الفصول السابقة ، مدعمين ذلك بباقي أدوات جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

1 المحور الأول: البيانات الشخصية.

تعرضنا في هذا العنصر إلى الخصائص التي تميز عينة الدراسة من خلال المؤشرات التي طرحت كأسئلة في المحور الأول الخاص بالبيانات الشخصية، باعتبارها مؤشرات تساعد على فهم خصائص أفراد العينة وهذه المؤشرات هي: الجنس، السن، الكلية، القسم والخبرة المهنية وتخصص المخبر العلمي الذي ينتمي إليه أفراد العينة .

الشكل رقم (12): دائرة نسبية خاصة بتوزيع أفراد مجتمع البحث حسب الجنس.



بيانات الاستمارة : السؤال رقم (01).

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث حيث مثلت نسبة الذكور

60.86% ونسبة الإناث **39.13%**.

وهذا راجع إلى أن أكبر عدد من الأساتذة يتواجد ضمن كلية التكنولوجيا و كلية العلوم حسب الملحق رقم

(08) وهذه التخصصات تستهوي أكثر الذكور على الإناث وهذا ربما ما جعل نسبة الذكور تتفوق على

الإناث ضمن الخبرة المختارة.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (11): خاص بالسن

الفئات	Fi	النسبة المئوية	Xi	Fi . Xi
[44-40]	10	%12.68	42	420
[49-45]	51	%38.05	47	2397
[54-50]	26	%19.40	52	1352
[59-55]	17	%15.67	57	962
[64-60]	19	%14.17	62	1178
المجموع	134	%100	-	6306

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (02)

$$\bar{X} = \frac{\sum (f_i \times x_i)}{\sum f_i}$$

(مجموع التكرارات × مراكز الفئات)
مجموع أفراد العينة

ومنه Xi هو مركز الفئة = $\frac{\text{الحد الأول} + \text{الحد الثاني}}{2}$

$$\text{كمثال } 42 = \frac{44 + 40}{2}$$

وهو مركز الفئة الأولى

$$F_i \times x_i = \text{مركز الفئة} * \text{تكرار الفئة}$$

$$420 = 42 * 10$$

$$\text{ومنه } 6306 = \sum (f_i * x_i)$$

$$\bar{X} = \frac{6306}{134} = 47.05 \approx 47$$

ومنه متوسط سن أفراد العينة هو بالتقريب 47 سنة.

إن المتمعن في الجدول يتساءل لماذا تبدأ الفئات من سن الأربعين ؟ والإجابة هي:

نظرا لتحديدنا لسنوات الخبرة التي يجب أن يحملها المبحوثين بخمسة عشرة سنة فما فوق ، لم يكن بإمكاننا تقيئة الأعمار فوضعت في الاستمارة كسؤال مفتوح ، وبعد جمع البيانات استطعنا تحديد الفئات العمرية التي يتواجد فيها أفراد عينة الدراسة.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول أعلاه، حيث تبين نسب الجدول أن الفئة العمرية الأكثر تواجدا في العينة المدروسة هي [49-45] والتي تمثل 38.05% والفئة العمرية الثانية هي [54-50] بنسبة 19.40%، في حين يتواجد أصحاب الفئة العمرية [59-55] بنسبة 15.67% أما المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين [64-60] سنة فتواجدوا بنسبة 14.17% لتكون الفئة العمرية الأقل حضورا هي من المبحوثين ضمن الفئة العمرية [44-40] وهذا راجع لصغر سنهم نوعا ما مقابل الخبرة المطلوبة ، وهذا ربما راجع لصعوبة التوظيف في الجامعة في سن صغيرة.

جدول (12): يوضح الكلية التي ينتمي إليها أفراد العينة.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية	15	11.19%
كلية العلوم	44	32.83%
كلية التكنولوجيا	54	40.29%
كلية الآداب واللغات الأجنبية	10	7.46%
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير	4	2.98%
كلية الحقوق والعلوم السياسية	7	5.22%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (03)

من خلال بيانات الجدول يتضح لنا أن غالبية المبحوثين هم من كلية التكنولوجيا بنسبة (40.29%)، وتليها كلية العلوم بنسبة (32.83%)، في حين تلتها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة (11.19%) أما كلية الآداب واللغات الأجنبية فجاء عدد مبحوثيها بنسبة (7.46%) من العينة المدروسة، في حين كانت نسبة مبحوثي كلية الحقوق والعلوم سياسية (5.22%) من مجتمع البحث، أما أقل المبحوثين هم من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بنسبة (2.98%) من أفراد العينة.

ويمكن تفسير هذا التباين الواضح بين عدد الأساتذة المأخوذ من كل كلية بأنه وحسب الفحص الشامل للأساتذة حاملي سنوات الخبرة المذكورة سابقا ، والتي اعتمدنا في توزيع الاستمارة على الملحق رقم (08) لاحظنا أن عدد هيئة التدريس الذين يمتلكون هذه الخبرة يتواجدون أكثر في كلية التكنولوجيا (78) ثم كلية العلوم (68) ثم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (20) ثم كلية الآداب واللغات الأجنبية (14) ثم كلية

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الحقوق والعلوم السياسية (11) وأخيرا كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير (06) وهذا التباين يرجع إلى قدم الكليات وحدائتها في الجامعة وكذا حسب عدد التخصصات المفتوحة ضمن كل كلية واحتياجاتها من أساتذة.

الجدول رقم (13): يوضح الأقسام التي ينتمي إليها أفراد العينة

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
حقوق	6	4.74%
العلوم السياسية	1	0.74%
العلوم الاجتماعية	11	8.20%
العلوم الإنسانية	4	2.98%
العلوم الاقتصادية	3	2.23%
علوم التسيير	1	0.74%
الأدب العربي	10	7.46%
بيetro كيمياء وهندسة الطرائق	19	14.17%
هندسة مدنية	14	10.44%
هندسة ميكانيكية	12	8.95%
الالكترونيك	10	7.46%
الكيمياء	12	8.95%
الفيزياء	9	6.71%
رياضيات	5	3.73%
الإعلام الآلي	4	2.98%
علوم الزراعة	8	5.97%
علوم المادة	5	3.73%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (04)

بعد قيامنا بتفريغ البيانات المتحصل عليها من الاستمارة والتي راعينا أثناء توزيعها التنوع حسب التخصصات العلمية لهيئة التدريس المبحوثة، لاحظنا التنوع الموجود في التخصصات في جميع الكليات وإذا كانت هناك تخصصات غير موجودة فهذا راجع إلى حدائتها وعدم استوفاء أساتذتها سنوات الخبرة المطلوبة كتخصص اللغات الأجنبية على سبيل المثال.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (14): الخاص بالرتبة العلمية.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد (ب)	03	%02.23
أستاذ مساعد (أ)	30	%22.38
أستاذ محاضر (ب)	39	%29.10
أستاذ محاضر (أ)	36	%26.86
أستاذ التعليم العالي	26	%19.40
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (05)

من خلال الجدول يتضح لنا أن أفراد العينة يحملون مختلف الرتب العلمية، والملاحظ أنه رغم خبرة هؤلاء الباحثين الكبيرة إلى انه مازال (8.20%) في رتبة أستاذ مساعد (ب) و (22.38%) في رتبة أستاذ مساعد (أ) ولعل هذا التأخر الكبير في الترقية راجع إلى صعوبة شروط الترقية للرتب العلمية العليا أو راجع إلى قلة النشاط العلمي لهؤلاء الأساتذة، لكن رغم هذا فإن الباحثين من صنف أستاذ محاضر (ب) هم أكثر فئة متواجدة ضمن عينة البحث بنسبة (29.10%) وليس ببعيد عن هذه النسبة يتواجد حاملي رتبة أستاذ محاضر قسم (أ) بنسبة (26.86%) من أفراد العينة، في حين يتواجد الأساتذة الذين يحملون رتبة أستاذ التعليم العالي بنسبة (19.40%) من الباحثين وهذا يوضح المستوى العلمي العالي للعينة المبحوثة مع سنوات الخبرة التي تحملها.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(15):يوضح الخبرة المهنية في التدريس.

الاختيار	التكرارات	%	Xi	Fi . Xi
19-15	55	%41.04	17	935
24-20	35	%26.11	22	770
29-25	23	%17.16	27	621
34-30	21	%15.67	47	987
المجموع	134	%100		3313

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (06)

المتوسط الحسابي للخبرة المهنية في المؤسسة:

$$XI = \frac{\sum(Fi \times Xi)}{\sum Xi} = \frac{3313}{134} = 24.72 \approx 25$$

ومنه متوسط سنوات الاقدمية هو 25 سنة .

يتضح لنا من خلال المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة التي يحملها المبحوثين والتي تصل إلى أربعة وثلاثين سنة وأيضاً من خلال الفئات المبينة في الجدول أن هؤلاء الأساتذة عايشوا العديد من الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية ، فبالنظر إلى المتوسط الحسابي يمكننا الاستنتاج أنه على الأقل غالبية المبحوثين قد وظفوا قبل سنة 2000م وفي هذه الحالة كانوا حاضرين وقت صدور القانون التوجيهي للجامعة سنة 1998م، وبعده إصلاحات اللجنة الوطنية سنة 2002م، ثم صدور قرار اعتماد نظام (ل م د) وكذا السنة الاستشارية وحسب المقابلات التي أجريناها مع العديد منهم اقرروا بأنهم كانوا من بين الأساتذة المدعوي ضمن الندوات الاستشارية والتقييمية لتجربة نظام (ل م د) ، ومن ثم وضع برامجه في العديد من التخصصات ، وبهذا ت عد هذه النخبة المختارة لتكون عينة البحث درست ضمن النظامين الكلاسيكي و(ل م د) وبإمكانها إفادتنا بالكثير من المعلومات حول تساؤلات الدراسة بكثير من الخبرة والدقة في المعلومات ومصداقيتها.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (16): يوضح الانتماء إلى مخابر علمية.

		(أ)	(ب)
		الاختيار	التكرارات
		النسبة المؤوية	النسبة المؤوية
في حالة الإجابة ب (نعم)		115	85.82%
الفئات	التكرارات		%
الحقوق	5		4.34%
الأدب العربي	8		6.95%
العلوم الاجتماعية	12		10.43%
التكنولوجيا	47		40.86%
العلوم	40		34.78%
الاقتصاد	3		2.60%
المجموع	115		100
		19	14.17%
		134	100%
		لا	
		المجموع	

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (07)

حسب التساؤل الثاني للدراسة حول إصلاحات التعليم العالي وفعاليتها في تطوير البحث العلمي الموجه للتنمية في الجزائر ارتأينا أن نطرح سؤال ضمن المحور الأول لاستمارة البحث لمعرفة نسبة الانتماء إلى المخابر العلمية للأساتذة المبحوثين ، وجاءت النسب كما هو موضح في الجدول أعلاه حيث وصلت نسبة المبحوثين الذين ينتمون إلى المخابر العلمية إلى (85.82%) وهذه النسبة كافية لتساعدنا في معرفة العديد من المعلومات للإجابة على التساؤل الموضوع رغم أن عدد غير المنتمين إلى المخابر العلمية وصل إلى (14.17%) من المبحوثين إلا أن هذا لا يعني جهلهم بواقع البحث العلمي ، حيث هذا الأخير لا يقتصر القيام به فقط ضمن المخابر بل بإمكان الأساتذة انجازه ضمن مشاريع بحثية خاصة، كما توضح الاحتمالات المرفقة في حالة الإجابة ب (نعم) المبينة في الجدول (ب) الانتماءات

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

البحثية ضمن تخصصات المخابر التي ينتمي إليها المبحوثون والتي تبين دورها تنوع مجالات البحث ضمن جامعة سكيكدة، هذا ما يمنحنا رؤى وأراء متنوعة حسب طبيعة المجال البحثي للأستاذ المبحوث.

2 - المحور الثاني: اصلاحات التعليم العالي وإعداد رأس المال البشري.

نحاول من خلال هذا المحور التعرف على ما إذا كانت إصلاحات التعليم العالي في الجزائر تراعي ضمن محتواها وتطبيقها منح الطالب الكفاءات اللازمة لتجعل منه رأس مال بشري قادر على قيادة عجلة التنمية في المجتمع ، وهذا من خلال آراء المبحوثين بصفحتهم من عايش هذا الواقع عن كثب . وقد عاينا هذا الواقع من خلال عدة أبعاد ومؤشرات ذات صلة مباشرة بالموضوع مثل (محتوى البرامج، أساليب التقييم ، طرق التدريس، الأطوار التعليمية).

الجدول رقم(17): خاص بما إذا كانت البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية تصدر عن هيئات مختصة.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	70	52.23%
لا	64	47.76%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم(08)

من خلال إجابة المبحوثين وجدنا أن (52.23%) يؤكدون أن برامج التعليم العالي تصدر عن هيئات مختصة، أما ما نسبته (47.76%) من أفراد العينة يرون العكس. وهذا التقارب يجعلنا نستنتج وندعم هذا الاستنتاج بالمقابلات التي أجريناها مع الأساتذة حين ملئهم للاستمارات، فالجان الملزمة بوضع البرامج تتكون غالبا من أساتذة مختارون في جميع التخصصات العلمية وفي العديد من الأحيان تكون هذه اللجان أو الهيئات غير مختصة في وضع البرامج، ما أدى إلى عدم دقتها وسوء التنسيق الحاصل فيها عبر المستويات التعليمية.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(18): يبين إذا ما كانت البرامج تتناسب مع التوقيت الزمني السنوي والسداسي المخصص لها.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	46	%34.32
لا	88	%65.67
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم(09)

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن (34.32%) من أفراد العينة يرون أن البرامج التعليمية الموضوعية من طرف الهيئات المختصة تتناسب مع التوقيت الزمني المخصص لها ، وهذا حسبهم راجع إلى أن البرامج تقدم في شكل محاور وكل أستاذ يتحكم فيها حسب قدرته على التقديم والتوقيت الزمني المقدم له سواء كان المقياس سداسيا أو سنويا، أما غالبية المبحوثين والمقدرون ب(65.67%) فيؤكدون على أن محتوى البرامج لا يمكن إكماله في هذا الوقت المخصص.

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن عدم التوازن بين محتوى البرامج والوقت المخصص راجع إلى عدم كفاءة واضعي البرامج وسوء تقديرهم لتوقيت الذي يتطلبه إيصالها للطلاب، ما يؤدي إلى سوء سير الحصص التدريسية واكتظاظ المعلومات المقدمة وسرعة تناولها من طرف الأستاذ وضعف استيعاب الطالب لها ما يؤثر سلبا على تحصيله الدراسي.

الجدول رقم (19) :حول ما إذا البرامج تتناسب مع المستوى الاستيعابي للطالب.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	54	%40.29
لا	80	%59.70
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم(10)

توضح نتائج الجدول أعلاه أن (59.70%) من أفراد العينة يرون أن محتوى البرامج لا يتناسب مع المستوى الاستيعابي للطلبة ،وهذا راجع بحسب ما أدلو به خلال المقابلات إلى نوعية البرامج المقدمة،في حين يرى (40.29%) أن البرامج في متناول الطلبة وقادرين على استيعابها و أن ضعفهم هذا راجع إلى

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

مستواهم الحقيقي قبل الالتحاق بالجامعة ولا تتحملة البرامج وعليهم بدل مجهود خاص لتطوير إمكانياتهم الاستيعابية عن طريق البحث والاطلاع وتقوية الجانب المعرفي لديهم.

إذا يمكننا الاستنتاج من هذه الاستجابات أن البرامج التعليمية موضوعة بطريقة غير مدروسة ولا تراعي بنسبة كبيرة المستوى الاستيعابي للطالب، ما يفرض على الجهات المعنية بوضع هذه البرامج مراعاة هذا الجانب؛ فبرغم ما يرمي إليه نظام (ل م د) من تمكين الطالب ورفع قدرته على البحث وتوسيع مداركه في مجال تخصصه ومحتوى برامجه، إلا أن هذا العنصر مازال لم يُفعل بالشكل المطلوب نتيجة عدم إعطاء الطالب التوجيهات اللازمة لذلك وعدم تطوير الأستاذ في حد ذاته لطرقه وأساليبه التدريسية بهدف جعل الطالب ليس مجرد متلقي داخل حجرات الدراسة بل عليه أن يأخذ ما يلزمه للبحث فيه وتوسيعه.

الجدول رقم (20): حول ما تعتمد عليه البرامج التعليمية في طرحها.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
التلقين	62	46.26%
التطبيق	0	0%
الاثنين معا	72	53.73%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (11)

يبين الجدول أن (53.73%) من أفراد العينة يرون أن البرامج التعليمية المعتمدة تجمع بين الجانب التلقيني والتطبيقي وهذا التوجه كان خاصة عند التخصصات العلمية والتكنولوجية ، نظرا لطبيعة المقاييس التي تفرض على الأستاذ التطبيق على كل معلومة علمية يقدمها للطالب ليقرب له الفهم والاستيعاب ، في حين أشار (46.26%) من المبحوثين أن البرامج المقدمة للطالب يغلب عليها الطابع التلقيني فقط.

يمكن القول أن المبحوثين في معظمهم يقرون بضعف الجانب التطبيقي في إيصال محتوى البرامج للطالب إن لم نقل انعدامه في العديد من التخصصات ، حيث يعد هذا الجانب جزء مهم من عملية إيصال المعرفة العلمية بشكل جيد سواء في التخصصات العلمية أو الأدبية والإنسانية ، لجعلها قابلة للتطبيق في المجال المهني للخريج، حيث يفترض على التعليم العالي أن يقوم بتنمية القدرات الإنسانية التي يجب أن لا تقتصر على تطوير المهارات والمعارف بل يقوم بتمكين الطالب من تطبيقها عن طريق منحه فرص الإبداع والعمل الفردي والجماعي من أجل تطوير قدراته المعرفية والعملية.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(21):يوضح أي البرامج أشمل من حيث المحتوى خلال النظامين الكلاسيكي و(ل م د).

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
النظام الكلاسيكي	96	%71.64
نظام(ل م د)	20	%14.92
الاثنين معا	18	%13.43
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (12)

يتبين من خلال الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثين و تقدر ب (71.64%) ترى أن البرامج التعليمية في النظام الكلاسيكي كانت أكثر شمولية لمحتوى المادة منها في نظام (ل م د)،وحسب المبحوثين المقدرين ب(14.92%) فالبرامج الموضوعية ضمن هذا النظام أكثر شمولية ودقة من البرامج في النظام السابق ، في حين باقي أفراد العينة (13.43%)يعتبرون أن البرامج في كلا النظامين تتميز بالشمول وهذا الاختلاف الموجود يعكس متطلبات المرحلة والتغيرات الحاصلة في المجتمع ومقتضيات التنمية في البلاد ، مما دفع إلى تغيير محتوى البرامج في بعض المقاييس مع حذف بعضها والإبقاء بمقاييس جديدة.

إذا يمكننا أن نستنتج من خلال هذه البيانات أن البرامج التعليمية الموضوعية ضمن النظام الكلاسيكي أكثر شمولاً من حيث المحتوى من البرامج الموضوعية ضمن النظام الجديد(ل م د) لكن حسب واضعي هذا الأخير،فالنظام الكلاسيكي كان يعاني من عدة مشاكل أدت إلى ضعف العملية التعليمية خاصة أن برامج التعليم العالي في الجزائر كانت لا تواكب التقدم العلمي السريع والعولمة التي مست جميع مجالات الحياة، مما جعله غير قادر على تلبية متطلبات المجتمع والتنمية ككل مما دفع بالجزائر إلى رسم أهداف جديدة ضمن النظام السداسي والمعروف بنظام (ل م د) تراعي فيها التكوين النوعي للطالب مع مراعاة الطلب الاجتماعي ، وكذا محاولة خلق علاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير الكفاءات المطلوبة في سوق العمل،مع التأكيد على الاهتمام بالتكنولوجيا والتقنيات الجديدة في مجال إيصال محتوى هذه البرامج للطالب.لكن على الرغم من هذه الرغبة والتي تعد لب هذا النظام وأساسه إلى أن قضية محتوى البرامج وعدم دقتها ولا إلمامها بمتطلبات العصر وضعف قدرتها على زرع

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

المهارات والكفاءات اللازمة في الخريج في مجال تخصصه ، مازالت تلاحق التعليم العالي في الجزائر رغم إبتاءه بنظام تعليم عالي عالمي.

الجدول رقم: (22): يوضح نوع المقاييس التي تم الاستغناء عنها عند الإصلاح الجديد.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
أساسية	38	28.35%
ثانوية	28	20.89%
الاثنين معا	68	50.74%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (13)

يشكل حذف المقاييس الأساسية والثانوية في بعض التخصصات وجهة نظر أعلى نسبة من المبحوثين وتقدر ب (50.74%) في حين يرى (28.35%) منهم أن المقاييس المحذوفة هي مقاييس أساسية ، كما يشير (20.89%) من أفراد العينة أن المقاييس المحذوفة هي مقاييس ثانوية.

إذا يمكن القول أن معظم الأساتذة ونظرا لخبرتهم التدريسية أقرروا بوجود حذف وتغيير لمحتوى بعض المقاييس الأساسية خاصة في التخصص والتي لا يجب الاستغناء عنها أبدا بحيث يؤدي هذا إلى خلل كبير في الكسب المعرفي للطالب في مجال تخصصه،فخلال تطبيق النظام الجديد(ل م د) برز هناك ما يعرف بالجدع المشترك في السنة الأولى والتي يدرس فيها الطالب بعض المقاييس التي قد تنتمي إلى التخصص الذي قد يتفرع إليه في السنة الثانية ، مما يؤدي إلى حذفها ومن ثم تعويضها بمقاييس جديدة قد تحمل نفس المحتوى السابق في العديد من الأحيان وقد تحذف تماما.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(23): حول ما إذا كان هناك تكرار في محتوى بعض المقاييس التعليمية.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	112	%83.58
لا	22	%16.41
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (14)

ومن خلال هذا الجدول نجد أن غالبية أفراد العينة والذين يمثلون (%83.58) يرون أن هناك تكرار في العديد من المقاييس في التخصص الواحد سواء خلال السنة الواحدة أو عبر المسار الدراسي للطالب، ما يؤدي إلى ضياع جهد الأستاذ وكذا هدر الوقت وعدم استغلاله في مقاييس أخرى تطبيقية تساعد الطالب في زيادة استيعابه لمحتوى تخصصه، في حين نجد (%16.41) ترى عدم وجود أي تكرار في المقاييس ولم يصادفها هذا خلال مشوارهم التدريسي.

ويُستنتج من بيانات هذا الجدول أن إصلاحات التعليم العالي لم تراعي جانب الدقة في خلق المقاييس الجديدة وصياغة البرامج لها، حيث وقعت في مشكل التكرار الذي سبب العديد من المشاكل للأستاذ والطالب على حد سواء ما أثر سلباً على المردودية التعليمية بصفة عامة والتحصيل الدراسي للطالب بصفة خاصة.

الجدول رقم(24): حول ما إذا كانت الجامعة الجزائرية تراعي ربط البرامج التعليمية بالواقع التنموي للبلاد.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	%35.82
لا	86	%64.71
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (15)

نجد في هذا الجدول ما نسبته (%64.71) من الاستجابات قد أعربت على أن برامج التعليم العالي في الجزائر لا تراعي متطلبات الواقع التنموي للبلاد ، وهذا راجع إلى سوء التنسيق بين أهداف التنمية في البلاد وأهداف التعليم العالي المسطرة، وإن وجد تنسيق في الأهداف على الورق فهناك خلل كبير في عملية التطبيق وهذا ما يعكسه واقع بلادنا من انفصال واضح بين محتوى البرامج التعليمية والواقع

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

المؤسساتي، فباعتبار الجامعة هي المنبع الرئيسي لرأس المال البشري الذي تقوم عليه التنمية الوطنية الشاملة فمن الضروري خلق هذا التناغم بين الجامعة ومحيطها الخارجي بمختلف مؤسساته . فيما جاءت نسبة (35.82%) من استجابات المبحوثين ترى أن البرامج التعليمية ضمن نظام (ل م د) تضمن العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات التنمية في البلاد ، إذا ما أحسن إيصالها للطالب بالشكل الجيد وتضافرت الجهود بين عناصر العملية التعليمية ككل لإخراج رأس مال بشري قادر على قيادة عملية التنمية في البلاد.

وبالوقوف أمام هذا الرأي نجده يتفق ضمناً مع الرأي الأول خاصة في الجانب التطبيقي المغيب لمحتوى الإصلاحات في الواقع ، وعدم الدراسة الجيدة لكيفية خلق تفاعل ايجابي بين أهداف التنمية ومحتوى البرامج التعليمية التي يتلقاها الطالب داخل مؤسسات التعليم العالي.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(25): حول ما إذا كانت برامج التعليم العالي في الجزائر تزود الطالب بالكفاءات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل.

(أ)

الاختيار		التكرار	النسبة المئوية	(ب)
نعم		38	%28.35	في حالة الإجابة ب(لا)
لا		96	%71.64	الاختيار
	أ - مستوى الطلبة عند القبول		%25	ت %
	ب - ضعف هيئة التدريس		%02.08	
	ج- ضعف محتوى البرامج الدراسية		%22.91	
	أ+ب		%14.58	
	ب+ج		%0	
	أ+ج		%14.58	
	أ+ب+ج		%20.83	
	المجموع		%100	96
المجموع		134	%100	

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (16)

تبين معطيات هذا الجدول أن نسبة (28.35%) من أفراد العينة يرون أن التعليم العالي يمنح الطالب الكفاءات اللازمة التي يحتاجها قطاع العمل في البلاد ، أما غالبية أفراد العينة والمقدرون ب (71.64%) أكدوا أن مؤسسات التعليم العالي لا تزود الطالب بالكفاءات اللازمة وهذا راجع إلى الاحتمالات الموضحة في الجدول (ب) والتي جاءت بنسب متباينة، حيث يرى (25%) من الأساتذة أن نقص كفاءة الخريج راجع إلى مستوى الطلبة عند القبول في الجامعة فهم يحملون الضعف من المراحل ما قبل التعليم العالي، في حين يرى (2.08%) من الأساتذة أن ضعف هيئة التدريس وراء عدم حصول الطالب على الكفاءة اللازمة، كما أرجع (22.91%) السبب إلى ضعف البرامج التعليمية، ومن جهة أخرى اتجه بعض الأساتذة إلى الجمع بين عدة احتمالات بحيث أشار (14.58%) إلى أن مستوى الطلبة عند القبول وضعف

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

هيئة التدريس هو السبب. والنسبة نفسها أيضا أرجعت السبب إلى مستوى الطلبة عند القبول وكذا ضعف البرامج التعليمية معا، كما أشار ما نسبته (20.83%) من المبحوثين إلى أن هذه العوامل مجتمعة هي السبب الذي يؤدي إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تزويد الطالب بالكفاءات اللازمة التي يحتاجها سوق العمل.

وعليه يمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي ملزمة بتوليد المعرفة ونشرها إلى باقي المؤسسات الإنتاجية والخدماتية عن طريق منح الخريجين الكفاءات اللازمة في مجال تخصصهم ، ودعمهم معرفيا وتقنيا ليصبحوا قادرين على الإبداع والابتكار ، ومتحمسين لمجتمع المعرفة والمنافسة والتفوق ، ومتفاعلين مع متطلبات ذلك مع ضرورة خلقهم واستيعابهم لتقنيات المعلومات التي تجعل الاقتصاد والتنمية مبنيان على المعرفة التقنية، كل هذه العناصر وغيرها إذا ما توفرت في الخريج الجامعي تمكنه من الاندماج الجيد في سوق العمل وتجعله أكثر فعالية في قيادة عملية التنمية.

الجدول رقم (26) : حول نوع المهارات الأقل توفر في الخريج الجزائري.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
أ-م عرفية	20	14.92%
ب-لغوية	16	11.94%
ج-تكنولوجية	10	7.46%
أ+ب	24	17.91%
ب+ج	18	13.43%
أ+ج	2	1.49%
أ+ب+ج	44	32.83%
المجموع	134	%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (17)

يظهر من خلال نتائج الجدول رقم (26) أن النسب جاءت متقاربة فيما يخص المهارات كل واحدة على حدة، بحيث يرى (14.92%) من أفراد العينة أن اقل مهارة تنقص الخريج هي معرفية ، وهذا راجع لعدم تمكنه من الإلهام بأهم المعارف فيما يخص مجال تخصصه و إن أخذ بعضها لا يقوم بعملية إثرائها عن طريق البحث والتقصي عنها والتوسع فيه ا باعتماده على ما يأخذه من الأستاذ فقط، في حين يرى

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

(11.94%) من أفراد العينة أن اللغة سواء العربية أو الأجنبية هي ما لا يتقنه الخريج، والسبب راجع إلى مستواه قبل الجامعي وعدم امتلاكه للرغبة في التمكن من استخدام اللغة خاصة الأجنبية، وهذا ما قد يؤثر عليه في مستقبله المهني والبحثي، أما المهارات التكنولوجية حسب (7.46%) من المبحوثين وهي نسبة قليلة مقابل باقي المهارات نظرا لأن هذا الجيل أصبح قادرا على التعامل بالوسائل التكنولوجية أكثر من الأجيال السابقة لتوفرها و تتوفر منابر جديدة وسهلة لتعلمها مع وجود الانترنت .

في حين جمع بعض المبحوثين والمقدرون ب(13.43%) بين نقص مهارة اللغة والجانب المعرفي لطالب، أما غالبية أفراد العين والمقدرون ب (32.83%) فقد اجمعوا على أن الخريج الجامعي تنقصه جميع هذه المهارات معا.

إذا يمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي وخاصة في هذا العصر ملزمة بإكساب ال طلبة المهارات الجديدة ليصبحوا قادرين علي التعامل مع المستجدات التي يعرفها العالم اليوم ، وتمكينهم من أن يكونوا أفراد قادرين على حمل وإنتاج المعرفة، وتحويل المعلومات إلي معارف واستخدامها في حل المشكلات الحياتية والعملية ، وإلمامهم بالجانب التكنولوجي ودعم مستواه م المعرفي باللغة الأصلية واللغات الأجنبية المتداولة عالميا، وعلى برامج التعليم العالي أن تحمل في محتواها أساليب تمنح الطالب مهارة العمل ضمن فريق عن طريق التدريب والممارسة ،حتى يتمكن من اكتساب التفكير الإبداعي الذي ينقص العديد من خريجينا رغم الإصلاحات التي شهدتها التعليم العالي في بلادنا لخلق رأس مال بشري يدعم خطى التنمية المسطرة.

الجدول رقم: (27) :حول ما إذا كانت البرامج التعليمية تؤهل الطالب في أكثر من مهنة

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	64	47.76%
لا	70	52.23%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (18)

توضح بيانات الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة ب(52.23%) كانت من المبحوثين الذين يرون أن برامج التعليم العالي لا تزود الطالب بالمهارات التي تمكنه من شغل عدة مهن، في حين يرى باقي أفراد

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

العينة والمقدرون ب(47.76%) أن الجامعة الجزائرية بإمكانها إخراج رأس مال بشري قادر على ممارسة عدة أنشطة مهنية ضمن مجال تخصصه.

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن التعليم العالي في الجزائر يُمكن الخريج من العمل في عدة مهن في مجال تخصصه وهذا ما نلاحظه في الواقع بحيث تحتل الإطارات الجامعية عدة مهن مختلفة وقد يطلب التخصص الواحد في عدة وظائف ، وعلى سبيل المثال بإمكان المتخرج الذي يحمل شهادة ليسانس في علم الاجتماع تنظيم وعمل أن يعمل مستشار توجيه تربوي أو أستاذ تعليم ابتدائي أو منصب إداري في مؤسسة اقتصادية في مصلحة الموارد البشرية وغيرها من الوظائف ، وهذا راجع أيضا إلى طبيعة القوانين التي تحكم سوق العمل في الجزائر والتي تمنح الخريجين الفرص في شغل وظائف متعددة فقط لامتناس البطالة المتزايدة خاصة في صفوف خريجي التعليم العالي.

الجدول رقم (28): حول ما إذا كانت معايير التقييم واضحة لجميع الطلبة.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	82	61.19%
لا	52	38.80%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (19)

من خلال المعطيات الإحصائية التي يوضحها هذا الجدول نجد أكبر نسبة وتقدر ب(61.19%) من استجابات المبحوثين تبين أن معايير التقييم واضحة ومعروفة لجميع الطلبة ويتم تعريفهم بها في بداية كل سنة وفي كل مقياس على حدا، في حين (38.80%) من المبحوثين يقرون بعدم وجود معايير تقييم ثابتة وواضحة ومتفق عليها لدى جميع الأساتذة ، ما يجعلنا نستنتج أن هذا ما يؤدي إلى وقوع الطالب في عدم الفهم للأسس التي يُقيم من خلالها نشاطه الدراسي سواء في نفس المقياس أو حتى في التقييم الذي يضمن انتقاله عبر السنوات ونجاحه الدراسي ونيله للشهادة النهائية ، خاصة من خلال نظام الأرصد الذي لا يزال يعترضه غموض لدى الطلبة وحتى عند الأستاذ.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (29): حول ما إذا كان نظام الأرصدة نظام فعال في الجامعة الجزائرية.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	30	22.38%
لا	104	77.61%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (20)

من خلال الجدول نجد أن نسبة (77.61%) من أفراد العينة المبحوثة قد أجابت بالموافقة بأن نظام الأرصدة نظام غير فعال في الجامعة الجزائرية وهو اتجاه قوي إذا ما قورن بالفئة الثانية التي أجابت بفاعلية هذا النظام، حيث بلغت النسبة (22.38%) من استجابات المبحوثين.

وإذا عدنا في قراءة تفسيرية لما ورد في هذا الجدول نجد أن المعايير التقييمية المعتمدة تمكن الطالب من الحصول على مجموعة من النقاط تساعده على الانتقال من سداسي إلى آخر ومن سنة دراسية إلى أخرى بطريقة مرنة، وهذا هو هدف النظام لامتناس العدد الهائل للطلبة الحاصلين على البكالوريا. ولا يتوقف جمع النقاط في السنة الأولى بل عبر السنوات الدراسية في الجامعة وهذا ما يمنحه نظام الأرصدة من خلال إصلاح (ل م د) الجديد؛ لكن حسب آراء المبحوثين فالجامعة الجزائرية لا تزال غير قادرة على تطبيق نظام الأرصدة نظرا للعديد من العراقيل سواء في الجانب البيداغوجي وتسيير العملية التعليمية أو على مستوى معايير التقييم التي تمتاز بعدم الدقة والثبات، كما سبب هذا الخلل العديد من المشاكل عادت على الطالب فيما يخص عرقلة مساره الدراسي بسبب معيار الدين الذي يلاحقه ما يجعله يدرس عدة مراحل دراسية في سنة واحدة ما يؤثر سلبا على مستوى تحصيله الدراسي، وهذا الخلط لم يكن الطالب في النظام الكلاسيكي يعاني منه بحيث كل سنة تنتهي بالنجاح أو بإعادتها في حالة الرسوب.

فيما تعود بعض المشاكل الأخرى على الإداريين وحتى على الأساتذة في تنظيم العملية التقييمية في حالة رسوب الطالب وعدم تجميعه للرصيد اللازم للانتقال ما يلزمه بإعادة بعض المقاييس، وفي مثل هذه الحالة يجد الأستاذ نفسه ملزم بالبحث عن طريق تقييم هذا النوع من الطلبة مراعيًا فيها معاييرها الخاصة، خاصة فيما يخص نقطة الأعمال موجهة ما يؤدي إلى عدم دقة هذه المعايير وعدم جدواها في معرفة المستوى الحقيقي للطالب.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (30): حول ما إذا كانت أساليب التقييم قادرة على قياس مدى تحقيق الجامعة للمخرجات التعليمية المرجوة.

(أ)

		النسبة المئوية	التكرار	الاختيار
(ب)				
في حالة الإجابة ب(لا)		17.91%	24	نعم
النسبة المئوية	التكرار	الاختيار		
9.09%	10	- عدم ملائمة أساليب التقييم لمستوى الطلبة		لا
72.72%	80	- عدم دقة وثبات عملية التقييم والعلامات		
18.18%	20	الاثنين معا		
100%	110	المجموع		
		100%	134	المجموع

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (21)

توضح الأرقام الإحصائية التي يبينها الجدول أعلاه أن غالبية الباحثين والمقدرين (82.08%)

يرون أن أساليب التقييم غير قادرة على قياس المستوى الحقيقي لرأس المال البشري التي تصبوا إليه الجامعة في الجزائر، وقد ارجع (72.72%) منهم السبب حسب الاحتمالات المبينة في الجدول (ب) إلى عدم دقة وثبات عملية التقييم، والعلامات المقدمة للطلاب حول مجهوده الشخصي في الأعمال الموجهة وحتى في الامتحانات الخاصة بالمقاييس المدرسة في نهاية كل سداسي، فيما ألقى (9.09%) فقط من الباحثين اللوم على المستوى الضعيف الذي يصل به الطلاب إلى الجامعة وليس على أساليب التقييم فيما أكد (18.18%) من أفراد العينة على السببين معا في عدم القدرة على معرفة الجامعة للمستوى الحقيقي لخريجها.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

على خلاف هذا أجاب (17.91%) من أفراد العينة بأن الأساليب التي تعتمدها الجامعة قادرة على قياس المستوى الحقيقي لخريجها.

وفي قراءة تفسيرية لنتائج الجدول نشير إلى أن عملية تقييم الطلاب خلال مساهمهم الدراسي عنصر أساسي في العملية التعليمية يمكن من خلاله ضبط العديد من مميزات الخريجين ومستواهم الحقيقي، بحيث يكون لنتائج التقييم أثر كبير على مستقبلهم المهني، كما توفر هذه العملية معلومات للمؤسسة تتيح فيها معرفة مدى نجاح العملية التعليمية والأهداف المرجوة، منها ومدى مناسبة أساليب التقييم لأهداف المؤسسة سواء منها الأهداف المهنية أو الأكاديمية خارجيا وداخليا، لهذا من الضروري أن تتميز بالدقة والوضوح وتتم بطريقة مهنية وعادلة، لأنها تضمن جودة عملية التقييم ومدى جودة رأس المال البشري الذي تخرجه الجامعة.

الجدول رقم(31): حول ما إذا كان هناك تطوير للطرائق التدريسية.

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	30	22.38%
لا	104	77.61%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (22)

تبين نتائج الجدول أن غالبية المبحوثين بنسبة (77.61%) أجابوا أنه لا يوجد تطوير ولا حتى تجديد في طرق التدريس ومازال الأستاذ يقدم الدروس بالطرق التقليدية المعتادة في النظام الكلاسيكي معتمدا على التلقين، أما الجانب التكنولوجي فقد أضيف كمقياس جديد في العديد من التخصصات لتعريف الطالب ببعض البرامج والتطبيقات البرمجية التي قد تساعده في مجال تخصصه وليس كأسلوب في التدريس، في حين (22.38%) من الأساتذة أفراد العينة يرون أن هناك تطوير في الطرائق التدريسية خاصة في السنوات الأخيرة.

إذا يمكننا القول أن هناك تخلف واضح في مجال طرق التدريس المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وأن الإصلاحات الجديدة لم تقدم أي إضافة وتطوير في هذا المجال، هذا إذا ما أخذنا برأي غالبية المبحوثين، كما نرجع السبب أيضا وراء هذا التخلف إلى تقصير الأساتذة الذين بدورهم لا يسعون إلى تطوير طرقهم التدريسية مقابل التطور الحاصل في مجال التدريس والذي أفرزته الساحة العالمية اليوم، حيث برزت العديد من الأساليب والطرائق ال متطورة والتي تتماشى وثورة المعلومات والتكنولوجيا

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الحديثة ، فطرق التدريس من أهم المؤثرات الرئيسية على الرصيد المعرفي للطلاب ما يفترض على الجامعة القيام بتوظيف رأس المال البشري القادر على بناء طرق تكوينية تتطور بشكل جيد ومتسارع مع تطورات العصر.

الجدول رقم(32): حول ما إذا كانت هناك هياكل جامعية كافية تتكفل باستقبال الكم الهائل من الطلبة المتزايد كل سنة.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	35.82%
لا	86	64.17%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (23)

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الجامعة لا توفر الهياكل الكافية لاستقبال الطلبة نظرا لحجمهم المتزايد كل سنة ، وهذا راجع إلى زيادة نمو السكان وارتفاع الطلب على مؤسسات التعليم العالي بعد الحصول على شهادة البكالوريا التي ترتفع نسبة الحصول عليها كل سنة ، وهذا ما عبر عنه بأكثر نسبة والمقدرة ب(64.17%) من الأساتذة أفراد العينة، في حين يرى (35.82%) من المبحوثين أن الهياكل الجامعية تستطيع التكفل بأعداد الطلبة المتزايدة.

ما يجعلنا نستنتج أن المشكلة ليست فقط في الهياكل الموفرة لاستقبال الطلبة بل في سوء توزيعهم على التخصصات، حيث نجد هناك فائض في القاعات في بعض الأقسام العلمية والتكنولوجية ونجد هناك اكتظاظ لدى الأقسام الأدبية والإنسانية.

وهذا ما أكدته لنا تقنية الملاحظة حيث صادفنا بعض الأساتذة يتوجهون إلى قاعات خارج كلياتهم لتدريس الطلبة ،وعندما سألناهم أجابوا بأن الكلية لا تتوفر على الحجرات الكافية للتدريس، فيضطرون إلى طلب الدعم من باقي الكليات كما صادفنا اكتظاظ الحجرات بالطلبة خاصة في الأقسام الأدبية والإنسانية حتى في ما بعد التدرج ليصل العدد في السنة الأولى إلى (42) طالب في القاعة الواحدة وفي حصص الأعمال الموجهة، وهذا ما اشتكى منه الأساتذة أثناء المقابلات التي أجريت ، ما يؤثر على السير الحسن للحصص ولا يساعد الأستاذ في تقييم الطلاب بشكل جيد ،خاصة وأن المقاييس في معظمها سداسية

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

والوقت المخصص لتقييم كل طالب على حدا غير كافي ما يؤدي إلى ظلم الطالب في العديد من الأحيان وزيادة العبء على الأستاذ وضياع جهده.

الجدول رقم(33): حول ما إذا كان الطور الأول يساعد (ليسانس 3 سنوات) الاندماج في سوق العمل

الاختيار	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	20	14.92%
لا	114	85.07%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (24)

تشير أرقام الجدول إلى أن (14.92%) من الأساتذة المبحوثين فقط يرون أن شهادة ليسانس ضمن النظام الجديد تمكن الخريج من الاندماج في سوق العمل بشكل جيد خاصة بعد ظهور تخصصات جديدة جاء بها الإصلاح.

في حين يرى غالبية أفراد العينة والمقدرون ب(85.07 %) أن شهادة ليسانس ضمن نظام (ل م د) لا تحضر الطالب للاندماج الجيد في سوق العمل.

إذا تمكنا هذه الاستجابات من القول أن شهادة مرحلة ال ليسانس ضمن الإصلاح الجديد لا تحضر الطالب للاندماج الجيد في سوق العمل ،وهذا راجع إلى نوعية البرامج المقدمة له خلال هذا الطور التعليمي، فإضافة الجذع المشترك ومن ثم التخصص العام في السنة الثانية يجعل التخصص في التخصص في السنة الثالثة فقط ،وما زاد من تفاقم المشكل غياب الجانب التطبيقي في طرح البرامج وهو ما يضعف استيعابه للعديد من المعارف اللازمة في مجال تخصصه.

حيث تعد الغاية الأساسية من هذا الطور هي تمكين الطالب من الاندماج المباشر في سوق العمل وهذا ما تزال الجامعة الجزائرية غير قادرة على تحقيقه رغم الإصلاحات المتواصلة حسب ما أدلى به الأساتذة، ما يفرض على مؤسسات التعليم العالي التخطيط الجيد لمخرجات العملية التعليمية بشكل عام ومخرجات التعليم الجامعي بشكل خاص والذي يفرض إيجاد الأهداف والسياسات والبرامج في شتى المجالات والتخصصات المختلفة لمخرجات التعليم العالي ،ويعمل على رفع الكفاءة وتنمية قدرات الطلبة ومنحهم المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة التي تسمح لهم بالاندماج الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أو إكمال دراستهم في الطور الثاني ماستر ما يضمن لهم الحصول على معرفة متخصصة أكثر.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(34): حول ما إذا كان الطور الثاني ماستر (1-2) يُكسب الكفاءة المهنية للطالب في مجال تخصصه.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	60	44.77%
لا	74	55.22%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (25)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن (55.22 %) من الأساتذة المبحوثين يرون أن الطور الثاني من التعليم العالي(ماستر) لا يمنح الطالب الكفاءة المهنية في مجال تخصصه ،في حين أعرب(44.77%) من هم أن التعليم العالي بإمكانه منح الطالب في الماستر (1-2) الكفاءة المهنية اللازمة.

من خلال قراءةتمعنية للجدول نستنتج أن هذا الرأي الذي تبنته الأغلبية وبلاستناد إلى المقابلات راجع أولاً إلى ضعف الجانب التطبيقي المتمثل في المذكرة ، فقصر مدة انجازها وعدم اعتمادها على المعايير المنهجية المعتادة في الماجستير جعلها بعيدة بشكل كبير عن البحث العلمي المتخصص المعهود في هذه المرحلة،وثانياً أن هذا الطور يتكون من عدة وحدات تعليمية مقسمة على 4 سداسيات بحيث لا بد على الطالب خلالها استيعاب تخصصه بشكل موسع ودقيق ،ما يكسبه مهارة وكفاءة عالية في مجاله العلمي،ليتحصل بذلك على ماستر مهني،كما يمكنه من القيام بالبحث العلمي الموجه في مجال تخصصه ما يساعده على تطبيق بعض المعارف المنهجية البحثية ،إلا أن ضعف البرامج كما اشرفنا سابقاً لا يمكنه من هذا.

ومن هنا نصل إلى أن هذا النظام قد خلق العديد من التخصصات الجديدة المطلوبة في سوق العمل والجامعة الجزائرية تمتلك الكفاءات التدريسية التي تستطيع بها التأقلم مع قصر مدة التكوين وتمنح الطالب المعارف اللازمة في مجال تخصصه، لكن ضعف البرامج وسوء تسيير العملية التعليمية وتعثرتطبيق رؤى النظام في أرض الواقع بكثير من العقبات ساهم في عدم جدوى الأهداف ميدانياً.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(35): حول ما إذا كانت ثمانية سداسيات كحد أقصى كافية لحصول الطالب على دكتوراه ذات مصداقية في المجتمع.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	7.46%
لا	124	92.53%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (26)

يضم الطور الثالث ثمانية سداسيات كحد أقصى وفي هذا الطور يتمكن الطالب من تعميق معارفه حول تخصصه وتحسين مهاراته البحثية ويتوج هذا الطور بشهادة الدكتوراه بعد قيام الطالب بمناقشة أطروحته، لكن حسب آراء (92.53%) من الأساتذة المبينة في الجدول، فإن ستة سداسيات غير كافية لحصول الطالب على شهادة دكتوراه ذات مصداقية في المجتمع والمحيط العلمي.في حين أعرب (7.46%) من أفراد العينة عن العكس، واعتبروا أن السنوات الكثيرة والمعهودة في دكتوراه علوم ما هي إلا مضيعة للوقت ولا تستغل كلها في البحث العلمي.

وفي قراءة تفسيرية لنتائج الجدول نشير إلى أن شهادة الدكتوراه تعني ضمن هذا النظام(ل م د) وسيلة للحصول على شهادة محترمة ومكانة اجتماعية مرموقة وشيء من تقدير الذات، ولكن هذه المدة لا تكفي للقيام بإعداد أطروحة بشكل جيد خاصة و أن شرط مناقشتها أصبح صعب على العديد من طلبة الدكتوراه لارتباطه بنشر مقال في مجلة وطنية محكمة ، أو دولية كشرط إلزامي في العديد من التخصصات العلمية، لتصبح هذه المدة مقسومة بين إعداد الأطروحة بشكل مشرف وإعداد مقال علمي مقبول علميا وقابل للنشر مع الصعوبات التي سوف نتطرق لها خلال المحور الثالث من تحليل البيانات، هذه السرعة في الانجاز أفقدت الشهادة المصداقية اللازمة داخل المحيط العلمي بسبب تخلي الباحث على العديد من التفاصيل العلمية والمنهجية المعهودة في تحضير الأطروحة.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(36):إذا ما كان تقليص مدة التكوين (3-2-4) يقدم للطالب تكوين نوعي يمكنه من الإلمام بتخصصه.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	13.43%
لا	116	86.56%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (27)

من نتائج الجدول أعلاه نخلص إلى أن غالبية أفراد العينة والمقدرون ب (86.56%) يرون أن تقليص مدة التكوين عاد بالسلب على التكوين النوعي للطالب ، وهذا ما يؤكد ما ذكر في تحليل الجداول السابقة، فتقليص مدة الحصول على شهادة ليسانس والماستر والدكتوراه يؤدي إلى كثافة حجم البرامج وسرعة تقديمها من طرف الأستاذ مما جعل هذا عائقا أمام إلمام الطالب بالمتطلبات المعرفية لمجال تخصصه، وحصوله على شهادة ذات مصداقية علمية ، كما يؤدي تقليص المدة إلى تخرج العديد من الدفعات في وقت قصير وعلى اعتبار أن سوق العمل في الجزائر لا يتميز بالمرونة الكافية لاستيعاب خريجي التعليم العالي الأمر الذي زاد من حدة البطالة في صفوف هذه الفئة خاصة في السنوات الأخيرة. من لهذا أصبح من الضروري اليوم إقامة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبين الجامعة في مجال التخطيط لاستيعاب الخريجين ومنحهم وظائف حسب التخصص والكفاءة ولا شك أن ذلك غير موجود اليوم في جامعاتنا، ولتطبيقه من الواجب على القطاع الاقتصادي العام والخاص الارتباط بالجامعة والاشتراك في قيادة عملية التنمية في البلاد.

كما يرى (13.43%) من الأساتذة أن تقليص المدة في صالح الطالب وفي صالح عملية تسير التعليم العالي وامتصاص الكم الهائل من حاملي شهادة البكالوريا والذي يتزايد كل سنة ومسايرة التطور الحاصل في مجال التعليم العالي العالمي.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(37):حول ما إذا كانت الجامعة تراعي شروط واضحة فيما يخص فتح مشاريع الماجستير والدكتوراه.

(أ)

(ب)		النسبة المئوية	التكرار	الاختيار
في حالة الإجابة ب(لا)		%35.82	48	نعم
%	التكرار	الاختيار		
%13.95	12	أ- عناوين تخصصات غير مضبوطة	%64.17	لا
%6.97	6	ب- عدم إيجاد مختصين يتكفلون بعملية التكوين خاصة في التخصصات الجديدة		
%6.97	6	ج- التخصصات المفتوحة لا تتناسب مع متطلبات التوظيف		
%4.65	4	د- ضعف مستوى خريجي الدراسات العليا		
%2.32	2	أ+ب		
0	0	ب+ج		
0	0	ج+د		
%4.65	4	أ+ج		
%6.97	6	أ+د		
0	0	ب+د		
%11.62	10	أ+ب+ج		
%4.65	4	ب+ج+د		
%2.32	2	أ+ج+د		
%6.97	6	أ+ب+د		
%27.90	24	أ+ب+ج+د		
%100	86	المجموع		
		%100	134	المجموع

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (28)

من خلال البيانات الرقمية المبينة في الجدول أعلاه، حول ما إذا كانت الجامعة تراعي شروط واضحة في فتح مشاريع الماجستير والدكتوراه ، أجاب (35.82%) من المبحوثين بمراعاة ذلك وهذا حسبهم

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

أن الوضع تحسن خاصة خلال السنوات الأخيرة بظهور العديد من القوانين التي تضبط هذه العملية، لكن (64.17%) من الأساتذة أفراد العينة يرون عكس ذلك ، وأكدوا على عدم مراعاة أي شروط مدروسة، مما أدى حسب احتمالات الجدول (ب) إلى وجود عناوين تخصصات غير مضبوطة بنسبة (13.95%) من رأي المبحوثين ،ونال احتمال عدم إيجاد مختصين يتكفلون بعملية التكوين خاصة في التخصصات الجديدة نسبة (6.97%) من إجابات أفراد العينة، فيما اجتمعت آراء (11.62%) من أفراد العينة حول ثلاث احتمالات الأولى، كما رأى (27.90%) ممن أجابوا بلا أن مشاريع الماجستير والدكتوراه تصادف جميع هذه المشاكل وغيرها.

إذا يمكننا القول أن السبب الأساسي وراء هذه المشاكل هو التسرع في فتح مثل هذه المشاريع دون شروط ولا حتى دراسة متعمقة سعيًا وراء العديد من النقاط والميزات العلمية التي قد تمنح للجامعة التي تتبنى هذه المشاريع ولمدرا عنها التنفيذيين ، كل هذا يؤدي إلى ضعف مستوى خريجي الدراسات العليا وحملهم في كثير من الأحيان لعناوين تخصصات قد لا تتناسب إلى حد كبير مع متطلبات التوظيف.

الجدول (38): حول ما إذا كان النظام الجديد أكثر فعالية من النظام القديم من حيث.

الاختبار	التكرار	النسبة المئوية
البرامج التعليمية	40	29.85%
	94	70.14%
المجموع	134	100%
طرق التدريس	16	11.94%
	118	88.05%
المجموع	134	100%
أسلوب التقييم	24	17.91%
	110	82.08%
المجموع	134	100%
مدة الدراسة	38	28.35%
	96	71.64%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (29)

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

من خلال قراءة منا للجدول رقم (38) الذي وضع للمقارنة بين بعض عناصر العملية التعليمية (البرامج التعليمية، التقييم، طرق التدريس، مدة الدراسة) في النظام الكلاسيكي ونظام (ل م د)، لمعرفة رأي الأساتذة في مدى فعالية الإصلاحات من خلال خبرتهم التدريسية في النظامين، جاءت الإجابات كلها وينسب كبيرة لصالح النظام الكلاسيكي.

حيث يرى غالبية أفراد العينة بنسبة (70.14%) فيما يخص البرامج التعليمية أنها أكثر فعالية تكوينية من البرامج الموضوعية ضمن الإصلاح الجديد، وهذا راجع حسب المقابلات التي أجريناها معهم إلى كونها أكثر شمول وملائمة مع التخصص ومتطلباته وموزعة بشكل متناسق على طول السنة ومترابطة مع بعضها على طول السنوات الدراسية المخصصة للتخصص، في حين يرى (29.85%) من أفراد العينة العكس من ذلك نظرا لأن البرامج التعليمية في النظام الكلاسيكي كانت تتميز بالطابع النظري التقليدي أكثر من ارتباطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد على عكس البرامج الحديثة.

أما فيما يخص طرق التدريس فيرى (88.05%) من الأساتذة المبحوثين أن النظام الكلاسيكي يساعد الأستاذ على تقديم الدروس بشكل جيد وسلس نظرا لطبيعة البرامج وكذا عدد الطلبة المخصص لكل أستاذ، في حين أشاروا أن طرق التدريس لم تتغير كثيرا بل مازالت نفسها تعتمد على التلقين النظري حسب المقابلات التي أجريناها مع بعض الأساتذة، أما باقي أفراد العينة والمقدرون ب(11.94%) يؤكدون أن طرق التدريس تغيرت إلى الأحسن في نظام (ل م د) لاعتماده على الوسائل التكنولوجية الحديثة وكذا تقليص حجم المحاضرات بالشكل الذي يسمح للطلاب التوسع بمفرده عن طريق البحث.

كما عبر (82.08%) من أفراد العينة المبحوثة بأن أساليب التقييم المعتمدة في النظام الكلاسيكي أكثر قدرة وفعالية على قياس مستوى الطالب الحقيقي، وهذا راجع حسب ما أدلوا به خلال المقابلات الشفهية لاعتمادها على الدقة والثبات سواء على مستوى التقييم داخل الحصة أو من خلال الامتحانات التحصيلية السداسية والاستدراكية، عكس ما هو حاصل اليوم فأساليب التقييم غير دقيقة ينقصها الثبات، كما أنها تسهل نجاح الطالب بدون مجهود وهذا ما أشرنا إليه سابقا.

في حين رأى (17.91%) من الأساتذة أن أساليب التقييم في الإصلاح الجديد أحسن من النظام القديم وأكثر فاعلية لاعتمادها على معايير دقيقة إذا ما أحسن تطبيقها.

فيما يرى الأساتذة المبحوثين بنسبة (71.64%) أن مدة الدراسة المخصصة أفضل في النظام الكلاسيكي لأنها تقدم للطلاب المعرفة اللازمة للإمام بتخصصه، وتتناسب مع واقع سوق العمل الضيق والذي لا يستوعب تدفق الخريجين في فترات قصيرة ما يؤدي إلى تفاقم مشكل البطالة وقد تم التعرض لهذه النقطة

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

سابقا ،أما ما تبقى من الأساتذة ويشكلون (28.35%)من حجم العينة،فيرون أن تقليص المدة أمر ضروري ولازم لمسايرة متطلبات العصر والتطور الحاصل على مستوى العالمي في مجال التعليم العالي. من خلال هذا نلاحظ أن رأي الأساتذة اجتمع بالأغلبية على فعالية نظام التعليم العالي الكلاسيكي الذي تم تعويضه في الإصلاح الجديد بنظام (ل م د) المستورد رغبة في مسايرة العصر وتطبيق أنظمة عالمية في الجامعة الجزائرية ، بعد أن تبين لهم أن النظام الكلاسيكي الذي انتهجته الجزائر منذ الاستقلال على الرغم من إصلاحات عديدة له مازال يعاني من عدة مشاكل وإختلالات تزداد سنة بعد أخرى وهذا راجع إلى عدم مواكبة التقدم العلمي السريع والعولمة التي مست جميع مجالات الحياة، ما جعل هذا النظام غير قادر على تلبية متطلبات المجتمع والتنمية،لكن بعد مرور فترة لا بأس بها على تطبيق النظام الجديد لاحظنا ومن خلال استجابات المبحوثين ورؤيتهم المبنية على الخبرة ظهور مشاكل جديدة أو بقاء النظام القديم مغلف بحلة عصرية مع بروز بعض الاضطرابات والتعقيدات في سير العملية التعليمية ما يؤدي إلى ضعف في مستوى رأس المال البشري التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي، وتأثيره السلبي على المجتمع ككل وعرقلة خطته التنموية.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

3- المحور الثالث: البحث العلمي الموجه للتنمية.

يعتبر البحث العلمي من أهم الوظائف التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمجتمع باعتباره العامل المحوري في تقدم المجتمعات بمختلف أشكالها، والأداة التي لها الحقائق العلمية التي يُعتمد عليها في رسم المشروعات والمخططات التنموية الفعالة. وعليه اعتمدنا في هذا المحور على أبعاد ومؤشرات تخص مدى فعالية إصلاحات التعليم العالي في عملية ربط البحث العلمي بمتطلبات التنمية.

الجدول رقم (39): حول ما إذا كانت هناك خارطة بحثية مطبقة تأخذ بعين الاعتبار البحوث الموجهة

للهيوض بالخطط التنموية.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	17.90 %
لا	110	82.08 %
المجموع	134	100 %

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (30)

إن الناظر إلى وحدة الجدول يبدو له أن (82.08%) من أفراد العينة المبحوثة لا يرون أن هناك خطة وطنية واضحة تأخذ بعين الاعتبار البحوث الموجهة لدعم الخطط التنموية في البلاد، أما باقي المبحوثين والمقدرون ب (17.90 %) فأجابوا ب أن الدولة رسمت الخطط وهي قابلة للتطبيق، وتبقى مسؤولية المعنيين بالبحث العلمي على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وهذا التقصير ليس في الخطة بل في المسؤولين عن تطبيقها، وتلاحظ هذه الفئة بحسب تصريحاتهم الشفهية أن هناك تحسن في فهم وتطبيق هذه الخطة خاصة في السنوات الأخيرة بعد الضغط الذي تعرضت له المخابر العلمية القليلة النشطة من غلق أو تهديد بالغلق.

إذا من خلال هذا يمكننا القول أن البحث الجامعي سواء في ما يخص البحوث التي تنتجها المخابر العلمية أو حتى على مستوى البحوث التي ينجزها طلبة الدراسات العليا، عبارة عن مجهودات بعيدة في كثير من الأحيان عن متطلبات التنمية لعدم قابليتها لتطبيق أو عدم أخذها بالاعتبار من طرف السلطات المعنية، رغم محاولة هذه الأخيرة وضع خطوط عريضة وسياسات خاصة ضمن الإصلاح الجديد تطلق عليها "البحث العلمي الموجه للتنمية" محاولين بذلك ضبط هذه العلاقة إلى أنها غير مفعلة في الميدان بالشكل اللازم.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (40): حول ما إذا كانت الجامعة تتوفر على البيئة والمناخ العلمي المناسب لمساعدة الباحثين على الإنتاج والحثي.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	%11.94
لا	118	%88.05
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (31)

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين والمقدرة ب(%88.05) لا يجدون في المناخ الجامعي الجو المناسب للقيام بالبحث العلمي، فيما يرى ما نسبته (%11.94) من المبحوثين أن الجامعة تتوفر على المناخ البحثي الملائم.

إذا يمكن القول استنادا لرأي غالبية المبحوثين والمقابلات التي أجريت مع العديد منهم ، أن الجامعة لا توفر للباحث المناخ والبيئة الملائمة للقيام بالبحث العلمي وذلك راجع في كثير من الأحيان إلى كثافة الحجم الساعي المخصص للتدريس ، ما لا يتناسب مع النشاط البحثي وضعف التمويل الموجه للبحث العلمي سواء المادي أو الهيكلي ،خاصة في السنوات الأخيرة مع ما تشهده البلاد من حالة تقشف مست جميع القطاعات ،مما زاد الأمر سوء خاصة مع قدم الوسائل التي تستخدمها المخابر على مستوى الكليات العلمية والتكنولوجية ،وضعف المستحقات المالية التي تقدم للمخابر سواء من أجل النشاط البحثي أو إقامة الندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية الوطنية والدولية ،ما يؤثر سلبا على أداء الباحث.

الجدول رقم (41): حول ما إذا كان الأستاذ الجامعي متفرغ للبحث العلمي بشكل كافي.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%08.95
لا	122	%91.04
المجموع	134	% 100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (32)

تبين نتائج هذا الجدول أن غالبية أفراد العينة والمقدرون ب(%91.04) يؤكدون على أن الأستاذ غير متفرغ بالشكل الكافي للبحث العلمي، كما يرى باقي أفراد العينة ويمثلون (%08.95) من الأساتذة

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

فقط أن الأستاذ متفرغ وله القدرة على مزاولة البحث العلمي رغم ساعات التدريس المخصصة له والتي تقسم عادة على يومين أو ثلاثة فقط فيما يتفرغ باقي أيام الأسبوع.

نستنتج من بيانات الجدول أن الجامعة لا تمنح الأستاذ الباحث الوقت الكافي للبحث نظرا للعديد من الأسباب أهمها كثافة الحجم الساعي للتدريس، وساعات الإشراف المخصصة للطلبة الذين يزداد عددهم كل سنة ما يجعل الأستاذ منهك جسديا وفكريا، ولا يترك له وقت للقيام بالبحث ومواكبة التطورات الحاصلة في المجال البحثي خاصة وأن معظمهم منتمون إلى مخابر علمية.

الجدول رقم (42): حول ما إذا كان هناك تجديد للمكتبات الجامعية.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	84	62.68 %
لا	50	37.31 %
المجموع	134	100 %

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (33)

من قراءة تعنيه للجدول أعلاه نلاحظ أن هناك نسبة لا بأس بها تقدر بـ (62.68 %) من أفراد العينة يرون أن هناك تجديد لمكتبات كما وكيفا، لكن باقي أفراد العينة بنسبة (37.31 %) يرون أن المكتبة الجامعية مازال ينقصها الكثير سواء على المستوى الكمي ، ونقصد به دعمها بالمراجع أو الكيفي ونقصد به الإطارات البشرية المسيرة ذات المستوى الجيد، لتصل إلى التطور الحاصل في مستوى المكتبات العالمية المتقدمة.

إذا يمكن القول استنادا لرأي الأغلبية أن هناك دعم كبير بالكتب والمراجع الحديثة للمكتبة الجامعة المركزية مع خلق فروع لها على مستوى الكليات لتسهيل عملية البحث المكتبي للطالب وحتى هيئة التدريس ، مع إدخال تقنيات جديدة للبحث الببليوغرافي وهذا ما أكدته لنا الملاحظة بعد توجهنا للمكتبة المركزية والمكتبات الخاصة بكل كلية ، فقد لاحظنا أنها تتوفر على برامج حاسوبية تسهل للباحث الحصول على المرجع الذي يريده في وقت قصير ، مما يساعد على السير السلس لعملية استلاف الكتب والحد من تزامم الطلبة واكتظاظ المكتبات، مع تخصيص قاعات خاصة بالمطالعة الداخلية ، مما يزيد من تحسن فعالية الأداء الخاص بالمكتبة الجامعية ، ويعد تطوير المكتبات الجامعية من أهداف الإصلاح الجديد (ل م د) وهذا راجع إلى قيام هذا الأخير على مبدأ تطوير القدرات البحثية لدى الطالب والحد من

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

النفوذ والعلاقات في إدارة البحث العلمي لكنها غير مفعلة ولا فائدة منها، أما (16.41%) فيرون أن هناك سهولة في نشر البحوث على مستوى المجالات العلمية وربما هذا الرأي راجع إلى درجتهم العلمية نظرا إلى الخبرة التي يملكونها، فيما مزال هناك صعوبات تواجه العديد من الباحثين خاصة فيما يخص طلبة الدكتوراه وهذا ما نراه في الواقع.

إذا يمكن الاستنتاج من خلال ما سبق أن نشر البحوث العلمية على مستوى المجالات العلمية في الجزائر مزال يعاني من العديد من العراقيل خاصة منها الاعتبارات الشخصية وعدم وجود موضوعية في قرارات لجان التحكيم رغم ما تسعى إليه إصلاحات التعليم العالي من الحد من مثل هذه التشوهات التي تعاب على واقع البحث العلمي في الجزائر، ما دفع بالسلطات المعنية إلى خلق قوانين جديدة التي لربما قد تساعد الباحث في تجاوز العقبات الإدارية كان آخرها إنشاء بوابة رقمية للمجلات المحكمة على مستوى وزارة التعليم العالي، كوسيط بين المجلة والباحث لتساعد على الحد من السرقات العلمية وتسهيل عملية النشر، حيث يلزم جميع الباحثين الراغبين في نشر مقالات علمية بمجلات محكمة، أن يرسلوا مقالاتهم أولا إلى البوابة، ليتم الإطلاع عليها من طرف متخصصين على مدى جدوى نشر المقال العلمي ومن ثم تحويله نحو لجان التحكيم التي تقدم تقارير نهائية حول إمكانية النشر في المجالات المقصودة من قبل الباحث، كما ستساعد هذه البوابة الرقمية على الحد من استخدام العلاقات الشخصية ونشر أبحاث ومقالات لا تنتمي للعلمية في شيء.

الجدول رقم(44):حول ما إذا كانت هناك إستراتيجية واضحة للأبحاث العلمية التي ينجزها طلبة الدراسات العليا.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	34	25.37%
لا	100	74.62%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (35)

بالعودة إلى بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن (74.62%) من أفراد العينة أجابوا بعدم وجود إستراتيجية واضحة للبحوث التي ينجزها طلبة الدراسات العليا سواء في الدكتوراه أو الماستر والسبب في ذلك ضعف منهجيتها العلمية وبعدها عن الواقع وعدم قابليتها للتطبيق، أما باقي المبحوثين وبنسبة(25.37%) فأجابوا بوجود إستراتيجية لهذه الأبحاث.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

من خلال ما سبق يمكن القول أنه لا توجد سياسة واضحة وثابتة تنظم الأبحاث العلمية التي يقوم بها طلبة الدراسات العليا حسب رأي غالبية الباحثين، حيث يتم اختيار مواضيع التخرج خاصة في الطور التعليمي الثاني بناءً عن اقتراحات يقدمها أعضاء هيئة التدريس لتمر على لجنة مختصة تقييمها لترفض بعضها وتقبل الآخر، وقد تكون في الغالب مستمدة من مشروع بحثي على مستوى مخبر معين مثلما يحدث في التخصصات العلمية والتكنولوجية ليقسم في شكل مواضيع على طلبة ثم تجمع النتائج ويقام بالاستفادة منها مخبرياً، وهذا ما أكده بعض مدراء المخابر، أما في الغالب فالقترحات تكون من طرف الطلبة وتقدم للأساتذة ليبدو موافقتهم عليها وهذا ما أكده لنا الأساتذة أثناء لقائنا بهم.

الجدول رقم (45): حول ما إذا كانت سياسة البحث العلمي في الجزائر تشجع الإبداعات البحثية لدى الطلبة.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	14.92%
لا	114	85.07%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (36)

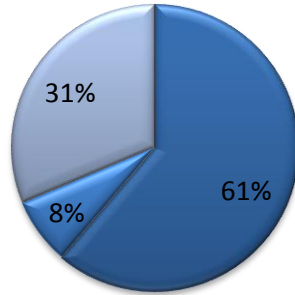
يلاحظ من خلال أرقام هذا الجدول أن جل الباحثين يؤكدون على أن سياسة البحث العلمي لا تشجع البحوث التي ينجزها طلبة الدراسات العليا، وذلك بنسبة (85.07%) وهذا راجع حسبهم إلى ضعف مستوى الطلبة وكذا عدم فتح المجال أمامهم للإبداع نظراً لضيق الوقت المخصص للبحث وهذا ما أكده الباحثين من خلال التساؤلات السابقة، وحتى إن وجد هناك إبداع واضح في منجزاتهم البحثية لا تأخذ بعين الاعتبار، في حين باقي الباحثين أكدوا بنسبة (14.92%) على وجود تشجيع للطلبة خاصة في التخصصات العلمية والتكنولوجية على مستوى مخابر البحث وتتم مساعدتهم على إنجاز بحوثهم والإفادة منها عن طريق نشرها في المجالات الخاصة بالمخابر.

نستنتج مما سبق من قراءة لنتائج الجدول أن ما يطبق من قوانين وسياسات لا تشجع لامادياً ولا معنوياً إبداعات الطلبة البحثية رغم ما تسعى إليه الدولة من خلال الإصلاح الأخير والذي يهدف في أساسه إلى تشجيع الإبداع البحثي سواء عند الطالب أو الأستاذ والاستفادة منه في دعم مخططات التنمية في البلاد لكن هذا التشجيع يبقى محدود جداً إن لم نقل شبه منعدم.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الشكل رقم(13): حول الطابع الذي يغلب على البحوث التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي

الاثنتين معا ■ الطابع التطبيقي ■ الطابع النظري



بيانات الاستمارة : السؤال رقم (37)

يشير الشكل رقم (12) إلى وجود (61.19%) من أفراد العينة يؤكدون على أن طبيعة البحوث العلمية التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي يغلب عليها الطابع النظري وهذه النسبة كبيرة مقارنة بنوع الكليات التي تمت دراستها، في حين نال الاحتمال الثاني (07.46%) من إجابات المبحوثين وهي نسبة ضعيفة جدا، خاصة وأن أكبر عدد من المبحوثين هم من كلية العلوم والتكنولوجيا ب (98) مبحوث هذا إذا ما فرضنا أن التطبيق مقتصر على هذا النوع من العلوم، في حين أجمع باقي المبحوثين بنسبة (31.34%) على وجود الجانب النظري والتطبيقي معا في البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة سواء على مستوى المخابر أو الانجازات الشخصية للأساتذة في المقالات والبحوث المنشورة أو من خلال بحوث طلبة الدراسات العليا.

يمكن القول أن الجزائر تهدف من إصلاحات التعليم العالي في المجال البحثي خاصة الأخير ربط البحث العلمي بالتنمية الوطنية، ولا يمكن تحقيق هذا الربط إذا كانت معظم البحوث المنجزة ذات طابع نظري. بل ينبغي أن تخضع وتحدد مواضيع مذكرات الماجستير أو أطروحات الدكتوراه ، والبحوث المنجزة على مستوى المخابر والبحوث المنشورة ضمن مقالات علمية للطلبة والأساتذة لهدفين أساسيين أولهما الأهداف البيداغوجية والمنهجية العامة وأهداف البحث العلمي الخاصة من جهة ، وبين أهداف البحث وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

جدول رقم (46): حول ما إذا كان القطاع الاقتصادي يشارك في تشجيع الاستثمار في البحوث العلمية التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي.

(ب)

(أ)

			النسبة	التكرار	الاختيار
في حالة الإجابة ب (لا)			7.46%	10	نعم
%	ت	الاختيار	92.53%	124	لا
0%	0	أ - ضعف هذا القطاع في الجزائر			
6.45%	8	ب - عدم الثقة في القدرات البحثية المحلية			
38.70%	48	ج - عدم وجود سياسة وطنية واضحة تنظم هذه العلاقة			
8.06%	10	أ+ب			
25.80%	32	ب+ج			
8.06%	10	أ+ج			
12.90%	16	أ+ب+ج			
100%	124	المجموع			

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (38)

يحتوي هذا الجدول على جدولين أصلي وهو مغلق (أ) وفي جزء منه يوجد احتمالات الإجابة ب (لا) وهو الجدول (ب) ونحن عندما نستقرء الجدول المغلق (أ) نجد أن الذين أجابوا بوجود استثمار للقطاع الاقتصادي في البحوث العلمية التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي هم نسبة قليلة من الأساتذة ويقدر ب (7.46%) في حين يساوي المجهول بعدم وجود أي استثمار واضح من طرف المؤسسات الاقتصادية (92.53%) من العينة المبحوثة، ونال احتمال عدم وجود سياسة وطنية واضحة تنظم هذه العلاقة (38.70%) من آراء المبحوثين، في حين توجه (25.80%) من المجهولين بلا إلى الربط بين الاحتمالين الأولين وهما ضعف القطاع الاقتصادي في الجزائر، وعدم الثقة في القدرات البحثية الوطنية، أما

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

(12.90%) من المبحوثين فجمعوا بين جميع الاحتمالات الثلاثة الموضوعية، أما باقي الاحتمالات فنالت نسب متقاربة (6.45%) للاحتمال الثاني، و(8.06%) للاحتمال الثاني والثالث معا.

وفي قراءة تفسيرية لنتائج الجدول بحسب المقابلات التي أجريناها مع العديد من الأساتذة أثناء ملئهم للاستمارات، وما تطرقنا إليه في الجانب النظري، يتضح لنا وجود علاقة بحثية ضعيفة بين القطاعات الإنتاجية وحتى الخدمية ومؤسسات التعليم العالي على الرغم من ضرورتها، حيث يرتبط نجاح مؤسسات التعليم العالي في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها المسطرة نحو المجتمع على طبيعة هذه العلاقة ومدى قوتها، ما يفرض على الجامعات إقامة عقود شراكة مع قطاع الأعمال والخدمات لتحقيق التعاون المطلوب والذي يضمن العديد من المصالح المشتركة فالتعاون البحثي تمنح مختلف قطاعات الدولة خبرات وإمكانيات بحثية غير متاحة على مستوى مكاتبها، هذا ما سعت إليه الجزائر في محاولة منها ربط البحث الجامعي بالتنمية الوطنية من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي الصادر سنة 1998م والذي أهم ما نص عليه ضرورة مساهمة البحث العلمي في السياسة الوطنية العامة للتنمية وربطه بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي (انظر ص 157)، لكن رغم المحاولة الحثيثة للمسؤولين على قطاع التعليم العالي لتطبيق هذا القانون وتعديله كل فترة، إلا أنه لم تكن توجد خطة واضحة تجمع بين القطاعين في مجال الاستثمار في البحث العلمي الوطني، للأسباب السالفة الذكر خاصة منها عدم وجود ثقة في القدرات البحثية الوطنية وضعف الاقتصاد الوطني والرغبة في التنمية السريعة بالاعتماد على الكفاءات الأجنبية.

جدول رقم (47): حول ما إذا كان هناك تنسيق بحثي بين مخابر البحث الوطنية.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	11.94%
لا	118	88.05%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (39)

توضح نتائج الجدول أن غالبية المبحوثين بنسبة (88.05%) يؤكدون على عدم وجود تنسيق بحثي بين مخابر البحث الوطنية، في حين (11.94%) من العينة المدروسة أجابت بوجود هذا التنسيق.

إن لأهمية التنسيق البحثي بين المخابر الوطنية أهمية كبيرة من وجهة نظر المبحوثين ولا بد من تعزيزه وهو ميمه مهمة تفتقد لها مخابرنا، خاصة في الوقت الحالي وما تشهده البلاد من أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة بداية بسياسة التقشف ونهاية بالظروف الاجتماعية التي تخلفها هذه السياسة، مما يلزم

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

هذه المخابر العمل على إيجاد الخطط والاستراتيجيات لمعالجة هذه المشاكل كل في مجال تخصصه، والتنسيق فيما بينها حتى تكون الاستفادة أكثر من الخبرات والكفاءات المختلفة ومشاركة النتائج المتوصل إليها وتعميمها للاستفادة منها تنموياً.

جدول رقم (48): حول ما إذا كان هناك إدراك من طرف المجتمع بمؤسساته المختلفة بأهمية البحث العلمي.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	11.94%
لا	118	88.05%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة السؤال رقم(40)

أهم ما يلاحظ على هذا الجدول هو أن غالبية المبحوثين وبنسبة عالية تقدر بـ (88.05%) من العينة المبحوثة ترى بعدم وجود إدراك من طرف المجتمع بمؤسساته المختلفة لأهمية البحث العلمي في العملية التنموية. فيما يرى باقي أفراد العينة والمقدرون بـ (11.94%) أن هذا النوع من الإدراك موجود في المجتمع.

إذا يمكن القول حسب غالبية المبحوثين أن البحث العلمي الوطني فقد قيمته لعدم وجود اهتمام به من طرف السلطات المعنية وعدم إشراكه في دعم الخطط التنموية للبلاد، ما جعل المشتغلين فيه يصرفون النظر على الدور الحقيقي له شيء فشيء لغاية أن أصبح مجرد أدوات في يد العديد من الأساتذة أو الطلاب في الدراسات العليا للحصول على نقاط تضاف لملفاتهم العلمية.

إن إدراك أهمية البحث العلمي في العملية التنموية ضعيف جداً رغم الدعوة الضمنية لخلق الاهتمام بالقطاع البحثي الجامعي من خلال أهداف الإصلاحات منذ القانون التوجيهي لسنة 1998م ومحاولة تعديله مع الإصلاح الجديد في سنة 2003م وغيرها من القوانين التي تظهر خاصة في السنوات الأخيرة لكن توظيفها بما يفسح للبحث العلمي المجال للقيام بالدور الحقيقي له في خدمة المجتمع هو الذي أبعده عن مساره، فلا يمكن أن نقول هناك تنمية بدون بحث علمي مسخر لها، ولا يمكن أن تكون هناك جامعة لها اسم ومركز علمي مرموق أو أستاذ بدون وجود بحث علمي ونشر وتأليف ومن هذا نستنتج أن البحث العلمي هو غاية ووسيلة في نفس الوقت.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

4- المحور الرابع: دور إصلاحات التعليم العالي في ربط الجامعة بالمجتمع.

أجمع الدارسون لموضوع التعليم العالي على أن تحقيق أي جامعة لأهدافها وقيامها بوظائفها على أحسن وجه ،يتطلب وضع إصلاحات تقوم في الأساس على الاهتمام بالدور الاجتماعي والتنموي لهذا القطاع،وهذا الدور لا يتم إلا عن طريق رسم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الدولة الأخرى بطريقة أكثر فعالية،لأن أهداف ووظائف الجامعة ينبغي أن تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع . وفي ضوء هذا الطرح اعتمدنا في هذا المحور على أبعاد ومؤشرات تخص معرفة مدى قدرة إصلاحات التعليم العالي على خلق العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

الجدول رقم (49): حول ما إذا كانت أدوار التعليم العالي تتناسب مع تحديات العصر.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
تناسب الى حد كبير	2	1.49%
لا تتناسب مع تحديات العصر	86	64.17%
تناسب إلى حد ما	46	34.32%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (41)

أوكلت للجامعة في عصرنا هذا العديد من المهام ورسمت لنفسها العديد من الأهداف والتي هي نتيجة العلاقة الوطيدة التي يجب أن تربطها بالمجتمع، فبينما كانت الوظيفة الأساسية للجامعة هي خلق المعرفة وتلقيها أصبح لها العديد من الوظائف التي يجب أن تقوم بها لخدمة المجتمع ، ومن خلال الجدول أعلاه نجد (1.49%) من أفراد العينة يرون أن هذه الأدوار التي تقوم بها الجامعة تتناسب إلى حد كبير مع تحديات العصر وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بباقي النسب الموضحة في الجدول. في حين كان الرأي مع رؤيتها تتناسب إلى حد ما بنسبة (34.32%) من الباحثين ،أما (64.17%) من الأساتذة الباحثين فلا يجدون أدوار الجامعة تتناسب أبدا مع التحديات التي تواجهها وتواجه المحيط الذي هي جزء منه.

واستنادا لبيانات الجدول يمكننا القول أن هذا العصر يتميز بالتطور السريع في شتى المجالات ما يفرض على الجامعة الجزائرية المواكبة السريعة لهذا التطور لتستمر في إلحاق المجتمع بركب التنمية، لكن الظروف المحيطة بها تصعب عليها القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

فللجامعة الجزائرية مازالت معزولة تماما عن المجتمع وما يواجهه رغم الأدوار البسيطة التي تقوم بها، ما يجعلها قاصرة على المساهمة الفعالة في القيادة الحقيقية له لمواجهة تحديات العصر، سواء عن طريق الكفاءات التي تخرجها، أو من خلال البحوث التي تنتجها رغم الإصلاحات المتواصلة التي تعرفها منظومة التعليم العالي وهذا نظرا لما يواجهها من تحديات مثل الأعداد المتزايدة للطلبة ، وبطالة الخريجين، والطابع النظري للمعلومات التي تزود بها الطلاب ، ومشكل التمويل ، وعدم ثقة المجتمع وسوق العمل في الكفاءات التي تنتجها وغيرها من المشاكل سالفة الذكر، هذا ما يتطلب منها البحث عن إصلاحات جديدة وفعالة، لتطوير التعليم العالي وجعله قادرا على مواجهة مختلف التحديات داخليا وخارجيا.

جدول رقم (50): حول ما إذا كان التعليم العالي يقوم بإفادة المجتمع بالمعرفة الجديدة التي يخلقها.

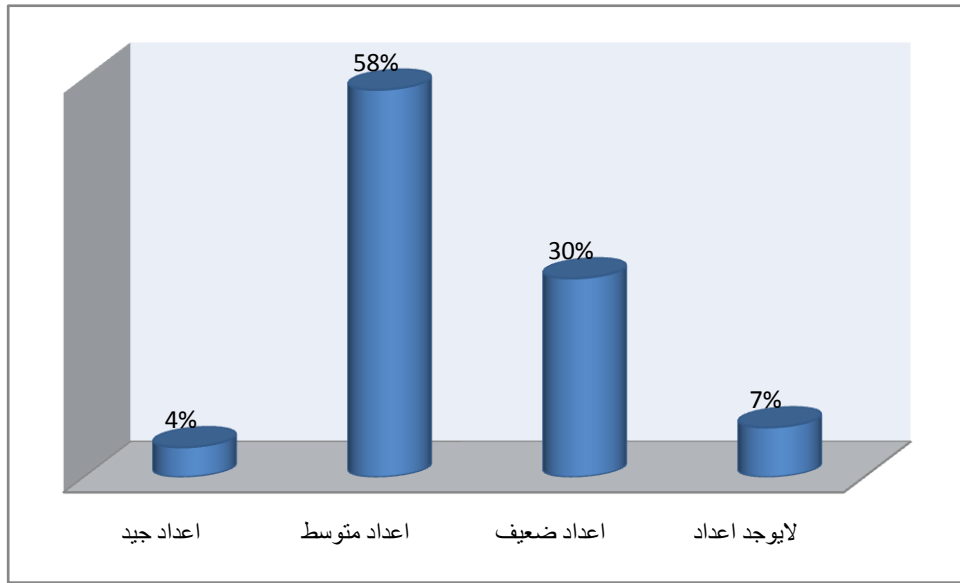
الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4	2.98%
لا	130	97.01%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (42)

يوضح الجدول أعلاه أن (2.98%) من الأساتذة الباحثين يرون بأن التعليم العالي يساهم في خلق المعرفة الجديدة، لكن حسب رأي غالبية الباحثين والمقرون ب (97.01%) فإن الجامعة الجزائرية لا تقوم بهذا الدور ، خاصة وأن خلق المعرفة وإفادة المجتمع بها هي من بين أهم الأدوار التي يجب على مؤسسات التعليم العالي القيام بها ،لكن الأهم من ذلك السعي إلى إيجاد سبل فعالة لجعل المجتمع يستفيد من هذه المعارف والإبداعات، فهناك ابتكار وإبداع في بعض المجالات التقنية والتكنولوجية في الجامعة الجزائرية لكن استغلالها محليا هو الذي مازال لم يفعل من طرف الجهات المعنية لتبقى العديد من هذه المعارف داخل الأدرج والمخابر، فرغم ما نلاحظه من اختراعات وابتكارات مختلفة سواء فكرية أو تكنولوجية تغزوا الأسواق وغالبيتها يتم استراده بمبالغ طائلة تؤثر على الاقتصاد الوطني، لا نجد في المقابل الدعم الكافي لجامعاتنا بما فيها مخابر ومراكز بحث للقيام بدورها كمركز للإبداع المعرفي لتساهم بذلك في تدعيم الاقتصاد الوطني والتقليل من الاستيراد والقيام بتطوير المجتمع وتنميته.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الشكل رقم (14): حول نوع الإعداد الذي تعده مؤسسات التعليم العالي للطلاب في مجال تحمل المسؤولية الاجتماعية.



بيانات الاستمارة : السؤال رقم (43)

تبين البيانات الإحصائية الموضحة من خلال الشكل أعلاه ، أن غالبية أفراد العينة والمقدرون ب(58.20%) أجابوا بأن الإعداد الذي يناله الطلبة في الجامعة في مجال الشعور بالمسؤولية الاجتماعية إعداد متوسط ،في حين يرى (29.85%) من المبحوثين أن هذا النوع من الإعداد موجود ولكنه ضعيف، أما (7.46%) من الأساتذة أفراد العينة أجابوا بعدم وجود أي إعداد يخص إشعار الطلبة بوجود مسؤولية يجب أن يتحملوها اتجاه مجتمعهم ويرون أن البرامج التعليمية لا تحتوي على أي عناصر أو مقررات تشير إلى ضرورة منح المتعلمين هذا النوع من المعرفة أو حتى توعيتهم بوجودها ،فيما أجاب(4.47%) فقط منهم بوجود إعداد جيد فيما يخص هذا المجال.

إذا من خلال هذه القراءة يمكن الاستنتاج أن غالبية المبحوثين يرون أن الإعداد الذي يقدمه التعليم العالي فيما يخص منح الطلاب المبادئ والأفكار التي تشعرهم بالمسؤولية اتجاه مجتمعهم إعداد متوسط. فالشعور بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع هي أهم الميزات التي يجب أن يحملها الطالب فور تخرجه من الجامعة، وهذا الشعور هو الذي سيرسم الأدوار الفعالة التي سيقوم بها في قيادة هذا المجتمع نحو التقدم ومجابهة أي تحدي داخل أو خارجي قد يهدد مسرى هذا التقدم، لذلك يُفرض على التعليم العالي دعم محتوى البرامج والمناهج التعليمية بمثل هذا المحتوى خاصة وأن هذا القطاع هو الذي يتكل عليه في إعداد وإنتاج الكفاءات والعقول البشرية والقيادات التي تمسك زمام المسؤولية في المجتمع بصفتهم إدارات هذا المجتمع ورأس المال البشري الذي يتكل عليه تنمويا.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

جدول رقم (51): حول ما إذا كانت الجامعة تساهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمع.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	28.35%
لا	96	71.65%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (44)

يعد التعليم العالي قطاع اجتماعي بطبعه ما يفرض عليه تولي زمام هذا المجتمع بصفته الحامل والناقل ومولد المعرفة التي يساهم بها عن طريق ما يخرج من رأس مال بشري وبحوث علمية في قيادة هذا المجتمع والمساهمة في إيجاد الحلول لمشاكله، لكن رغم معرفة الجميع بهذا الدور وأهميته إلى أن بيانات الجدول أعلاه ومن خلال استجابة (71.65%) من المبحوثين الذين يرون أن الجامعة لا تقوم بهذا الدور على أكمل وجه نظرا لعدم إعطاءها الحق في لعبه، في حين يرى (28.35%) من الأساتذة أفراد العينة أن الجامعة لا تساهم في حل مشكلات المجتمع.

إذا يمكن القول من خلال ما سبق أن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تسعى إلى المساهمة في حل العديد من المشاكل ضمن الحيز الذي يسمح لها فيه بالقيام بمثل هذا الدور، خاصة من خلال الملتقيات والندوات والمؤتمرات العلمية، وحتى ضمن المنبر الإعلامي إذا ما سمحت الفرصة بذلك، فيما تبقى إسهاماته الرسمية كشريك في صياغة الخطط الوطنية لحل المشاكل الاجتماعية للمجتمع محدودة على الرغم من ضرورة هذه الشراكة وهذا راجع إلى ضعف ثقة مؤسسات الدولة بمختلف أشكالها في مخرجات الجامعة.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم(52): حول ما إذا كانت جامعتنا منفتحة على التقدم العالمي الحاصل في مجال ضمان

جودة التعليم العالي.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	31.34%
لا	92	68.65%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (45)

أصبح تطبيق نظام الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي ضرورة حتمية تفرضها المشكلات التي يواجهها قطاع التعليم العالي وتداعياتها على الفرد والمجتمع والتنمية ككل ،لهذا تكتسي الجودة الشاملة أهمية كبيرة ضمن الإصلاح الجديد (ل م د) الذي يحاول واضعوه الوصول إلى مستوى التطور العالمي في مجال التعليم العالي ما يؤدي إلى تحسين مستوى مخرجاته وزيادة فعاليتها التنموية. لكن من خلال إجابات الباحثين والتي نلاحظها من خلال الجدول أعلاه نجد (68.65%) من الباحثين اقرروا بان الجامعة الجزائرية مازالت بعيد كل البعد عن تحقيق المعايير العالمية الموضوعة لقياس جودة التعليم العالي ، وهذا ما يؤكد تدليها المراتب الأخيرة في الترتيبات العالمية وحتى العربية للجامعات،في حين يرى باقي أفراد العينة والمقدرون ب(31.34%) أجابوا بمراعاة التعليم العالي في الجزائر لنظام الجودة العالمي.

ومن خلال هذا يمكن القول أن الجزائر تحاول ضبط معايير التعليم العالي فيها ضمن الإطار العام للجودة وهذا من خلال تطبيقها لنظام (ل م د) كنظام عالمي وضع ضمن هذه المعايير، لكن المشكلة تكمن في عدم مراعاة الواقع المحلي بجميع جوانبه في عملية تطبيق هذا النظام والذي خلفه سوء وعدم دقة دراسة محتوى هذا النظام ، ما خلف تراجع كبير في مستوى التعليم العالي في الجزائر لا بل أصبحت جامعاتنا لا تستطيع حتى خوض المنافسة القائمة على توفر معايير الجودة الشاملة للتعليم العالي بها حتى في حدود جامعات عديد من الدول النامية مثل سنغافورة وتايلاند وماليزيا وغيرها، هذا ما يفرض عليها إعادة النظر في الكثير من النقاط المطبقة والعمل على تكييفها مع متطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي للمجتمع الجزائري.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (53): حول ما إذا كانت الجامعة تستعين بخبراء من المؤسسات المختلفة لتكوين الطلاب.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	11.94%
لا	118	88.05%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (46)

في ظل الشراكة التي تسعى الإصلاحات الجديدة إلى الوصول إليها بين القطاعات المختلفة للبلاد من جهة وقطاع التعليم العالي من جهة أخرى ، حاولنا التحقق من خلال هذا السؤال حول إذا كانت هناك شراكة بين الجامعة والخبراء المختصين في المؤسسات المختلفة في عملية تدريب الطلاب في مجال تخصصهم المشترك، فتوصلنا من خلال البيانات المبينة في الجدول إلى أن (88.05%) من المبحوثين يؤكدون على أنه لا يوجد هناك أي استفادة من الخبرات الموجودة في القطاعات المختلفة للبلاد ضمن العملية التكوينية، وهذا ما أكده لنا بعض رؤساء الأقسام من خلال مقابلتهم، وهذا راجع ربما إلى عدم قدرة الجامعة على إعطائهم مستحقاتهم المالية، في حين يرى باقي المبحوثين والمقدرون ب (11.94%) أن هناك استفادة من بعض الخبراء لكن ميدانيا من خلال الجانب الميداني لبعض البحوث الخاصة بالتخرج مما يسمح للطلبة بالاستفادة من بعض الإشراف الميداني، لكن فيما يخص التكوين داخل حجرات الدراسة فهذا غير موجود رغم أهميته خاصة وأن المعلومة الصادرة من ممارس للتخصص أحسن من مجرد حامل للمعرفة وملقيها.

من خلال هذا نستنتج انه لا توجد هناك قوانين مفعلة تضمن هذه العلاقة رغم أهميتها، ما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الخبرات الوطنية في عملية تكوين الطالب ومنحه الكفاءة المعرفية والمهنية من أصحاب الخبرة الميدانية في مجال تخصصه.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الجدول رقم (54): حول ما إذا كانت هناك زيارات ميدانية من طرف الطلبة للمؤسسات المختلفة من أجل معاينة واقع العمل.

		(أ)		(ب)	
		الاختيار	التكرار	النسبة	
		نعم	56	41.79%	في حالة الإجابة ب (لا)
		لا	78	58.20%	الاختيار
%	ت	أ- اعتماد العملية التعليمية على الجانب النظري.			
15.38%	12	ب- عدم التنسيق بين قطاع التعليم العالي والقطاعات الأخرى			
56.41%	44	أ+ب			
28.20%	22	المجموع			
100	78				
		المجموع	134	100 %	

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (47)

من خلال بيانات الجدول (أ) الموضح أعلاه نجد أن (41.79%) من المبحوثين يرون أن هناك زيارات ميدانية لواقع العمل خاصة خلال السنة النهائية من خلال الجانب التطبيقي لمواضيع التخرج، أما باقي أفراد العينة وبنسبة (58.20%) فيرون أن هناك خرجات تطبيقية لبعض المواضيع السالفة الذكر لكن هذا لا يعني أنها كافية فهي مجرد مواضيع قد تأخذ جانب صغير من التخصص أو من الإطار المهني الذي سيعمل فيه الطالب مستقبلاً، فيجب الأخذ بعين الاعتبار التدريب المهني لطالب في مكان العمل بإشراك المؤسسات المعنية بمجال التخصص والتنسيق فيما بينها وهذا ما نفى وجوده (56.41%) من المبحوثين الذين أجابوا بلا حسب الجدول (ب) ، كما أن اعتماد العملية التعليمية على الجانب النظري فقط هو السبب في عدم وجود تدريب مهني للطالب في مجال تخصصه حسب (15.38%) من المبحوثين، في حين جمع (28.20%) من الأساتذة المبحوثين بين السببين.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

من خلال ما سبق يمكن القول أن معظم المعارف النظرية التي تقدم للطلاب يجب أن يقابلها جانب تطبيقي لترسيخ الفهم العميق لها لتسهيل على الطالب ممارستها عمليا في الجانب المهني في المستقبل، ما يفرض على القائمين بالعملية التكوينية تعريف الطالب بالمحيط الخاص بالمهنة التي تؤهله الشهادة المتحصل عليها القيام بها، ليصبح على وعي تام بكيفية ومكان تطبيق كل هذه المعلومات والمعارف المتحصل عليها في الجامعة، خاصة وأن الشهادات ضمن نظام (ل م د) هي شهادات مهنية حسب ما يرمي إليه الإصلاح والتي يهدف بها إلى تسهيل اندماج الطالب في عالم العمل. وهذا ما يجعلنا نجد تناقض في نظام (ل م د) بين المسعى والتطبيق.

الجدول رقم (55): حول ما إذا كان التعليم العالي ضمن الإصلاح الجديد يراعي واقع المجتمع.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	23.88%
لا	102	76.11%
المجموع	134	100%

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (48)

يعد نظام (ل م د) محاولة من طرف المعنيين بقطاع التعليم العالي لإصلاح المنظومة عن طريق الاستعانة بتجارب عالمية إصلاحية ناجحة في هذا المجال، وانطلاقا من الوعي بما يقتضيه هذا الإصلاح من جهد كبير في عملية تصوره وتطبيقه على مجتمع له واقعه الخاص ومغاير تماما للثقافة التي أستورد منها، سخرت الدولة العديد من الإمكانيات لتحقيق هذا التصور ولكن هل نجحت في ذلك من وجهة نظر الباحثين؟

فحسب (23.88%) منهم أجابوا بأن المسؤولين عن القطاع نجحوا وإلى حد كبير في أقلمة هذا النظام مع واقعنا الاجتماعي خاصة في السنوات الأخيرة وهذا النظام ضرورة لابد منها لمسايرة التطور الحاصل في العالم في هذا المجال، ما يجعل الشهادة المتحصل عليها ذات مصداقية عالمية، لكن غالبية الباحثين وبنسبة (76.11%) يؤكدون على أن نظام (ل م د) لا يتناسب مع واقع المجتمع بمختلف جوانبه سواء الاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية.

إذا يمكننا القول من خلال ما سبق أن تطبيق نظام تعليمي وضع لواقع اجتماعي يختلف عن واقعنا دون دراسة دقيقة وتكييف هو خطأ كبير، خاصة أن هذا النظام ابتكر لتحقيق متطلبات الدول التي وضع

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

ضمن تكوينها المعرفي فاستيراد مناهج ونظم تعليمية وضعت لمجتمعات أكثر منا تقدما وذات واقع اقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي غير واقعا قد يؤدي إلى طمس هويتنا ويعرقل مسار تقدمنا. **الجدول رقم(56):** حول ما إذا كانت الإصلاحات الجديدة تمنح الجامعة المكانة المرموقة التي تستحقها داخل المجتمع.

الاختيار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	14.92%
لا	114	85.07%
المجموع	134	100%

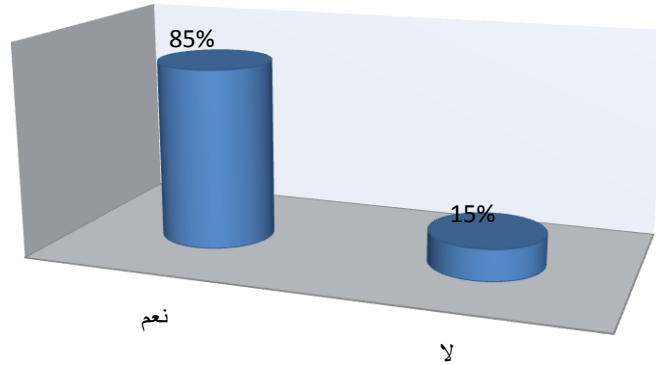
بيانات الاستمارة : السؤال رقم (49)

تحمل الجامعة مكانة عالية عند جميع الشعوب مند القديم للعديد من الأسباب أهمها أنها تحمل داخلها نخبة المجتمع كما تنتج أهم إطاراته ،وهي أهم مكان قادر على خلق المعرفة واصلها للمجتمع ما يجعلها أرقى مؤسسة في نظره،لكن هل مازالت الجامعة الجزائرية ذات مكانة داخل المجتمع بعد تطبيقها للإصلاحات الجديدة ؟

فبالنسبة لغالبية المبحوثين والمقدرون ب(85.07%) يرون أن الجامعة فقدت هذه المكانة خاصة بعد تطبيق نظام (ل م د) ويمكننا القول أن هذا الرأي راجع إلى ما يشوب هذا النظام من غموض وما يتخلله من مشاكل تزداد سنة بعد أخرى ،ما يزرع هناك تخوف على مستقبل الجامعة الجزائرية،فبعد أكثر من 13 عشر سنة من تطبيقه إلى أن الجامعات الجزائرية مازالت لم ترتقي إلى مصاف الجامعات في الدول المتقدمة ولا حتى بعض الدول النامية والعربية على الرغم من الجهود والإمكانات المسخرة لإنجاح هذا الإصلاح، ما جعل المجتمع يفقد الثقة في مخرجاتها، أما باقي أفراد العينة وبنسبة (14.92%) فيرون أن الجامعة الجزائرية مازلت لها مكانة عالية في المجتمع لأن هذه القيمة مترسخة في ثقافة الشعب وليمكن أن تفقدها ونظرا كذلك لكونها المكان الوحيد الذي يضمن حصول أبناء المجتمع على تعليم عالي يمنحهم شهادات تمكنهم من الحصول على عمل ذو قيمة اجتماعية.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

الشكل رقم(15): حول ما اذا كان التعليم العالي في الجزائر بحاجة الى اصلاح جديد



بيانات الاستمارة : السؤال رقم (50)

يوضح لنا هذا الشكل أن غالبية المبحوثين والمقدرون (85.07%) يرون أن التعليم العالي في الجزائر بحاجة إلى إصلاح جديد نظرا لما يشوبه من مشاكل أصبحت تتفاقم يوم بعد يوم ، خاصة منها المتعلق بالمستوى الضعيف للبرامج التعليمية ، وسوء عملية توجيه الطلبة للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل وكذا ضعف البحث العلمي الموجه للتنمية وعدم مراعاته للمعايير الجودة الشاملة ، وغيرها من المشاكل والأسباب السالفة الذكر والمتوصل إليها من خلال الأسئلة السابقة ، في حين باقي أفراد العينة أجابوا بنسبة (14.92%) على الإبقاء على هذا النظام ومحاولة معالجة مشاكله فقط وأقلته مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد.

الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

خلاصة:

من خلال عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة استمارة البحث ودعمها بنتائج باقي الأدوات الأخرى كالملاحظة والمقابلة، تمكنا من تسليط الضوء على العديد من النقاط الأساسية التي ستمكننا من الإجابة على تساؤلات الدراسة والوصول إلى تحقيق الأهداف التي انطلقت بها، وهذا من خلال عرضها ومناقشتها في الفصل الموالي.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة	
	تمهيد
1	مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات
1 1	النتائج الخاصة بخصائص عينة الدراسة
1 2	نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول
1 3	نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثاني
1 4	نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثالث
2 -	مناقشة النتائج المتوصل إليها مع الجانب النظري
2-1 -	فيما يخص الدراسات السابقة
2 2 -	فيما يخص أهداف الإصلاح
	خلاصة

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

ساعدتنا الدراسة الميدانية والأدوات المعتمدة فيها على التعرف أكثر على واقع إصلاحات التعليم العالي من خلال هيئة التدريس التي تمارس أغلب ما تنص عليه هذه الإصلاحات من قوانين وأهداف. وسنحاول من خلال هذا الفصل مناقشة النتائج المتوصل إليها ميدانيا في ضوء التساؤلات التي انطلقت بها الدراسة كما سيتم قراءة هذه النتائج في ضوء الطرح النظري انطلاقا بالدراسات السابقة نهاية بأهداف نظام ل م د المشار إليها في الفصل الخامس.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

1 مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات:

1 1 - النتائج الخاصة بخصائص عينة الدراسة:

حسب ما توصلنا إليه من نتائج ميدانية لاحظنا أن العينة المختارة للبحث تتميز بعدة خصائص تجعل من المعلومات المتحصل عليها أكثر دقة ومصداقية، ومن أبرز هذه الخصائص أن غالبيتهم ذكور بنسبة (68.65%) فيما لا يتجاوز متوسط العمر لديهم 47 سنة، أما الفئة العمرية الأكثر تواجدا فهي (49-45) ثم تليها باقي الفئات بنسب مختلفة كما يبينها الجدول رقم (11).

في حين تختلف نسب الكليات التي ينتمون إليها وهذا حسب عدد الأساتذة الذين يحملون خمسة عشرة سنة خبرة وأكثر، وهذا راجع إلى مدى قدم الكلية في الجامعة، حيث تصدرها أساتذة كلية التكنولوجيا ب(54) أستاذ وبتدليها أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية ب(04) أساتذة كما هو موضح في الجدول رقم (12).

فيما تتعدد التخصصات التي ينتمي إليها هؤلاء الأساتذة باختلاف كلياتهم حسب الجدول (13) كما تختلف رتبهم العلمية، حيث يتصدرهم حاملي رتبة أستاذ محاضر قسم (أ).

أما عن خبرتهم المهنية وهي أساس اختيارهم فمتوسطها الحسابي انطلقا من خمسة عشرة سنة فقد وصل إلى (25) سنة لتصل إلى ما بين 30 و34 سنة خبرة كحد أقصى كما يبينه الجدول رقم (15). أما أكثر ما يميز عينة البحث أن معظمها ينتمي إلى مخابر علمية بنسبة (85.82%) وفي مختلف التخصصات العلمية المبينة في الجدول رقم (16).

1-2 - نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول:

هذه الخصائص المميزة للمبجوثين قد مكنتنا من التوصل إلى إجابات حول تساؤلات الدراسة فكانت النتائج المتوصل إليها حول التساؤل الأول والذي مفاده: هل إصلاحات التعليم العالي تستجيب لأهداف التنمية من خلال أداء وظيفته في إعداد رأس المال البشري القادر على قيادة وتطوير المجتمع؟

راعينا في هذا التساؤل تناول بعض عناصر العملية التعليمية ومدى قدرتها على منح الطالب

الكفاءات اللازمة التي يحتاجها سوق العمل و تمكينه من أداء المهام والأدوار المنوطة به كرأس مال بشري قادر على النهوض بالتنمية في البلاد.

حيث أكد غالبية المبجوثين بنسبة (52.23%) بأن برامج التعليم العالي تصدر عن هيئات مختصة تتمثل في لجان التكوين والندوات الجهوية، أما باقي المبجوثين والمقدرون ب(47.76%) ينفون هذا ويرون أن هذه اللجان غير مختصة في وضع البرامج حسب المقابلات التي أجريت معهم وهذا ما خلف

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

في نظر معظمهم العديد من الاختلالات في هذه البرامج ، حيث يرى (65.67%) من المبحوثين أن محتوى هذه البرامج لا يمكن إكماله في الوقت المخصص له، أما ما نسبته (59.70%) من الأساتذة أفراد العينة يرون أن محتوى البرامج لا يتناسب مع المستوى الاستيعابي للطلبة، في حين بين الجدول رقم(20) أن غالبية أفراد العينة والمقدرون ب(53.73%) يؤكدون أن البرامج التعليمية المعتمدة تجمع بين الجانب التقني والتطبيقي، في حين أشار (46.26%) من المبحوثين أن البرامج المقدمة للطلاب يغلب عليها الطابع التقني فقط.

كما أجاب ما نسبته (71.64%) من المبحوثين أن البرامج التعليمية في النظام الكلاسيكي كانت أكثر شمولية من حيث المحتوى منها في نظام (ل م د)، أما ما نسبته (14.92%) منهم فيرون أن البرامج الموضوعه ضمن هذا النظام أكثر شمولية ودقة من البرامج في النظام السابق ، في حين باقي أفراد العينة وبنسبة(13.43%) يعتبرون أن محتوى البرامج في كلا النظامين يتميز بالشمول.

كما أدلى المبحوثين بنسبة (50.74%) بلأن اعتماد النظام الجديد أدى إلى حذف مقاييس أساسية وثانوية، في حين يرى (28.35%) منهم أن المقاييس المحذوفة هي مقاييس أساسية لا يجب الاستغناء عنها، و يرى(20.89%) من أفراد العينة أن المقاييس المحذوفة هي مقاييس ثانوية وهذا ما يجعل هناك خلل في المحتوى العام للتخصص.

كما أن هناك تكرار في العديد من المقاييس في التخصص الواحد حسب (83.58%) من المبحوثين، ونظرا لهذه الأسباب أكد معظم الأساتذة المبحوثين بنسبة (71.64%) على أن برامج التعليم العالي لا تزود الطالب بالكفاءات اللازمة وهذا راجع حسب (25%) من أصحاب هذا الرأي إلى مستوى الطلبة عند القبول في الجامعة، كما أرجع(22.91%) من أفراد العينة السبب إلى ضعف البرامج التعليمية، ومن جهة أخرى اتجه بعض الأساتذة إلى الجمع بين عدة احتمالات بحيث أشار

(14.58%) إلى أن مستوى الطلبة عند القبول وضعف هيئة التدريس هو السبب ، ونفس النسبة أيضا أرجعت السبب إلى مستوى الطلبة عند القبول وكذا ضعف البرامج التعليمية معا، كما أشار ما نسبته (20.83%) من المبحوثين أن هذه العوامل مجتمعة هي السبب الذي يؤدي إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تزويد الطالب بالكفاءات اللازمة التي يحتاجها سوق العمل.

أما فيما يخص أهم المهارات التي تنقص الخريج الجامعي في نظر الأساتذة المبحوثين فالنسب جاءت متقاربة بحيث يرى(14.92%) من المبحوثين أن أقل مهارة تنقص الخريج هي معرفية وهذا لعدم تمكنه في نظرهم من الإمام بأهم المعارف فيما يخص مجال تخصصه، أما غالبية أفراد العينة والمقدرون

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

ب(32.83%) فقد اجمعوا على أن الخريج الجامعي تتقنه جميع المهارات الموضوعه كاحتمالات سواء معرفية أو تكنولوجية أو لغوية حسب ما يبينه الجدول رقم(26).

كما أن معظم المبحوثين وبنسبة (52.23%) يرون أن برامج التعليم العالي لا تزود الطالب بالمهارات التي تمكنه من شغل عدة مهن ضمن مجال تخصصه.

أما فيما يخص أساليب التقييم فقد أجاب المبحوثين بنسبة(61.19%) أن معايير التقييم واضحة ومعروفة لجميع الطلبة ،في حين (38.80%) من المبحوثين يقرون بعدم وجود معايير تقويم ثابتة وواضحة ومتفق عليها لدى جميع الأساتذة.

ونجد ما نسبته (77.61%) من أفراد العينة المبحوثة قد أجابت بأن نظام الأرصدة نظام غير فعال في الجامعة الجزائرية نتيجة المشاكل العديدة التي خلفها ،من بينها تسهيل عملية انتقال الطلبة من سنة إلى سنة ومن طور دراسي إلى آخر ، بالإضافة إلى مشكل الدين الذي يلاحق الطالب ما يجعل نجاحه من إخفاقه غير واضح، وغيرها من المشاكل الموضحة في تحليل الجدول رقم(29).

ولهذا اعتبر (82.08%) من أفراد العينة أن أساليب التقييم غير قادرة على قياس المستوى الحقيقي لرأس المال البشري التي تسعى الجامعة الجزائرية إلى إخراجها، وقد أرجع (72.72%) من المبحوثين السبب إلى عدم دقة وثبات عملية التقييم والعلامات المقدمة للطالب حول مجهوده الشخصي في الأعمال موجهة وحتى في الامتحانات الخاصة بالمقاييس المدرسة في نهاية كل سداسي ، فيما ألقى (9.09%) فقط من المبحوثين اللوم على المستوى الضعيف الذي يصل به الطلاب إلى الجامعة وليس على أساليب التقييم. وبحسب غالبية عينة البحث وبنسبة(77.61%) فإله لا يوجد تجديد في طرق التدريس ومازال الأستاذ يقدم الدروس بالطرق التقليدية المعتادة في النظام الكلاسيكي.

كما أن قلة الهياكل الموفرة لاستقبال الكم الهائل من الطلبة الذي يتزايد كل سنة حسب الجدول رقم(32) يزيد من عرقلة سير العملية التعليمية ،ويضعف مستوى الخريجين نتيجة اكتظاظ قاعات الدراسة في العديد من التخصصات خاصة منها الأدبية.

أما فيما يخص أطوار التعليم العالي ضمن نظام (ل م د) فيرى (85.07%) من العينة المبحوثة أن شهادة ليسانس ضمن نظام (ل م د) لا تساعد الطالب على الاندماج الجيد في سوق العمل.

في حين اعتبر (55.22%) من أفراد العينة أن الطور الثاني من التعليم العالي(ماستر) لا يمنح الطالب الكفاءة المهنية في مجال تخصصه، .في حين أعرب (44.77%) من المبحوثين أن التكوين ضمن هذا الطور بإمكانه منح الخريج كفاءة جيدة ضمن التخصص المدروس.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

أما غالبية المبحوثين وبنسبة عالية تقدر ب(92.53%) يرون أن أربعة سداسيات غير كافية لحصول الطالب على شهادة دكتوراه ذات مصداقية في المجتمع والمحيط العلمي ، وهذا راجع حسب الجدول رقم(36) إلى قصر مدة التكوين ليس فقط في الدكتوراه بل حتى في باقي الأطوار التعليمية السابقة الذكر وهذا ما عبر عنه(86.56%) من الأساتذة المبحوثين.

في حين يؤكد الجدول رقم (37) حسب(64.17%) من المبحوثين على عدم مراعاة أي شروط واضحة ومدرسة في فتح مشاريع الماجستير والدكتوراه ، مما أدى إلى وجود عناوين تخصصات غير مضبوطة بنسبة(13.95%) من أفراد العينة ، ونال احتمال عدم إيجاد مختصين يتكفلون بعملية التكوين خاصة في التخصصات الجديدة نسبة(6.97%) من إجابات الأساتذة ، فيما اجتمعت آراء (11.62%) من أفراد العينة حول الثلاث الاحتمالات الأولى ، كما رأى(27.90%) منهم أن مشاريع الماجستير والدكتوراه تصادف جميع هذه المشاكل، في حين ما نسبته (35.82%) من المبحوثين يقرون بمراعاة شروط واضحة في عملية فتح هذه المشاريع.

وفي نهاية هذا المحور ارتأينا إلى طرح سؤال فيه نوع من المقارنة بين بعض عناصر العملية التعليمية بين النظام الكلاسيكي ونظام (ل م د) لنستشف من وجهة نظر الأساتذة الممارسين لهذه العمليات إذا ما كان هناك تطور ملحوظ بسبب الإصلاحات الجديدة أم لا. ف جاءت الإجابات كلها بميل الأغلبية لصالح النظام القديم وبنسب كبيرة حسب ما يبينه الجدول رقم (38) وكانت النتائج كالتالي:

- البرامج التعليمية ضمن النظام الكلاسيكي حسب(70.14%) من المبحوثين أكثر فعالية تكوينية من البرامج الموضوعية ضمن النظام الجديد.
- أما فيما يخص طرق التدريس فيرى (88.05%) من الأساتذة المبحوثين أن النظام الكلاسيكي يساعد الأستاذ على تقديم الدروس بشكل جيد وسلس نظرا لطبيعة البرامج وكذا عدد الطلبة المخصص لكل أستاذ.
- أكد غالبية المبحوثين بنسبة (82.08%) بأن أساليب التقييم المعتمدة في النظام الكلاسيكي أكثر قدرة وفعالية على قياس مستوى الطالب الحقيقي نظرا لاعتمادها على الدقة والثبات سواء على مستوى التقييم داخل الحصة أو من خلال الامتحانات التحصيلية السداسية والاستدراكية.
- معظم الأساتذة المبحوثين بنسبة(71.64%) أجابوا بأن مدة الدراسة المخصصة في النظام الكلاسيكي أكثر فعالية وتساعد الطالب على الحصول على المعرفة اللازمة للإمام

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

بتخصصه، وتتناسب مع واقع سوق العمل الضيق والذي لا يستوعب تدفق الخريجين في فترات قصيرة.

من خلال هذه النتائج توصلنا إلى أن التعليم العالي في الجزائر ما زال يعاني من العديد من المشاكل والاختلالات في العديد من عناصر العملية التعليمية ، ما يؤدي إلى عدم قدرته على إخراج رأس مال بشري يحمل الكفاءات اللازمة التي تمكنه من قيادة عملية التنمية في البلاد رغم الإصلاحات التي عرفها والتي مست نظام التعليم العالي بشكل عام وجميع عناصر العملية التعليمية بشكل خاص. ما يجعل من ضروري إعادة النظر في الأساليب التقليدية في التعليم المتركزة حول الحفظ والتلقين وتعويضها بطرائق وأساليب تركز على الفهم والنقد والتحليل، وتستند إلى الحوار والنقاش والبحث بما يمكن الطلبة من اكتساب مهارات وأدوات التعلم الذاتي، وهذا عن طريق خلق خلية خاصة لتطوير التقنيات وطرائق التعليم في مختلف الجامعات للرفع من مستوى هيئة التدريس فيها ، عن طريق الاستخدام الأمثل للطرائق الحديثة في مجال التدريس ، وضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية في عملية التقييم وإعداد وضبط معايير هذه الأخيرة وثبيتها، مع ضرورة إعادة التدقيق في خطوات تطبيق نظام الأرصدة في الجامعة الجزائرية الذي جعل العملية التعليمية تخرج في كثير من الحالات عن وجهتها المطلوبة.

1-3- نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثاني.

أما فيما يخص التساؤل الثاني والذي مفاده: هل الإصلاحات المعتمدة تهيئ مؤسسات التعليم العالي لتقديم بحث علمي يساهم في تحقيق أهداف التنمية؟

فجاءت نتائج الدراسة الميدانية تؤكد على عدم وجود خطة وطنية مطبقة في مجال البحث العلمي حسب (82.08%) من المبحوثين ، أما ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (40) أن أكبر نسبة منهم والمقدرة ب(88.05%) لا يجدون في المناخ الجامعي البيئة المناسب للقيام بالبحث العلمي وهذا راجع حسب نتائج الجدول رقم (41) إلى أن الأستاذ غير متفرغ بالشكل الكافي للبحث، نتيجة الحجم الساعي الكبير للتدريس وساعات الإشراف المخصصة للطلبة الذين يزداد عددهم كل سنة ، وهذا حسب غالبية أفراد العينة بنسبة (91.04%).

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

أما الجدول رقم(42) فكشف لنا أن هناك نسبة عالية تقدر ب(62.68 %) من أفراد العينة يلاحظون أن هناك دعم كبير بالكتب والمراجع الحديثة للمكتبة الجامعة المركزية مع خلق فروع لها على مستوى الكليات لتسهيل عملية البحث المكتبي للطلاب وحتى هيئة التدريس.

في حين يرى غالبية المبحوثين بنسبة(83.58%) أن هناك عراقيل إدارية كثيرة تعيق العمل البحثي لأستاذ الجامعي حيث يرجع(28.57%) منهم السبب إلى وجود الاعتبارات الشخصية التي تسيطر على البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ما يعرقل الطموحات البحثية لديهم ، كما أرجع (26.78%) من المبحوثين السبب إلى عدم وجود موضوعية في قرارات المحكمين واللجان العلمية المختصة ، خاصة فيما يخص نشر البحوث، في حين رجح باقي أفراد العينة ممن أجابوا بلا والمقدرون ب(44.46%) الاحتمالين معا رغم إقرارهم بوجود إجراءات وقوانين خاصة منها القرار الجديد بإنشاء البوابة الرقمية للمجلات المحكمة والتي مازالت في بداية التطبيق ولم تلاحظ نتائجها بعد.

في حين يعاني طلبة الدراسات العليا حسب الجدول رقم(44) من عدم وجود إستراتيجية واضحة تخص البحوث التي ينجزونها حسب (74.62%) من أفراد العينة ، أما باقي المبحوثين وبنسبة(25.37%) فأجابوا بوجود إستراتيجية لهذه الأبحاث ، وأشاروا إلى أن المواضيع خاصة في الطور التعليمي الثاني عبارة عن اقتراحات يقدمها أعضاء هيئة التدريس لتمر على لجنة مختصة تقييمها وتوزع بعدها على الطلبة.

كما يعاني طلبة الدراسات العليا كذلك من عدم وجود سياسة واضحة تشجع البحوث التي ينجزونها ، وذلك حسب رأي (85.07%) من الأساتذة أفراد العينة وهذا راجع حسبهم إلى ضعف مستوى الطلبة وكذا عدم فتح المجال أمامهم للإبداع نظرا لضيق الوقت المخصص للبحث ، وهذا ما أكده المبحوثين من خلال التساؤلات السابقة، وحتى إن وجد هناك إبداع واضح في منجزاتهم البحثية لا تأخذ بعين الاعتبار ، في حين باقي المبحوثين أكدوا بنسبة(14.92%) على وجود تشجيع للطلبة خاصة في التخصصات العلمية والتكنولوجية على مستوى مخابر البحث ، وتتم مساعدتهم على انجاز بحوثهم والإفادة منها عن طريق نشرها في المجالات الخاصة بالمخابر .

في حين يؤكد معظم المبحوثين بنسبة (61.19%) على أن طبيعة البحوث العلمية التي تتجزأها مؤسسات التعليم العالي نظرية محضا ، وهذه النسبة كبيرة مقارنة بنوع الكليات التي تمت دراستها ، في حين نال

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

الاحتمال الثاني وهو الطابع التطبيقي نسبة (07.46%) من إجابات المبحوثين ، كما أجمع باقي الأساتذة بنسبة (31.34%) على وجود الجانب النظري والتطبيقي معا في البحوث العلمية التي تنتجها الجامعة سواء على مستوى المخابر أو الانجازات الشخصية للأساتذة في المقالات والبحوث المنشورة أو من خلال بحوث طلبة الدراسات العليا.

أما فيما يخص أحد الجوانب الأخرى للعلاقة التي انطلق بها البحث وهي العلاقة بين التعليم العالي والتنمية ، فقد أجاب (92.53%) من المبحوثين ، بعدم وجود استثمار للقطاع الاقتصادي في البحوث العلمية التي تنتجها مؤسسات التعليم العالي ، حيث نال احتمال عدم وجود سياسة وطنية واضحة تنظم هذه العلاقة (38.70%) من آراء المبحوثين ،في حين توجه (25.80%) من المجيبين بلا إلى الربط بين الاحتمالين الأولين وهما ضعف القطاع الاقتصادي في الجزائر ،و عدم الثقة في القدرات البحثية الوطنية،أما (12.90%) من المبحوثين فجمعوا بين جميع الاحتمالات الثلاثة الموضوعية في الجدول رقم(46)وما يزيد من ضعف فعالية البحث العلمي الذي تنتجه مؤسسات التعليم العالي عدم وجود تنسيق بحثي بين مخابر البحث الوطنية حسب غالبية المبحوثين بنسبة(88.05%).

كما يرى غالبية الأساتذة المبحوثين والمقدرون ب(88.05%) عدم وجود إدراك من طرف المجتمع بمؤسساته المختلفة لأهمية البحث العلمي في العملية التنموية، حيث يرى هؤلاء أن البحث العلمي الوطني فقد قيمته لعدم وجود اهتمام به من طرف السلطات المعنية ،وعدم إشراكه في دعم الخطط التنموية للبلاد،مما جعل المشتغلين فيه يصرفون النظر على الدور الحقيقي له شيء فشيء ، لغاية أن أصبح مجرد أدوات في يد العديد من الأساتذة أو طلبة الدراسات العليا للحصول على نقاط تضاف لمفاتهم العلمية. إن هذه النتائج مجتمعة أكدت لنا أن إصلاحات التعليم العالي قد رسمت خطط ذات محاور عريضة سخرت فيها العديد من الإمكانيات سواء البشرية أو المادية سعيا إلى دعم البحث العلمي الذي تنتجه مؤسسات التعليم العالي وتطويره ،لكنها أهملت إلى حد كبير وضع استراتيجيات واضحة لتطبيق هذه الخطط في الواقع الحي ، ما أدى إلى تعدد المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي بصفة عامة والباحث بصفة خاصة، ما أفقده الدور الحقيقي والأساسي الذي يجب أن يلعبه في دعم الخطط التنموية للبلاد وإيجاد الحلول للعديد من اختلالاتها.

هذا ما يجعل من الضروري دعم و إنشاء حاضنات علمية كما هو معمول به في العديد من الدول المتقدمة تكون تحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وظيفتها تطوير الحلول العلمية والعملية للمشاكل التي

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

يواجهها المجتمع، مع السعي إلى توطين التكنولوجيات والتقنيات والنماذج العالمية لكي تتناسب مع ظروف المجتمع وأهدافه التنموية. كما تساهم هذه الحاضنات بالعمل على تحويل البحوث العلمية الناجحة إلى مشاريع تجارية أو حتى منتجات قابلة لتسويق من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع مع ضمان براءة الاختراع لأصحابها.

1-4- نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثالث:

ساهمت الدراسة الميدانية في الإجابة على التساؤل الثالث والذي مفاده: هل إصلاحات التعليم العالي تدعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع؟ من وجهة نظر أساتذة جامعة سكيكدة والذين يحملون خبرة لا بأس بها في مجال التعليم العالي وضمن العديد من تخصصاته ما جعلهم يقفون على أوجه هذه العلاقة وقادرين على تقييم بعض جوانبها.

حيث أوضح الجدول رقم (49) أن (64.17%) من الأساتذة المبحوثين لا يجدون أدوار الجامعة تتناسب أبداً مع التحديات التي تواجهها وتواجه المحيط الذي تتواجد فيه رغم الإصلاحات المتواصلة والتي تعرفها منظومة التعليم العالي، وهذا نظراً لما يواجهها من تحديات، في حين يرى (34.32%) من المبحوثين أنها تتناسب إلى حد ما فقط.

كما أن عملية خلق المعرفة هي من بين أهم الأدوار التي يجب أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لكن الأهم منها هي إفادة المجتمع بها، لكن حسب آراء (97.01%) من المبحوثين فإن الجامعة اليوم تعاني من ضعف مالي كبير لا يمكنها من الإبداع مع امتلاكها للكفاءات القادرة على الإبتداء بالجديد في هذا المجال، في حين يرى باقي المبحوثين والمقدرون ب(2.98%) فقط أن هناك ابتكار وإبداع لا بأس به في المجالات التقنية والتكنولوجية في الجامعة الجزائرية مقارنة بالإمكانات الموفرة، لكن استغلال هذا المنتج محلياً هو الذي مازال لم يفعل من طرف الجهات المعنية لتبقى محبوسة كأفكار أو كاختراعات داخل المخابر.

أما عن دور مؤسسات التعليم العالي في إشعار الطالب بوجود مسؤولية اجتماعية يجب أن يحملها نحو المجتمع الذي هو جزء منه، فقد أكد غالبية أفراد العينة والمقدرون ب(58.20%) بأن الإعداد الذي يناله الطلبة في الجامعة في هذا المجال إعداد متوسط، في حين كان رأي (29.85%) من المبحوثين بأن هذا النوع من الإعداد موجود ولكنه ضعيف، أما (7.46%) من الأساتذة أفراد العينة يقرون بعدم وجود أي إعداد يخص إشعار الطلبة بوجود مسؤولية يجب أن يتحملوها اتجاه مجتمعهم، ويرون أن البرامج

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

التعليمية لا تحتوي على أي عناصر أو مقررات تشير إلى ضرورة منح المتعلمين هذا النوع من المعرفة، وأجاب (4.47%) فقط منهم بوجود إعداد جيد فيما يخص المسؤولية الاجتماعية.

فيما يؤكد الجدول رقم (51) أن التعليم العالي قطاع اجتماعي بطبعه ما يفرض عليه أيضا تولي زمام هذا المجتمع والمساهمة في إيجاد الحلول لمشاكله، لكن حسب رأي (71.65%) من الباحثين فالجامعة لا تقوم بهذا الدور نظرا لعدم إعطاءها الحق في لعبه، في حين يرى (28.35%) من الأساتذة أفراد العينة أن الجامعة تسعى وراء المساهمة في حل العديد من المشاكل ضمن الحيز الذي يسمح لها فيه بالقيام بمثل هذا الدور، أما من خلال الجدول رقم (52) والذي نجد فيه (68.65%) من الباحثين أقرروا بأن الجامعة الجزائرية مازالت بعيد كل البعد عن تحقيق المعايير العالمية الموضوعة لقياس جودة التعليم العالي، وهذا ما يؤكد تدهورها المراتب الأخيرة في الترتيبات العالمية وحتى العربية للجامعات، في حين يرى باقي أفراد العينة والمقدرون ب (31.34%) أن الجزائر تحاول ضبط معايير التعليم العالي ضمن الإطار العام للجودة وهذا من خلال نظام (ل م د) كنظام عالمي يراعي هذه المعايير.

في حين نجد أن (88.05%) من الباحثين يؤكدون على أنه لا يوجد هناك أي استفادة من الخبرات الموجودة في القطاعات المختلفة للبلاد ضمن العملية التكوينية، وهذا ما أكدته لنا بعض رؤساء الأقسام من خلال مقابلتهم، في حين يرى باقي الباحثين والمقدرون ب (11.94%) أن هناك استفادة من بعض الخبراء خلال الجانب الميداني لبعض البحوث الخاصة بالتحريج ما يسمح للطلبة بالاستفادة من بعض الإشراف الميداني.

وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (54) فحسب وجهة نظر الأساتذة الباحثين وبنسبة (41.79%) يرون أن هناك زيارات ميدانية لواقع العمل خاصة خلال السنة النهائية من خلال الجانب التطبيقي لمواضيع التحريج، أما باقي أفراد العينة وبنسبة (58.20%) فيرون أن هناك خرجات تطبيقية لبعض المواضيع السالفة الذكر لكن هذا لا يعني أنها كافية، فهي مجرد مواضيع قد تأخذ جانب صغير من التخصص أو من الإطار المهني الذي سيعمل فيه الطالب مستقبلا، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار التدريب المهني لطالب في مكان العمل بإشراك المؤسسات المعنية بمجال التخصص والتنسيق فيما بينها، في حين نفى وجوده (56.41%) من أصحاب هذا الرأي، كما أن اعتماد العملية التعليمية على الجانب النظري فقط هو السبب في عدم وجود تدريب مهني للطالب في مجال تخصصه حسب (15.38%) في حين جمع (28.20%) من الأساتذة الباحثين بين السببين.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

أما الجدول رقم (55) فيؤكد غالبية المبحوثين فيه وبنسبة (76.11%) على أن الاعتماد على نظام (ل م د) لم يوضع مراعاة لواقع مجتمعنا بجميع أبعاده ، لكن حسب رأي باقي المبحوثين فإن المسؤولين عن القطاع نجحوا والى حد كبير في أقلمة هذا النظام مع واقعنا الاجتماعي خاصة في السنوات الأخيرة. في حين معظم المبحوثين والمقدرون ب(85.07%) فيرون أن الجامعة فقدت مكانتها المرموقة خاصة في ظل الإصلاح الجديد على الرغم من الجهود والإمكانات المسخرة لإنجاحه، ما جعل المجتمع يفقد الثقة فيها وفي مخرجاتها.

أما في ما يخص إجابات المبحوثين عن السؤال الأخير في الاستمارة حول ما إذا كان التعليم العالي في الجزائر بحاجة إلى إصلاح جديد، فكانت الإجابات من طرف غالبية المبحوثين وبنسبة كبيرة قدرت ب(85.07%) مع أن التعليم العالي في الجزائر بحاجة ملحة إلى هذا ، نظرا للمشاكل الكثيرة التي يغرق فيها والتي أصبحت تتفاقم يوم بعد يوم خاصة منها المتعلق بالمستوى الضعيف للبرامج التعليمية، وسوء عملية توجيه الطلبة للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل وكذا ضع البحث العلمي الموجه للتنمية وعدم مراعاته للمعايير الجودة الشاملة ، وغيرها من المشاكل والأسباب السالفة الذكر والمتوصل إليها من خلال الأسئلة السابقة ، في حين باقي أفراد العينة أجابوا على الإبقاء على هذا النظام ومحاولة معالجة اختلالاته فقط.

أن عملية استقرائنا لهذه النتائج وقيامنا بتحليلها وتفسيرها سابقا مكننا من التوصل إلى إجابة واضحة حول التساؤل الثالث للإشكالية مفادها أنه ، في ظل إصلاحات التعليم العالي الجديدة والمتمثلة في نظام (ل م د) مازالت العلاقة التي تربط المجتمع بالجامعة علاقة غير وطيدة ينتابها الشك والغموض وعدم الثقة من طرف المؤسسات المختلفة للمجتمع ، خاصة في مخرجاتها البشرية والبحثية ما يجعلنا نقر بأن إصلاحات التعليم العالي لا تدعم هذه العلاقة ولا تساهم المساهمة الفعالة في خلقها أو إنجاحها رغم أن الهدف الأساسي لنظام (ل م د) هو ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة والتموي بصفة عامة.

ما يفرض على واضعي استراتيجيات التعليم العالي مراعاة ربط مؤسساته بسوق العمل وقطاعات الإنتاج، مع السعي المتواصل لإحداث المواءمة بين البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل المتجددة عن طريق تبني إستراتيجية واضحة لتطوير برامج ومناهج التعليم الجامعي ، بحيث تحقق الأهداف المجتمعية المرجوة منها وتواكب الجديد في العلم والتكنولوجيا مع مراعاة ما تلقاه الطالب من برامج في الأطوار ما قبل التعليم العالي لضمان التكامل والتسلسل المنطقي للمعرفة ، وتبني إستراتيجية تسويقية واضحة ودقيقة فيما يخص

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

الترويج لمخرجات التعليم العالي سواء البشرية أو البحثية وهذا من أجل تشجيع قطاعات الدولة على الاستفادة منها بشكل فعال.

2 مناقشة النتائج المتوصل مع الجانب النظري:

2 ± فيما يخص الدراسات السابقة:

من خلال القراءة التي أجريناها للدراسات السابقة في الفصل الأول قمنا في هذا العنصر بمحاولة ربط نتائج دراستنا وما توصلنا إليه من إجابات على تساؤلاتها مع نتائج هذه الدراسات ،فلاحظنا توافقها أو اختلافها مع البعض أو جاءت مكملة للبعض الآخر .

وتعد دراسة الباحث **مصطفى بوتفنوشت لسنة 2006م** بمثابة انطلاقة للدراسات المختارة خاصة وأنها كانت دراسة على نطاق واسع قيمت إصلاحات مهمة في قطاع التعليم العالي في الجزائر بداية لإصلاح 1971م ونهاية بلخارطة الجامعية المطبقة سنة 1983م ، حيث توافقت مع نتائج دراستنا رغم البعد الزمني بين الدراستين في العديد من الجوانب أهمها،ضعف العلاقة التي تربط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والتي خلفت العدد من المشاكل والذي أثبت من خلال محورنا الرابع من الدراسة الميدانية وقمنا من خلاله بالإجابة على التساؤل الثالث للإشكالية.

كما توافقت نتائج دراستنا مع نتائج **دراسة دريدي نوال** القائلة بصحة فرضيتها أن التكوين في الدراسات العليا تكوين من أجل التكوين ، ولا علاقة له بمتطلبات سوق العمل في ظل غياب اهتمام من قبل السياسات بالوظيفة الحقيقية للجامعة، التي تتعدى مجرد إنتاج معرفي وتلقيني يمنح الطالب ما هو نظري بعيدا عن جانبه المهني، وهذا ما توصلت إليه دراستنا ولو بشكل آخر حسب الجداول رقم (25-34-35-37) والذي يؤكد فيها غالبية المبحوثين أن التعليم العالي رغم الإصلاحات المتواصلة التي مر بها إلا أنه مزال يعاني من عدم قدرته على منح الطالب الجزائري الكفاءات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل، كما أن البرامج في الطور الثاني (ماستر) لا تمنح الطالب الكفاءة المهنية في مجال تخصصه حسب (55.22%) من المبحوثين، كما تعد أربع سداسيات كحد أقصى غير كافية لحصول الطالب على دكتوراه ذات مصداقية محلية ودولية معترف به ا حسب (92.53%) من الأساتذة المبحوثين ،في حين يرى (64.17%)منهم أن الجامعة لا تراعي شروط واضحة فيما يخص فتح مشاريع الدراسات العليا ما نتج عنه عناوين تخصصات غير مضبوطة لا تتماشى ومتطلبات التوظيف ، وكذا ضعف مستوى خريجي الدراسات العليا.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

أما فيما يخص نتائج الدراسة التي قام بها احمد زرزور في 2005-2006 والتي توصل فيها إلى أن نظام (ل م د) الذي انطلق مطلع السنة الجامعية 2004-2005 يحضر الطلبة لعالم الشغل تحضيريا فعلا ، وإشارته إلى أن النظام الجامعي القديم وبالرغم ما حققته الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال يبقى عاجزا عن الاستجابة لمختلف المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ، أما نظام (ل م د) والذي فرضته مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ف إنه يهدف بالأساس إلى رفع نوعية التعليم العالي بالجزائر وتحسين كفاءة مخرجاته ليرتبط ارتباطا عضويا باحتياجات البلاد وسوق العمل.

أما عن نتائج دراستنا فقد كانت مخالفة تماما لهذه النتائج خاصة في عنصر البرامج التعليمية حسب ما وضحته نتائج الجداول رقم (17-18-19-20-26-27) حيث أكد غالبية الباحثين بأن برامج التعليم العالي تصدر عن هيئات مختصة، تتمثل في لجان التكوين والندوات الجهوية أما في نظر باقي الباحثين أن هذه اللجان غير مختصة في وضع البرامج حسب المقابلات التي أجريت معهم ، كما أن هذه البرامج لا يمكن إكمالها في الوقت المخصص لها وبعيدة عن المستوى الاستيعابي للطلبة ،وأوضحت النتائج أن البرامج المقدمة للطلاب يغلب عليها الطابع التقني ولا تزود الطالب بالكفاءات المطلوب توفرها في الخريج الجامعي، أما فيما يخص أهم المهارات التي تنقص الخريج الجامعي فقد أجمع الباحثون على أنها معرفية وتكنولوجية ولغوية معا. كما أن معظم الأساتذة أفراد العينة يرون أن برامج التعليم العالي لا تزود الطالب بالمهارات التي تمكنه من شغل عدة مهن ضمن مجال تخصصه. كل هذه النتائج وغيرها تجعل من القول بصحة فرضية الدراسة السابقة والمتأملة بنجاح النظام الجديد في خلق تعليم نوعي للطلاب لا تتوافق مع نتائج دراستنا الحالية.

أما عن نتائج دراسة أيمن يوسف في 2007-2008، والتي أجريت في السنة التي تم فيها تعميم نظام (ل م د) والتي توصل فيها إلى أن هذا النظام سيتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة ضمنه ، وهذا ما سوف نناقشه كعنصر أخير في الدراسة، لكن نشير فقط إلى أن نتائج دراستنا جاءت عكس هذه التوقعات.

في حين جاءت نتائج دراستنا تتوافق إلى حد كبير مع نتائج دراسة أسماء هارون سنة 2009-2010 خاصة في النتائج التي تخص تساؤلها الثالث حيث توصلت إلى أن نظام (ل م د) لم يحدث تغيير نوعي في مجال التكوين الجامعي على الصعيدين النظري والعملي ، ولم يساهم في تنمية وترقية المعرفة العلمية لدى الطلبة ، بل زاد كما معلوماتي على حساب نوعها وأبعده على النقد والإبداع ما أفقد الشهادة العلمية قيمتها ، أما على الصعيد المهني لم يساهم هذا النظام في دمج المتخرجين في سوق العمل الذي لا يزال رافضا أو متخوفا من التغيير وهذا ما أكدته إجابتنا على التساؤل الأول ل لدراسة والذي توصلنا فيه إلى

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

وجود ضعف كبير في عناصر العملية التعليمية والذي يقابله ضعف في مستوى رأس المال البشري الذي تنتجه الجامعة الجزائرية والذي لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل المتجددة عالميا ومحليا. في حين جاءت دراستنا لتدعم وتتوافق مع نتائج دراسة صباح غربي التي قدمتها سنة 2013-2014 خاصة منها القائلة بعدم توافق مضامين التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ، مبيّنة أن القدرات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل خاصة تلك المتعلقة بالتقنية والتكنولوجيا والمعلوماتية لا توفرها الجامعة وإن وجدت فهي ليست بالمستوى المطلوب، مشيرة إلى أهمية وظيفة التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية خاصة كونه عامل إنتاج مهم يحتاج إلى استثمار مسبق أساسه التعليم ، وأن نوعية العمل تدل على العديد من العوامل منها التعليم والتكوين الجيد كما ونوعا واللذان يتلقاهما الفرد قبل دخوله سوق العمل .

وهذا ما توصلنا إليه من خلال نتائج الدراسة الخاصة بالإجابة على التساؤل الفرعي الأول للإشكاليّة والذي أكد على عدم قدرة التعليم العالي رغم الإصلاحات المتواصلة ، على منح الكفاءات اللازمة للطلاب والتي تؤهله إلى خوض غمار المنافسة في سوق العمل، وهذا نتيجة ضعف البرامج التي يتلقاها والتي لا تمنحه سوى كما معلوماتيا بعيدا عن جانبه التطبيقي والمهني، كما تخلق منه طالب لا يحمل حتى المهارات الأساسية كاللغة والتمكن من التقنيات التكنولوجية الحديثة واللذان يمثلان الركائز الأساسية في المهن المعاصرة .

2 2 - فيما يخص أهداف الإصلاح (ل م د):

يعد نظام (ل م د) آخر الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في مجال التعليم العالي رغم ما تخلل هذا الإصلاح من إصلاحات جزئية بين الفينة والأخرى لمحاولة ضبطه ومراجعة أخطاء تطبيقه والمشاكل التي تابعت هذا الخطأ، لكن الجزائر رسمت أهداف أساسية لتعليمها العالي من وراء تطبيق هذا النظام وهذا ما وضحته وثيقة الإصلاح، حيث كان أساسها هو:

- خلق التكوين النوعي للطلاب مع مراعاة الطلب الاجتماعي و مراعاة متطلبات سوق العمل في عملية تسيير العملية التعليمية. وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسة حسب الدراسة الميدانية من خلال المحور الثاني وخاصة في إجابة المبحوثين الموضحة في الجدول رقم (25) الذي أكد فيه غالبيتهم بأن برامج التعليم العالي في الجزائر لا تزود الطالب بالكفاءات اللازمة التي يتطلبها سوق العمل للعديد من الأسباب مجتمعة وهي ضعف مستوى الطلبة عند القبول وضعف هيئة

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

التدريس ،وكذا ضعف محتوى البرامج الدراسية، أما الجدول رقم (32) فوضح عدم قدرة الهياكل التي توفرها الجامعة على استقبال الكم الهائل من الطلبة الذي يتزايد كل سنة مما زاد من اكتظاظ الطلبة داخل الحجرات الدراسية وأثر سلبا على تحصيلهم الدراسي ، في حين وضح الجدولين رقم (33)و(34) عدم قدرة برامج التعليم العالي في إطار الطور الأول والثاني على منح الكفاءة المهنية للطلاب وجعله قادر على الاندماج المباشر في سوق العمل،كما بين الجدول رقم (36) أن تقليص مدة التكوين لا يمكن الطالب من الإلمام بمحتوى تخصصه حسب غالبية الأساتذة أفراد العينة.

في حين صب محتوى باقي الجداول الخاصة بالمحور الثاني في نتيجة واحدة هي ضعف مستوى الخريج الجامعي نتيجة ضعف البرامج التعليمية وعدم ارتباطها بمتطلبات سوق العمل،وضعف أساليب التقويم التي لا تعطي المستوى الحقيقي للطلاب وعدم التجديد في طرق التدريس،وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف التكوين النوعي وعدم مراعاة الطلب الاجتماعي الذي يعد أهم أهداف الإصلاحات.

- أما عن محاولة خلق علاقة بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وخلق نوع التفاعل بين قطاعات الدولة وتدعيم الثقافة الوطنية من خلال ترسيخ القيم و ترقيتها ، فتوصلت نتائج دراستنا خاصة المرتبطة بالمحور الرابع الذي يبين مدى العلاقة بين الجامعة والمجتمع من وجهة نظر أساتذة جامعة سكيكدة، حيث بين الجدول رقم (49) من خلال إجابات غالبية الباحثين أن أدوار التعليم العالي التي يقدمها لا تتناسب مع تحديات العصر، في حين أجاب (97.01%) منهم بأن التعليم العالي لا يقوم بخلق المعرفة التكنولوجية وإفادة المجتمع بها ،أما الجدول رقم(51) فقد وضح أن الجامعة لا تساهم في حل مشكلات المجتمع بنسبة (71.65%) من رأي الباحثين فيما عبر الجدولين رقم (53) و(54) بأنه لا توجد علاقة واضحة تربط مؤسسات الدولة بالجامعة فيما يخص دعم الأخيرة بالخبراء للإفادة بهم في العملية التكوينية ، وكذا وضع سياسات تسهل التطبيق الميداني للبرامج التعليمية في الواقع.

-أما عن هدف الاهتمام بالتكنولوجيا العالمية والانترنت خاصة في مجال التعليم العالي وتطويره وفق معايير الجودة.فقد جاءت إجابات الباحثين تؤكد من خلال الجدول رقم (52) أن جامعتنا غير منفتحة على التقدم العالمي الحاصل في مجال جودة التعليم العالي والمعايير العالمية التي تقيس حجم التطور الحاصل فيه كل سنة ما يجعل جامعاتنا تتدليل الترتيب العالمي في هذا ، كما

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

أن الجدول رقم (31) الذي يؤكد فيه 77.61% من أفراد العينة المبحوثة على عدم الاعتماد على التكنولوجيات والانترنت في دعم وتطوير طرق التدريس. يجعلنا نرى أن هذا الهدف لم تتمكن الإصلاحات من تحقيقه رغم سعيها الحثيث لذلك.

- أما فيما يخص هدف الإصلاح في تشجيع البحث العلمي الموجه للتنمية، فجاءت نتائج الدراسة الميدانية خاصة في المحور الثالث لتؤكد على وجود مشاكل يواجهها هذا القطاع خاصة فيما يخص عدم وجود خطة مطبقة تدعم البحوث العلمية الموجهة للتنمية حسب (82.08%) من المبحوثين . وهذا حسب غالبية المبحوثين في الجداول رقم (40-41-42-43-44-45-46-47-48) على التوالي راجع إلى عدم توفر الجامعة على البيئة والمناخ العلمي المناسب لمساعدة الباحثين على الإنتاج والإبداع، مع قلة تفرغ الأستاذ للبحث العلمي ، وكذا الصعوبات الإدارية التي تعيق النشر العلمي ، وعدم وجود إستراتيجية واضحة تدعم البحوث العلمية التي إنجازها طلبة الدراسات العليا وتشجع إبداعاتهم، وانعدام استثمار القطاع الاقتصادي في البحوث التي تنتجها الجامعة وضعف التنسيق البحثي بين مخابر البحث، وهذا كله راجع إلى قلة إدراك مؤسسات الدولة المختلفة بأهمية البحث العلمي في دعم العملية التنموية ، ما يجعلنا نلاحظ عدم تحقق هذا الهدف أيضا حسب الدراسة.

من خلال ما سبق من مراجعة لأهم أهداف الإصلاح المسطرة ومقارنتها بنتائج دراستنا الحالية توصلنا إلى أن هذه الأهداف لم يتم تحقيقها بالشكل المرجو والمرغوب فيه رغم مرور سنوات من وضعها، وتسخير الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية لمتابعتها، مع وضع العديد من القوانين الإصلاحية الداعمة لهذه الأهداف على غرار القوانين الخاصة بالدراسات العليا والبحث العلمي وغيرها من القوانين التي تخص تسيير العملية التعليمية ككل.

من خلال كل ما سبق تمكنا من الإجابة على التساؤل المركزي الذي انطلقت به الدراسة حول ما إذا كانت إصلاحات التعليم العالي تتوافق مع أهداف التنمية في الجزائر؟

لاشك أن المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي مسؤوليات ضخمة وصعبة ، خاصة إذا ما قيست بمستوى وتعدد التقسيمات والتعقيدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى البيئية، التي يواجهها خلال أداءه لدوره كقطاع رئيسي يعول عليه في قيادة المجتمع وإحاقه بركب التقدم والازدهار، هذا ما يلزم القائمين عليه بمراعاة العديد من النقاط الجوهرية لتحسين جودة وأداء وفعالية هذه المؤسسات.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

حيث تبين لنا أن منظومة التعليم العالي في الجزائر على رغم من الإصلاحات التي تعاقبت عليها إلا أنه ظل هناك الكثير من أوجه القصور في صياغة أهداف واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ في أرض الواقع، وذلك راجع لعدم القدرة على التحكم في نوعية الاختصاصات والمناهج والبرامج التعليمية وعدد الطلبة في كل اختصاص والتنظيم والإدارة الجامعية في ضوء هذا المبدأ، الأمر الذي يؤدي إلى طرح أسئلة عديدة حول أهمية التعليم العالي وقيمه كنظام الهدف الأسمى له هو خلق أفراد على قدر عالي من المعرفة المتطورة اللازمة لجعلهم رأس مال بشري قادر على قيادة التنمية في المجتمع، فالعلوم البحتة والبعيدة عن القيام بدورها الاجتماعي في تقدم البلاد وازدهارها تظل علوما نظرية تعليمية.

بالإضافة إلى هذا هناك جانب آخر من القصور الذي يعاني منه تعليمنا العالي وهو غياب الأبحاث والدراسات ذات الجدوى المحلية والإقليمية والعالمية، وهذا راجع إلى تهميش دورها وعدم إعطائها الدعم الكافي ماديا ومعنويا لتحفيزها على المشاركة في دعم التنمية في المجتمع، كما أن نتائج الدراسة كشفت لنا عن استمرار ضعف العلاقة التي تربط مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع بمؤسساته المختلفة، لذلك ليس من الغريب أن نجد عدد كبير من أفراد العينة يدعون إلى إعادة النظر في أهداف التعليم العالي وبضرورة وضع إصلاحات جديدة له تتماشى مع أهداف التنمية في المجتمع الجزائري.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

خلاصة:

إن مسألة إصلاح التعليم العالي مسألة جد معقدة ،فهي ليست مجرد وضع خطة وأهداف يجب تحقيقها،بل هي قضية ذات أبعاد متعددة سياسية وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ، وتتدخل عوامل و تحديات وعواقب كثيرة تحدّ من فعاليتها في أرض الواقع، وأهم ما يواجه إصلاح التعليم العالي في مجتمعنا الجزائري هو استخدام أنظمة وتجارب عالمية ذات بنا وممارسات تعليمية مرتبطة بواقع اجتماعي وثقافي واقتصادي مغاير، وكذا عدم وجود رؤية واضحة بالنسبة إلى خطوات تطبيق الإصلاحات نتيجة لنقص الخبرة وعدم توفر الكفاءات القادرة على رسم استراتيجيات إصلاحية ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها الملموسة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

سعت الجزائر عبر مختلف الإصلاحات التي شهدتها إلى رفع مستوى التعليم العلي وربطه بالأهداف التنموية وجعله القائد الأول لها، وخاصة بعد تبنيها لنظام (ل م د) الذي كان الهدف منه خلق التكوين النوعي للطالب مع مراعاة الطلب الاجتماعي مع محاولة ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي وخلق نوع التفاعل بين قطاعات الدولة.

وبعد التوصل إلى نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الطرح النظري توصلنا إلى أن هذه الإصلاحات في الكثير من أهدافها مازالت مجرد حبر على ورق، لأنه لم تتمكن من التجسد على أرض الواقع بسبب العديد من ال عراقيل لم يحسب حسابها، منها ما يرتبط بطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي ومنها ما يرتبط بإستراتيجية تطبيق هذه الإصلاحات في أرض الواقع، مثل كيفية إعداد البرامج وأساليب التقييم وتحديث طرق التدريس وخلق مقاييس جديدة قادرة على إخراج رأس مال بشري بالكم والكفاءة التي تتماشى مع طبيعة ومتطلبات سوق العمل.

كما أن غياب خطة واضحة لدعم البحث العلمي الموجه لتنمية جعل الجامعة الجزائرية لا تقوم بدورها الحقيقي في خدمة المجتمع بجميع أبعاده لتبقى بهذا مجرد مؤسسة تقليدية دورها الوحيد هو نقل المعرفة، وهذا يرجع إلى ضعف الاهتمام بهذا الدور الحيوي خاصة إذا سلطنا الضوء على حجم الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة للمؤسسات التعليمية العالي، والتي لا تتناسب مع ما يلزمها لخوض غمار التطور ومسايرة التقدم العلمي والتقني الحاصل في العالم.

إن إصلاح التعليم العالي الذي قد يخلق التقدم، ينبغي أن يتم وفق خطة وطنية منظمة ومدروسة بشكل يتماشى مع موصفات وطبيعة مجتمعنا المحلي بجميع أبعاده ومميزاته، بحيث تصاغ بشفافية من خلال مشاركة مجتمعية واسعة ومتنوعة وبإشراك خبرات ذات كفاءة في وضع مثل هذه الخطط، وتوضع فيها إستراتيجية متينة بإرادة سياسية قوية قادرة على التحكم فيها مع ترك المجال المرن لتجديد والتغيير حين الاضطرار لذلك.

ولضمان نجاح أي إصلاح وأي خطة يجب العناية بمسألة التقييم الشامل للعملية التعليمية عوضا عن الاكتفاء بتقييم التحصيل الدراسي لطلبة، عن طريق المراجعة الدورية المستمرة للمؤسسات التعليمية العالي وتقييمها تقويما داخليا وخارجيا، وفق ضوابط ومعايير صارمة تؤدي إلى ضبط الجودة النوعية.

خاتمة عامة

والأخذ في الاعتبار أثناء صياغة أي خطط لإصلاح التعليم العالي ،ضرورة منح الجامعات القدر الكافي من الاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولاسيما المستوى النوعي لجودة الخريجين والبحث العلمي باعتبارهم من أهم مخرجات التعليم العالي .
ومما سبق يمكن أن نلاحظ اتساع مجال الدراسة والتي تعد جزء من موضوع يحتاج بالتأكيد إلى الكثير من الدراسات العميقة والتفصيلية ،وفي جوانب متعددة للإجابة عن الكثير من الأسئلة والتساؤلات التي طرحت ولا زالت تطرح والتي تحتاج إلى الدراسة والتحليل لإيجاد إجابات لها، لهذا بقي هذا الموضوع مجالاً خصيباً للدراسة والبحث والتحليل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية: أولا-الكتب:

- 01 ابن خلدون ولي الدين عبد الرحمن: المقدمة، ترجمة علي عبد الواحد وفي ط 2،الجنة للبيان العربي،بيروت،1968.
- 02 ابن خلدون: المقدمة، دار العودة، بيروت،1988.
- 03 أحمد الخطيب: البحث العلمي و التعليم العالي،دار المسيرة،ط1،عمان، الأردن،2003.
- 04 أحمد الرفاعي ، بهجت العزيمي: دراسات في تمويل التعليم و التنمية البشرية ،مكتبة النهضة،القاهرة،2006.
- 05 أحمد الفنيش:التعليم العالي في ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي،طرابلس،1998.
- 06 الأسعد محمد مصطفى: التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، د ط ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2000 .
- 07 إسماعيل محمد الصادق: البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، كيف نهضوا ..؟ولماذا تراجعنا،ط1،المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2014.
- 08 الأمين عدنان وآخرون: قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها ، دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 1999.
- 09 باسل فلتشر: الجامعات في العالم المعاصر،ترجمة الدكتور موفق الحمداني،بغداد،1972.
- 10 بالقاسم سلاطينة وحسان الجيلاني: أسس البحث العلمي ،ط2، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009.
- 11 ثيدور شولتز: قيمة التعليم العالي في الدول ذات الدخل المنخفضة رؤية اقتصادية ،د ط،إعداد بيكاس وسانيال للتعليم العالي والنظام الدولي ،ترجمة مكتبة التربية العربية للدول الخليج،اليونيسكو ،1989.
- 12 جيمس غروتشا وجوديت ميلر : الوصول الى جامعة منتجة ، استراتيجيات لإنقاص التكاليف وزيادة جودة التعليم العالي ، ط 1، ترجمة فاطمة عصام صبري، مكتبة العبيكان،الرياض،2006.
- 13 الحداد عوض: الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993.
- 14 حسن ابراهيم عيد:التنمية و التخطيط ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1997.

- 15 حسن المنسي: منهج البحث التربوي، ط1، دار الكندي، الأردن، 1999.
- 16 حفيظ بو طالب جوطي: جامعة المستقبل، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2012.
- 17 حمد بن علي السليطي وأحمد علي الصيداوي: الاتجاهات العامة للإصلاح التربوي في العالم، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1998.
- 18 ديكلان كنيدي: صياغة مخرجات التعليم واستخدامها، ترجمة سعيد بن محمد الزهران وعبد الحميد بن محمد اجبار، مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي، الرياض، 2014.
- 19 ربيع تركي: التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- 20 روية حسن: مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 21 رشيد زرواتي: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2004.
- 22 ريمون بودون: مناهج علم الاجتماع، ترجمة هالة شبؤون الحاج، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1972.
- 23 زكي مصطفى عليان وآخرون: أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العملي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2008.
- 24 سعادة عبد الرحيم خليل: توجهات معاصرة في التربية والتعليم، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.
- 25 تتعد إسماعيل علي: الشباب والتنمية في المجتمع السعودي، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- 26 سعد علي الحجاج بكري: منظومة مجتمع المعرفة في عيون تتأمل وعقول تأمل، منشورات جامعة الملك سعود، السعودية، دط، دسنة.
- 27 سعاد بنت محمد العرف: نظام التقييم العام للمقررات في و م، ط1، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، الرياض، 2010.
- 28 سمير احمد السيد: علم الاجتماع والتربية، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983.

- 29 تهوزان أبو رجيلي : التعليم العالي وسوق العمل في لبنان ، دراسة تتبعية للخريجين ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت ،2003.
- 30 سيد عبد العزيز الهواشي وسعيد بن حمد الربيعي : ضمان الجودة في التعليم العالي ، ط2، دار المسيرة ، عمان ، 2008.
- 31 شبل بدران واحمد فاروق محفوظ : أسس التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 32 شبل بدران، جمال الدهشان: تجديد التعليم العالي صيغ وبدائل ، ط1، دار عين لدراسة والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة، 2008.
- 33 صلاح الدين شروخ: مدخل إلى علم الاجتماع ، دار العلوم للنشر الجامعي ، عنابة ، 2005.
- 34 صلاح الدين شروخ: منهجية البحث العلمي ، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
- 35 صلاح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس، دار المعارض، الجزء3، دس.
- 36 الطاهر زهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موقع النشر، الجزائر، 1993.
- 37 طلعت محمد السروجي : رأس المال الاجتماعي ، ط1، المكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2009.
- 38 طلعت همام: سين وجيم عن مناهج البحث العلمي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط1، الأردن، 1984.
- 39 عبد الرحمن بن محمد أبو عمرة: النظام الاوربي في التعليم العالي ومشروع بلونيا ، ط1، سلسلة إصدارات مركز البحوث والدراسات ،السعودية، 2010.
- 40 عبد الرحيم أبو كريشة : دراسات في علم الاجتماع التنموية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2003.
- 41 عبد العزيز عبد القادر المغيصيب : تعليم التفكير الناقد ، قراءة في تجربة تربوية معاصرة، كلية التربية، جامعة قطر ، 2010.
- 42 عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع ، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2007.
- 43 عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري : نظام ل م د ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 44 عبد الكريم دكار: الدين والتحدي كمسلمون والمواجهة حول التربية والتعليم، ط3، دار العلم، سوريا، دس.

- 45 عبد الله الزاهي رشدان: اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 46 عبد الله شريط: التفكير الأخلاقي عند ابن خلدون ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- 47 عبد الله محمد عبد الرحمن: دراسات في علم الاجتماع (2)، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، 2000.
- 48 عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، د ط، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 1991.
- 49 عبود عبد الله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ط2، دار النمير، دمشق، سوريا، 2004.
- 50 عبيدات محمد وآخرون: منهجية البحث العلمي ، القواعد والمراحل والتطبيقات ، دار وائل، عمان، 1997.
- 51 عَنيَم عثمان: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان، 1999.
- 52 عَياث بوفلجة: التربية والتعليم في الجزائر، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.
- 53 فروق عبده فقيه: اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، ط1، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 54 فضيل دليو و الهاشمي لوكيا و ميلود سفاري : إشكالية الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001 .
- 55 فليح حسن خلف: اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 56 قطب مصطفى سانو: النظم التعليمية الوافدة في إفريقيا، قراءة في البديل الحضاري، كتاب الأمة ، ع63، السنة18، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 1996.
- 57 كيرتز ستيفن: دور الجامعات في عالم متغير ، ترجمة عبد العزيز سليمان وإبراهيم عصمت مطاوع، دار النهضة، مصر، 1975.
- 58 لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد : تقويم العملية التكوينية ، دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998.

- 59 مجدي عبد الكريم حبيب: رؤية مستقبلية لتعليم الجامعي العربي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008 .
- 60 محروس محمود خليفة: التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية ،تحليل نقدي ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 2003.
- 61 محمد السبوع وآخرون :تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في الجامعات العربية ،مشروع التير،سبتمبر 2011.
- 62 - محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية ، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية ، الجزائر،1989.
- 63 محمد شفيق : البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، ط1،المكتب الجامعي الحديث، ، مصر،1985.
- 64 محمد عبد الفتاح ياغي : التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق ، جامعة فهد بن عبد العزيز،السعودية،2003.
- 65 محمد عوض العايدي: إعداد البحوث والرسائل الجامعية مع دراسة عن مناهج البحث،ط1،مركز الكتاب للنشر القاهرة، 2005.
- 66 محمد مصطفى الأسعد: التنمية ورسالة الجامعة في الالفية الثالثة ، ط1 ،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2000.
- 67 محمد منير مرسي :الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة،عالم الكتب،القاهرة،1993.
- 68 محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب التدريس،ط1،عالم الكتب ،القاهرة ، 2002.
- 69 محمود عباس عابدين :علم اقتصاديات التعليم الحديث ،ط1، الدار المصرية اللبنانية،2000.
- 70 مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، د ط،دار وائل للنشر،الأردن، 2007 .
- 71 مراد بن اشنهو : نحو الجامعة الجزائرية ، ترجمة : عائد أديب بامية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981.
- 72 مصطفى كامل السيد :إصلاح التعليم العالي في مصر ،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات،القاهرة،2013.

- 73 مهدي التميمي: مهارات التعليم ، دراسات في الفكر والأداء التدريسي ، ط 1 ، دار كنوز المعرفة،الأردن، 2007.
- 74 مَوريس انجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون،الجزائر، دار القصة للنشر، 2004.
- 75 مَيشيل توادور : التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ،دار المريخ،2007.
- 76 نيكولا هانز: التربية المقارنة ،ترجمة يوسف اسعد،دار النهضة العربية، القاهرة،1966.
- 77 هاشم فوزي دباسي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي ، الوراق لنشر والتوزيع ، عمان ،2008.
- 78 هاشم يحي الملاح: قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة دراسات في التعليم العالي وتحديات المستقبل، ط 1 ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،2013.
- 79 هنرى تشونسى: أحاديث عن التعليم في أمريكا، ترجمة ليلي اللبابيدي،مكتبة النهضة المصرية،مصر،1962.
- 80 وقاء محمد البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دط،دار المعرفة الجامعية،مصر،2002.
- 81 يَوسف حجيم الطائي وآخرون : إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي،ط1،الوراق،عمان،2008.
- 82 يَوسف حجيم الطائي،محمد فوزي العابدي،هاشم فوزي العابدي: إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي،د ط، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان ،2007.

ثانيا - المذكرات والرسائل الجامعية.

- 83 أحمد زرزور : تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس ،ماستر ،دكتوراه" ،مذكرة ماجستير، غ م ،تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية،جامعة منتوري،قسنطينة،2006/2005.
- 84 أسماء هارون : "دور التكوين في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د" ،مذكرة ماجستير ،تخصص علم الاجتماع الموارد البشرية،قسنطينة، غ م،الجزائر، 2009-2010.

- 85 أيمن يوسف: "تطور التعليم العالي والإصلاح والآفاق السياسية" دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة-، مذكرة ماجستير، غ م ،تخصص علم الاجتماع السياسي،الجزائر،2007-2008.
- 86 بالقاسم نويصر: التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية ، أطروحة دكتوراه دولة، غ م،تخصص علم الاجتماع،جامعة منتوري، قسنطينة،2010-2011.
- 87 بثينة مختار: اثر نقل التكنولوجيا وانعكاساتها على التشغيل في ظل التحولات إلى اقتصاد السوق ،حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غ م،إشراف بودراع،2005-2006.
- 88 بن علي محمد: إدارة التعليم العالي في الجزائر ، دراسة تحليلية تطبيقية ، مذكرة ماجستير، غ م،تخصص إدارة مالية،جامعة الجزائر،2001.
- 89 حمزة مرادسي: دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير غ م ، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2009-2010.
- 90 رفيق زراولة: تنظيم وهيكل الجامعة الجزائرية ،دراسة حالة جامعة منتوري، مذكرة ماجستير غ م،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة ، الجزائر،2004.
- 91 سمية ابراهيمي: إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ،مذكرة ماجستير،تخصص علم اجتماع التنمية، غ م،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2005/2006.
- 92 صباح غربي: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي-دراسة تحليلية للاتجاهات القيادية لجامعة محمد خيضر بسكرة- ،أطروحة دكتوراه غ م،تخصص علم الاجتماع والتنمية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013-2014.
- 93 صليحة رقاد: تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر-آفاقه ومعوقاته-،دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم لعالي لشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، غ م،تخصص علوم اقتصادية ،جامعة سطيف1،الجزائر،2013-2014.
- 94 للطيب الصيد: الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية وآفاقها لدى أساتذة علم الاجتماع، مذكرة ماجستير، غ م،قسم علم الاجتماع،الجزائر، 1992.
- 95 عبد العظيم عابدي: تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، مذكرة ماستر، غ م،تخصص سياسة عامة ،جامعة بسكرة،2013-2014.

- 96 علي لرقط: إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر-
المبررات والمتطلبات الأساسية، مذكرة ماجستير، غ م، تخصص علوم التربية ، قسم علم النفس، جامعة الحاج لخضر، بسكرة، 2008-2009.
- 97 غنية فني: التغيرات التنظيمية وأثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة ، 2004-2005.
- 98 قاسم محمد النل : التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غ م ، الجامعة الأردنية، 2002.
- 99 مجيد حميدي: تحقيق حول جامعة الجزائر من خلال مردودها والعلاقة بين الحركات الداخلية للطلبة ووضعاتهم في العملية التعليمية -دراسة مقارنة بين قسمي اللغة الانجليزية وعلم الاجتماع -، مذكرة ماجستير ، تخصص علم الاجتماع الديمغرافيا ، غ م، جامعة الجزائر ، 2007-2008.
- 100 - محمد السعيد بن غنيم: اثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012، مذكرة ماجستير ، غ م ، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014/ 2015.
- 101 - محمد بوعبد الله : تقويم برامج التكوين الجامعية لمهندسي الالكتروتقني على ضوء المقارنة النفسية، مذكرة ماجستير، غ م، معهد علم النفس ، قسنطينة ، الجزائر، دس .
- 102 - نادية إبراهيمي : دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة جامعة لمسيلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ م، تخصص الإدارة الإستراتيجية لتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013.
- 103 - نجوى بوزيد : وضعية الخريج الجامعي في المؤسسة الصناعية ،درسة ميدانية بمؤسسة صيدال الدار البيضاء الجزائر، رسالة دكتوراه ، في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.
- 104 - نوال نمور: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي ،دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير غ م، في علوم التسيير ، تخصص الموارد البشرية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011-2012.

- 105 - نور الدين موسى: إشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر في إطار مشروع الإصلاح خلال الفترة 2000-2009. مذكرة ماجستير في النقود والمالية، غ م، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 106 - نورة دريدي: "خبري الجامعة بين التكوين والتشغيل" مذكرة ماجستير، غ م ، تخصص علم اجتماع التنمية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 1999.
- 107 - هاشمي بريق: الجامعة والتنمية الاجتماعية بالمجتمع الحضري ، دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مذكرة ماجستير، غ م ، في علم الاجتماع الحضري، جامعة لمسيلا، 2009-2010.
- 108 - هشام لثوبوش: فعالية التكوين الجامعي في التشغيل ، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص علم النفس السلوك التنظيمي وتنمية الموارد البشرية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2006-2007.
- 109 - بسمينة خدي: واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية ، دراسة حالة جامعة منتوري، مذكرة ماجستير ، غ م ، تخصص التنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة، 2007-2008.
- ثالثا- مقالات المجلات والدوريات العلمية:**
- 110 - أبو ملحم أحمد : أزمة التعليم العالي ، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار ، معهد الإنماء العربي ، ع 98، بيروت ، 1999.
- 111 - أستاذ الدراسات البيانية الحديثة ، رئيس قسم العلوم الاجتماعية جامعة اوكسفورد: تجربة اليابان في التعليم العالي "الديمغرافيا والاقتصاد اهم محركاتها" ' مجلة أفاق المستقبل، ع 09، إنجلترا، 2011.
- 112 - أسماء البدوي: التعليم العالي في مصر "هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟ ، مجلس السكان الدولي ، 2012.
- 113 - باي أوبانيا : الإصلاح التربوي في إفريقيا ، من النصوص إلى الواقع ، مجلة مستقبلات، اليونسكو، م 19، ع (2)، القاهرة، 1989.
- 114 - بعوني ليلي: الاستثمار في رأس المال البشري و العائد من التعليم ، مجلة المؤسسة، ع 5، جامعة الجزائر 3، 2015.

- 115 - تورستنا هوسين: فكرة الجامعة وأدوارها الجديدة أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل،مجلة مستقبلات،اليونيسكو،م2،ع12،1991.
- 116 - جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015: موجز تنفيذ مشاورة مواضعية عالمية بشأن التعليم لما بعد 2015، منشورات the world we wan.
- 117 - جم ال عيفة: الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي؟،مجلة التواصل،ع22،جامعة باجي مختار عنابة، سبتمبر 2008.
- 118 - جمال حلاوة: دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة ، دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية، مجلة اماراباك،الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا ،م2،ع4،2011.
- 119 - حاجي العجة: جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والأفاق ، الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية ، دراسة تحليلية تقييميه للإصلاح الجديد (ل م د) ،ع10،الجزائر،جوان2013.
- 120 - حليلة قادري : مشكلات الطلبة الجدد ، دراسة ميدانية بجامعة وهران السانيا،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،ع7،وهران ، 2002.
- 121 - خالد خليل حمودي:نشأة المدارس،مجلة أفق عربية، ع 1 ،بغداد،1997.
- 122 - رمضان عبد الله الشبه،مصطفى مسعود حدود: أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا،مجلة الجامعة ،ع17،م3 ،سبتمبر 2015.
- 123 - رياض قاسم : مسؤولية المجتمع العلمي العربي ، منظور الجامعة العصرية وافق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي، المستقبل العربي ،ع193،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،مارس1995.
- 124 - رياض عزيز هادي: الجامعات النشأة والتطور والحرية الأكاديمية،مركز التطوير والتعليم المستمر،سلسلة ثقافة جامعية ،جامعة بغداد ،م2،ع2،بغداد،2010.
- 125 - رياض قاسم: منظور الجامعة المعرفية وافق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي،مجلة المستقبل العربي ،ع193،بيروت 1995.
- 126 - زكي رمزي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،ع84، الكويت،1984.

- 127 - ساجد شرقي : دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع ، مركز الدراسات الإيرانية، ع10، جامعة البصرة، 2008.
- 128 - شباكي سعدان : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي Imd ،مجلة البحوث والدراسات العلمية ع5، الجزائر، جويلية 2011،
- 129 - صباح غربي: الاستثمار في التعليم ونظرياته ،مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع2 و3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي - جوان 2008.
- 130 - صلاح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس، دار المعارض، الجزء3، دس.
- 131 - عبد الطيف حسين حيدر: الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة،مجلة كلية التربية لجامعة الإمارات السنة 19، ع21، الإمارات، 2004.
- 132 - عبد اللطيف مصطفى: دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية ،مجلة الوحدات للبحوث والدراسات ، ع 7 ، 2009.
- 133 - عبد الله بوظانة: سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي ،المجلة العربية للتعليم العالي ، المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، إدارة التعليم العالي، مج1، ع1، تونس، ديسمبر 1995.
- 134 - عزت عبد الموجود: التعليم العالي واعداد هيئة التدريس ،المجلة العربية للتربية، ع3، ع2، تونس، سبتمبر، 1982.
- 135 - علي إسماعيل وآخرون : تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي العربي لمواكبة حاجات المجتمع، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، بيروت 6-10/ 12/ 2009
- 136 - علي حميدوش، رابح فضيل: جودة التعليم العالي في حالة التجربة الجزائرية ، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي: نشر ENSSEA، ع 13 ، 2013.
- 137 - العياشي عنصر: الجامعة وتحديات المحيط، "الجامعة اليوم" ،مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر، 1998.
- 138 - فضيل دليو وآخرون: الجامعة تنظيمها وهيكلتها ،مجلة الباحث الاجتماعي، دائرة البحث، قسنطينة ع1، الجزائر، 1995.
- 139 - قادري حليلة : مشكلات الطلبة الجدد دراسة ميدانية بجامعة وهران ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع 7 ، الجزائر، جانفي 2012.

- 140 - كمال فريج و زكريا شهاب: التعليم العالي في الأردن الواقع والتحديات، أنباء اتحاد الجامعات العربية، السنة 28، ع1، يناير 2012.
- 141 - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، ع 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.
- 142 - اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم: التربية في تايلندا في حقبة الشمول " رؤية مجتمع متعلم "، الكويت، 1998.
- 143 - ليلي زرقان: إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف مجلة العلوم الاجتماعية ، ع 16، الجزائر، ديسمبر 2012.
- 144 - ليلي سهل نغير: واقع العملية التعليمية بين مطرقة القديم وسندان المعاصرة ، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة الجزائر، د س.
- 145 - محمد السيد سليم: الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم ، مجلة الفكر العربي، ع20، بيروت، 1981.
- 146 - محمد المدني مختار، "سياسات التعليم العالي و الثانوي وفاق التنمية في تونس رؤية تحليلية"، المجلة المغاربية السنة الرابعة، ع8، 2009.
- 147 - محمد أمين عشوش: مؤسسات التعليم الإداري في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للعلوم الإدارية ، معهد التنمية الإدارية ، الإمارات ، 2000.
- 148 - محمود بوسنة: تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع 13، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة، جوان 2000.
- 149 - مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي ، نشرة علمية حول التعليم العالي في اليابان، سلسلة قراءات مختارة في التعليم العالي، ع65، الرياض، 2016.
- 150 - مليحان معيض الثبيثي: الجامعات نشأتها، مفهومها، وظيفتها، دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي، ع54، مج14. 2000.
- 151 - منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي للإتشاء والتعمير: التعليم العالي في مصر، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، مصر، 2010.

152 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية، اليونيسكو، الرياض، 1998.

153 - نجوى بوزيد : الجامعة مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري ، مجلة العلوم الإنسانية ، بسكرة ع(12)، الجزائر، نوفمبر 2007.

154 - هانز فايلر : تخطيط الإصلاح التربوي وإدارته، التربية الجديدة. السنة الرابعة ، ع12، آب أغسطس 1977.

رابعاً - المؤتمرات والملتقيات والندوات:

155 - أحمد عماني: واقع وأفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، م ج 2، 27 فيفري 2008.

156 - أميرة محمد علي احمد حسن: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع ، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية ، جامعة البحرين، دس.

157 - أوراق المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: حول تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي ، برعاية المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم أبو ظبي 7-8 ديسمبر 2011.

158 - بيار جدعون ، علي إسماعيل ، نورما غمراوي : تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع ، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بيروت، 6-10/12/2009.

159 - الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبلي: دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 24 . 26 /9/ 2001.

160 - رباح عربة وحنان بن عوالي: ماهية رأس المال الفكري (البشري الاجتماعي التنظيمي) في منظمات الأعمال ، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، دس.

- 161 - زين الدين بروش، يوسف بركان : مشروع تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والأفاق، المؤتمر الدولي العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ، IACQA، البحرين، 2012.
- 162 - طارق عبد الرؤوف و محمد عامر : تصور مقترح لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ،م 2، 26/27 فيفري 2008.
- 163 - عادل عبد الفتاح سلامة: واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ، أوراق المؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، حول تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي ،برعاية المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم ،أبو ظبي 7-8 ديسمبر 2011.
- 164 - عبد القادر تواتي: تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل م د في الجزائر ، اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام :الراهن والأفاق،، البويرة الجزائر ،منشورات المخبر الممارسات الغوية في الجزائر، 2013/04/22.
- 165 - عبد المجيد بن نعيمة: دور المخابر العلمية بالجامعة الجزائرية في تنظيم البحث العلمي ومساهمتها في تطوير وسائل وأساليب التعليم العالي ، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، مجلد 2، 27 فيفري 2008.
- 166 - علي صالحى : نظام ل م د في الجامعة الجزائرية ، أعمال اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الرهانات والأفاق ، مخبر الدراسات اللغوية في الجزائر ،جامعة تيزي وزو ،البويرة، 2013/04/22.
- 167 - عماد الدين أحمد المصباح : دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية ، ورقة مقدمة لورشة عمل في الاتحاد الدولي لنقابة العمال العرب بعنوان تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ،ودور النقابات في مواجهتها توفير فرص عمل للشباب، دمشق، 2006/4/22.
- 168 - فؤاد العاجز، جيمس نشوان : تطوير التعليم الجامعي الفلسطيني في ضوء مفاهيم إدارة الجودة، المؤتمر الدولي حول مؤسسات إعداد المعلم في الوطن العربي ،كلية التربية ،جامعة الفيوم ،2006.

- 169 - فوزي حرب أبو عودة ومحمد أبو ملح: مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول حول التربية في فلسطين وتغيرات الفقر، 23-24/2004.
- 170 - فيصل عبد الله الحاج: نظم الترتيب العالمي للجامعات وواقع الجامعات العربية، ورشة عمل اتحاد الجامعات العربية حول آليات التقويم الداخلي والخارجي، عمان، 2008 .
- 171 - القصاص مهدي محمد: بيئة الاستثمار في رأس المال البشري ، دراسة ميدانية في قرية مصرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة ، جامعة جنوب الوادي ، مصر ، 2008.
- 172 - محمد مقداد: جامعات البلدان النامية في عهد العولمة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة، جامعة البحرين ورقة بحث مقدمة إلى ندوة العولمة وألويات التربية التي تنظمها كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض المملكة العربية السعودية في 17-18/4/2004م.
- 173 - مصطفى عبد القادر زيادة: تجارب عالمية في تخطيط التعليم العالي وربطه باحتياجات التنمية. اجتماع مسئولو التعليم العالي في البلاد العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 13 - 14 أكتوبر 1998.
- 174 - مضر خليل عمر، رقية مرشد حميد: ورقة عمل ، دراسة ميدانية محافظة ديالى، العراق 2014.
- 175 - نور الدين بومهرة: دور التعليم الجامعي في ترقية الموارد البشرية (مقاربة سوسيو - اقتصادية لوظيفة الجامعة الجزائرية في ظل العولمة، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، الجزائر، دس.
- 176 - الهلالي الشربيني الهلالي : اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي ، دراسة مقدمة للمؤتمر القومي العاشر " جامعة المستقبل ف ي الوطن العربي " مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس ، ج(1) ، 27-28 ديسمبر 2003 م.
- 177 - يحي علي احمد فقيهي: دور البحث العلمي في القيام بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات السعودية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص والعام ، عمان الأردن، مارس 2012.

خامسا- الوثائق الرسمية والتقارير:

- 178 - تقرير الإدارة العامة لتجديد الجامعي: إستراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث 2008-2017، وزارة التعليم العالي التونسية، تونس، ديسمبر 2008.
- 179 - تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام: نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني ، 2003 ، عمان 2003 .
- 180 - تقرير الدولة لبرنامج الرصد الدولي للتعليم العالي: التعليم العالي في فرنسا، ترجمة مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي، الرياض، 2010.
- 181 - تقرير الدولة لبرنامج الرصد الدولي للتعليم العالي: التعليم العالي في ألمانيا، ترجمة مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي، الرياض، 2010.
- 182 - تقرير المرصد العربي للتربية: التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2012.
- 183 - تقرير المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي : انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وإنجازاته 2009/1998، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، القاهرة، 2009/05/31.
- 184 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :المادة 28من المرسوم التنفيذي رقم 130-08 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 3مايو 2008المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، ج ر، العدد 23.
- 185 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، دليل الطالب، 2016/2017 .
- 186 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: الندوة الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقييم تطبيق نظام (ل م د) ،جانفي 2016 .
- 187 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إصلاح التعليم العالي ، الجزائر ، جوان 2007.
- 188 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية :العدد 24، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي .

- 189 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:ملف إصلاح التعليم العالي، جانفي 2004.
- 190 - اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم : " التربية في تايلندا في حقبة الشمول رؤية مجتمع متعلم"، الكويت، 1998.
- 191 - اللجنة الوطنية للإصلاح: مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025، تونس 2015/4/23.
- 192 - المجلس الأعلى للتربية : التقرير السنوي التقويمي على السياسة الوطنية لتربية والتكوين، الجزائر، نوفمبر، 1999.
- 193 - الوزير المنتدب لدى الجامعات : الملف التمهيدي لاستقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية، الجزائر، نوفمبر 1989.
- سادسا- المعاجم والموسوعات:
- 194 - أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان، 1993.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- أولا-الكتب.
- 195 - A. Carpontier :Le mal universitaire, diagnostic et traitement, Robert Laffont, paris, 1988.
- 196-D .Church: Building Sustainable communities an opportunity and a vision for a future that works, ecol,1991.
- 197-H.Costing:Reading in Total Quality Management, Copyright by Her Court Brace & Company, Sandiago, New York,1994.
- 198-J. Byrn: école cherche ménger, édition INSP, paris,1987.
- 199-J. Dulck: L'enseignement en Grande-Bretagne,Paris , Libraire Armand Colin deuxième édition 1968 .
- 200-Les amis de l'association de l'université . université d'Alger 1945-j1959.
- 201-M .Boutefnouchet: Adéquation entre la formation universitaire et l'emploi: situation actuelle et perspectives université d'Alger ,institut de sociologie diffusion unité Algérie,1988.

202-M .woodhall .**Human Capital concepts .ing .psadraropolos economics of education research and studies** ,ocseford program ,1987.

ثانيا- المذكرات والرسائل الجامعية:

203-Gherras Mohamed Taher: **Education and economic growth in Algeria 1967-1990**, Master thesis, university Sheffield, Uk 1992.

ثالثا-المؤتمرات والملتقيات والندوات.

204-Djekoun abdelhamid :**MLa reforme L M D en Algérie** ,états des lieux et perspectives ;In le system L M D entre implémentation et projection ;Actées du colloque international Alger 30 et 31 mai 2007 ;Alger ; Ministère de l enseignement supérieur et la recherche scientifique.2007.

205- Gherid.Djamel :**L’université D’hier à Aujourd’hui**, l’université Aujourd’hui (Actes de Séminaire.Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle. Oran.1998.

206-t .Lau . k .chan and t. man:**the entrepreneurial and managerial competencies of small business owner manager in hong conceptual and methodological consideration** <<paper presented at the 4 the international conference on competence-based management oslo 18-20june 1995.

خامسا-التقارير .

207-Ministère de l’enseignement superieur rapport 1^{er} plan Quadriennal ,Alger 1970/1973, 1974.

مراجع الانترنت:

208 -نصر عارف : **مفهوم التنمية**،القاهرة،ص01.على الموقع

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp>

209 للتعليم في ألمانيا... تجربة عالمية جديدة بالتطبيق:إعداد- كريم المالكي:المصدر: عن مجلة

دوتشلاند الألمانية-<http://www.raya.com/news/pages/fe81bc6b-d814-4a76-82b5-1fb57ded1e7b>

الوقت2017/03/29/21:30:4a76-82b5-1fb57ded1e7b

الوقت2017/03/29/21:30جريدة الراية القطرية.

210 للوكالة الوطنية للاستثمار:مقابلة مع والي ولاية سكيكدة فوزي بن حسين،جانفي 2014،على الموقع20www.andi.dz/PDF/.../Interview_Wali_Skikda%20،الساعة 20118/04/05،الساعة 20:10.

211 عرض الجامعة: على الموقع الالكتروني، <http://www.univ-skikda.dz/inde>، على الساعة 19:00، 2018/01/11.

212 شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات: إجراءات جديدة لنشر المقالات العلمية بالمجلات المحكمة في الجامعات الجزائرية، الموقع الالكتروني <http://diae.net/48671>، 18:47، 2017/12/25.

قائمة الملاحق

الملحق رقم: (01).

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار - محاببة -

كلية الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية

- قسم علم الاجتماع -

تخصص علم اجتماع التنمية البشرية

استمارة بحث لتحضير أطروحة دكتوراه علوم حول:

اصلاحات التعليم العالي وأهداف التنمية في الجزائر دراسة ميدانية في جامعة سكيكدة

تحت إشراف :

د/ عبد الحميد بوقصاص

من إعداد الطالبة :

* لامية بوكراع

ملاحظة :

نرجو من سيادتكم الإجابة عن الأسئلة الموجودة في الاستمارة. وذلك بوضع العلامة (x) في الخانة المناسبة مع الإجابة عن الأسئلة المفتوحة. كما نعلمكم أن كل المعلومات التي ستصرحون بها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض علمية فقط. كما يمكنكم استخدام الجهة الأخرى من الورقة لإتمام إجاباتكم إذا لم تكن المساحة كافية مع تسجيل رقم السؤال.

وشكرا على تعاونكم معنا.

السنة الدراسية

2018/2017

المحور الأول: البيانات الشخصية

1 - الجنس: ذكر أنثى

2 - السن :

3 - الكلية:.....

4 - القسم:.....

5 - الرتبة العلمية:

أستاذ مساعد قسم (ب)

أستاذ مساعد قسم (أ)

أستاذ محاضر قسم (ب)

أستاذ محاضر قسم (أ)

أستاذ التعليم العالي

6 - مدة التدريس بالجامعة (الخبرة) من 20-15 30-21 35-31 36 فما فوق

7 - هل تنتمي إلى مخبر بحث: نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم: فما هو تخصص المخبر؟

.....

المحور الثاني: إصلاحات التعليم العالي وإعداد رأس المال البشري

8 - هل البرامج التعليمية في الجامعة الجزائرية تصدر عن هيئات مختصة؟

نعم لا

9 - هل تتناسب البرامج مع التوقيت الزمني المخصص لها؟

نعم لا

10 - هل تتناسب البرامج مع المستوى الاستيعابي للطلاب؟ نعم لا

11- تعتمد البرامج التعليمية في طرحها على:

أ-التلقين

ب-التطبيق

ج-الاثنين معا

12- أي البرامج أشمل من حيث المحتوى ، النظام الكلاسيكي أو نظام(ل م د)؟

أ - النظام الكلاسيكي

ب -نظام (ل م د)

ج-الاثنين معا

13- هل المقاييس التي تم الاستغناء عنها عند الإصلاح الجديد مقاييس؟

أ - أساسية

ب ثانوية

ج- الاثنان معا

14- هل هناك تكرار في محتوى بعض المقاييس التعليمية؟ نعم لا

15 - هل الجامعة الجزائرية تراعي ربط البرامج التعليمية بالواقع التنموي للبلاد؟

نعم لا

16- هل مؤسسات التعليم العالي تزود الطالب بالكفاءة المهنية اللازمة التي يحتاجها سوق العمل؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بلا فهذا راجع إلى:

أ- مستوى الطلبة عند القبول

ب- ضعف هيئة التدريس

ج- ضعف محتوى البرامج الدراسية

17- ما هي المهارات الأقل توفر في الخريج الجزائري؟

أ- معرفية

ب- لغوية

ج-تكنولوجية

د- تواصلية

18- هل تؤهل البرامج التعليمية الطالب في أكثر من مهنة؟

نعم لا

19- هل معايير التقييم واضحة لجميع الطلبة؟ نعم لا

20- هل نظام الأرصد نظام فعال في الجامعة الجزائرية؟ نعم لا

21- هل أساليب التقييم قادرة على قياس مدى تحقيق الجامعة للمخرجات التعليمية المرجوة؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بلا فهل ها راجع الى:

أ - عدم ملائمة أساليب التقييم لمستوى الطلبة

ب عدم دقة وثبات عملية التقييم والعلامات

22- هل هناك تطوير للطرائق التدريسية ؟

نعم لا

23- هل توجد هياكل جامعية تتكفل باستقبال الكم المتزايد من الطلبة كل سنة ؟

نعم لا

24- هل يساعد الطور الأول (ليسانس 3 سنوات) على الاندماج في سوق العمل ؟

نعم لا

25- هل يمنح الطور الثاني ماستر (1-2) الكفاءة المهنية للطلاب في مجال تخصصه؟

نعم لا

26- هل ثمانية سداسيات كحد أقصى كافية لحصول الطالب على دكتوراه ذات مصداقية في المجتمع؟

نعم لا

27- هل تقليص مدة التكوين (3-2-4) يقدم للطلاب تكوين نوعي يمكنه من الإلمام بتخصصه؟

نعم لا

28- هل تراعي الجامعة شروط واضحة فيما يخص فتح مشاريع الماستر والدكتوراه؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بلا فماذا ترتب على هذا:

أ - عناوين تخصصات غير مضبوطة

ب -عدم إيجاد مختصين يتكفلون بعملية التكوين خاصة في التخصصات الجديدة

ج-لا تتناسب التخصصات المفتوحة مع متطلبات التوظيف

د - ضعف مستوى خريجي الدراسات العليا

29- هل النظام الجديد أكثر فعالية من النظام القديم من حيث:

- البرامج التعليمية نعم لا

- طرق التدريس نعم لا

- أسلوب التقييم نعم لا

- مدة الدراسة نعم لا

المحور الثالث: البحث العلمي الموجه للتنمية:

30 - هل توجد خارطة بحثية مطبقة تأخذ بعين الاعتبار البحوث الموجهة لنهوض بالخطط التنموية ؟

نعم لا

31- هل تتوفر الجامعة على المناخ العلمي المناسب لمساعدة الباحثين على الإنتاج البحثي؟

نعم لا

32- هل الأستاذ الجامعي متفرغ للبحث العلمي بشكل كافي؟ نعم لا

33- هل هناك تجديد للمكتبات الجامعية؟ نعم لا

34- هل هناك سهولة في نشر الأبحاث والدراسات على مستوى المجالات العلمية الوطنية؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بلا فهذا راجع إلى:

أ- هناك اعتبارات شخصية تسيطر على البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

ب- عدم وجود موضوعية في قرارات المحكمين واللجان العلمية المختصة

35- هل هناك إستراتيجية واضحة للأبحاث العلمية التي ينجزها طلبة الدراسات العليا؟

نعم لا

36- هل سياسة البحث العلمي في الجزائر تشجع الإبداعات البحثية لدى الطلبة؟

نعم لا

37- يغلب على البحوث التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي؟

أ - الطابع النظري

ب - الطابع التطبيقي

ج - الاثنين معا

38- هل القطاع الاقتصادي يشارك في تشجيع الاستثمار في البحوث العلمية التي تنتجها مؤسسات

التعليم العالي؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة بلا فهل هذا راجع إلى:

أ- ضعف هذا القطاع في الجزائر

ب- عدم الثقة في القدرات البحثية المحلية

ج - عدم وجود سياسة وطنية واضحة تنظم هذه العلاقة

39- هل هناك تنسيق بحثي بين مخابر البحث الوطنية؟ نعم لا

40- هل هناك إدراك من طرف المجتمع بمؤسساته المختلفة بأهمية البحث العلمي؟

نعم لا

المحور الرابع: دور إصلاحات التعليم العالي في ربط الجامعة بالمجتمع.

41- تتناسب أدوار التعليم العالي مع تحديات العصر؟

- أ - إلى حد كبير
- ب - لا تتناسب مع تحديات العصر
- ج - إلى حد ما

42 - هل التعليم العالي يقوم بخلق المعرفة التكنولوجية وإفادة المجتمع بها؟

نعم لا

43 - هل تعد الجامعة الكفاءات البشرية القادرة على تحمل المسؤولية داخل المجتمع؟

- أ- إعداد جيد
- ب- إعداد متوسط
- ج- إعداد ضعيف
- د- لا يوجد إعداد

44- هل تساهم الجامعة الجزائرية في حل مشكلات المجتمع المختلفة؟ نعم لا

45 - هل جامعتنا منفتحة على التقدم العالمي الحاصل في مجال جودة التعليم العالي؟

نعم لا

46- هل الجامعة تستعين بخبراء من المؤسسات المختلفة لتكوين الطلاب؟

نعم لا

47- هل هناك زيارات ميدانية للباحثين والطلبة للمؤسسات الإنتاجية لمعاينة واقع العمل؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بلا فهل هذا راجع إلى:

أ - اعتماد العملية التعليمية على الجانب النظري

ب -عدم التنسيق بين قطاع التعليم العالي والقطاعات الأخرى

48- هل يراعي التعليم العالي ضمن الإصلاح الجديد واقع المجتمع؟

نعم لا

49- هل الإصلاحات الجديدة تمنح الجامعة المكانة المرموقة التي تستحقها داخل المجتمع؟

نعم لا

50- هل تعتقد أن التعليم العالي في الجزائر بحاجة إلى إصلاح جديد؟ نعم لا

إذا كانت إجابتك بنعم لماذا؟.....

.....

دليل المقابلة

التخصص:.....

ما عدد السنوات التي قضيتها في مهنة التدريس؟.....

- 1- ما هي التصورات التي تحملها تجاه الإصلاحات التعليم العالي التي عايشتها ؟
- 2- كيف تقيم دورك في ظل الإصلاح الجديد ؟
- 4- ما هي المشاكل التي مازالت تعترضكم حتى بعد تطبيق الإصلاحات الجديدة ؟
- 5- ما التقييم الذي يمكن إعطائه اليوم حول واقع الجامعة الجزائرية بعد تطبيق الإصلاحات الجديدة ؟

قائمة الأساتذة المحكمين:

الجامعة	التخصص	الرتبة العلمية	الأستاذ
20 أوت 1955-سكيكدة	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	أ.د. قيرة سماعسيل
باجي مختار -عناية-	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لحرش موسى
20 أوت 1955-سكيكدة	علم الاجتماع	أستاذ محاضر قسم (أ)	أ.د. تومي عمار
20 أوت 1955-سكيكدة	علم الاجتماع	أستاذ مساعد قسم (أ)	أ.د. بلاح مديحة
20 أوت 1955-سكيكدة	علم الاجتماع	أستاذ مساعد قسم (أ)	أ.د. برواس وردة

الملحق رقم (04)

جدول: حول الطابع الذي يغلب على البحوث التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية
الطابع النظري	82	%61.19
الطابع التطبيقي	10	%07.46
الاثنين معا	42	%31.34
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (37)

الملحق رقم (05)

جدول: حول ما إذا كانت الجامعة تقوم بإعداد الكفاءات البشرية القادرة على تحمل المسؤولية داخل

المجتمع

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية
إعداد جيد	6	%4.47
إعداد متوسط	78	%58.20
إعداد ضعيف	40	%29.85
لا يوجد إعداد	10	%7.46
المجموع	134	%100

بيانات الاستمارة : السؤال رقم (43)

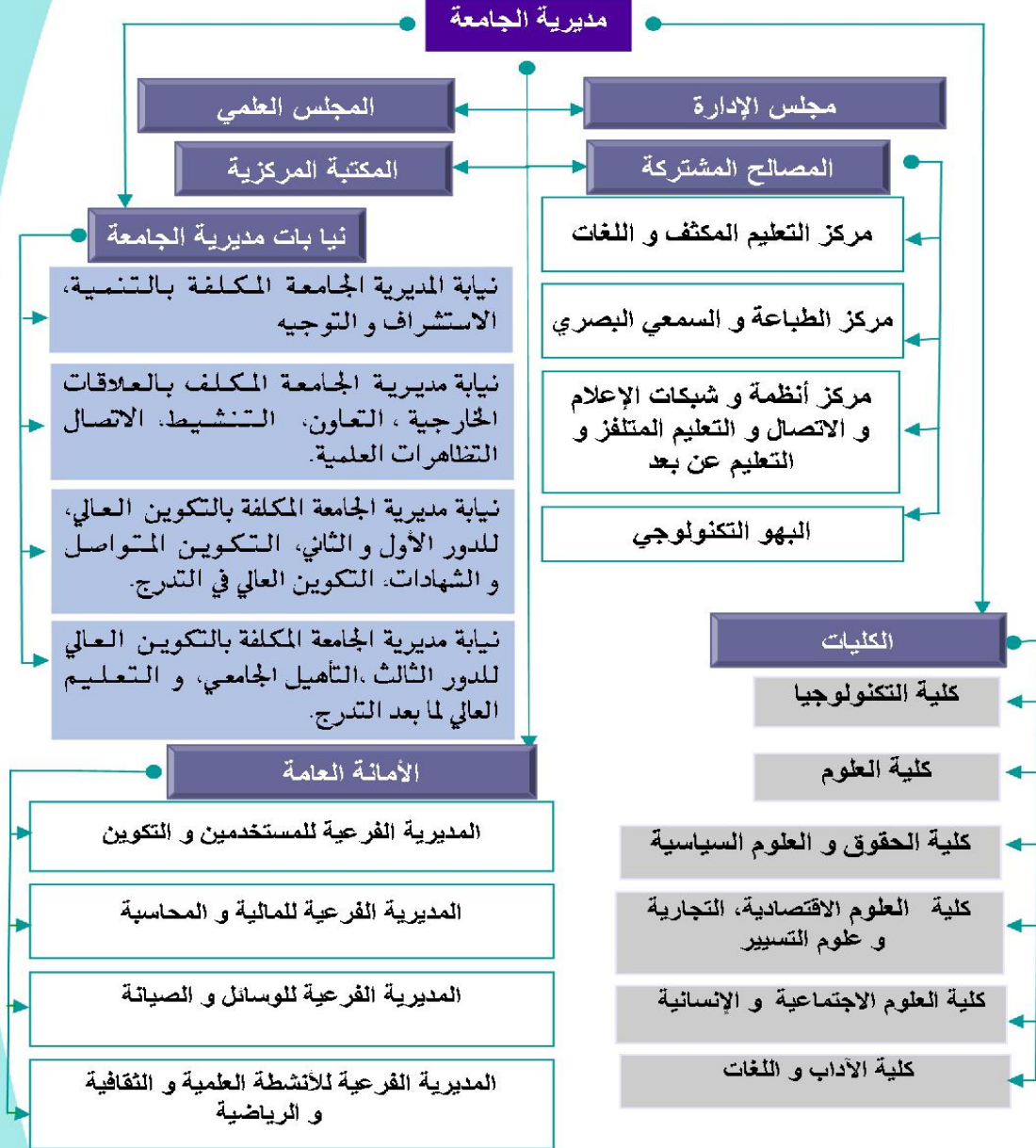
الملحق رقم(06)

جدول:حول ما إذا كان التعليم العالي في الجزائر بحاجة إلى إصلاح جديد

الاختيارات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	114	85.07%
لا	20	14.92%
المجموع	134	100%

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الهيكل التنظيمي للجامعة



الجامعة على الواب :

www.univ-skikda.dz

دليل الطالب 2017/2016

Résumé:

L'enseignement supérieur est considéré le moyen le plus important que les sociétés possèdent pour renforcer les compétences et l'efficacité du développement. Et cela est dû à l'importance des rôles et des fonctions axiales qu'il effectue en se basant sur sa préparation d'un capital humain qualifié, et à travers son rôle de centre majeur de recherche scientifique de bonne qualité, et de fin des fonctions qu'il fournit pour servir la communauté dont il fait partie.

Les objectifs de l'enseignement supérieur, dans n'importe quel pays, sont fondés sur les aspirations des candidats. En se basant sur ces objectifs, des politiques de réforme comprenant des éléments du processus éducatif s'élaborent dans divers aspects. Les objectifs éducatifs et l'efficacité des réformes se reflètent dans la qualité, dans les résultats des établissements d'enseignement supérieur ainsi que dans le respect des objectifs de développement de la société.

Tous les espoirs et les aspirations sont sur les établissements d'enseignement supérieur pour contribuer efficacement à la réalisation du développement dans tous les pays du monde. Cependant, ces espoirs et ces attentes ont porté leurs fruits dans de nombreux pays développés pour aider à réaliser de nouveaux progrès. Ceci est dû au soutien de ces pays pour ce secteur sensible et à son exploitation au besoin. De nombreuses sociétés en développement ont été frustrées et déçues car la plupart des établissements d'enseignement supérieur sont incapables de répondre aux besoins de la société. Cette situation a incité beaucoup de ces pays à revoir leurs systèmes éducatifs et à revoir leurs politiques de réforme afin d'activer le rôle de l'enseignement supérieur dans la contribution réelle à la composition des étudiants conformément aux exigences et objectifs de développement. Mais malgré le réveil, de nombreuses études spécialisées ont confirmé la détérioration continue du niveau de l'enseignement supérieur dans les pays en développement, sauf dans certains pays asiatiques, et la futilité de ces réformes, comme en témoigne la faiblesse de la production humaine ou de la recherche de développement dans ces communautés.

L'étude des réformes de l'enseignement supérieur et des objectifs de développement en Algérie pour connaître la série de réformes successives depuis l'indépendance, dont la plus récente était la réforme globale qui a touché le secteur, à savoir le système LMD comme système occidental avancé répondant aux exigences de qualité internationale. L'objectif de cette étude est de déterminer dans quelle mesure ces réformes sont liées aux objectifs de développement de la société algérienne à travers une étude de terrain menée par les

professeurs de l'Université du 20 Août 1955 et un échantillon a été choisi pour tous les professeurs ayant 15 ans d'expérience.

L'étude a commencé avec une question centrale:

Les réformes de l'enseignement supérieur sont-elles conformes aux objectifs de développement de la société algérienne?

Pour répondre à cette question, nous avons essayé de dériver les sous-questions suivantes:

- Les réformes de l'enseignement supérieur répondent-elles aux objectifs de développement en remplissant leur fonction de préparation du capital social capable de diriger et de développer la société?
- Les réformes approuvées fournissent-elles des institutions d'enseignement supérieur, pour fournir des recherches scientifiques qui soutiennent les plans de développement?
- Les réformes de l'enseignement supérieur soutiennent-elles la relation entre l'université et la société avec ses différentes institutions?

Cependant, à travers cette étude, nous sommes parvenus à la conclusion suivante:

Que l'enseignement supérieur algérien souffre encore de nombreux problèmes et déséquilibres dans tous les éléments du processus éducatif ce qui conduit à l'incapacité de produire le capital social avec les compétences nécessaires pour mener le processus de développement dans le pays, malgré les réformes que connaît l'enseignement supérieur en général et tous les éléments du processus éducatif en particulier.

Les réformes de l'enseignement supérieur ont élaboré des plans d'envergure, dans lesquels de nombreuses ressources humaines et matérielles ont été mobilisées pour soutenir et développer la recherche scientifique produite par les établissements d'enseignement supérieur, mais a largement ignoré le développement de stratégies claires pour la mise en œuvre de ces plans dans la réalité vivante, ce qui a conduit à la multiplicité des problèmes de la recherche scientifique en général et du chercheur en particulier.

L'étude a également constaté que dans le cadre des nouvelles réformes de l'enseignement supérieur (LMD), la relation entre la société et l'université est toujours inextricablement liée à l'incertitude, l'ambiguïté et la méfiance des différentes institutions de la société, notamment dans ses résultats humains et de recherche, ce qui nous fait reconnaître que les réformes de l'enseignement supérieur ne soutiennent pas cette relation. L'objectif principal du LMD est de lier l'université à l'environnement social et économique en particulier et au développement en général.

Quant aux réponses des répondants à la dernière question du questionnaire sur la nécessité d'une nouvelle réforme de l'enseignement supérieur en Algérie, les réponses ont été fournies par la majorité des répondants et par un pourcentage important (85,07%).

Bien que l'enseignement supérieur en Algérie ait un besoin urgent en raison des nombreux problèmes qui s'aggravent de jour en jour à cause du faible niveau des programmes éducatifs, l'orientation insuffisante des étudiants vers les disciplines nécessaires au marché du travail, le développement de la recherche scientifique orientée vers le développement et non pas à se conformer aux normes de qualité totale, ainsi que d'autres problèmes.

Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université BADJI MOKHTAR (ANNABA)

Faculté des lettres et sciences humains et sociales

Département de sociologie

Ecole doctorale de sociologie d'institution sociétales et

Développements humaines

Thèse pour l'obtention du doctorat ès sciences

Spécialité

développements humains

**Réformes de l'enseignement supérieur et objectifs de
développement en Algérie**

Etude pratique dans Université de skikda

Présenté par: Boukraa lamia

Sous la direction de:

Pr . Abdelhamid Bouguessas

Professeur

université d'Annaba

Devant le Jury

Nom et prénom	Grade	Qualité	Etablissement
Pr/ Abdelhakim Bouhroum Annaba	Professeur	Presdént	Université de
Pr/Abdelhamid Bouguessas Annaba	professeur	Reporteur	Université de
Pr/Salah Ben nouar	professeur	<i>Membre</i>	<i>U.Oum elbouaghi</i>
Pr/Ibrahim Belaadi	professeur	<i>Membre</i>	<i>U.guelma</i>
D/Soufiane saci	<i>Maitre de conférence-A-</i>	<i>Membre</i>	<i>U.eltarf</i>

Date de la discussion: 26/03/2019

Année universitaire 2018 / 2019